





الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ
مَلَكَةُ الْفَيْ

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدائرة الجنائية

السنة العشرون

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٩

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٩

الأحكام الصادرة
من
الدائرة الجنائية

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوي ، ومحمد نور الدين مريس ، ومحمد أبو الفضل حفي ،
وأورخلف .

(١)

الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١) مخدرات . منزل . قانون . "تفسيره" .

كل مكان يتخذه الشخص مسكناً له هل هوام أو التوقيت بحيث يكون حراً أمناً له
لا يباح لتخذه دخوله إلا بإذنه ، فهو منزل .

(ب، ج) حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب . بطلان . "بطلان
الأحكام" . أمر إحالة . عقوبة . مواد مخدرة .

(ب) خلو الحكم من بيان تاريخ إصدار أمر الإحالة . لا يطله .

(ج) كفاية لإيراد الحكم لتعرض القانون المتعلقة بقوة البرية .

(د، هـ) إجراءات . بطلان . أمر إحالة . محكمة الموضوع . دفع .

"الدفع بشيوع التهمة" . "الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على

المحاكمة" . تقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" . حكم .

"تسييبه . تسييب غير معيب" .

(د) بطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التسليم أمام محكمة الموضوع .
إثارة الدفع ببطلان أمر الإحالة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

(هـ) الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعي . كفاية الرد عليه من أدلة
الثبوت التي أوردها الحكم .

(و، ز) تفتيش . "إذن التفتيش" . إصداره . . بطلان . دفع .
"الدفع ببطلان التفتيش" . محكمة الموضوع . حكم . "تسليمه" .
تسليم غير معيب .

(و) المرجع في تقدير جدية التحريات . سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة
الموضوع .

(ز) الرد على شواهد الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات بأدلة متبعة
لها أصلها في الأوراق . كفايته .

١- يقصد بلفظ المنزل في معنى قانون الإجراءات الجنائية أخذاً من مجموع
نصوصه كل مكان يتخذ الشخص سكناً لنفسه على وجه التوقيت أو الدوام
بحيث يكون حرماً آمناً له لا يباح لغيره دخوله إلا بإذنه .

٢- خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة لا يبطله
إذ لا يوجد في قانون الإجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ .

٣- لا يعيب الحكم سكوته عن إيراد نصوص القانون التي لا تتعلق ببيان
العقوبة ، مادام قد أشار إلى مواد العقاب التي دان الطاعنين بها ، وإذا كان
ذلك وكانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون
رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات خاصة بتقييد سلطة المحكمة
وحرمانها من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات في الجرائم التي تقع بالمخالفة
لأحكام المواد الثلاث السابقة عليها ولا شأن لها بالعقوبة المقررة للجريمة التي
دينن الطاعنتان بها ، فإن إغفال الحكم إيراد المادة ٣٦ المشار ذكرها
لا يعيبه .

٤ — من المقرر أن أوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات السابقة على المحاكمة يجب إبدائها أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فإنه إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعتين لم تدفعا ببطلان قرار الإحالة ، فإنه لا يجوز لهما إثارة الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ — إن الدفع بشيوع التهمة أو بتلقيها هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا ، ولا تلتزم المحكمة بتابعته في كل مناحيه والرد استقلالا على كل شبهة تثار فيه ، مادام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

٦ — إن استقرار قضاء محكمة النقض على أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته ، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٧ — متى كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة متبعة لها أصلها الثابت في الأوراق حسبا يبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة بجلستها ، فإن إيراد لفظ المنزل بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد في محضر الاستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنته من تحرر .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعتين بأنهما في يوم ١٧/٥/١٩٦٦ بتأحية الإبراهيمية مركزهما محافظة الشرقية : حازنا بقصد الاتجار جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت إلى مستشار الإحالة إحاطتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بمواد الإحالة ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات الزقازيق — وبعد أن دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان أمر التفتيش لعدم جدية التحريات —

قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١٣٤ / ١ - ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والبندين رقمي ١ و ١٢ من الجدول رقم واحد المرافق بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتفريم كل منهما مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة - فظن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق التقصص .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنتين بتهمة إحرار المواد المخدرة بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المدافع عنهما دفع ببطلان أمر التفتيش لعدم جدية التحريات التي سبقته مدلا على ذلك بشواهد عددها منها أن طلبه تضمن الإذن بتفتيش منازلهما مع أنها لا تملكان سوى منزل واحد يسكنهما فيه ثالث ، وأنت شيخ الخفراء هو الذي أرشد الضابط إليه مما يدل على أنه كان يجهله كما كان يجهل العلاقة بين المتهمتين ولم يكشف عنها إلا في محضر الضبط بعد أن امتنانت له ، إلا أن الحكم رد على هذه الشواهد بما لا يصلح ردا عليها ، كما لم يرد على مادفع به من شيوخ التهمة ودس المخدر من امرأة سماها ، وأن الفراش الذي وجد المخدرين حشيته مجاور لنافذة تطل على طريق عام ، ولم يرد في المعانة التي أجرتها النيابة ماقاله الحكم من أنه من المتعذر تماما دس المخدر حيث قيل بضبطه ، بل المستفاد منها إمكان الوصول إلى الحشية العليا في وقت يستغرق ثلاث دقائق ، ومن الممكن الوصول إلى موضع المخدر بعضا أو عمود قصير من الحديد يناط به المنديل المحتوى على المخدر ، وهو مالا تعجز النفس الموقورة عن تديره هذا إلى أن الحكم جاء خلوا من بيان تاريخ الجلسة التي صدر فيها قرار الإحالة الذي أغفل في شقه الأول النص على مواد القانون المطلوب تطبيقها كما لم يشر الحكم إلى المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والتي طلبت النيابة العامة تطبيقها ضمن مواد الاتهام ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما يحمله أنه نفي إلى أحد مأموري الضبط أن الطاعنتين تجبران في المواد المخدرة فاستصدر أمرا من النيابة العامة بتفتيشهما وتفتيش منزلهما الذي ثبت أنهما يسكنان حجرة منه على يمين الداخل وعثر المأمور بالتفتيش بين حشيتي السرير على منديل معقود يحتوي طربتين من الحشيش مغلقتين بغلاف أبيض، وعلى نصف كيس من أكياس الشاي به قطعة كبيرة من جوهر الأفيون ، وقد أقرت المتهمتان بأن السرير خاص بهما وتساومان فيه وبأن الجواهر المخدرة المضبوطة ملك لهما وأنها تجبران فيها نظرا لأن زوج التهمة الأولى ووالد الثانية قد سجن تنفيذًا لحكم صدر عليه لإحرازه مواد مخدرة ، وأن ذلك وقع على مرأى من امرأة معينة ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة وهي شهادة الشهود في المساق المتقدم ، والمعاينة التي أجرتها النيابة وتقرير التحليل ، ونقل عن المعاينة أن النافذة التي تجاور السرير ترتفع عن مستوى أرضه بمتر ونصف وأنه من المتعذر دس المخدر في مكان العنبر عليه من النافذة ، وأفصح في غير ليس عن إطمئنان المحكمة إلى جدية التحريات ، وأن الضابط الذي قام بالتفتيش قصد منزل المتهمتين ومن تلقاء نفسه ، ولم يصحب شيخ الخفراء لإرشاده إليه ، بل بحكم كونه من رجال الحفظ المحليين في القرية التي جرى فيها التفتيش واتفق إلى معاينة الطاعنتين بإحراز المواد المخدرة بقصد الاتجار طبقا للواد ٢٠١ و٢٠٤ و٣-١-٤٢٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والبندين رقم ١٢٠١ من الجدول رقم واحد المرافق. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافره العناصر القانونية للجرمة التي دان الطاعنتين بها ، وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها. وعرض لدفعهما ودفاعهما فأقسطهما حقهما وأورد عليهما بما يفندهما . وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه المحكمة قد إقتنت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إحرازه ، فلا معتب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة قد سوت الأمر بالتفتيش ، ووردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم

جدية التحريات التي سبقته بأدلة متينة لها أصلها الثابت في الأوراق حسباً بين من التحقيق الذي أجرته المحكمة بجلسة المحاكمة وكان لفظ المنزل في معنى قانون الإجراءات الجنائية أخذاً من مجموع نصوصه يقصد به كل مكان يتخذ فيه الشخص سكناً لنفسه على وجه التوقيت أو الدوام بحيث يكون حرماً آمناً له لا يباح لغيره دخوله إلا بإذنه ، وكان إيراد المنزل بلفظ الجمع لا بلفظ المفرد بهذا المعنى في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية مانعته من تضرع ، وكان ما حصله الحكم من معانة النيابة العامة له أصله الثابت في الأوراق ، وكان الدفع بشيوع التهمة أو بتلقيها هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ودا ، ولا تترتب المحكمة بمناجته في كل مناحيه والرد استقلالاً على كل شبهة تثار فيه ، مادام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . ولما كان من المقرر في القانون أن أوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات السابقة على المحاكمة يجب إبدائها أمام محكمة الموضوع . وكان بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنتين لم تدفعا ببطلان قرار الإحالة فلا تجوز لهما إثارة الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة لا يبطله إذ لا يوجد في قانون الإجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ في الحكم ، وكان قد أشار إلى مواد العقاب التي دان الطاعنتين بمقتضاها طبقاً لما أوجبهته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . فلا يعيبه سكوتها من إيراد نصوص القانون الأخرى . التي لا تعلق لها ببيان العقوبة ، وكانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات خاصة بتقييد سلطة المحكمة وحرمانها من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المواد الثلاث السابقة عليها . ولا شأن لها بالعقوبة المقررة للجريمة التي دينت بها الطاعنتان ، وكانت العقوبة الموقعة عليهما تدخل في حدود العقوبة المقررة في النص المنطبق ، لما كان ما تقدم ، وكان سائر الطعن جدلاً موضوعياً صرفاً لا يثار لدى محكمة النقض فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وأنور خلف .

(٢)

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د ، هـ) إجراءات المحاكمة . " حيز الدعوى للحكم " . " إعادتها للرافعة " . محكمة الجنائيات . " الإجراءات أمامها " . حكم . " وصف الحكم " . نقض . " ما يجوز الطعن فيه من الأحكام " . إعلان .

(١) وجوب تتبع أطراف الدعوى سببها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها .
 إعادة الدعوى للرافعة بعد جزمها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى .

(ب) العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع .
 متى يثير الحكم حضورها ؟

(ج) عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضوري الابتدائي فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات .

(د) حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في غيبة التهم لغيره من الخصوم .

(هـ) إبطال الحكم التباين الصادر من محكمة الجنائيات بحضور المحكوم عليه في غيبته أو بالتبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة .

١ — إنه وإن كان الأصل أن يتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها إلا أنه من جهة أخرى إذا بدا للمحكمة بعد مجز الدعوى للحكم أن تعيدها للرافعة إستئنافا للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار .

٢ — من المقرر في قضاء محكمة النقض أن العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضورا بالنسبة للخصم إلا إذا حضر وتبأت له الفرصة لإبداء دفاعه كاملا . ولما كان الواضح من محاضر الجلسات التي تداولت فيها الدعوى أن المحكمة أعادتها للرافعة وباشرت بعض إجراءات التحقيق ، وكان ذلك في غيبة شخص الطاعن الذي تخلف عن حضور الجلسات التالية حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ولم يكن قد تقرر بإعلانه لأى منها ، فإن هذا الحكم يكون في حقيقته حكما غيابيا وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري .

٣ — لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضوري الاعباري فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات كما فعل بالنسبة للمحج والمخالفات (المواد ٢٣٧ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية) كما لا يغير منه حضور المدافع عن الطاعن بالجلسة التي أعيدت الدعوى فيها للرافعة إذ تقضى المادة ٣٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه : " لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو أوصاله ويبدى عذره في عدم الحضور . فإذا رأت المحكمة أن العذر مقبول ، تعين ميعادا لحضور المتهم أمامها " .

٤ — خول الشارع في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم بجناية لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى .

٥ — تنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنائيات في جناية ييغال بحضور المحكوم عليه في غيبته ،

أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٤/١/٢٥ بدائرة قسم المطوية محافظة القاهرة : قتل محمد عبد الخالق عمدا بأن طعنه بآلة حادة (سكين) في صدره قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر شرع في قتل مدبولى محمد عبد الخالق عمدا بأن طعنه بآلة حادة (سكين) في صدره ورأسه قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الميينة بالتقرير الطبى الشرعى — وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة الجنى عليه بالعلاج . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ و ١٧٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة التهم بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية أقيمت على الطاعن لأنه في يوم ١٩٦٤/١/٢٥ بدائرة قسم المطوية محافظة القاهرة : قتل محمد عبد الخالق عمدا بأن طعنه بآلة حادة (سكين) في صدره قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر شرع في قتل مدبولى محمد عبد الخالق عمدا بأن طعنه بآلة حادة (سكين) في صدره

وزأسه قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميئنة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المني عليه بالعلاج وطلبت النيابة العامة عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، وقد حضر الطاعن بجلسته ١٩٦٧/١١/١١ التى حددت أخيرا للعامة ومعه محاميه الذى خلص فى دفاعه بالجلسته إلى طلب براءة موكله وأضاف قائلا "والمتهم كان فى حالة دفاع شرعى متكامل وإذا رأيت أن الأمر محل شك فأرجو أن تحضروا الطيلية وتعرضوها على الطيب الشرعى لتروا مدى خطورتها" وبعد ذلك قررت المحكمة أن الحكم يصدر بجلسته ١٩٦٧/١١/١٤ "ونبه على المتهم" وفيها لم يحضر المتهم وأثبت بحضرها "وقدم الدفاع طيلية الكثافة وهى عبارة عن وعاء خشبي قطره حوالى ٧٠ سم مما يستعمل لوضع الحلوى — كثافة ، ثم قررت المحكمة "مدأجل الحكم لإتمام المداولة بجلسته ١٩٦٧/١١/١٦" وفى تلك الجلسة لم يحضر الطاعن كذلك وقررت المحكمة مدأجل الحكم بجلسته ١٩٦٧/١١/٢١ حيث لم يحضر الطاعن وقضت المحكمة فى الدعوى "حضوريا بمعاينة بدر حافظ ياسين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة" وإذ عرضت فى أسباب حكمها إلى ما أثاره المدافع عن الطاعن بشأن "الطيلية" وردت عليه قالت : "وأما ما طالب به الدفاع آخر الأمر من عرض الوعاء الخشبي "طيلية الكثافة" على الطيب الشرعى لتبين المحكمة مدى خطورته فإن المحكمة بعد أن عرض عليها هذا الوعاء الخشبي لا ترى محلا لإستشارة الطيب الشرعى فى مدى خطورته لأنه قد تحقق لها من هذا العرض أنه لا يبدو أن يكون وعاء خشبيا ليس فيه معنى الخطورة ..". لما كان ذلك ، فإنه وإن كان الأصل أن يتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى — طالما كانت متلاحقة — حتى يصدر الحكم فيها إلا أنه من جهة أخرى إذا بدا للحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للرافعة إستئنافا للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للإتصال بالدعوى ، ولا تم هذه الدعوة إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه فى القانون أو يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار . وإذ كان الواضح من محاضر الجلسات التى تداولت فيها الدعوى أن المحكمة أعادتها للرافعة بجلسته ١٩٦٧/٦/١٤ وباشرت بعض إجراءات التحقيق بمعاينتها الوعاء الذى كان الدفاع قد أشار بعرضه على الطيب الشرعى ، وكان ذلك فى غيبة شخص الطاعن الذى تخلف عن حضور الجلسات التالية حتى صدر

الحكم المطعون فيه ، ولم يكن قد تقرر بإعلانه لأى منها ، فإن هذا الحكم يكون فى حقيقته حكما غيابيا وإن وصفته المحكمة بأنه حضورى ، لما هو مقرر فى قضاء محكمة النقض من أن العبرة فى وصف الأحكام هى بحقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة لمحضم إلا إذا حضر وتبأت له الفرصة لإبداء دفاعه كاملا ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد حضر بعض جلسات المحاكمة ذلك لأن الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات كما فعل بالنسبة للمجوع والمخالفات (المواد ٢٣٧ وما بعدها من قانون الإراءات الجنائية) كما لا يفر منه حضور المدافع عن الطاعن بـجـلـسـة ١٩٦٧/٦/١٤ التى أعلنت الدعوى فيها للرافعة إذ تقضى المادة ٣٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه "لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو أصحابه ويبدى عنده فى عدم الحضور . فإذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تعين ميعادا لحضور المتهم أمامها " لما كان ذلك جميعه ، وكان الطاعن متما بـجـنـاية ، وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنائيات يبطل بحضور المحكوم عليه فى غيبته ، أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ، كما أن الشارع فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد خول حق الطعن بطريق النقض - فى الأحكام الصادرة فى غيبة المتهم- لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى ، فإن الطعن فى الحكم الصادر ضد الطاعن لا يكون جائزا .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عبد مبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد محفوظ ، وعبد
ميد الوهاب خليل ، ومحمود طيفه ، والدكتور أحمد عبد ابراهيم .

(٣)

الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) حكم . " إصداره " . عقوبة . إعدام . بطلان . نقض .
" حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " . قتل
عمد . سبق إصرار . ظروف مخففة . إشراك .

(١) وجوب استيفاء الحكم الصادر بالإعدام لإجرائه إجماع
آراء قضاة المحكمة وأخذ رأي المفتي والا كان باطلا .

الإجماع لا يبدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار
هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته ، إلا أنه لا يمس أساس الحق في
توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه
العقوبة بالإلغاء أو التمديل ولا ينشئ لها رقبا أعتادا وظروفا تفرق
طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها .

(ب) جواز إبدال عقوبة الإعدام المقررة بجرمة القتل العمد مع
سبق الإصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند تطبيق المادة
١٧ عقوبات .

(ج) جواز الزول بالعقوبة المقررة للإشراك في جريمة القتل
العمد مع سبق الإصرار إلى السجن عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .

١ - إن النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذي
استحدثه الشارع بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد ورد في الفصل الثاني من الباب
الثالث من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالإجراءات

أمام محاكم الجنايات . وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأى المقتضى وهو الإجراء الذى كان يستلزمه الشارع قبل التعديل لإصدار الحكم بالاعدام فأصبح الحكم به وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء الاجرائين سالفى الذكر بحيث إذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم ، فالإجماع فى منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون إجراء من الاجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالاعدام وقد أصبح النص عليه فى الحكم شرطا لصحته ولكنه لا يحس أساس الحق فى توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التى يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالانقضاء أو التعديل ولا ينشئ لمقاربتها أعذارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن عقوبة جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ما دامت المحكمة لم تجمع رأيا على توقيع عقوبة الإعدام يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

٢ - يجوز إبدال عقوبة الإعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

٣ - عقوبة الإشتراك فى جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا لنص المادة ٣٣٥ من قانون العقوبات ويجوز التزول بالعقوبة الأخيرة طبقا للمادة ١٧ من القانون المذكور إلى عقوبة السجن .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضدهما مع آخر حكم براءته بأنهم فى يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم ملوى محافظة المنيا (أولا) المتهمون الثلاثة قتلوا اسماعيل حسن سيف عمدا مع سبق الإصرار على ذلك بأن بيتوا النية على قتله وأعد المتهم الأول سلاحا ناريا « فرد » وأعد المتهم الثانى سكينا وتوجها إلى المكان

الذى إتفق وجود المحنى عليه فيه وأطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ثانيا) المتهم الأول أيضا : (١) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن « فرد » (٢) أحرز ذخيرة « طلقة » مما تستعمل فى السلاح النارى صالف المذكور دون أن يكون مرخصا له فى حيازته أو إحرازه (ثالثا) المتهم الثانى أيضا : أحدث عمدا بشعبان عطيه حسن الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك ومحكمة جنايات المنيا قضت فى الدعوى بحضورها عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٤٠ و ٤١ بالنسبة للمتهمين الأول والثانى والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤٠ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق بالنسبة للأول والمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة للثانى مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات (أولا) بمعاقة المتهم الأول من كل ما أسند إليه بالسجن خمس سنوات : (ثانيا) بمعاقة المتهم الثانى بالسجن ثلاث سنوات من كل ما أسند إليه : (ثالثا) ببراءة المتهم الثالث مما أسند إليه : (رابعا) أمرت بمصادرة السلاح . فطلعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار وأوقع عليهما عقوبة السجن استنادا إلى أن عقوبة هذه الجريمة هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة مادامت المحكمة لم تجمع رأيا على توقيع عقوبة الإعدام فيجوز لها أن تنزل بالعقوبة إلى السجن عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه خلط بين قواعد الإجراءات الشكلية المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية وبين نصوص التجريم والعقاب التى تضمنها قانون

العقوبات لأن الإجماع المنصوص عليه في المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ لا يبدو أن يكون لإجرام من الإجراءات المنظمة لإصدار حكم الإعدام وشرطا لصحته بحيث إذا تخلف بطل الحكم وهو بهذا لا يمس نصوص التجريم والعقاب ولا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار وإحراز سلاح ناري غير مششخ وإحراز ذخيرة مما تستعمل في هذا السلاح بغير ترخيص التي دان المطعون ضده الأول بها والاشتراك بطريق الإتفاق في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار وجريمة الضرب اللتين دان المطعون ضده الثاني بهما وأثبت أن هذه الجرائم قد وقعت لفرض واحد وارتبطت إرتباطا لا يقبل التجزئة مما يتعين معه إعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وطبق المادة ١٧ من هذا القانون نظرا لظروف الدعوى وملاساتها انتهى إلى معاقبة المطعون ضده الأول بالسجن لمدة خمس سنوات ومعاقبة المطعون ضده الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات. استنادا إلى قوله ” وبما أنه في شأن إعمال حكم المادة ١٧ عقوبات فإن الفقرة الثانية من المادة ١٣٨١ ج. المعدل بالقانون ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ تقضى على أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكما بالإعدام إلا بأجماع آراء أعضائها ومعنى ذلك في صدد الدعوى الماثلة أن عقوبة جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والاشتراك فيها المستندة للتهمين الأول والثاني هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة مادامت المحكمة لم تجمع رأيا على الإعدام فإذا ما رافت بالتهمين عملا بالمادة ١٧ عقوبات ورد إعمال حكم هذه المادة على العقوبة التي باتت عقوبة الجريمة قانونا ولذا فإن المحكمة تنزل بها إلى السجن .“ وما أورده الحكم فيما تقدم غير سديد في القانون ، ذلك بأن النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذي استحدثه الشارع بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد ورد في الفصل الثاني من الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنايات وقد

وبطال الشارع بين مبدأ الاجماع وبين أخذ رأى المقتضى وهو الإجراء الذى كان يستلزمه الشارع قبل التعديل لاصدار الحكم بالإعدام فأصبح الحكم به وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء الإجراءين سالفى الذكر بحيث إذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم ، فالاجماع فى منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لاصدار الحكم بالإعدام وقد أصبح النص عليه فى الحكم شرطا لصحته ولكنه لا يمس أساس الحق فى توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التى يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقاربتها أهدارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن عقوبة جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة مادامت المحكمة لم تجمع رأيا على توقيع عقوبة الإعدام يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه . ولما كانت عقوبة الإعدام المقررة لهذه الجريمة يجوز إبدالها بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفق المادة ١٧ من قانون العقوبات التى أعملها الحكم المطعون فيه فيتعين تصحيح هذا الحكم المطعون وفقا للقانون بمعاينة المطعون ضده الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها . ولما كانت عقوبة الإشتراك فى جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار الذى دين به المطعون ضده الثانى هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا لنص المادة ٢٣ من قانون العقوبات وكانت هذه بالعقوبة الأخيرة يجوز التزول بها طبقا للمادة ١٧ من هذا القانون إلى عقوبة السجن ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى معاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات فإنه يكون صحيحا فيا قضى به ويتعين رفض الطعن بالنسبة إليه .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد النعم جزاوي ، ومحمد نور الدين مويين ، ونصر الدين حوام ، وأفور
أحمد خلف .

(٤)

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) إجراءات المحاكمة . دعوى جنائية . نيابة عامة . أمر الإحالة .

سلاح . تصد . محكمة الجنايات . ” حقها في التصدي ” . حكم .
” بطلانه ” . بطلان .

(١) قعيد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة في أمر الإحالة .

(ب) حق محكمة الجنايات في إلمامة الدعوى الجنائية بالنسبة إلى ما تتيحه

من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لتصرف
فيها . حكمها في هذه الوقائع . باطل .

(ج) نقض . ” المصلحة في الطعن ” . عقوبة . ” تطبيقها ” .

ارتباط . سلاح .

إعتبار الحكم الجرائم المسندة إلى التهم مرتبطة وتوحيه عليه عقوبة أشدها .

انتفاء مصلحته في النسي على الحكم خلوّه باستناد جريمة لم ترد في أمر الإحالة إليه

طالما أن العقوبة المقررة بها هي عقوبة الجريمة الأشد الواردة في أمر الإحالة .

١ — من المقرر في القانون أن الأصل في المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز
محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف
بالحضور عملاً بالمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — يجوز — إستثناء — لمحكمة الجنايات إذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها إلى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها وذلك ٤٤ بالمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كانت المحكمة قد خالفت صريح نص هذه المادة بمقابلة الطاعن عن جريمة إطلاق طبنجة داخل القرى وهى جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها فإنها تكون قد أخطأت لأنها عاقبتة من واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه مما يبنى عليه بطلان الحكم .

٣ — متى كان الطاعن لم يطعن على جريمة إحراز السلاح والذخيرة المسندتين إليه في أمر الإحالة ولا على العقوبة المفضى بها عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة إليه جميعا بما فيها جريمة إطلاق الطبنجة — التى لم تكن واردة بأمر الإحالة — مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهى جريمة إحراز السلاح فإنه لا يكون للطاعن من بعد مصلحة في هذا الظن ومن ثم يتعين الحكم برفضه موضوعا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٧/٦/٢٧ بدائرة مركز أبو حصص محافظة البحيرة (أولا) أحرز سلاحا ناريا مششخنا (طبنجة) بدون ترخيص ، (ثانيا) أحرز ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حيازتها أو إحرازها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٦ و ٢٦ / ٢ — ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبنـد (أ) من القسم الأول من الجدول ٣ المرفق والمادة ٣٧٩ من قانون العقوبات فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور انتهت إلى إدانة الطاعن بوصف أنه في الزمان والمكان

سالمى الذكر (أولا) أحرز سلاحا ناريا مششخنا (طينجة) بدون ترخيص (ثانيا) أحرز ذخيرة مما تستعمل فى الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له فى حيازتها أو إحرازها (ثالثا) أطلق طينجة داخل القرى ثم قضت فى الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمقابلة المتهم بالحس مع الشغل لمدة ستة أشهر عن التهم المسندة إليه . فظن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إطلاق أعية نارية داخل القرى قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن هذه الجريمة لم ترد بأمر الإحالة ولم تلت المحكمة نظر الدفاع إليها مما يعيب الحكم ويبطله بما يوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه ” (أولا) أحرز سلاحا ناريا مششخنا (طينجة) بدون ترخيص (ثانيا) أحرز ذخيرة مما تستعمل فى الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له بحيازتها وإحرازها ومحكمة جنات دمنهور بعد أن سمعت الدعوى انتهت فى حكمها المطعون فيه إلى إدانة الطاعن بوصف أنه (أولا) أحرز سلاحا ناريا مششخنا (طينجة) بدون ترخيص (ثانيا) أحرز ذخيرة مما تستعمل فى الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له فى حيازتها وإحرازها (ثالثا) أطلق طينجة داخل القرى وعاقبته بالمواد ١ / ١ و ٦ و ٢٦ / ٢ - ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٣٩٤ من قانون العقوبات وخلصت فى أسباب الحكم أن المتهم ارتكب الجرائم سالفة الذكر لغرض واحد لذلك وعملا بالمادة ٣٣ عقوبات يتعين اعتبارها جريمة واحدة وتطبيق العقوبة المقررة لأشدها وهى العقوبة الخاصة بإحراز سلاح ناري مششخ وحكمت بحقه ستة أشهر مع الشغل عن التهم المسندة إليه . لما كان ذلك وكان من المقرر فى القانون أن الأصل فى المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور عملا بالمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأنه يجوز استثناء لمحكمة

الجنابات إذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المستندة فيها إلى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها وذلك عملا بالمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية، وكانت المحكمة قد خالفت صريح نص هذه المادة بمعاينة الطاعن عن جريمة إطلاق طبنجة داخل القرى وهي جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه لواقعتها فإنها تكون قد أخطأت لأنها عاقبته عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه مما يبنى عليه بطلان الحكم، إلا أنه لما كان الطاعن لم يطعن على جرمي إحراز السلاح والذخيرة المستندين إليه في أمر الإحالة ولا على العقوبة المقررة بها عليه وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم المستندة إليه - جميعا - بما فيها جريمة إطلاق الطبنجة مرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهي جريمة إحراز السلاح فإنه لا يكون للطاعن - من بعد - مصلحة في هذا الطعن ومن ثم يتعين الحكم برفضه موضوعا .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمد الوهاب خليل ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٥)

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٨ القضائية

دعارة . جريمة . "أركان الجريمة" . حكم . "تسييه . تسييب معيب" .
إدارة منزل معد للدعارة . من جرائم العادة .
عدم استظهار الحكم توافر ركن الإعتياد في جريمة إدارة منزل معد للدعارة . قصور .

مقتضى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافئة
الدعارة أن جريمة إدارة منزل معد للدعارة هى من جرائم العادة التى لا تقوم إلا
بتحقق ثبوتها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار توافر ركن
الإعتياد فى جريمة إدارة محل للدعارة المستندة إلى الطاعة ولم يبين الدليل المؤدى
إلى ثبوته فى حقتها بعد أن اطرح الدليل الوحيد الذى أورده الحكم الابتدائى
لإبائته والمستمد من إقرار المتهم الثانية بأنها اعتادت ممارسة الدعارة بمنزل
الطاعة لقاء أجر كانت الطاعة تقوم بنفسها بتحصيله من الرجال ، وقضى
ببرأتها من هذه التهمة لعدم ثبوت اعتيادها ممارسة الدعارة ، فإن الحكم المطعون فيه
يكون قاصرا بما يبييه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة وأخرى بأنهما فى يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦
بدائرة ميت غمر محافظة الدقهلية ، المتهمتان : اعتادت ممارسة الدعارة . المتهمّة

الأولى : أدارت محلا للدعارة وطلبت عقابها بالمواد ١/٨ و ١/٩ ج و ٢ و ٣ و ٤ و ١٠ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .
ومحكمة ميت غمر الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام
بمحس المتهم الأولى سنة مع الشغل وغرامة ١٠٠ ج وإغلاق مسكنها ومصادرة
الأشياء الموجودة فيه ومحس المتهم الثانية ستة أشهر مع الشغل وكفاله لكل ٥٠٠ قرش
لوقف التنفيذ . فاستأنفت المحكوم عليهما الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية - (بهيئة
استئنافية) قضت في الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد
الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى وبإلغاءه بالنسبة للتهمة الثانية وبإبراءها
مما أسند إليها . فطعن الوكيل عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق
التقاضي .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجرمة إدارة
محل للدعارة قد شابه قصور وتناقض في التسيب ، ذلك بأنه لم يستظهر ركن
الاعتداء على ارتكاب الجريمة المسندة إلى الطاعة ، وأطرح اعتراف المتهم
الثانية باعتبارها ممارسة الدعارة بمنزل الطاعة وقضى بإبراءها ثم استبقى دلالة هذا
الاعتراف بالنسبة إلى الطاعة في نطاق أخذه بأسباب الحكم الابتدائي .

وحيث إن المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة
الدعارة قد نصت على أنه "يعتبر محلا للدعارة أو الفجور في حكم المادتين ٩٠٨
كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو بفجوره ولو كان من مارس فيه
الدعارة أو الفجور شخصا واحدا" ومقتضى ذلك أن جريمة إدارة منزل معد للدعارة
هي من جرائم المادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد خلا من استظهار توافر ركن الاعتداء في جريمة إدارة محل للدعارة

المسندة إلى الطاعة ولم يبين الدليل المؤدى إلى ثبوته في حقتها بسد أن أطرح
الدليل الوحيد الذي أورده الحكم الابتدائي لإثباته والمستمد من إقرار المتهم
الثانية بأنها اعتادت ممارسة الدعارة بمنزل الطاعة لقاء أجر كانت الطاعة تقوم
بنفمها بتحصيله من الرجال ، وقضى بإرأتها من هذه التهمة لعدم ثبوت اعتيادها
ممارسة الدعارة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا بما
يعيبه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

بإدارة السيد المستشار / محمد مري ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد الوهاب خليل ، ومحمد صليفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٦)

الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) مسئولية جنائية . أسباب الإباحة . ” إطاعة المرموس لأمر رئيسه “ . موانع العقاب . ” حالة الضرورة “ . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب “ . موظف عام . اختلاس أموال أميرية .

(١) علم امتداد طاعة الرئيس لمرموسه إلى ارتكاب الجرائم .
الرفع القانوني للظاهر البطلان . لا يستأهل ردا .

(ب) حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . مناقها ؟

(ج) القول بإرتكاب الجرم انصياعا لرغبة الرؤساء . غير جائز .
وجوب ساطة المرموس .

(د) دفع . ” الدفع بحالة الضرورة “ . نقض . ” أوجه الطعن .
ما لا يقبل منها “ .

إثارة الدفع بحالة الضرورة أمام النقض لأول مرة . غير مقبول .

١ - من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على مرموس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بإرتكاب فعل يطم

هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يبدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يستأهل من المحكمة ردا .

٢ - الأصل أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحبط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو غيره ولم يكن لإرادته دخل في حله ، فليس للره أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما إرتكبه .

٣ - لا يسوغ من المتهم القول باضطرابه إلى ارتكاب الجرم انصياعا لرغبة رؤسائه في العمل حتى يستتروا على ما إرتكبه مادام أن أفعال الاختلاس والتزوير والاستعمال التي أتاها من قبل عمدا واتجهت إليها إرادته واستمر موقفا في ارتكابها وانتهت المحكمة إلى إدانته بها - هي أعمال غير مشروعة ونية الإجرام فيها واضحة مما لا يشفع للتمم ما يدعيه من عدم مسئوليته .

٤ - متى كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المتهم أثار أنه كان في حالة ضرورة أبلغته إلى ارتكاب ما نسب إليه من جرائم ، فإنه لا تقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه منذ عام ١٩٥٧ حتى ١٧ أبريل سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز شبين القناطر محافظة القليوبية أولا : بصفته موظفا عموما " وكيل مكتب بريد شبين القناطر " اختلس المبالغ المبنية بالتحقيقات وقدرها ٤٣٠٨٣ ج و ١٧٧ م ثلاثة وأربعون ألفا وثلاثة وثمانون جنيا ومائة وسبعة وسبعون مليا لهيئة صندوق توفير البريد والمسامة إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع ثانيا : بصفته سابقة البيان إرتكب أثناء تادية وظيفته تزويرا في أوراق رسمية دقري (١ و ٢) إيصالات الإيداع ٤ وه وكشوف الإيداع ٦، وإيصالات السحب ٥ وكشوف المسحوبات اليومية ٣، إيصالات استلام دفاتر التوفير للراجعة وإيصالات ٧، والمينة بالتحقيقات حال تحريرها

المختص بوظيفته وكان ذلك بمجمله واقعه مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت فيها على خلاف الحقيقة إبداع سلمان حنين خليل وآثرين لمبالغ تقل عن تلك التي أودعها فعلا ومحب صلاح أحمد مجد وآثرين مبالغ تزيد عن تلك التي صحبها فعلا وذلك لسد إختلاس الفرق سالف البيان (ثالثا) استعمل الأوراق المزورة سالفة البيان بأن قدمها لذوى الشأن بهيئة صندوق توفير البريد لمراجعتها مع علمه بتزويرها. وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بتقرير الإتهام فصدر قراره بذلك .

وادعى مدنيا كل من السيدة أليس كامل فانوس والأستاذ شفيق زكى بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصر فكية شفيق بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت. كما ادعت مدنيا فتحة عبدالسلام الفقى عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات بنها قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمواد ۱/۱۱۱ و ۲۶۱/۱۱۲ و ۱۱۸ و ۱۱۹ و ۲۱۴ و ۳۲ من قانون العقوبات . (أولا) بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة وبتفريجه مبلغ ۴۳۰۸۳ ج و ۱۷۰ م وبمزله من وظيفته وإلزامه برد مبلغ ثلاثة وأربعين ألفا وثلاثة وعشرين جنيها ومائة وسبعين مليا إلى هيئة صندوق توفير البريد . (ثانيا) بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعاوى المدنية المرفوعة من كل من السيدة أليس كامل فانوس والأستاذ شفيق زكى بصفته وليا طبيعيا على القصر فكية شفيق زكى وفتحة عبدالسلام الفقى عن نفسها وبصفقتها وصية على القصر عادل وحسين وبجى ومحمود أولاد المرحوم مجد سعيد الفقى وصابحة صالح يونس وعطيات مجد إبراهيم الصفقى ووطنية مجد إبراهيم الصفقى ومجد بهيم التمانى ومجد التهاى سالم وإلزام كل من المدعين المذكورين بمصروفات الدعوى المدنية الخاصة به . (ثالثا) بإثبات ترك المدعين المذكورين للدعاوى المدنية المرفوعة على وزيرى الاقتصاد والمواصلات بصفتهما وإلزام كل منهما بمصروفاتها . فظن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقص .

المحكمة

من حيث إن مبنى الظن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم إختلاس أموال مسلمة إليه بسبب وظيفته بصفته من الأمانة على الودائع والتزوير

في محررات رسمية واستعمالها قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب، ذلك بأنه استند في الإدانة على إقرار الطاعن بإرتكاب هذه الجرائم أدلى به في التحقيقات مع أنه عزا إرتكابه لها إلى حالة الإكراه المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات لإضطراره إلى الاندفاع في الحرم بتشجيع من رؤسائه الذين انتهزوا فرصة وقوعه في خطأ على ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ لا يتراز المسأل منه مقابل عدم التبليغ عنه وكان يتعين على الحكم وقد أشار إلى ذلك في مدوناته أن يخص هذا الدفاع ويرد عليه بما يفنده وأن يبين أيضا الوقائع المنسوبة لرئيسي الطاعن وهما و و المفتشين هيئة البريد بقته إياها بالشبهات حتى تستبين بحكمة النقض ما إذا كانت هذه الوقائع تشكل إكراها مانسا من العقاب من عدمه أما وهو لم يفعل فإنه يكون معينا متعينا نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها ودلل على ثبوتها في حقه بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ومن بينها إقرار الطاعن (أدلى به في التحقيقات حصل مؤداه في قوله . " وقد اعترف المتهم (الطاعن) تفصيلا في تحقيقات النيابة أكثر من مرة باختلاسه المبالغ التي أسفر عنها تقرير لجان الفحص سابقة البيان إذ كانت النيابة تواجهه بما توصلت إليه بين حين وآخر كما اعترف بتزوير إيصالات الإيداع ودفاتر القيد بالمكتب وإيصالات السحب وتزوير توقيع أصحاب الشأن لمداواة الإختلاس وقد مر ذلك كله إلى أنه قد وقع في بعض الأخطاء منذ سنة ١٩٥٧ وقد كشف عن بعضها أحد مفتشي هيئة صندوق البريد ويدعى .. فاضطر إلى تقديم رشوة له لكي يستر عليه ثم حدث بعد ذلك عام ١٩٦٠ أن طلب أحد المودعين سحب عشرة جنيهات من دفتر توفيره الذي كان قد عث به تزويرا وذلك أثناء وجود مفتش المنطقة المدعو ... والمفتش الآخر المدعو ... وأنه إرتكب حينئذ واضطر إلى الإفصاح سرا لأولها عن أن دفتر العمل ليس له رصيد وأنه اختلسه فاتتهز هذا الأخير الفرصة وطمانه وطلب إليه أن يدفع للسبيل عشرة جنيهات من جيبه وكان هذا الحادث بداية لإبتراز هذين المفتشين لأمواله ومطالبته بعد ذلك بكثير من المبالغ فكان يختلسها

من أموال التوفير خوفا من إفشائهما لجرمه وضمائنا لسكوتهما عن أفضاله . “
وأضاف الحكم إلى ذلك قوله : “وقد اعترف المتهم بذلك كله وعطله باضطراره
للإندفاع في الجرم بعد أن كان جرمه بسيطا في البداية بتشجيع من مفتش هيئة
صندوق البريد ورؤسائه في العمل الذين حلالهم أن يشاركوه الغنم الحرام حتى أنه
لم يصل إلى يده منه إلا القليل حسب زعمه” . ثم استبعد الحكم ما ذكره الطاعن
من وقائع تتصل بمشاركة مفتشي الهيئة له في جرائمه وعليهما بها بما أورده
في قوله : “فقد تناول التحقيق ما نسب إليهما ولم يسفر عن شيء ينسب إليهما
وإن كان ما نسبته المتهم إليهما قد يرقى إلى حد الشبهات والقرائن التي لا مجال
في تقديرها في الدعوى المسألة” لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الإطلاع
على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أثار أنه كان في حالة ضرورة الجأته
إلى ارتكاب ما نسب إليه من جرائم فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة
أمام محكمة النقض . ومع ذلك فإن الأصل في القانون أن حالة الضرورة
التي سقطت المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية
نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن
لإرادته دخل في حلوله فليس للره أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة
في سبيل النجاة مما ارتكبه . ولما كان إقرار الطاعن الذي حصل الحكم
مؤداه والذي لا ينازع الطاعن في صحته — لا يوفر في صحيح القانون حالة
الضرورة التي تدركه عنه مسئوليته الجنائية عما إقترفه من أفعال ولا تتوافر به
شروط انعقادها ، وكان لا يسوغ من الطاعن القول باضطراره إلى ارتكاب
الجرم انصياعا لرغبة رؤسائه في العمل حتى يتسروا على ما ارتكبه ما دام
أن أفعال الإختلاس والتزوير والاستعمال التي أثارها من قبل عمدا واتجهت إليها
إرادته واستمر موقفا في ارتكابها وانتهت المحكمة إلى إدانته بها — هي أعمال
غير مشروعة ونية الإجماع فيها واضحة بما لا يشفع للطاعن ما يدعيه من عدم
مسئوليته . هذا فضلا عن أنه من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال
إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على مرءوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه
بإرتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن
في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يستاهل
من المحكمة ردا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،
ومحمود الصراوى ، ومحمود خليفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٧)

الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١) فاعل أصلى . سرقة . جريمة .

الفاعل الأصل فى جريمة السرقة ؟

(ب ، ج) حكم . " تسببه . ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل " .
سرقة .

(ب) خطأ الحكم فى تحميل أفعال المحكوم عليه المعترف . لا تأثير له على
سلامته . فطر ذلك ؟

(ج) الخطأ فى الإسناد الذى لا يعيب الحكم . فطره ؟

(ذ) إجراءات المحاكمة . إثبات . " شهود " . حكم . " تسببه . تسبب
غير معيب " .

للمحكمة الاستثناء من صماع الشهود . فطر ذلك ؟

١ - متى كان الحكم قد أثبت أن المحكوم عليهم قد اتفقوا على سرقة مسكن
المجنى عليه وتوجهوا جميعا إليه وساهم كل منهم بفعل من الأفعال المكونة للجريمة ،
فإن هذا يكفى لاعتبارهم جميعا فاعلين أصليين فى الجريمة سواء من قام منهم
بالاستيلاء فعلا على الممتلكات أو من بقى على مسرح الجريمة للرقابة والحراسة
وقت ارتكابها .

٢ — لا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أخطأ في تحصيل أقوال المحكوم عليه المعترف فنسب إليه الإقرار باستيلاء الطاعن على الجهاز المروق في حين أنه إنما أسند هذا الفعل إلى محكوم عليه آخر ما دام أن هذا الخطأ بفرض وقوعه لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها .

٣ — الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

٤ — خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — المحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضميا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان اليمين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أى منهما بسماع الشهود مما يستفاد منه التنازل الضمني من سماعهم ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي عولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في غضون الفترة من ١٨ يوليو سنة ١٩٦٢ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم ثان طيطا : (أولا) المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع سرقوا الأشياء المينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملكة لعبد الخالق مصطفى العشري . (ثانيا) المتهم الخامس : أخفى الأشياء المتحصلة من الجريمة السالفة الذكر مع علمه بذلك . وطلبت عقابهم بالمسادين ١ / ٣١٧ و ٤٠٥ و ٤٤٠ مكرر من قانون العقوبات . ومحكمة بندر طنطا الجزئية قضت في الدعوى غيابيا للرابع وحضوريا للباقيين بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين الثاني والثالث والرابع سنة واحدة مع الشغل وبرائة المتهم الأول من التهمة المستندة إليه . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٨ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع

برفضها وتأييد الحكم القياي المعارض فيه . فاستأنف المتهم وعكة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٩٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الظعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة السرقة قد شابه الخطأ في الإسناد والبطلان في الإجراءات ، ذلك بأنه استدل على ثبوت الجريمة في حق الطاعن بأقوال المتهم الأول في الدعوى ونسب إليه أنه قرر أن الطاعن هو الذي سرق "التلفزيون" بمفرده من مسكن المخني عليه في حين أن الثابت بالأوراق أنه إنما نسب هذا الفعل إلى المتهم الثالث — ومن ناحية أخرى فإن الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيقات التي تجرى بالجلسة في حضور المتهم إلا أن الحكم قضى بإدانة الطاعن دون إجراء أى تحقيق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافره العناصر القانونية بجرمة السرقة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن وزميله بجرمة السرقة في قوله "حيث إن التهمة ثابتة في حق المتهمين الثاني والثالث والرابع (الطاعن) من أقوال المتهم الثاني في محضر النيابة ومن محضر جمع الاستدلالات وتحريات رجال الشرطة ومن توقيع المتهمين الثالث والرابع على عقد بيع التلفزيون للسيد النقيب السيد عزب فقد اختلسوا متقولات مملوكة للغير بغير رضا مالكة وبغية امتلاك فقد ذهب الثلاثة إلى طنطا وطاعن حيث سرقوا المتقولات المملوكة لعبد الخالق مصطفى العشري وقاموا ببيع جزء منها إلى النقيب سيد دزب وأخفوا الجزء الآخر طرف المتهم الخامس" . كما حصل الحكم أقوال المتهم الثاني بما مؤداه ج ٠ (٢) ٠٢

أنه توجه بحجة الطاعن إلى طعننا بسيارة استأجرها الأخير لمدة ثلاثة أيام حيث قابلا المتهم الثالث وسرقوا مسكن المجنى عليه وقام الطاعن بسرقة التليفزيون ثم عادوا إلى القاهرة حيث تم بيع التليفزيون المسروق إلى أحد الضباط وتصرف الطاعن في باقي المبروقات . ومفاد ما أثبتته الحكم فيما تقدم أن المحكوم عليهم بما فهم الطاعن - قد اتفقوا على سرقة مسكن المجنى عليه وتوجهوا جميعا إليه وساهم كل منهم بفعل من الأفعال المكونة للجريمة وهو ما يكفي لاعتبارهم جميعا فاعلين أصليين في الجريمة سواء منهم من قام بالاستيلاء فعلا على المبروقات أو من بقى منهم على مسرح الجريمة للرقابة والحراسة وقت ارتكابها ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أخطأ في تحصيل أقوال المحكوم عليه المعترف فنسب إليه الاقرار باستيلاء الطاعن على التليفزيون في حين أنه إنما أسند هذا الفعل إلى المحكوم عليه الثالث مادام أن هذا الخطأ - بفرض وقوعه - لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها والأصل أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يناول من الأدلة ما يؤثر في حقيقة المحكمة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت المحكمة الاستثناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أى منهما بسماع الشهود مما يستفاد منه التنازل الضمني عن سماعهم ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي مولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجبا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد المنعم حمزاوي ، محمد نور الدين حريس ، محمد أبو الفضل حنفي ، وأبور خلف .

(٨)

الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ القضائية

(١) ب، ج، د، هـ، و) رشوة . جريمة . "أركان الجريمة" . موظفون
 عموميون .

(٢) كفاية أن يكون الموظف نصيب من الأعمال المطلوب أدائها يسمح له بتنفيذ
 الغرض من الرشوة .

(ب و ج) متى تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف العام ومن في حكمه ؟
 (د) الزم بالاختصاص . توافره بمجرد إيداع الموظف إستعداده لقيام بالعمل
 الذي لا يدخل في اختصاصه .

(هـ) تنفيذ الغرض من الرشوة . ليس ركنا في الجريمة .

(و) تسوية الشاوع ، بما استعملته من نصوص ، بين ارتشاء الموظف وبين
 احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه .

١ — لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف
 أدائها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة — بل يكفي أن يكون له نصيب فيها
 يسمح له بتنفيذ الغرض منها ، وأن يكون من عرض الرشوة قد اتجر معه على
 هذا الأساس .

٢ — تحقق جريمة الرشوة في جانب الموظف ومن في حكمه — طبقا لنص
 المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات — متى قبل أو طلب أو أخذ
 وصدا أو عطية لأداء عمل من أعمال الوظيفة كما تحقق الجريمة أيضا
 ولو نرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال

الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا بصرف النظر عن اعتقاد الرأى فيا زعم الموظف أو اعتقد .

٣ - تقع جريمة الرشوة تامة بمجرد طلب الموظف الجعل ، أو أخذه أو قبوله ، ولو كان العمل الذى يدفع الجعل لتنفيذه غير حق ، ولا يستطعمه الموظف أو لا يتنوى القيام به لخالفته لأحكام القانون ، مادام العمل المطلوب فى ذاته وبصورة مجردة داخلا فى اختصاص الموظف .

٤ - يتوافر الزعم بالاختصاص ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به ، إذ يكفى إبداء الموظف إستعداده للقيام بالعمل الذى لا يدخل فى نطاق اختصاصه لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه ذلك الاختصاص .

٥ - إن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا فى الجريمة .

٦ - سوى الشارع ، فى نطاق جريمة الرشوة ، بما استنته فى نصوصه التى استحدثها بين إرتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٥/٥/٢٤ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : بصفته موظفا عموميا " وكيل قلم شئون الأفراد بالإدارة المالية بهيئة السكة الحديد " طلب لنفسه وأخذ عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته بأن طلب وأخذ من العزب محمد على " الكاتب بالإدارة المالية بقلم الفرز " مبلغ جنيهين لغرض مدة خدمته السابقة بشركة ترام القاهرة سابقا لمدة خدمته الحالية بهيئة السكة الحديد فى المعاش . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الإتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمواد ٣٠١/١١١ و ١٧١ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقص ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرم الارشاء قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه الفساد في التسييب ، ذلك بأن تحرير الخطاب - الذي دفع الجعل من أجله - إلى هيئة النقل العام للاستعلام عن مدة الخدمة السابقة للبليغ لا يندرج تحت إختصاص الطاعن ولا هو زم باندراجه فيه ، بل ليس من أعمال سواء من الموظفين كذلك ، ومن ثم فإن ما طلب أو أخذ يكون من عمل غير وظيفي وغير مزعوم اتصاله بالوظيفة . وقد ربط الحكم بين تحرير الخطاب وبين ضم مدة الخدمة لقاء جعل يتفق عليه فيما بعد مع أن الشاهد البليغ لم يذكر أن الجعل دفع من أجل ضم مدة الخدمة السابقة إلى معاشه ومع أن ذلك ممنوع قانونا لما سبق للطاعن أن رفضه لهذه العلة ، كما خلا الحكم من بيان العمل الذي رأى أن له علاقة بالوظيفة مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بياناً لواقعة الدهوى أن من يدعى العزب محمد علي كان يعمل بشركة ترام القاهرة قبل أن تتبع هيئة النقل العام في الفترة من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٩ ثم التحق بهيئة السكة الحديد بوظيفة أمين مخزن في عام ١٩٥١ إلى أن صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها ، فتقدم إلى المدير العام المالي للهيئة التي يعمل بها بعدة طلبات لضم مدة خدمته السابقة بشركة الترام إلى المعاش كان آخرها الطلب المؤرخ ١٩٦٤/٥/٣٠ والذي طلب فيه الإستعلام من هيئة النقل العام عن مدة خدمته السابقة بعد أن رفضت تسليمه شهادة عنها وكلفته طلبها رسمياً من الجهة التي يعمل فيها ، وذلك توطئة لضمها إلى معاشه ، وقد أشر مساعد المدير المالي بتحويل الطلب المذكور إلى رئيس شئون الأفراد بالإدارة المالية الذي أحاله بدوره في ١٩٦٤/٥/٣١ إلى المتهم الطاعن (وكيل قلم المستخدمين بالإدارة المالية) لإختصاصه بفحص هذه الطلبات وإبداء الرأي النهائي بشأنها ، فأتت بالطلب أن الطالب يشغل درجة يومية ولا يجوز ضم مدة شركة الترام إلى مدة اليومية ، وأنه لا مبرر لذلك للإستعلام عن مدة خدمته

السابقة وأشر بحفظ الطلب . بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٥ تقابل الطالب مع المتهم بمكتبه ليستفسر عن سبب عدم تنفيذ طلباته السابقة فكلفه أن يتقدم إليه بطلب جديد لا يثبت تاريخه يطلب فيه الاستعلاء من هيئة النقل العام عن مدة خدمته بشركة الترام توطئة لضمها إلى معاشه ، وطلب المتهم منه لنفسه مبلغ جنهين يدفعه على سبيل الرشوة ليخاطب هيئة النقل العام بشأن مدة عمله السابقة ثم يتخذ بعد ذلك إجراءات ضم مدة خدمته وذلك لقاء مبلغ آخر يتفق عليه مستقبلا بعد ضم المدة . وإذا قابله قدم له طلبه وتقده جعل الرشوة مبلغا معلما ثم ضبطه معه بناء على أمر من النيابة العامة بذلك . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة ، وأثبت على الطاعن بإقراره وشهادة رؤسائه والعاملين معه تحديدا لإختصاصه الوظيفي أنه يعمل وكيلاً لقسم المستخدمين بالإدارة المالية ، ويدخل في إختصاصه فحص الشروط التي يتطلبها ضم مدة الخدمة السابقة لخدمة الحالية في المعاش ، أما القرار الذي يصدر بالضم فهو من إختصاص قسم المعاشات ، وانتهى من تقريره واستدلالة إلى إدانة المتهم بجرمة الرشوة المقامة ، وهو تقرير صحيح في الواقع شديد في القانون ، ذلك بأنه يبين من المساق المتقدم أن المتهم طلب الرشوة وأخذها ليقوم بعمل معين هو توجيه الخطاب إلى هيئة النقل العام للاستفسار منها عن مدة الخدمة السابقة للطالب بعد أن تعذر عليه الحصول منها على إفادة رسمية بذلك بناء على طلبه توطئة لطلب ضم تلك المدة إلى معاشه ، وأن هيئة النقل هي التي كلفته بالالتجاء إلى الجهة الرسمية التي يعمل بها لمخاطبتها في هذا الشأن . ولما كان المتهم مختصا بالتحقق من استيفاء الشروط التي يتطلبها ضم مدة الخدمة السابقة إلى الخدمة الحالية في المعاش ، وكان بالضرورة مختصا بمخاطبة الجهة التي كان يعمل بها طالب الضم لإفادته عن تلك المدة ، وهو كل العمل الوظيفي الذي دفع الجعل مقابل له ، ولا يمكن اعتبار الموظف المتهم مقحما نفسه على ما لا شأن له به إذا قام بالاستفسار عن أمر لازم لمباشرة إختصاصه بحسب النطاق المرسوم لأعمال الوظيفة كما حدها القانون أو كلفه به رؤسائه تكليفا صحيحا . وتحرير الخطاب بهذا المضمون أمر مستقل عن ضم مدة الخدمة السابقة للموظف الطالب سواء كان هذا الضم جائزا أو ممتنعا قانونا لأن بحث أحقية طالب الضم لا يعرض بالبداية إلا بعد معرفة المدة المطلوب ضمها ، وهو ما نعتن إليه الحكم وبينه . لما كان فلك ، وكان

قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة — بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ القرض منها ، وأن يكون من عرض الرشوة قد أثير معه على هذا الأساس ، وكان المستفاد من نص المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف ومن في حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال الوظيفة كما تتحقق الجريمة أيضا ولو خرج العمل من دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزم ذلك كذبا بصرف النظر عن اعتقاد الراشي فيما يزم الموظف أو اعتقد ، وكان الزم بالاختصاص يتوافر ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به إذ يكفي مجرد إبداء الموظف إستعداده للقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق اختصاصه لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه ذلك الاختصاص ، وكانت جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله ، ولو كان العمل الذي يدفع الجعل لتنفيذه غير حق ، ولا يستطيعه الموظف أو لا يتولى القيام به مخالفته لأحكام القانون ، مادام العمل المطلوب في ذاته وبصورة مجردة داخل في اختصاص الموظف ، ومادام أن زعم الاختصاص يكفي لتسام الجريمة لأن تنفيذ القرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الجريمة ، ولأن الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما أسنته في نصوصه التي استحدثها بين إرشاء الموظف وبين إحتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل إستحقاقا للعقاب حين يتجرى في أعمال الوظيفة على أساس موهوم عنه حين يقبر فيها على أساس من الواقع إذ هو يجمع بين إثنين هما الإحتيال والإرشاء ، فلا جدوى للطاعن من جراء ما يثيره من دعوى إنتفاء الاختصاص الوظيفي ، وتعذر تنفيذ العمل المطلوب بحسب القانون . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد فطن إلى المعاني القانونية المتقدمة ، وكان لم يقصر في بيان حدود اختصاص الموظف ونوع العمل المقصود في جريمة الرشوة ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين موسى ، ونصر الدين مزام ، وأنور خلف .

(٩)

الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١) طعن . "أثر الطعن" . استئناف . عقوبة . تعويض . محاماة .
"أتعاب محاماة" .

المقتصر قاعدة عدم جواز إضارة الطامن بطلعه على العقوبة والتعويض . . خروج
أتعاب المحاماة منها .

(ب ، ج) إثبات . "إثبات بوجه عام" . تزوير . "تزوير الأوراق العرفية" .
خيانة الأمانة في الأوراق الملقاة على بياض .

(ب) تزوير التهم في الأوراق الملقاة على بياض المسألة إليه . إثباته بطرق
الإثبات كافة .

(ج) عدم تقيد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية لإلا عند الفصل في مسألة
مدنية تعد نصرا من عناصر الجريمة المطروحة .

مطالبة صاحب الإضاء على بياض أن يثبت كتابة ما يخالف المدون
بالبياض . غير صحيحة في القانون .

(د) إثبات . "إثبات بوجه عام" . عكسة الموضوع . "سلطتها في تقدير
المانع الأدبي" . حكم . "تسميته . تسميته غير معيب" .

تقدير المانع الأدبي الذي يميز الإثبات بالهبة . موضوعي .

(هـ) إثبات . "إثبات بوجه عام" . جريمة . دعوى جنائية . دعوى
مدنية . قوة الأمر المقضي . حكم . "حجته" .

ليس للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية توقفا على المحاكم الجنائية
فيا يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . أساس ذلك ؟

- (و، ز، ح، ط، ي) إجراءات المحاكمة . محكمة أول درجة . محكمة ثاني درجة . إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره .
- (و) حق المحكمة في الاستغناء من صياح الشهود . مشروط بقبول التهم أو المدافع عنه .
- (ز) وجوب ثلاثة أقوال الشهود الفاعلين إذا طلب التهم أو المدافع عنه ذلك .
- (ح) عدم إجراء محكمة ثاني درجة تحقيقات إلا ما ترى لوجوب لإثباته أو لاستكمال قصص في إجراءات محكمة أول درجة .
- (ط) جزئية المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادة الدعوى لارضاة لإجراء تحقيق فيها .
- (ي) شرط التعويل على أقوال الشهود التي وردت في التحقيقات ؟
- (ك) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . محكمة الموضوع . "مطلتها في تقدير الدليل" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره .
- وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
- (ل) حكم . "نطاقه" . "مجيته" .
- البيرة في الكنف من حقيقة ما قضى به الحكم . هي بحقيقة الواقع .

١ — قاعدة عدم جواز إضرار الطامع بطلعه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقضى بإلزامه به ، بحيث لا يجوز الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة بالمبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض ، أما أتعاب المحاماة فإن تقديرها يرجع إلى ما تتيقنه المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبدته المحكوم عليه من أتعاب لمحامي ، والأمر في هذا

التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها ، ومن ثم فلا تريب عليها في تقديرها أنماها بالحاماة تزيد من تلك السابق تقديرها بالحكم السابق قضه .

٢ — تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الإمضاء إلا إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المقنود بين المسلم وأمينته على ما يكتب بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الإمضاء وهذا الاتفاق هو الذى يجوز أن يخضع لقواعد الإثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، أما ما يكتب زورا فوق الإمضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائيا متى ثبت للحكمة أنه قارفه .

٣ — لانتقيد المحكمة وهى تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدنى إلا إذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هى عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، فإذا كانت المحكمة ليست في مقام إثبات عقد مدنى بين المتهم وصاحب الإمضاء — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — وإنما هى تواجه واقعة مادية هى مجرد تسليم الورقة واتصال المتهم بها عن طريق تقيير الحقيقة فيها اثنتان على ما اجتمع اتفاقهما عليه ، فلا قبل من المتهم أن يطالب صاحب الإمضاء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف ما دونه هو زورا قولاً منه بأن المستند المدعى بترويره تزيد قيمته على عشرة جنيهات ، إذ أن مثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولا إذ لازمه أن يترك الأمر في الإثبات لمشئمة مرتكب التزوير وهو لا يقصد إلا نفى التهمة من نفسه الأمر المنتع قانونا لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وضعها .

٤ — المادة ٤٠٣ من القانون المدنى تميز الإثبات بالبيئة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضى الموضوع تبعاً لوقائع كل دعوى وملاساتها ، ومتى أقام قضاء بذلك — كما هو الحال في الدعوى — على أسباب مؤدية إليه ، فلا يجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

٥ — من المقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يمرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الموضوع أو السبب أو الموضوع ، بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون لإياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب بىء أو يفلت مجرم ، ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون .

٦ — للحكمة وفقا لنص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الاستثناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وإذ كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما أمام محكمة أول درجة سماع الشهود ، فإنه يعد نازلا عن سماعهم .

٧ — تلاوة أقوال الشهود الفائين هي من الإجازات ، فلا تكون واجبة إلا إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك .

٨ — إن محكمة ثانية درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما يرى هي لزوما لإجرائه أو لاستكمال قص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة .

٩ — المحكمة غير ملزمة بعد حجز القضية للحكم بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها بناء على طلب مقدم إليها في فترة حجزها للحكم .

١٠ - لا جناح على المحكة إذا هي عولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون مماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

١١ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليهم من مطاعن وحام . حوالم من الشبهات كل هذا مرجه إلى محكة الموضوع نزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمنن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

١٢ - إذا كان ما ورد بالنسخة الأصلية للحكم المطعون فيه من منطوق مغاير لذلك الثابت بمحضر الجلسة بإغفال النص على بطلان الحكم المستأنف وكان لم يوقع عليه في المصاد القانوني وقضت محكة النقض بنقض الحكم الاستثنائي لأنه تبني منطوق ذلك الحكم الباطل مؤيدا له في شقه المتعلق بالدعوى المدنية ومعدلا له في شقه الآخر المتعلق بالدعوى الجنائية مما اعتبر تسليما من الطاعن بوجود الحكم الباطل صحيحا في منطوقه مردودا إلى أسبابه ، فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المأدى الذي وقع فيه أمين سر الجلسة سهوا وهو بمعرض نقل ذلك المنطوق من رول المحكة بعد أن التبس عليه الأمر بين منطوق الحكم المنقوض ومنطوق الحكم المطعون فيه ، ولما كانت العبرة في الكشف من ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع ، وكان لازم ذلك هو الاحتداد بما تبين يقينا من محضر الجلسة ورول القاضى من أن منطوق الحكم قد جرى في الدعوى الجنائية بالنص على ١ - بطلان الحكم المستأنف . ٢ - بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم إصدار الحكم . وفي الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف ، وكان ذلك قد تأكد بما ورد بأسباب الحكم التي تكل منطوقه في هذا الشأن ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أن هذا الاختلاف يفاير حقيقة ما حكمت به المحكة ، فإن هذا الخطأ في النقل لا يؤثر في سلامة الحكم ولا يبييه ولا يقدح في صحته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال الفترة من سبتمبر سنة ١٩٦٠ حتى ١١ أبريل سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز الشهداء محافظة المنوفية . أو تمن على نموذج لعقد إيجار أطيان زراعية موقع عليه على بياض من كل من علي محمود مرعي وشقيقه محمد محمود مرعي نغان الأمانة وملاً ببياناته مما ترتب عليه حصول ضرر على المذكورين بأن أثبت على خلاف الحقيقة استعجارهما لقطعة أرض زراعية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٥٩ بالأجرة التي حددها ثم طالبهما قضائياً بهذا المبلغ . وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات . وادعى على محمود مرعي مدنيا بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنح الشهداء الجزئية نظرت الدعوى وأمامها دفع الحاضر مع المتهم بعدم جواز الإثبات بالبيئة كما دفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها بأمر أداء ثم قضت حضورياً عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وتفريمه خمسين جنيتها وكفالة عشرة جنيتها لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع إلى المدعي المدني قرشاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شين الكوم الابتدائية - هيئة استئنافية - سمعت الاستئناف وأمامها دفع الحاضر مع المتهم بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة كما دفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم ختمه في الميعاد القانوني ثم قضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع بالنسبة إلى الدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم والنسبة إلى الدعوى المدنية برفضها وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية و١٠٠ قرشاً آنعاباً للحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضى بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة شين الكوم الابتدائية لفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة هيئة استئنافية أخرى قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من

تاريخ الحكم وبالنسبة للدعوى المدنية رفضها وتأيد الحكم المستأنف وألزمته المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .
فطن المحكوم عليه للمرة الثانية في هذا الحكم بطريق التقص .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة خيانة أثمان الإمضاء المسماة على بياض، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب ، ذلك بأنه قضى بمقابل عن أتعاب المحاماة يزيد عما قضى به الحكم السابق نقضه على خلاف ما يوجب القانون من أن الطاعن لا يضار بطعنه كما أن الطاعن دفع بعدم جواز إثبات عكس ما هو مدون بحقد الإيجار إلا بالكتابة وبأنه استصدر حكماً مدنياً حائزاً لقوة الأمر المقضى في شأن ثبوت استعجار المطعون ضده للأرض عن سنوات ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ و يعتبر حجة في شأن قيام المديونية في ذمته وفي صحة عقد الإيجار مما لا يجوز له التنصل منه أو الطعن عليه ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بعلته قيام المسامح الأدبي من الحصول على الكتابة حين أن قرآن الحال بينة الدلالة على انتفاء ذلك المانع الذي لم يدع به المطعون ضده من قبل أن يدفع به الدعوى المدنية المرفوعة ضده وأخيه استناداً إلى ذلك العقد مما يُم عن اختلاق هذا الدفاع .
هذا وقد التفتت المحكمة عما ضمنه الدفاع عن الطاعن بمذكرته المقدمة إليها من وجوب سماع الشهود بمعرفتها لا سيما وأنهم لم يسمعو من قبل قولاً منها باقتناعها بأقوال الشهود الذين سمعتهم النيابة مع أن قالته هؤلاء بالنيابة قد انصبت على تحقيق وضع اليد على العين وليس على تحرير العقد على بياض وهو الأمر المطلوب لإثباته ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه قضى بذات العقوبة ونفس التمييز السابق القضاء بهما من قبل في الحكم المتقوض ، وأنه قدر أتعاب المحاماة عن الدعوى المدنية بثلاثمائة قرش خلافاً للحكم السابق الذي قدرها بمائة قرش . لما كان ذلك ، وكانت قاصمة صدم جواز إضرار الطاعن بطعنه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التمييز المقضى بالزامه به بحيث لا يجوز

الحكم بقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للحكمة أن تقبأوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجرمة بالمبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض ؛ أما أتاب المحاماة فإن تهديرها يرجع إلى ما تبتته المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبده المحكوم له من أتاب للمهامه ، والأمر في هذا التقدير لحكمة الموضوع دون غيرها ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة في تهديرها إتماما للمهامة تزيد عن تلك السابق تعيينها بالحكم السابق تقضه .

أما ما يشيره الطاعن بشأن ما تردى فيه الحكم من إجازة إثبات عكس الثابت بالكتابة بشهادة الشهود لوجود المساع الأءبى من الحصول على الءلئل الكتابى فالواضح من مءونات الحكم أنه عرض لهذا الءفع وسلم بصحته قانونا إلا أنه ذهب إلى جواز الإثبات بشهادة الشهود لأن المحبى عليه كان مضطرا لتسلم المءهم العقء موقعا عليه على بياض حتى يمكنه الحصول على المساحة المؤجرة التي هو في أشء الحاجة إلى زراعتها للحصول على قوته وقوت أولاده مما يقوم معه توافر المساع الذي كان يستحيل معه الحصول من قبل هذا المءهم على ورقة مكتوبة بما فوضه كتابته فيها ، لما كان ذلك وكان تسليم الورقة المضاة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الإماء إلا إطاء إماءته المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المقوء بين المسلم وأميته على ما يكتب فيما يءف تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الإماء وهذا الاتفاق هو الذي يجوز أن ينضع لقواعد الإثبات المءنية كشفا عن حقيقته أما ما يكتب زورا فوق الإماء فهو عمل عرم يسأل مرئكبه جنائما متى ثبت للحكمة أنه قارفه . ولا تقبء المحكمة وهى تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الإثبات المقررة في القانون المءنى إلا إذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مءنية هى عنصر من عناصر الجرمة المطروحة للفصل فيها . فإذا كانت المحكمة ليست في مقام إثبات عقد مءنى بين المءهم وصاحب الإماء كما هو الشأن في الدعوى المطروحة وإنما هى تواجه واقعة مادية هى مجرد تسليم الورقة واتصال المءهم بها عن طريق تغير الحقيقة فيها افتنا على ما اجتمع اتفاقا على ما عليه ، فلا يقبل من المءهم أن يطالب صاحب الإماء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف ما ءونه هو زورا قولا منه بأن السند المءعى بقروره تزيد قيمته على عشرة جنهات . فمثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولا إذ لازمه أن يترك الأمر في الإثبات

لمشيئة مرتكب التزوير وهو لا يقصد إلا نفي التهمة من نفسه الأمر الممتنع قانوناً لما فيه من خروج بقواعد الإثبات من وضعها ، لما كان ذلك ، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خلافاً لذلك الرأي من عدم جواز إثبات جريمة خيانة ائتمان الامضاء المسلمة على بياض للطاعن بغير الكتابة متى كان المحرر المهور به هذا التوقيع يزيد قيمته على عشرة جنهات يكون بمثابة من الصواب ، بيد أن هذا التفسير الخاطئ الذي تردى فيه الحكم ليس بذى أثر في سلامته مادام قد انتهى إلى جواز إثبات هذه الجريمة بالبينة بالنظر إلى قيام المانع الأدبي الذي حال دون الحصول على دليل كتابي ذلك أن المادة ٤٠٣ من القانون المدنى تميز الإثبات بالبينة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع فتقديره متروك لقاضى الموضوع تبعاً لوقائع كل دعوى وملاساتها ومتى أقام قضاءه بذلك كما هو الحال والدعوى على أسباب مؤدية إليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن ذلك يكون في غير محله ، ولا محل لما يحتج به الطاعن من صدور أحكام مدنية حازرة لقوة الشيء المقضى في شأن صحة عقد الإيجار المنسوب إليه خيانة ائتمان الإمضاء المسلم إليه على بياض لما هو مقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها لم ينص القانون على خلاف ذلك وهى في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم والسبب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب براء أو يقلت مجرم ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون . لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون

غير شديد . لما كان ذلك وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكم الاستثنائية أن الطاعن طلب بنفسه أو بلسان الحاضر معه سماع أى شهود وكان للحكمة وفاء . للادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ . الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه وكان الثابت . أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما أمام محكمة أول درجة سماع الشهود مما يعد معه نازلاً عن سماعهم ، وكانت تلاوة أقوال الشهود الغائبين هي من الإجازات فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه وهو ما لم يطلبه أيهما من المحكمة وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تخرج من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوماً لإجرائه أو لاستكمال قصر في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة وكانت المحكمة غير ملزمة — بعد حجز القضية للحكم — بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها بناء على طلب مقدم إليها في فترة يحجزها للحكم ، وكان لاجتناح على المحكمة من بعد إذا هي عولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليهم من مطاعن وحام حولهم من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزل التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان كل ما تقدم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد كله يكون في غير محله . هذا وغنى عن البيان أن ماورد بالسسخة الأصلية للحكم المطعون فيه من منطوق مغاير لذلك الثابت بمحضر الجلسة باغفال النص على بطلان الحكم المستأنف وكان لم يوقع عليه في الميعاد القانوني وقضت محكمة النقض بنقض الحكم الاستثنائي لأنه تبين منطوق ذلك الحكم الباطل مؤيداً له في شقه المتعلق بالدعوى المدنية ومعدلاً له في شقه الآخر المتعلق بما اعتبر تسليماً منه بوجود الحكم الباطل صحيحاً في منطوقه مرود إلى أسبابه فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المادى الذي وقع فيه أمين سر الجلسة سهواً وهو بمرض نقل ذلك المنطوق من رول المحكمة بعد أن التبس عليه الأمر

بين منطوق الحكم المتقوض ومنطوق الحكم المطعون فيه، ولما كانت المبررة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع وكان لازم ذلك هو الاعتداد بما يتبين يقينا من محضر الجلسة وروى القاضى من أن منطوق الحكم قد جرى في الدعوى الجنائية بالنصر على ١ - بطلان الحكم المستأنف ٢ - بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم إصدار الحكم وفي الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف ، وكان ذلك قد تأكد بما ورد بأسباب الحكم التي تكمل منطوقه في هذا الشأن وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أن هذا الإختلاف يناير حقيقة ما حكمت به المحكمة فإن هذا الخطأ في النقل لا يؤثر في سلامة الحكم ولا يعيبه ولا يقدح في صحته .

وحيث إنه لما سلف يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / غفار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود طيفه ، وأحمد محمد
إبراهيم .

(١٠)

الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ القضائية

(أ ، ب) سلاح . عقوبة . ” تطبيقها “ . ظروف مشددة . جريمة .
قصص جنائي . سرقة . تبديد . اختلاس أشياء محجوزة .

(أ) العقوبة المقررة بها من جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات . لا يتوافر
بها الظروف المشددة المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . ولا تتميز من جرائم
الاعتداء على المال في حكم المادة ٧/ب من ذات القانون .

جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتمنة بالمادة ٣٤٢
عقوبات . من جرائم الاعتداء على السلطة . القصد الجنائي فيها
هو غلبة التنفيذ .

(ب) عدم توافر الظروف المشددة المنصوص عليه في المادتين ٧/ب ، ٢/٢٦
من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ما دام حكم الحبس الصادر
على المتهم السرقة لم يصبح نهائياً .

١ — العقوبة المقررة بها من جريمة التبديد طبقاً للمادة ٣٤٢ من قانون
العقوبات لا تتوفر الظروف المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل ، لأنه لا محل لإعتبار الاختلاس
المنصوص عليه فيها في حكم السرقة ذلك أن الشارع بنصه على السرقة محددة
في المادة ٧ فقرة ٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦
لسنة ١٩٥٤ يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام هذا

الظرف المشدد في جريمة إحراز السلاح ، دون غيرها من جرائم أخرى لم ينص عليها — بطريق القياس — ولا محل أيضا لإعتبار هذه الجريمة من جرائم الاعتداء على المال في حكم المادتين ٧/ب و ٢٦/٣ من القانون المذكور ، ذلك أن جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتممة بالمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، هي من جرائم الاعتداء على أوامر السلطات فالمصلحة المعتدى عليها ليست ملكية الغير وإنما هي أوامر السلطات التي أمرت بالجزء على المال ولا تتحقق هذه الجريمة بمجرد الاستيلاء على المال وإنما بعدم تقديمه بقصد عرقلة التنفيذ عليه .

٢ — إذا كان الحكم الصادر بالحبس ضد المتهم عن جريمة السرقة قد صدر غيابيا وخلت الأوراق من الدليل على أنه أصبح نهائيا فإنه لا يستدبه في توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧/ب و ٢٦/٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأساحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٦ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز منقلاوط محافظة أسيوط : حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "مدمقا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول من الجدول ٣ المقرر بذلك ومحكمة جبايات أسيوط قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ / ١ و ٥٦ / ١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة السلاح الناري المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بحبس المطعون ضده ستة أشهر والمصادرة مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس عن جريمة إحرار سلاح مشتمن قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده التي كانت تحت نظر المحكمة يبين منها أنه سبق الحكم عليه بالحبس للجريمة شروع في سرقة بتاريخ ١٩٥٣/٢/٧ في الجلسة رقم ١٢٣٤ سنة ١٩٥٢ منفلوط (٩٥٩ لسنة ١٩٦٣ جنح س أسبوط) وكذلك بالحبس مع الشغل لمدة شهر مع الإيقاف في جريمة تبديد في الجلسة رقم ٣٠٦٠ سنة ١٩٦٤ جنح س أسبوط مما يجعل المطعون ضده في عداد من تنطبق عليهم المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ويكون الحد الأدنى للعقوبة عند إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات هو السجن لمدة ثلاث سنوات ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بمعاقبة المطعون ضده بالحبس ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يبيحه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية للحكوم ضده انه حكم عليه في الجلسة ٩٦٩ لسنة ١٩٥١ منفلوط (١٢٣٤ ج س أسبوط) من محكمة أسبوط الكلية في ١٩٥٣/٢/٧ بالحبس أسبوعين مع الشغل لأنه في ١٩٥١/٨/٢٠ شرع في سرقة . كما حكم عليه في الجلسة ٣٠٦٠ سنة ١٩٦١ منفلوط من محكمة منفلوط في ١٩٦٣/٤/٢٩ بالحبس شهرا مع وقف التنفيذ في جريمة تبديد طبقا للمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر بالحبس عن جريمة السرقة قد صدر غيابيا وخلت الأوراق من الدليل على أنه أصبح نهائيا فإنه لا يعتد به في توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢/٧ و ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ كما أن العقوبة المقررة بها عن جريمة التبديد طبقا للمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات لا توفر الظرف المذكور ، لأنه لا محل لإختبار الإختلاس المنصوص

عليه فيها في حكم السرقة ذلك أن الشارع بنصه على السرقة محمّدة في المادة ٧/ج من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الممدّل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام هذا الظرف المشدّد في جريمة إحراز السلاح ، دون غيرها من جرائم أخرى لم ينص عليها — بطريق القياس — ولا عل أيضا لإعتبار هذه الجريمة من جرائم الإحتشاء على المال في حكم المادتين ٥/٧ و ٣/٢٦ من هذا القانون ، ذلك أن جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤثّمة بالمادة ٣٤٢ هي من جرائم الإحتشاء على أوامر السلطات فالمصلحة المتعدّي عليها ليست ملكية الغير وإنما هي أوامر السلطات التي أمرت بالمحجز على المال ، ولا تتحقّق هذه الجريمة بمجرد الاستيلاء على المال وإنما بعدم تقديمه بقصد حرقة التنفيذ عليه . لما كان ما تقدّم فإن الظن يكون على غير أساس متعيّنا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حجازى ،
وفور الدين موسى ، ونصر الدين حزام ، وعبد أبو الفضل حفى .

(١١)

الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) عقوبة . ” إيقاف تنفيذها . الإيقاف الشامل ” . سيارات .
سرقة .

(١) تقدير الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة وشمول الإيقاف لجميع الآثار
الجنائية المترتبة على الحكم . من إطلاقات محكمة الموضوع .

(ب) لاصلة بين حكم المادة ٩١ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن
السيارات وقواعد المرور وبين قضاء الحكم الملغى فيه بإدانة
الطاعن بجرعة السرقة المقامة ضده .

١ — إن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة وشمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية
المترتبة على الحكم أو عدم شموله — هو كتقدير العقوبة فى الحدود المقررة
للقانون — مما يدخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع فمن حقه تبعاً إلى ما يراه
من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التى يحكم بها
عليه أو أن يجعل هذا الإيقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية . وهذا الحق لم يجعل
الشارع لاتهم شأناً فيه ، بل خص به قاضى الموضوع ، ولم يلزمه باستعماله بل
رخص له فى ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه .

٢ — لا عمل للقول بأن المادة ٩١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥
فى شأن السيارات وقواعد المرور قد أجازت للقاضى سحب رخصة قائد السيارة
إذا حكم عليه بخالفه أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له مما كان يقتضى
من المحكمة أن تجعل أمر إيقاف تنفيذ العقوبة — المقضى بها على الطاعن

في جريمة السرقة المقامة ضده — شاملا لجميع الآثار المترتبة على الحكم ، وذلك لإقطاع الصلة بين حكم تلك المادة التي يقتصر إعمالها على مخالفة قانون المرور وبين واقعة الدهوى وقضاء الحكم المطعون فيه إدانة الطاعن بجريمة السرقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة بصفته من المحترفين لنقل الأشياء في العربات سرقة الأشياء المبنية وصفا بقيمة بالمحضر والمملوكة لسيد محمد أبو العلا . وطلبت عقابه بالمادة ٨/٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت غيابيا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور هذا الحكم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن في جريمة سرقة وأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة دون أن يحمل الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة عليه مما أدى بإدارة المرور — والطاعن قائد سيارة — إلى رفض تجديد رخصة قيادته فبات هو وأهله مشردين . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أنه لما كانت المادة ٩١ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ تقضى بأن يصحب الرخصة — في حالة الحكم على قائد السيارة لمخالفة هذا القانون أو القرارات المنفذة له — لا يكون إلا بحكم القاضي ، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يجعل إيقاف تنفيذ عقوبة السرقة التي قضى بها وقفا شاملا أما وهو لم يفعل ذلك ، أو يشر إليه ، فقد غدا ميبيا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة وشمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أو عدم شموله — هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة للقانون — مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع فمن حقه تبعا لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه أو أن يجعل هذا الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية . وهذا الحق لم يجعل الشارع لانهم شأنًا فيه ، بل خص به قاضي الدعوى ، ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك ، وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين الأسباب التي أقام عليها أمره بوقف تنفيذ العقوبة في جريمة السرقة التي دان الطاعن بارتكابها ولم ير جعل الإيقاف شاملا للآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، فإن ما يشره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا أما القول بأن المادة ٩١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور قد أجازت للقاضي سحب رخصة قائد السيارة إذا حكم عليه لمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له مما كان يقتضى من المحكمة أن تجعل الإيقاف شاملا لجميع الآثار المترتبة على الحكم فإنه نعى لا محل له لإنقطاع الصلة بين حكم هذه المادة التي يقتصر إعمالها على مخالفة أحكام قانون المرور وبين واقعة الدعوى وقضاء الحكم المطعون فيه بادانة الطاعن بجريمة السرقة .

وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حزامى ،
نور الدين عويس ، نصر الدين حزام ، وعبد أبو الفضل حنفى .

(١٢)

الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) صابون . بيانات وعلامات تجارية . غش . قانون . ” إلناؤه “.

الجرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة
الصابون مخالفات لا يجهن .

اعتبار قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون
— استنادا إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٣/٢/١٠ — تأييدا لما يشار إليه
منه من أحكام في انتشاريمات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨
سالف الذكر . إحالة القرار المذكور بالنسبة للعقاب على جرمين الفش والتدليس
إلى المادتين ٥٠ و ٦٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قع التدليس والفش ،
وبالنسبة للعقاب على مخالفة البيان التجارى للمقيدة إلى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ انخاص
باليانات والعلامات التجارية والذي يعاقب على الجريمة المذكورة بعقوبة الحبس .

(ب) صابون . ” إجراءات أخذ العينة “ . إثبات . ” إثبات بوجه عام “ .
غش . قانون . ” إصداره “ .

لا بطلان على مخالفة الإجراءات الخاصة بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب
الشان بتبجيها في ظل انتشاريمات العادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء
القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ .

خضوع إثبات الفش في صناعة وتجارة الصابون لقواعد الإثبات العامة .
ما نص عليه القرار الوزاري رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لقرار مجلس
الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة
إذا لم يعلن صاحب الشان نتيجة التحليل في الأجل المحدد ، لا يقيد المحاكم .
من ذلك ؟

(ج) دفع . " الصفة في الدفع " . الدفع ببطان إجراءات أخذ العينة " . صابون . " إجراءات أخذ العينة " .

لاسة الطاعن في الدفع ببطان إجراءات أخذ عينة صابون أخذت من محل منهم آخر .

(د) صابون . قش . بيانات وعلامات تجارية . قش . " حالات الطعن بالنقص . الخطأ في تطبيق القانون " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفوه " . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي .

(د) وجوب مراعاة نسبة الأحماض المعدنية والرائحة في صناعة الصابون بحسب البيان المرفوع على السلة ولا يكون القمل غشا . إنتاج صابون دون مراعاة تلك النسب يستدعي ذكرًا لبيان تجاري غير مطابق للحقيقة سابقا عليه بالسواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٩ .

(هـ) لم يتم بحث ما يحسنه استفاد ضرورة من كونه متجلا إختيارا بأن الصانع يعلم كنه ما يحسنه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه . عدم قبول التذرع بجهله .

صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض من حد معين جريمة دائما في حق الصانع طبقا للقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

زيادة نسبة القلوي المطلق الكاوي في الصابون من حد معين . مخالفة .
فرض ذلك : أن يكون المتهم حسن النية .

١ - القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون صدر بعده قرار من مجلس الوزراء في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون بالاستناد إلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ وهو الاعلان الذي جعل في المادة التاسعة منه السلطة التشريعية لمجلس الوزراء ، وإلى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ ، بالفاء استصدار مراسيم ، وأشار في ديباجته إلى الاطلاع على المادتين ٦٥ ، ٥٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والنفس والمواد ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية

والقوانين المعدلة له وأسقط الإشارة إلى القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر والذي كان يعتبر في مادته السابعة الجرائم المنصوص عليها فيه مخالفات لا جنحا ، وهذا الاسقاط للقانون جاء على خلاف ما استنته الشارع واتبه في القرارات السابقة والتي كانت تصدر بالاستناد إليه . فقرار مجلس الوزراء سالف الذكر والذي يجمع بين القانون والمرسوم في قوته الملزمة يعتبر ناصحا لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف البيان . يدل على ذلك أنه لم يشر في ديباجته إليه كما سبق ، وأنه أعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون والمراسيم السابقة على صدوره في شأن صناعة وتجارة الصابون وآخرها المرسوم الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ تنظيما كاملا متناولا ما كانت تناوله من أحكام ومنها أنواع الصابون ورتبه والعناصر الداخلة في تكوينه كما تناول جرمي الغش والخدعة عميلا في العقاب عليهما إلى المادتين ٦٥ ، ٦٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، كما أحال إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يوجب في المادة ٢٧ منه أن يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة واعتبر فيما يخص بتطبيقه بيان العناصر الداخلة في تكوين البضاعة بيانا تجاريا بحسب ما نص عليه في المادة ٢٦ منه وعاقب على مخالفة ذلك بمقوية اللجنة في المادة ٣٤ منه وهي المواد التي أحال إليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ على ما سلف .

٢ — لم تنص التشريعات الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ على البطلان جزاء على مخالفة الإجراءات الخاصة بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها كما فعل القانون الملغى ، إذ لم يكن غرض الشارع أن يخضع الغش في صناعة وتجارة الصابون إلى قواعد إثبات خاصة ، بل هي تخضع للقواعد العامة فإذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس .

۳ - إذ كان القرار رقم ۳۲۳ لسنة ۱۹۵۹ قد صدر في ۲ من مايو سنة ۱۹۵۹ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتاريخ ۴ من أبريل سنة ۱۹۵۶ ونص في مادته الرابعة على أن تؤخذ العينات لتحليلها وفحصها طبقاً لأحكام القرار رقم ۶۳ لسنة ۱۹۴۳ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذاً للقانون رقم ۴۸ لسنة ۱۹۴۱ ، وكان هذا القرار قد نص في المادة الخامسة منه على بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد له ، فإن ذلك - على ما أولته محكمة النقض - لا يقيد المحاكم ، لأن القرار المذكور يتجاوز بهذا النص السلطة التي أمدها القانون رقم ۴۸ لسنة ۱۹۴۱ وقرار مجلس الوزراء في ۴ من أبريل سنة ۱۹۵۶ ويبقى لهذه المحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطعن هي إليه دون التفات لهذا الجزء الذي جاء مشوباً بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره .

۴ - متى كان الثابت أن العينة التي دفع ببطلان الإجراءات الخاصة بها لم تؤخذ من محل الطاعن بل من محل متهم آخر في الدعوى قضى ببراءته وهو وحده صاحب الصفة في التمسك بالبطلان المقرر في القانون لمصلحته هو دون غيره ، فلا صفة للطاعن فيما دفع به من بطلان إجراءات أخذ العينة ولا وجه لما نماه .

۵ - نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ۴ من أبريل سنة ۱۹۵۶ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون في المادة الثانية منه على أن الصابون رقم ۲ هو الصابون المحتوي عقب ختمه على ۵۰٪ على الأقل من الوزن المرقوم على القطع أو من الوزن الفعلي لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر أحماضاً دهنية وراتنجية ، مما يدل على تشدد القانون في مراعاة نسبة تلك الأحماض لحماية المستهلكين وقضاء على الغش في الصابون حتى لا يتأذى الأمر إلى الغش في وزن الصابون وفي نسبة المواد النافعة الداخلة في تكوينه معاً ، فلا يجدى الطاعن ما يتذرع به من نقص الوزن في الصابون الذي أتمجه عن الوزن المرقوم على القطع ودخول بخار الماء في تكوينه لأن ما يتعلل به من ذلك لا تندفع به التهمة المستندة إليه ، بل تتضمن غشاً في وزن الصابون ، فضلاً عن الغش في نسبة الأحماض الداخلة في تكوينه . هذا وبفرض صحة ما يدعيه الطاعن في طعنه كله فإن ما وقع منه من إنتاجه الصابون دون مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية بحسب البيان المرقوم على السلعة يعتبر ذكراً لبيان تجاري غير مطابق للحقيقة معاقباً عليه بالعقوبة التي

أوصها عليه الحكم طبقا للواد ۲۶ و ۲۷ و ۳۴ من القانون رقم ۱۷ لسنة ۱۹۵۹ في شأن البيانات والعلامات التجارية وهو القانون الذي أممته الحكم أيضا لانطباقه على واقعة الدعوى فلا مصلحة له فيما أثاره في طعنه كله من دعوى الخطأ في تطبيق القانون أو الإخلال بحقه في الدفاع .

٦ - إن علم المتهم بالنفس فيما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه متنبها له ، اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه ، ولا يقبل التذرع بجهله وإلا تأدى الأمر إلى تعطيل أحكام القانون . يدل على ذلك - في خصوص صناعة الصابون - أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ۱۹۵۶ في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد أن نص في المادة الثانية منه على أنه لا يجوز صنع الصابون أو استيراده أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد الأنواع والرتب المنصوص عليها فيها ومنها الصابون رقم ٢ وهو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠ ٪ على الأقل من الوزن المرقوم على القطع أو من الوزن الفعلي لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر ، أحماضا دهنية وراتنجية بشرط ألا تزيد نسبة الأحماض الراتنجية فيه على ٢٠ ٪ من مجموع الأحماض ، أوجب في المادة الثالثة ألا تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى في جميع الأنواع والرتب على حد معين واعتبر - في هذه الحالة وحدها - زيادة نسبته مخالفة لا جنة إذا كان المتهم حسن النية ، مما مفاده أن صنع الصابون الذي تقل فيه نسبة الأحماض أو تنقص عن حد معين جنة دائما في حق الصانع طبقا للقانونين رقمي ٤٨ لسنة ۱۹٤١ و ٥٧ لسنة ۱۹۳۹ اللذين أشار القرار في ديباجته محيلا في بيان العقوبة إليهما ، ولا يكون مخالفة إلا حين تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى عن النسبة التي حددها القرار بشرط أن يكون الصانع حسن النية ، وبذلك فإن الشارع يكون قد اعتبر علم الصانع بمخالفة ما يصنعه من الصابون للنسب القانونية للأحماض الدهنية والراتنجية قائما في حقه بقيام موجه من صنعه وهو ثابت على الدوام ، لا يستطيع المتهم أن يتذرع بجهله إلا في حدود ما رخص فيه الشارع استثناء لاعتبارات تيسيرية لا تنفي الأصل المقرر في هذا الصدد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم أول المنصورة : (المتهم الأول) عرض للبيع صابونا مفسوشا مع علمه بذلك . (المتهم الثانى) باع صابونا مفسوشا مع علمه بذلك . (المتهم الثالث) أنتج صابونا مفسوشا مع علمه بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل والمواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهم الثالث والمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى حضوريا ببراءة المتهمين الأول والثانى مما أسند إليهما من إتهام وغيايبا للتمم الثالث بحبسه ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف تنفيذ العقوبة والمصادرة . فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم مشرين جنيا وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض . إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بمجرمة إنتاجه صابونا مفسوشا قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، ذلك بأن المادة الرابعة من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون الذى ينطبق وحده على واقعة الدعوى قد أوجب إخطار صاحب الشأن بنتيجة تحليل العينة فى ميعاد غايته خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير المحضر وإلا سقط الإجراء المترتب على أخذ العينة وأعتبر كأن لم يكن . وقد دفع الطاعن بذلك

إلا أن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه إجتراً في الرد على هذا الدفع بلانطبق القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۳۹ في شأن البيانات والعلامات التجارية والقانون رقم ۴۸ لسنة ۱۹۴۱ في شأن قمع التدليس والغش الذين لم يرتبا بطلانا على مخالفة إجراءات أخذ العينة وقد طلب الطاعن في مذكرته المؤرخه ۱۱/۵/۱۹۶۷ ضم دفتر أحوال مباحث التموين الثابت به إبلأه في ۲۷/۱۲/۱۹۶۶ بأن بعض الشحوم الواردة من الخارج والمسلمة إليه من وزارة التموين تبين أن بها ماء فاقصدا بذلك التدليل على أن الماء الذي وجد بالشحوم التي تدخل في صناعة الصابون لا يذله فيه ولا يسأل عنه ، كما أشار في دفاعه أمام محكمة الدرجة الثانية إلى أن الشحوم المستورده تختلط بالماء عند تفريغ البواتر وهو ما لا يستطيع الطاعن كشفه بوسائله ، وأن وزارة التموين هي الجهة الرسمية المنوط بها التحقق من سلامتها وملامتها لصناعة الصابون دون الطاعن مما ينفي عنه العلم بالغش ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع بما ينفيه مما يحويه مما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه أثبت أن الطاعن أنتج في مصنعه بتاريخ ۲۰/۱۱/۱۹۶۵ صابونا يحمل علامة تجارية هي " نجوم الجمهورية " ۲۵۰ جرام ۱ م. ثمرة ۲ — وأنه باعه لاتهم الثاني في الدعوى وهذا باعه بدوره إلى المتهم الأول الذي أخذت عينات من محله تبين من تحليلها أنها غير مطابقة للصابون رقم ۲ زنة ۲۵۰ جرام لأن نسبة الأحماض الدهنية والرهنية والراتنجية بالعينة ۰.۴۴ / من الوزن مقابل ۰.۵۰ / على الأقل من الوزن المرقوم على الصابون طبقا للقرار الصادر في ۴ من أبريل سنة ۱۹۵۶ في شأن تنظيم صناعة الصابون ودل على أن الطاعن هو المنتج لهذا الصابون بما يؤدي إليه من وجوه الأدلة ثم مرض لدفاعه المقيم في الطعن ورد عليه بقوله : " وحيث إن ماساقه المتهم من أن الشحوم تختلط بخار الماء عند تفريغ البواتر فإنه فضلا عن أن الأوراق خالية من الدليل على ماساقه المتهم في هذا الصدد ، فإنه يضاف إلى ذلك أن المتهم صاحب مصنع لإنتاج الصابون وبالتالي فإن في مقدوره فيما أن يتأكد في مصنعه من مطابقة نسبة الدهون لما أوجبه القانون " . وهذا الذي أورده الحكم صحيح في الواقع ، سديد في القانون ذلك بأن القانون رقم ۸۷ لسنة ۱۹۳۸ الصادر في ۲ من نوفمبر سنة ۱۹۳۸ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون قد صدر بعده قرار من مجلس

الوزراء في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون بالاستناد إلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ وهو الاعلان الذي جعل في المادة التاسعة منه السلطة التشريعية لمجلس الوزراء وإلى القانون رقم ٦٥٨ سنة ١٩٥٤ بالغاء استصدار مراسيم ، وأشار في ديباجته إلى الاطلاع على المادتين ٦٥ و ٦٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قع التدليس والغش والمواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ انلخص بالبيانات والعلامات التجارية والقوانين المعدلة له ، وأسقط الإشارة إلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر ، والذي كان يعتبر في مادته السابعة الجرائم المنصوص عليها فيه مخالفات لاجنعا وهذا الاسقاط للقانون جاء على خلاف ما استنته الشارع واتجهه في القرارات السابقة ، والتي كانت تصدر بالاستناد إليه . فقرار مجلس الوزراء سالف الذكر - والذي يجمع بين القانون والمرسوم في قوته الملزمة يعتبر نافذا لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف البيان ، يدل على ذلك أنه لم يشر في ديباجته إليه كما سبق ، وأنه أعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون والمراسيم السابقة على صدوره في شأن صناعة وتجارة الصابون ، وآخرها المرسوم الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، تنظيما كاملا متناولا ما كانت تناوله من أحكام ومنها أنواع الصابون ورتبه والعناصر الداخلة في تكوينه كما تناول جريمتي الغش والخدعة محيلا في العقاب عليهما إلى المادتين ٦٥ و ٦٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قع التدليس والغش كما أحال إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ انلخص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يوجب في المادة ٢٧ منه أن يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة واعتبر فيما يخص تطبيقه بيان العناصر الداخلة في تكوين البضاعة بيانا تجاريا بحسب ما نص عليه في المادة ٢٦ منه وعاقب على مخالفة ذلك بعقوبة الجنحة في المادة ٣٤ منه وهي من المواد التي أحال إليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥١ على ما سلف . ولما كان أي من هذه التشريعات المطبقة على واقعة الدعوى بعد إلغاء القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ بما تضمنه في مادته الرابعة من بطلان أخذ العيّنات إذا لم يخطر صاحب الشأن بنتيجتها في الميعاد الذي حدده لم ينص على البطلان جزاء على مخالفة الإجراءات الخاصة

بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — إذ لم يكن غرض الشارع أن يخضع الفش في صناعة وتجارة الصابون إلى قواعد إثبات خاصة ، بل هي تخضع للقواعد العامة فإذا إطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس وإذ كان القرار رقم ۳۲۳ لسنة ۱۹۵۹ قد صدر في ۲ من مايو سنة ۱۹۵۹ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتاريخ ۴ من أبريل سنة ۱۹۵۶ ونص في مادته الرابعة على أن تؤخذ العينات لتحليلها وخصها طبقاً لأحكام القرار رقم ۶۳ لسنة ۱۹۴۳ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذاً للقانون رقم ۴۸ لسنة ۱۹۴۱ وكان هذا القرار قد نص في المادة الخامسة منه على بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد له ، فإن ذلك ، على ما أولته هذه المحكمة كذلك ، لا يقيد المحاكم لأن القرار المذكور يتجاوز بهذا النص السلطة التي أمدها القانون رقم ۴۸ لسنة ۱۹۴۱ وقرار مجلس الوزراء في ۴ من أبريل سنة ۱۹۵۶ ويبقى لهذه المحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمن هي إليه دون التفات لهذا الجزاء الذي جاء مشوباً بتجاوز السلطة اللازمة لتقديره . ولما كانت المحكمة المطعون في حكمها قد أبدت إطمئنانها إلى الإجراءات الخاصة بأخذ العينة ونتيجة تحليلها ، ودانت الطاعن بناء على ما ثبت لها من تقرير التحليل ، فإن المجادلة في ذلك لا تصح . ومن جهة أخرى فإن العينة التي دفع ببطلان الإجراءات الخاصة بها لم تؤخذ من محل الطاعن ، بل من محل المتهم الأول في الدعوى والذي قضى براءته وهو وحده صاحب الصفة في التمسك بالبطلان المقرر في القانون لمصلحته هو دون غيره ، ومن ثم فلا صفة للطاعن فيما دفع به من بطلان إجراءات أخذ العينة ولا وجه لما نعه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً للظن أن مذكرة الطاعن المؤرخة في ۵ من نوفمبر سنة ۱۹۶۷ إنما أشارت إلى بلاغ قدمه إلى إدارة التكوين عن شحوم تسلمها من شركة مصر للإستيراد وجدت مختلطة بالماء في بعض البراميل في الفترة من ۱۹۶۶/۱۲/۲۴ إلى ۱۹۶۶/۱۲/۲۷ وهي واقعة مستقلة عن الواقعة التي دين بها الطاعن متراخية عنها في الزمن بما يجاوز العام ، وليس من شأنها — بفرض صحتها — أن تندفع بها التهمة المستندة إليهم من ثم فقد كان من حق محكمة الموضوع

أن تعرض عما جاء في هذه المذكرة من دفاع لايساتله الواقع، ولا تعلق له بالنزاع المطروح. لما كان ذلك، وكان القرار الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون قد نص في المادة الثانية منه على أن الصابون رقم ٢ هو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠٪ على الأقل من الوزن المرقوم على قطعه أو من الوزن الفعلي لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر أحماضاً دهنية وراتنجية، مما يدل على تشدد القانون في مراعاة نسبة تلك الأحماض حماية للمستهلكين وقضاء على الغش في الصابون حتى لا يتأذى الأمر إلى الغش في وزن الصابون وفي نسبة المواد النافعة الداخلة في تكوينه مما فلا يجدى الطاعن ما يتذرع به من قصص الوزن في الصابون الذى أتجه عن الوزن المرقوم على قطعه ودخول بخار الماء في تكوينه لأن ما يتعلق به من ذلك لا تندفع به التهمة المسندة إليه، بل تتضمن غشاً في وزن الصابون، فضلاً عن الغش في نسبة الأحماض الداخلة في تكوينه. هذا يفرض صحة ما يدعيه الطاعن في طعنه كله فإن ما وقع منه من إنتاجه الصابون دون مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية بحسب البيان المرقوم على السلعة، يعتبر ذكراً لبيان تجارى غير مطابق للحقيقة معاقباً عليه بالعقوبة التى أوقعها عليه الحكم طبقاً للواد ٢٦ و ٢٧ و ٣٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن البيانات والعلامات التجارية وهو القانون الذى أعمله الحكم أيضاً لإنتفاقه على واقعة الدعوى، فلا مصلحة له فيما أثاره في طعنه كله من دعوى الخطأ في تطبيق القانون، أو الإخلال بحقه في الدفاع. ولما كان علم المتهم بالغش فيما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه متجلاً به، لإعتباراً بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه، ولا يقبل منه التذرع بجهله ولا تأدى الأمر إلى تعطيل أحكام القانون، يدل على ذلك — في خصوص صناعة الصابون — أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ سالف البيان بعد أن نص في المادة الثانية منه على أنه لا يجوز صنع الصابون أو استيراده أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد الأنواع والرتب المنصوص عليها فيها ومنها الصابون رقم ٢ وهو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠٪ على الأقل من الوزن المرقوم على قطعه أو من الوزن الفعلي لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر، أحماضاً دهنية وراتنجية بشرط ألا تزيد نسبة الأحماض الراتنجية فيه على ٢٠٪ من مجموع الأحماض، أو جب

في المسألة الثالثة ألا تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى في جميع الأنواع والرتب على حد معين واعتبر - في هذه الحالة وحدها - زيادة نسبته مخالفة لاجنحة إذا كان المتهم حسن النية ، مما مفاده أن صنع الصابون الذى تقل فيه نسبة الأحماض أو تنقص عن حد معين جنحة دائماً في حق الصانع طبقاً للقانونين رقمى ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٥٧ لسنة ١٩٣٩ اللذين أشار القرار في ديباجته محيلاً في بيان العقوبة إليهما حسبما تقدم ولا يكون مخالفة إلا حين تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى عن النسبة التى حددها القرار بشرط أن يكون الصانع حسن النية وبذلك فإن الشارع يكون قد اعتبر علم الصانع بخالفة ما يصنعه من الصابون للنسب القانونية للأحماض الدهنية والراتنجية قائماً في حقه بقيام موجب من صنعه وهو ثابت على الدوام ، لا يستطيع المتهم أن يتذرع بجهله إلا في حدود ما رخص فيه الشارع استثناءاً لإعتبارات تيسيرية لا تنفى الأصل المقرر في هذا الصدد . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود كامل مطيفة ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(١٣)

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٨ القضائية :

تسعين جبرى . عقوبة . ” عقوبة تكميلية “ . نقض . ” حالات الطعن .
الخطأ فى تطبيق القانون “ .

وجوب القضاء بشهر مخصصات الأحكام التى تصدر بالإدانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة
لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا
كان الحكم بالغرامة .

توجب المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخصاص بشئون التسعين
الجبرى وتحديد الأرباح شهر مخصصات الأحكام التى تصدر بالإدانة فى الجرائم
التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه طبقاً للنماذج التى تصدرها وزارة التجارة والصناعة
بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة
تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة . ومن ثم فإن
الحكم المطعون فيه إذ أوقع عقوبة الغرامة على المظنون ضدهما دون شهر مخصص
الحكم ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعنيه بما يوجب نقضه نقضاً
جزئياً وتصحيحه بالقضاء بشهر مخصص الحكم الصادر بالإدانة وتعليقه على واجهة
المحل لمدة شهر بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة .

هذا المبدأ مقرر أيضاً فى الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٥ (المبشر) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٩ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز منوف محافظة المنوفية : باعا سلعة مسعرة (بطاريات جافة) بسعر يزيد عن السعر المحدد . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ والجدول الملحق . ومحكمة جنتج منوف الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين مائة جنيه والمصادرة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا للأولى وحضوريا اعتباريا للثاني بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضدهما بجرمة البيع بأكثر من السعر المحدد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه عاقبهما بعقوبة الغرامة والمصادرة ولم يقض بشهر الحكم على واجهة المحل مما يبيح ويستوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضدهما بجرمة البيع بأكثر من السعر المحدد قد قضى بتفريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح توجب شهر ملخصات الأحكام التى تصدر بالإدانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكامه ، طبقا للنماذج التى تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع عقوبة الغرامة على المطعون ضدهما دون شهر ملخص الحكم ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يبيح بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصادر بالإدانة وتعليقه على واجهة المحل لمدة شهر بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين:
عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود عطيفه ، والكتور أحمد عبد ابراهيم .

(١٤)

الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) جريمة تزوير. إثبات. "إثبات بوجه عام". حكم. "تسييبه. تسييب غير معيب". دفاع. "الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره".

(١) لم يبين القانون طريقاً معيناً لإثبات التزوير .

(ب) النى على المحكمة عدم ابرائها تحقيقاً لم يطلب منها . غير جائز .

(ج، د) جريمة . "أركان الجريمة". شروع . نصب . حكم. "تسييبه . تسييب غير معيب".

(ج) مجرد البدء فى استعمال وسيلة الاحتيال قبل الخفى عليه . يحقق به جريمة
الشروع فى السب .

(د) اعتبار مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل ضروريا . كشف الخفى عليه احتيال
الطائى واعتناقه من تسليمه المال أو تسليمه له لسبب آخرى قسه . لا أثر له فى
قيام الجريمة .

(هـ) جريمة . "جريمة مستحيلة".

كون الخفى عليه أحد رجال الشرطة السريعين لا يجعل الجريمة مستحيلة . شرط
ذلك ؟

(و) قصد جنائى . نصب . حكم. "تسييبه . تسييب غير معيب".

عدم لزوم التحدث عن دكن القصد الجنائى على استقلال . شرط ذلك ؟

۱ — لم يجعل القانون الجنائي طريقا معينا لإثبات التزوير .

۲ — ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

۳ — يتحقق الشروع في النصب بمجرد البدء في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى بما مجمله أن الطاعن والمحكوم عليهما الآخران أعدوا شيكا مزورا بمبلغ عشرة آلاف دولار مسعوبا على بنك أمريكا فرع سويسرا واشتركوا في عرضه للبيع على الشاهد الذي تظاهر بقبول هذا العرض وسارع إلى إبلاغ رجال مكتب مكافحة تهريب النقد بوزارة الداخلية الذين طلبوا منه مساندة المتهمين وتقديم أحد المرشدين المبرزين لهم على أنه المشتري للشيك وأعدوا كتيبا بأحد الفنادق لضبطهم . وبعد أن زودوا المرشد السرى بمبلغ من النقد المصرى بما يقابل قيمة الشيك وتم اللقاء بينه وبين المحكوم عليهما الآخران في الفندق ، قاموا بضبط أولهما وهو سلم الشيك إلى المرشد السرى ، ثم بأن رجال الشرطة بعد الضبط أن الشيك مزور ، فإن ما حصله الحكم على الصورة السالفة البيان تتحقق به جريمة الشروع في النصب كما هي معرفة في القانون .

٤ — الأصل أن مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل تعد شروعا معاقبا عليه حتى ولو فطن المجنى عليه إلى احتيال الجاني فكشفه وامتنع عن تسليمه المال أو سلمه بالفعل ولكن لسبب آخر في نفسه . ولما كان المجنى عليه في هذه الدهوى حسبا وقفت وقائعها عنده هو المرشد السرى الذي لم يكشف أن الشيك مزور إلا بعد ضبطه وقد كان الغرض من عمل الكين أصلا هو ضبط الطاعن وزميليه متلبسين بجريمة التعامل في نقد أجنبي ، فلا تريب على المحكمة إن هي لم تحدد شخصية المجنى عليه الذي كان مقصودا أصلا بهذا الاحتيال للتحقق من مدى تأثير الطرق الاحتيالية فيه واتخاذها بها ما دام أن الجريمة قد وقعت عند حد الشروع وما دامت الطرق الاحتيالية التي استعملها الجاني من شأنها أن تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه ، وما دام أن الجريمة قد خاب أثرها لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه .

٥ - إن كون المجنى عليه أحد رجال الشرطة المرين لا يجعل الجريمة مستعجلة ما دام لم يثبت أنه كانت لديه معلومات خاصة عن نشاط الجاني المريب في هذه الجريمة وأنه استعان بهذه المعلومات لكي يقبض عليه فيها مما يعتبر مؤثرا في تقدير معيار الاحتيال .

٦ - لا يلزم التحدث من ركن القصد الجاني في جريمة النصب على استقلال ما دام الحكم قد أورد الوقائع بما يدل على أن مراد المتهمين كان ظاهرا وهو اقتراف الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في ٥ مارس سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم قصر النيل : شرعوا في الإستيلاء على المبلغ المين بالمحضر والملوك مجهول وكان ذلك بالإحتيال لسلب ثروة المجنى عليه باستعمال طرق إحتيالية من شأنها إيهامه بوجود واقعة مزورة هي وجود شيك صحيح معهم بعملة أجنبية وصالح للصرف والإستيلاء بالعملة المحلية على خلاف الحقيقة وأوقف أ الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو إكتشاف أمرهم . وطلبت عقابهم بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قصر النيل الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الانهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنهات لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة إستئنافية - بعد أن أضافت تهمة تزوير الشيك موضوع التهمة الأولى قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢١٥ و ٢٣٦ و ٢/٣٢٢ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بالقبول والنقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليهما الآخرين . أعيدت الدعوى ثانية إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقضت غيابيا بقبول الإستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم النيابي الإستئنافي

المعارض فيه بلا مصاريف . فظمن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقضى للمرة الثانية .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرعة الشروع في نصب ، قد شابه بطلان في الإجراءات وقصور في التسيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم ومحاضر الجلسات قد خلت مما يفيد فض المحكمة للمطروح المحتوى على الشيك المدعى بتزويره مما يبدو معها أنها فضته في غيبة المتهمين وأطلعت عليه دون أن تشاركهم في هذا الإطلاع وتسمع دفاعهم في شأنه ولم تجر المحكمة تحقيقاً تثبت به بالوسائل الفنية من تزوير ذلك الشيك كما لم يحدد الحكم شخص المجنى عليه في الدعوى وسائر الإتهام في أنه مجهول مع أن وجود مجنى عليه في جريمة النصب أمر لازم حتى تقاس عليه وتوزن به الطرق الإحتيالية التي أستمثت معه . هذا إلى أن الحكم قد خلا من بيان الفعل المادى الذى ارتكبه الطاعن ، ولم يبين الأدلة التى بنى قضاؤه عليها ولا مؤدى الإقرار الممنسوب صدوره إلى الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين ، ولم يستظهر القصد الجنائى في الجريمة المستندة إليهم ، وجاءت أسبابه مشوبة بالغموض والإيهام بما يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للوجه الأول من أوجه الطعن أن المظروف المحتوى على الشيك المزور قد فض بالجلسة التى صدر فيها الحكم الإستثنائى الغيابى ، وأثبت رئيس المحكمة على المظروف إطلاعها عليه ، وبقي المظروف بعد ذلك مفضوضاً ضمن أوراق الدعوى المطروحة أمام المحكمة . ولما كان الثابت بالحكم أن المحكمة — في حدود سلطتها التقديرية — قد إقتنعت بإعتراف المتهمين في محضر الضبط بتزوير الشيك وبعلمهم بتزويره عند شروعه في بيعه ، وكان الطاعن لم يدع أن المظروف كان مقلداً في جلسة المرافعة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أو أنه طلب من المحكمة أن تطلعه على الشيك المزور وحيل بينه وبين الإطلاع عليه وسماع دفاعه في شأنه بما يفنده ، وكان

للحكمة أن تستند إليه في حكمها كمنصر من عناصر الدعوى ما دام كان مطروحا على بساط البحث أمامها ، فليس للطاعن أن ينهى على الحكم عدم إطلاع المحكمة على هذا الشيك وعرضه عليه . لما كان ذلك ، وكان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات التزوير طريقا معينا ، وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء تحقيق معين للتثبت من صحة الشيك أو عدم صحته ، فليس له أن بعد أن ينهى عليها فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يجمله أن الطاعن والمحكوم عليهما الآخران أعدوا شيكا مزورا بمبلغ عشرة آلاف دولار مسحوبا على ” بنك أمريكا “ فرع سويسرا واشتركوا في عرضه للبيع على الشاهد سيد ابراهيم عطا الذي تظاهر بقبول هذا العرض وسارع إلى إبلاغ رجال مكتب مكافحة تهريب النقد بوزارة الداخلية الذين طلبوا منه مسارة المتهمين وتقديم أحد المرشدين السريين لهم على أنه المشتري للشيك وأعدوا كتيبا بفندق شبرد لضبطهم وبعد أن زودوا المرشد السرى بمبلغ من النقد المصرى بما يقابل قيمة الشيك وتم اللقاء بينه وبين المحكوم عليهما الآخران في الفندق ، قاموا بضبط أولهما وهو يسلم الشيك إلى المرشد السرى ، ثم بان لرجال الشرطة بعد الضبط أن الشيك مزور ، فإن ما حصله الحكم على الصورة السالفة البيان تتحقق به جريمة الشروع في النصب كما هي معرفة به في القانون ، ذلك أن الشروع يتحقق بمجرد البدء في استعمال وسيلة الإحتيال قبل المجنى عليه . ولما كان المجنى عليه في هذه الدعوى حسبما وقفت وقائعها عنده هو المرشد السرى الذى لم يكتشف أن الشيك مزور إلا بعد ضبطه وقد كان القرض من عمل الكين أصلا هو ضبط الطاعن وزميليه متلبسين بجريمة التعامل في نقد أجنبي — وكان الأصل أن مباشرة وسيلة الإحتيال بالفعل تعد شروعا معاقبا عليه حتى ولو فطن المجنى عليه إلى إحتيال الجاني فكشفه وامتنع عن تسليمه المال أو سلمه بالفعل ولكن لسبب آخر في نفسه . لما كان ما تقدم ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي لم تحدد شخصية المجنى عليه الذى كان مقصودا أصلا بهذا الإحتيال للتحقق من مدى تأثير الطرق الإحتيالية فيه واتخاذها بها ما دام أن الجريمة قد وقفت عند حد الشروع ومادامت الطرق الإحتيالية التى استعملها الجاني من شأنها أن تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه ، ومادام أن الجريمة قد خاب أثرها

لسبب لادخل لإرادة الجاني فيه ، ولا محل للقول بأن هذه الجريمة مستحيلة لكون المجني عليه هو أحد رجال الشرطة السريين مادام لم يثبت أنه كانت لديه معلومات خاصة من نشاط الجاني المريب في هذه الجريمة وأنه استعان بهذه المعلومات لكي يقبض عليه فيما مما يعتبر مؤثرا في تقدير معيار الإحتيال . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد الوقائع بما يدل على أن مراد الطاعن وزميليه كان ظاهرا وهو إقراراف الجريمة بقصد سلب مال المجني عليه وحرمانه منه ، فإن التحدث عن ركن القصد الجنائي على استقلال يكون غير لازم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي — المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه — قد بين واقعة الدعوى بما تتوافره كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع في النصب التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال سيد ابراهيم عطا ، ومما أثبته الضابطان عبد الحليم المحلاوى وجمال مهنا في محضريهما بما تضمنناه من أن الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين قد إعترفوا بأن الشيك مزور وكانوا يعلمون بتويره وبأنهم كانوا يرغبون في بيعه ، ومن أقوال الرائد أمين أحمد كامل عارف ومحمد عبد المقصود ، وهي أدلة سائفة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينارفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس المرادى ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٥)

الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ القضائية

إختلاس . "إختلاس الأشياء المحجوزة" . تبديد . دفعوع . حكم . "تسييبه
 تسييب غير معيب" .

الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله ؟ أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .

الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة
 ولم تبدد ، وهو ما لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع التي أعطت لما أوردته
 من عناصر سائغة إلى عدم وجود المحجوزات ، فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها
 في هذا الخصوص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم
 الرمل محافظة الاسكندرية : بدد الأشياء المينة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها
 قضائيا لصالح محكمة الاسكندرية الابتدائية . وطلبت عقابه بالسنتين ٣٤٢٣٤١
 من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الرمل الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام
 بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وكفالة ٥٠ قرشا لإيقاف التنفيذ
 بلا مصروفات جنائية . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع
 برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة

ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا بلا مصروفات جنائية .
فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة ومحكمة
الاسكندرية الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول
الإستئناف شكلا ورفضهما موضوعا وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاري ف .
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن معنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة
إختلاس أشياء محجوز عليها قد شاب قصور في التسيب وخطأ في تطبيق القانون ،
ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم علمه بيوم البيع
إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى . كما أن أوراق الدعوى جاءت
خالية من دليل على إعلان الطاعن بيوم البيع وبذلك تفقد الجريمة ركنا
من أركانها .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى بقوله إنها تختص في أنه بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤ توقع حجز قضائى ضد
المتهم لصالح محكمة إسكندرية الابتدائية على الأشياء الموصفة بمحضر المحجز وفاء
للبائع الثابت به وتحدد للبيع يوم ١٩٦٦/٤/٢٣ تأجل إلى يوم ١٩٦٧/٥/٢٤
وفي هذا اليوم توجه المحضر لإجراء البيع فلم يجد الحارس ولا المحجزات فأبلغ
بالتبديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الأشياء المحجوزة لم تكن
موجودة لدى انتقال المحضر للبيع في الموعد المحدد له ، وكان الأصل أن محل
الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم يتبدد وهو ما لم يثـر
الطاعن أمام محكمة الموضوع التى أطمأنت لما أوردته من عناصر سائفة إلى عدم
وجود المحجزات ، فلا يـقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص . لما كان
ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عبد صبرى ، وضوية للسادة المستشارين : عبد المنعم حزامى ،
وفور الدين موسى ، ونصر الدين حزام ، وعبد أبو الفضل .

(١٦)

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ القضائية

- (١ ، ب) عمل . جريمة . إرتباط . حكم . "تسببه . تسبب معيب" .
نقض . "حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون" .
محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير الارتباط بين الجرائم" .
محكمة النقض . "سلطانها" .

(١) مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ؟

(ب) تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه موضوعي . متى
يخضع لرقابة محكمة النقض ؟ لا ارتباط بين جريمة عدم إنشاء صاحب
العمل لمقا لكل من عماله وبين جريمة عدم منحه هؤلاء العمال
أجازات الموامم والأعياد . المادتان ١/٦٢ ، ١/٦٩ من قانون
العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

١ — مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم
قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها
مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من
المادة ٣٢ المذكورة .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام
الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع —
إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما اتهم

إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم والتي يستوجب تدخل محكمة النقض لانتزاع حكم القانون الصحيح عليها . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جريمة عدم إنشاء صاحب العمل ملفا لكل عامل يتضمن البيانات المقررة ، وجريمة عدم منح صاحب العمل لعماله أجازات المواسم والأعياد ، لا يحمل قضاءه ، ذلك أن سياق نص المادتين ١/٦٢ و ١/٦٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن قانون العمل يدل على أن إخلال صاحب العمل بواجب إمساك ملف خاص بكل عامل وإثبات البيانات التي أشارت إليها المادة ١/٦٩ فيه أمر مستقل تماما ولا علاقة له بقعوده عن منح عماله أجازات الأعياد ، وبالتالي لا يكون هناك تمت ارتباط بين هاتين الجريمتين في مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على الوجه المشار إليه فيما سلف ، الأمر الذي يشكل خطأ في التكييف القانوني للوقائع كما أثبتها الحكم مما يستوجب نقضه وتصحيحه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٦ يولييه سنة ١٩٦٦ دائرة قسم الأوبكجية محافظة القاهرة (أولا) لم يقيم بتقرير عقد عمل باللغة العربية من نسختين لكل عامل (ثانيا) لم يقيم بإنشاء ملف لكل عامل يتضمن البيانات المقررة (ثالثا) لم يقيم بمنح العمال أجازات المواسم والأعياد الرسمية — وطليت عقابه بمواد القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومحكمة الأوبكجية الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائتي قرش عن كل من عماله الثمانية عشر عن كل من التهم الثلاث . فعارض ، وقضى و معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم القياي المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة إلى التهمة الأولى

بقصرها على التعدد بتسعة عمال وبتعديل الحكم بالنسبة إلى التهمتين الثانية والثالثة بتفريم المتهم عنهما ٢٠٠ قرش تعدد بعدد العمال الثمانية عشر . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمتي عدم إنشاء إضبارة (ملف) لكل عامل وعدم منع عماله إجازات المواسم والأعياد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أعمل في حقه حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة تأسيساً على أن الإجازات التي يحصل عليها العامل عنصر من عناصر الملف الخاص به في حين أن التزام صاحب العمل بمنح العامل إجازات الأعياد وفقاً للمادة ١/٦٢ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ مستقل تماماً عن التزامه المنصوص عليه في المادة ٦٩ من ذلك القانون بإنشاء ملف خاص لكل عامل بما مؤداه أنه ليس ثمة ارتباط بين الجريمتين في مفهوم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده لأنه في يوم ١٩٦٧/٧/٢٦ بدائرة قسم الأزيكية ١ - لم يتم بتحرير عقد عمل من نسختين لكل عامل ٢ - لم يتم بإنشاء إضبارة لكل عامل ٣ - لم يتم بمنح العمال إجازات المواسم والأعياد الرسمية وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ٤٢ و ٤٣ و ٥٨ و ٥٩ و ٢١٥ و ٢٣١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة أول درجة قضت غيابياً بتفريمه مائتي قرش عن كل من عماله الثمانية عشر عن كل من التهم الثلاث . فعارض في هذا الحكم وقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً . فاستأنف وقضت المحكمة بحضور باقيدول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للثمة الأولى بقصرها على التعدد بتسعة عمال ، وبتعديل الحكم بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة بتفريم المتهم عنهما مائتي قرش تعدد بقدر عدد العمال الثمانية عشر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تنوافر به العناصر القانونية

للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، انتهى إلى تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه فى قوله " إن الملف الخاص بكل عامل أو إضرابته يجب أن تتضمن وفق القانون إجازاته التى حصل عليها ، فعدم إنشاء ملف يتضمن كل هذه البيانات يجعل التهمة الثالثة عنصرا من عناصر التهمة الثانية ويتعين تطبيق المادة ٣٢ فى شأنها " . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجموعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع — إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية فى تكيف علاقة الارتباط التى تحدت عناصره فى الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون الصحيح عليها . ولما كان ما أوردته الحكم المطعون فيه عن قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجريمتين الثانية والثالثة سالفى الذكر لا يحمل قضاءه ، ذلك بأن المادة ١/٦٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ بإصدار قانون العمل المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦١ إذ نصت على أنه " لكل عامل الحق فى إجازة بأجر كامل فى الأعياد التى يصدر بتحديدتها قرار من وزير العمل على ألا تزيد على عشرة أيام فى السنة " ونصت المادة ١/٦٩ منه على أنه " على صاحب العمل أن ينشئ إضرابة (ملف) خاصة لكل عامل يذكر فيه إسمه وصناعته أو مهنته وسنه وعمل إقامته وحالته الاجتماعية (وضعه العائلى) وتاريخ إبتدائه خدمته وأجره مع بيان ما يدخل عليه من تطورات والجزاءات التى وقفت عليه وبيان ما يحصل عليه من إجازات إعتمادية أو مرضية وتاريخ إنتهاء الخدمة وأسباب ذلك " . فقد دلنا على أن إخلال صاحب العمل بواجب إمساك ملف خاص بكل عامل وإثبات البيانات التى

أشارت إليها المادة ١/٦٩ فيه أمر مستقل تماما ولا علاقة له بعموده عن منع عمله إجازات الأعياد ، وبالتالي لا يكون هناك ثمة إرتباط بين هاتين الجزعتين في مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على الوجه المشار إليه فيما سلف ، الأمر الذي يشكل خطأ في التكيف القانوني للوقائع كما أثبتها الحكم مما يستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة المسندتين إلى المطعون ضده .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس المرادى ، ومحمود حليفة ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(١٧)

الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) نقض . ” أسباب الطعن بالنقض . التوقيع عليها “ . محاماة .

(أ) وجوب توقيع أسباب الطعن المقدم من المحكوم عليه من محام مقبول
أمام محكمة النقض .

(ب) إضمار ورقة الأسباب لتوا عدم الأثر ولو كانت تحمل ما يشير إلى صدورها
من مكتب محام وعليها طابع دقة يحمل اسمه . مادام لم يقع على الورقة
ذاتها .

١- إن المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض ، بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض
وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت
في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها
محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد
دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب
أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن
التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عن صدرت منه على الوجه المعتبر
قانونا . ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات تفسيرا
للسادة ٢٣١ منه أو طبقا لقانون الإجراءات الجنائية يانا لحقيقة المقصود
في المادة ٤٢٤ منه التي حلت محلها المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

سالف البيان ، على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا غدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الأسباب وإن حملت ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ ولصق عليها طوابع دومة عليها اسم هذا المحامي إلا أنها بقيت غفلا من توقيعه عليها حتى فوات ميعاد الطعن . ومن ثم فلانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الأولى محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا « حشيشا » في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيده والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرر ذلك محكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتفريمه ألفي جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بذير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ٩ من يناير سنة ١٩٦٨ فقرر المحكوم عليه الطعن عليه بالنقض في ١١ يناير سنة ١٩٦٨ وقدمت في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٨ مذكرة بالأسباب لم يوقع عليها في أصلها أو في صورتها حتى فوات ميعاد الطعن ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ

التنطق بالحكم أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها عام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عن صدرت منه على الوجه المعترف قانونا ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى أيضا سواء في ظل قانون تحقيق الجنائيات تفسيرا للمادة ٢٣١ منه أو طبقا لقانون الإجراءات الجنائية بيانا لحقيقة المقصود في المادة ٤٢٤ منه التي حلت محلها المادة ٣٤ - سالفه البيان على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات العائدة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا غدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لفوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الأسباب وإن حملت ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ ولصق عليها طوابع دمغة عليها اسم هذا المحامي إلا أنها بقيت خفلا من توقيعه عليها حتى فوات ميعاد الطعن ، لما كان ذلك فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بشكلا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

بقيادة السيد المستشار / غفار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ،
ومحمد عطيفة .

(١٨)

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١) سبق إصرار .

سبق الاصرار . ماهيته ؟ إثبات توافره ؟

(ب) سبق إصرار . اشتراك . اتفاق . إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . حكم .
”تسبيبه . تسبيب غير صحيح“ .

مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقاروف
بنفس الجريمة من المصرين عليها .

(ج) جريمة . ”أركانها“ . باعث . حكم . ”تسبيبه . مالا يوجب الحكم
في نطاق التدليل“ .

ال باعث ليس ركنا من أركان الجريمة . الخطأ فيه . لا تأثير له في علامة الحكم .

١ — استقر قضاء محكمة النقض على أن سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس
الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محصور يدل عليه مباشرة وإنما هو استفاد
من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ما دام موجب هذه
الوقائع والظروف لا يتنازع عقلا مع هذا الاستنتاج .

٢ — إن مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق
بالنسبة لمن لم يقاروف بنفسه الجريمة من المصرين عليها ، وليست المحكمة ملزمة

بيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار .

٣ - الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها وانحطأ فيه - بفرض وقوعه - لا يؤثر في سلامة الحكم، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها بما أورده على ثبوتها في حقه من أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : (أولا) قتلوا فهيمة مصطفى صابر عمدا ومع سبق الإصرار بأن يتنوا النية على قتالها وأعدوا لذلك سكبنا وتوجهوا إلى منزل المحنى عليها وما أن ظفروا بها حتى أمسكوا بها وانهال المتهم الأول عليها طلعنا بالسكين فأصيبت بالإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . (ثانيا) أهدنوا بسعديه صالح إمام عمدا الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لها علاج أقل من عشرين يوما . المتهم الأول أيضا : (١) أحدث عمدا بأوعاد عد ماضى جمعه الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرر لها علاج أقل من عشرين يوما (٢) أحدث عمدا بجي إسماعيل السيد الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرر لها علاج أقل من عشرين يوما . (٣) أحدث عمدا بعد الله على عد الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرر لها علاج أقل من عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الانهاى . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢/٢٣٦ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات (ثانيا) بمعاينة كل من المتهمين الثانى والثالث والرابع بالسجن ثلاث سنوات وذلك على اعتبار أن المتهمين أهدنوا بفهيمة مصطفى جابر الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا

من ذلك قتلها ولكن الضرب أفضى إلى موتها وكان ذلك مع سبق الإصرار .
فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الأول والثاني وإن قررا بالظن في الميعاد إلا أنهما لم
يقدموا أسبابا فيكون ظنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الظن المتقدم من الطاعن الثالث قد استوفى الشكل المقرر
في القانون .

وحيث إن مبنى الظن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن وآخرين
بجريمة الضرب المفضى إلى موت مع سبق الإصرار قد أخطأ في الإسناد وشابه
فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ، ذلك بأنه دان الطاعن بالاستناد إلى
أقوال كل من النسوة الثلاث أو عاد مجد ماضي وسعديه صالح إمام وفيهجه
مصطفى جابر ، ونسب إلى الأولى منهن أنها قررت في التحقيقات أقوالا من
كيفية وقوع الاعتداء على المجنى عليها الأولى ودور كل من الجناة في الجريمة التي
دينوا بها ، في حين أن أقوال كل منهن في التحقيقات مغايرة ولا تتفق مع
ما حصله الحكم منها ، ثم إن الحكم أرجع سبب الحادث إلى رغبة المتهمين
في ارتكاب الفحشاء مع المجنى عليها الأولى وباقي النسوة والاستيلاء على قودهن ،
مع أنه ثابت من محضر ضبط الواقعة أنه ورد على لسان بعض شهود حينهم
الطاعن في طعنه ، سبب آخر الحادث وهو رغبة المحكوم عليه الأول في تطهير
المنطقة من شرور المجنى عليها الأولى وإعاداها من شقيقه ، هذا وأن ما أورده
الحكم في معرض استظهاره لظرف سبق الإصرار في حق الطاعن غير سائق
ولا يوفره وليس له أصل في الأوراق ، كما أن المحكمة لم تمن بيان ظروف اتفاق
المتهمين على الاعتداء على المجنى عليها الأولى الذي أشارت إليه في مدونات حكمها
وكيفية حصوله مما يجيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يحصله أن الطاعن
وآخرين قضى بادانتهم قد بينوا النية واضفوا فيما بينهم على الاعتداء على المجنى

عليها الأولى ففهمه مصطفى جابر انتقاما منها لرفضها الاستجابة إلى ما سبق أن طلبوه منها من ارتكاب الفحشاء معها ومع باقي النسوة اللاتي يحضرن إليها وإمدادهم بالمال فجعلوا شغلهم وقصدوا إلى منزلها وكان أولهم قد أعد سكيناً أخفاء في جيبه وما أن ظفروا بها حتى أمسك بها الطاعن وآخرون واستل الأول سكيناً من جيبه وانهال عليها طعناً في عدة مواضع من جسمها محدثاً بها الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياتها دون أن يقصد من ذلك قتلها - ثم تابع اعتدائه على المحبني عليها وأطاعه ماضى وسعديه صالح إمام اللتين كانتا في منزل المحبني عليها الأولى آنذاً كما اعتدى على عبد الله على محمد ومحيي إسماعيل السيد اللذين حضرا على صوت الاستغاثة وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن وزملائه المحكوم عليهم أدلة مستمدة من أقوال المحبني عليهم في محضر ضبط الواقعة وتحقيقات النيابة ومن أقوال باقي شهود الإثبات ومما جاء بتقرير الصفة التشريحية والتقارير الطبية الشرعية ، وبعد أن حصل الحكم مؤدى هذه الأدلة بما يتطابق مع ما أورده عن واقعة الدعوى وفي صورة منسقة لا تتناقض فيها وتتفق وسلامة ما استخلصته منها - عرض إلى ظرف سبق الإصرار وكشف عن توافره في حق الطاعن وزملائه في قوله "وحيث إن ركن سبق الإصرار لدى المتهمين - من بينهم الطاعن - ثابت من ظروف الدعوى وملاساتها ذلك أن المتهمين اجتمعوا وقصدوا مسكن المحبني عليها ومع أولهم سكيناً أعدوا للاعتداء عليها ثم اقتحموا مسكنها وفاجأوها بالاعتداء على الصورة السالف بيانها دون سبب وقبي يدعو لذلك وبعد أن سالها أولهم عن سبب عدم تركها المسكن وقد أحدث بها أولهم ثمان وعشرين إصابة بالسكين بينا الباقيون يمسكون بها ليتمكنوا من الإعتداء بما يدل على التشني والحقد الدفين في نفوسهم وبالتالي سبق اتفاقهم على اقتراف الجريمة بما يتفق معه معاءتهم جميعاً عن تقيعة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه " . ولما كان يبين من ذلك أن الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن وزملائه المحكوم عليهم جميعاً واتفاقهم السابق على الاعتداء على المحبني عليها الأولى ومن يتواجد في منزلها من النسوة، وكان الطاعن لم ينف عن نفسه في أسباب طعنه عدم تواجده على مسرح الجريمة مع باقي زملائه وبالذات أثناء واقعة اعتداء المحكوم عليه الأول على المحبني عليها الأولى بل على التقيص من ذلك فقد سلم في طعنه بما قرره

المجنى عليها أوعاد عهد ماضى جمعه فى تحقيقات النيابة من أنه والمحكوم عليه الثالث كانا قد أمسكا بالمجنى عليها الأولى بقصد سرقة نقودها دون أن يقصدا إيقاع الأذى بها واقتصرت منازعته لما فيها عادت إليه هذه الشاهدة ونسبته إليه من أنه كان يضرب المجنى عليها الأولى المذكورة بقدميه . كما سلم كذلك بما قرره المجنى عليهما سعدية صالح امام وعبد الله على عهد من مشاهدتهما له على مسرح الجريمة وقت حصولها . لما كان ذلك وكان الحكم قد استظور ظروف سبق الإصرار من إجماع الطاعن وزملائه المحكوم عليهم سويا وتوجههم إلى منزل المجنى عليها الأولى ومع أولهم سكينتا متفقيين على الاعتداء عليها ثم اقتحامهم المسكن ومفاجأتهم للمجنى عليها الأولى بالاعتداء عليها دون سبب وقتى يدعوهم لذلك . ولما كان قضاء محكمة النقض مستقرا على أن سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجانى قد لا يكون له فى الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضى توافره مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج — وهو ما لم يخطئ . الحكم فى تقديره ، وعلى أن مجرد اثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الإشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غيرما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن فى هذا الصدد من قالة الخطأ فى الاستناد والقصور والفساد فى الاستدلال لا يكون مدبدا . أما ما ينهه الطاعن على الحكم من دعوى الخطأ فى بيان سبب الحادث فردود بأن الباعث على الجريمة ليس ركنًا من أركانها أو عنصرا من عناصرها والخطأ فيه — بفرض وقوعه — لا يؤثر فى سلامة الحكم ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وزملائه المحكوم عليهم بما أورده على ثبوتها فى حقهم من أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، وإذ دلل الحكم على توافر ظروف سبق الإصرار والاتفاق السابق على الاعتداء على المجنى عليها الأولى ومن يتواجد بمنزلة من النسوة تدليلا سليما ولم يكن سبب الجريمة عنصرا من العناصر التى استند عليها فى ذلك فإن ما يشير الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، ومضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
وعصر الدين حزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنورا أحمد خلف .

(١٩)

الطعن رقم ١٧٦٥ لسنة ٣٨ القضائية

اشتباه . نقض . "حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون" .

مودة المثبتة فيه إلى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة . وجوب معاقبته
بمقربى الحبس والوضع تحت المراقبة .

لم يجر المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ،
طبقا للسادة السابعة منه ، الاجترأ بعقوبة المراقبة فقط دون الحبس إلا إذا
كان المشتبه فيه قد عاد إلى حالة الاشتباه بعد سبق إنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما .
ولما كان المتهم قد عاد إلى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة ،
فإنه كان يتعين إعمالا للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون
المشار إليه القضاء بعقوبة الحبس بالإضافة إلى عقوبة المراقبة المقضى بها
فى الحكم .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥
بدائرة مركز أبو قرقاص محافظة المنيا عاد إلى حالة الاشتباه بأن اتهم فى القضية
رقم ٤١٧٧ سنة ١٩٦٥ أبو قرقاص مع سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة
البوليس لاشتباه فى القضية ٣٣٣٧ سنة ١٩٦٢ جنح أبو قرقاص . وطلبت عقابه

بالمواد ٥ و ٦ و ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة أبو قرقاص الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة مدة ستة أشهر مع النفاذ تبدأ من وقت إمكان التنفيذ عليه . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف كل من النيابة العامة والمتهم هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى وضع المتهم تحت مراقبة الشرطة مدة ستة سنة تبدأ منذ إمكان التنفيذ عليه بها . فطعنن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه دان المطعون ضده في جريمة العود للاشتباه طبقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وقضى بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة مع أن المادة المذكورة توجب القضاء بعقوبة الحبس بالإضافة إلى عقوبة المراقبة المقضى بها في الحكم .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك بأن المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم تنص على أنه (يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين . وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت المراقبة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين) ولم يميز القانون طبقا للادة السابعة الاجتزاء بعقوبة المراقبة فقط دون الحبس إلا إذا كان المشتبه فيه قد عاد إلى حالة الاشتباه بعد سبق إنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيا، لما كان ذلك ، وكان المتهم قد عاد إلى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة ، فإنه كان يتعين إعمالا للفقرة الثانية من المادة السادسة المذكورة القضاء بعقوبة الحبس بالإضافة إلى عقوبة المراقبة المقضى بها في الحكم ومن ثم فإنه يكون ميبا بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبدالوهاب خليل ، ومحمود عباس المرادى ، ومحمود عطية ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(٢٠)

الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ القضائية

(ا ، ب ، ج) عقوبة . ” تطبيقها “ . ” العقوبة التكميلية “ . ارتباط .
محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير قيام الارتباط بين
الجرائم “ . نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ في
تطبيق القانون “ .

(ا) مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ؟

(ب) تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ارتباط جريمة عدم
تقديم أقمار دودة القطن بجريمة عدم التواجد بالوزارة أثناء
المقاومة .

خطأ الحكم في تقدير قيام الارتباط . اختياره من الأخطاء
القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لتصحيحه .

(ج) العقوبات التكميلية . طبيعتها ؟

التنصيص عليها في الحكم ومن بقاءه موجبها فعلا وقت صدوره .

١ — إن مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم
قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها
مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من
المادة المذكورة .

٢ - من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فإن ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل من تهمتي عدم تقديم أنفار مقاومة دودة القطن وعدم التواجد بالزراعة أثناء المقاومة على الرغم من قيام الارتباط بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفق القانون واعتبار جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما .

٣ - الأصل في العقوبات التكميلية أنها تحل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله وأنها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة إلا أن التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلاً وقت صدوره وإلا كان توقيعها عبثاً لورود القضاء بها على غير محل . وبما أن إجراءات المقاومة المطلوبة كانت لازمة في موسم زراعة القطن في سنة ١٩٦٧ وقد انتهى موجبها بانهاء الوقت الذي كان يجب أن تتخذ فيه ، فإنه لا محل للنقض في الحكم على إزالة أسباب المخالفة لورودها على غير محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة كفر الزيات : ١ - وهو حائز لأرض زراعية مزروعة قطناً لم يخرج أنفار المقاومة ٢ - وهو حائز لأرض زراعية لم يتواجد بها أثناء عملية المقاومة . وطلبت عقابه بالسنتين ٧٣ ج و ١/٩٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمادتين ١ و ٦ من قرار وزير الزراعة ٧٩ لسنة ١٩٦٧ . ومحكمة كفر الزيات الجزئية قضت بحضورها عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم حبساً بسيطاً لمدة أربعة

أيام عن التهمتين مع تنفيذ جميع الإجراءات اللازمة لإزالة أسباب المخالفة على نفقته . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بتاريخ ۱۹ نوفمبر سنة ۱۹۶۷ بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى الآتي : (أولا) بالنسبة للتهمة الأولى بحبس المتهم ۴۸ ساعة بحسب بسيط عنها (ثانيا) بالنسبة للتهمة الثانية بحبس المتهم ۴۸ ساعة بحسب بسيط عنها مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإزالة أسباب المخالفة على نفقته بلا مصاريف جنائية . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أزل المظنون ضده عقوبة مستقلة عن كل من جرمي عدم تقديمه أنفارا لمقاومة دودة القطن بزراعتة وعدم تواجده بها أثناء المقاومة على الرغم مما بينهما من ارتباط لا يقبل التجزئة ويقتضى توقيع عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد طبقا للمادة ۲/۳۲ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى التي أنبتها في حق المظنون ضده أنه في يوم ۱۹۶۷/۶/۲۱ لم يخرج أنفارا لمقاومة دودة القطن بزراعتة ولم يتواجد بها أثناء عملية المقاومة ، فإن في ذلك ما يقطع بأن ما وقع منه إنما كان وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ۲/۳۲ من قانون العقوبات ، لأن هاتين الجريمتين المستندتين إليه وإن كان لكل منهما ذاتية خاصة ، إلا أنهما وقعتا لغرض واحد وهو التخلص من الأعباء والتكاليف والإجراءات التي فرضها عليه القانون وتسترزما أعمال مكافئة دودة القطن ثم الرغبة في عدم معاونة الجمعية التعاونية المختصة في تلك الأعمال اعتبارا بأنه لم يقصر فيها أو أن أرضه لا تحتاج إليها كما يستفاد من إنكاره للثمتين في جميع مراحل التحقيق ، كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها ، لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق

المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة المذكورة ، وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم سالفة الذكر وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها ، فإن ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين إلى المطعون ضده على الرغم من قيام الارتباط بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضي نقضه نقضاً جزئياً ونصحيه وفق القانون واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها . ولما كان الأصل في العقوبات التكميلية أنها تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله وأنها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، إلا أن التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره وإلا كان توقيعهما حيثاً لورود القضاء بها على غير محل ، وبما أن إجراءات المقاومة المطلوبة كانت لازمة في موسم زراعة القطن في سنة ١٩٦٧ وقد انتهى موجبها بانتهاء الوقت الذي كان يجب أن تتخذ فيه ، فإنه لا محل للنص في الحكم على إزالة أسباب المخالفة لورودها على غير محل .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عبد صبرى ، وضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حجازى ،
ونصر الدين حزام ، وعبد أبو الفضل ، وأنور خلف .

(٢١)

الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) تلّس . قبض . تفتيش . مأمورو الضبط القضائى . تعدى
على الموظفين . عقوبة . حكم . " تسييه . تسييب معيب " .
مواد مخدرة .

(١) الأحوال التى يجوز فيها لرجل الضبط القبض على المتهم . المادة ٣٤
إجراءات .

العبرة فى تحديد العقوبة فى معنى المادة ٣٤ إجراءات بما
يرد به نص القانون .

حق رجل الضبط فى القبض على المتهم بجرمة التمدى المنصوص عليها
فى المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ / ١ عقوبات .

(ب) كلما كان القبض على المتهم صحيحا . جاز تفتشه .

(ج) حصّة التفتيش بقصد التوقى والمحوط من غير المقبوض عليه .

(د) التفات الحكم عن الدليل المستند من التفتيش إثر قبض صحيح .
خطأ .

١ - إجازت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات لرجل الضبط القضائى
القبض على المتهم فى أحوال التلّس بالجنح بامامة إذا كان القانون يعاقب عليها
بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وفى جنح معينة وردت فى القانون على سبيل

الحصر ومن بينها جريمة التعدي الشديد ولو في غير أحوال التلبس ، متى وجدت دلائل كافية على إتهامه بالجريمة ، والعبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضي في الحكم ، وإذا كان ذلك وكانت جريمة التعدي التي قارفها المتهم تندرج تحت نص المادتين ۱۳۶ ، ۱/۱۳۷ من قانون العقوبات الذي ربط لها عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيا ، فإنه يسوغ لرجل الضبط القضائي أن يقبض على المتهم .

٢ — نص قانون الإجراءات الجنائية بصيغة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم ، يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا ، كان التفتيش الذي يرى من خول إجرائه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه ، وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص .

٣ — إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنها تشهد بأن التفتيش كان لازما ضرورة إذ أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أمانا من شر المقبوض عليه إذا حدثت نفسه استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون لديه من سلاح على من قبض عليه ، فإن التفتيش يكون صحيحا .

٤ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم قد وقع منه — وهو في حالة سكرين — تعد شديد على رجل الشرطه ، فإن ذلك مما يجوز قانونا القبض المتهم — ولو في غير حالة التلبس بالجريمة — ومن ثم إذ التفت الحكم في قضائه عن الدليل المستمد من التفتيش فإنه يكون خاطئا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة . أحرز بقصد التماطي جوهرها خذرا حشيشا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة

الجنائيات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنائيات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعن في النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر إستنادا إلى بطلان التفتيش الواقع عليه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على ما قال به من أن التفتيش يجب أن يتم في حدود ما أسند للجاني بحثا عن دليل يعززه وفات المحكمة أن المتهم ارتكب جريمة تمتد على أحد رجال الشرطة ، ومن ثم فإنه يصح القبض عليه ، ومتى صح القبض مع التفتيش ضرورة ، وأن الضابط كان من حقه تفتيش المتهم توقيا لمعاودة الاعتداء مما تبرره ظروف الحادث حسبما أثبتها الحكم ، ومن ثم فإنه يكون معينا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى أن المطعون ضده كان في حالة سكرين وأن الأهلين تحلقوا حوله في الطريق العام ولما أراد الشرطي اقتياده إلى القسم تعدى عليه بالضرب فأبلغت شرطة النجدة ، فانتقل الضابط إلى مكان الحادث حيث وجد المتهم لم يفق من سكره وإذا رآه وضع يده في جيبه بصورة ألقت في روع الضابط الخوف من أن يخرج شيئا يعتدى به ففتش جيبه فمثر به على قطعة من الحشيش . ثم انتهى الحكم إلى قبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش بما نصه . . " حيث إن المسلم أن التفتيش يجب أن يتم في نطاق ما أسند إلى الجاني بحثا عن دليل يعززه ما أسند إليه ، فما دام للشرطي عهد الجمل لم يذكر أن المتهم - المطعون ضده - إعتدى عليه بآلة ، فلم يكن من حق الضابط أن يفتشه . أما ما يتعلل به من تفتيشه للمتهم خوفا من أن يعتدى عليه بمناسبة وضع يده في جيبه ، فلا يصلح مسوغا للتفتيش ، فالتخوف من التعدي ليس من الحالات التي تجيز التفتيش ، وبذا يكون تفتيش المتهم قد

تم تغيير مسوغ قانوني وفي غير الحالات التي أجازها القانون مما يتعين معه قبول الدفع ببطلاق التفتيش والقضاء ببراءة المتهم عملاً بالمادتين ٣٠٤ ، و ٣٨١ من قانون الإجراءات " لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أجاز في المادة ٣٤ منه لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح بعامة إذا كان القانون يماقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وفي جنح معينة وردت في القانون على سبيل الحصر ومن بينها جريمة التعدي الشديد ولو في غير أحوال التلبس ، متى وجدت دلائل كافية على إتهامه بالجريمة والعبرة في تقرير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضي في الحكم . ولما كانت جريمة التعدي التي قارفها المطعون ضده تندرج تحت نص المادتين ١٣٦ و ١/١٣٧ من قانون العقوبات الذي ربط لها عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيهاً ، فإنه كان يسوغ لرجل الضبط القضائي أن يقبض على المتهم . وإذا كان قانون الإجراءات قد نص بصفة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفنشه اعتباراً بأنه كلما كان القبض صحيحاً ، كان التفتيش الذي يرى من خول إجرائه على المقبوض عليه صحيحاً أيأ كان سبب القبض والغرض منه ، وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص . ومن جهة أخرى فإن مدونات الحكم تشهد بأن التفتيش في هذه الحالة كان لازماً ضرورة إذ أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أماناً من شر المقبوض عليه إذا حدثته نفسه استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون لديه من سلاح على من قبض عليه . وإذن فإذا كان الحكم مع ما أثبتته من أن المتهم وقع منه تـمـد شديد وهو في حالة سكرين مما يميز القبض عليه في القانون — ولو في غير حالة التلبس بالجريمة — قد التفت في قضائه عن الدليل المستند من التفتيش الذي وقع على إثر القبض ، فإنه يكون خاطئاً متعيناً تقضيه ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع التقض الإحالة .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / غنار مطلق رضوان نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس المراربي ، ومحمود عطيفه ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(٢٢)

الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب، ج) مواد مخدرة . إثبات . ” إثبات بوجه عام “ .

” شهادة “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ .
إجراءات المحاكمة . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ .
قصص جنائي . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع “ .
ما لا يوفره “ .

(١) أخذ الحكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط المتهم ،
وعدم أخذه بها في صدد ما رواه عن إقرار المتهم له بأنه
يحرز المخدر بقصد الاتجار . لا يمين .

(ب) تجزئة أقوال الشاهد . حق لمحكمة الموضوع .

(ج) عدم إقرار المتهم على قبول محاميه تلاوة أقوال الشاهد .
حق المحكمة الإستثناء . من سماع الشاهد .

(د، هـ) مواد مخدرة . جريمة . ” أركان الجريمة “ . قصص جنائي .
دفع . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ .

(د) متى يثبت القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر ؟
(هـ) كفاية إيراد الحكم ما يدل على توافر القصد الجنائي لدى
المتهم . مثال .

۱ — لا يجب الحكم أن يأخذ بأقوال ضابط الشرطة في كيفية ضبط المتهم ثم لا يعمل على ما وراءه عن إقراره له بأنه أحرز المخدرات بقصد الاتجار ، ذلك بأن الشاهد لم يشهد بنفسه واقعة الاتجار وإنما روى ما سمعه من المتهم ولم تر المحكمة الأخذ بهذا القول لعدول المتهم عنه وعدم وجود ما يظهر قولة الضابط .

۲ — لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى .

۳ — خولت المادة ۲۸۹ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ۱۱۳ لسنة ۱۹۵۷ للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ومن ثم فإذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المتهم لم يبد اعتراضاً على قبول محاميه تلاوة أقوال الضابط ولم يتمسك بسماع أقوال هذا الشاهد فإنه يكون من حق المحكمة أن تستغنى عن سماعه وتعمل على أقواله في التحقيقات .

۴ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدرات إنما هو علم المخز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزه من المواد المخدرة .

۵ — المحكمة غير مكلفة بالتحدث على استقلال عن القصد الجنائي إذا كان ما أورده في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحوزه مخدراً ، وإذا كان ذلك وكان الحكم قد أورد أن المتهم ألقى من يده بالكيس الذي كان يحتوي على المخدرات بمجرد رؤيته للضابط ، وكان يبين من محضر جلسات المحاكمة أن أياً من المتهم أو المدافع عنه لم يدفع بإنتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم من وقائع وظروف دالاً على قيامه في حق المتهم ، فإنه لا محل لما ينهيه المتهم من أن الحكم لم يبين بيان القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر المستندة إليه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۲۸ يوليو سنة ۱۹۶۶ بذاتة قسم بولاق محافظة القاهرة : أحرز بقصد الإتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاينة المواد ۱/۱ و ۲ و ۱/۳۴ - ۴ و ۱ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ والبند ۱۲ من الجدول رقم ۱ المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملاً بالمواد ۳۷ و ۲ و ۱ و ۳۸ و ۴ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ والبند ۱۲ من الجدول رقم ۱ الملحق بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط ، وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بغرض قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحراز جوهر مخدر بغرض قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي جاء مشوبًا بفساد الإستدلال والخطأ في القانون وبطلان الإجراءات والقصور في التسيب ، ذلك بأنه استند في إدانة الطاعن إلى شهادة ضابط الشرطة التي تضمنت أن الطاعن اعترف له بأنه يحرز المخدرات بقصد الإتجار ثم عاد الحكم بعد ذلك في صدد نفي قصد الإتجار عن الطاعن فأطرح أقوال الضابط في هذا الشأن ، وبهذا يكون الحكم قد أخذ بأقوال الضابط في صدره ثم عاد فأهدر ما في آخره مما يبيح به الفساد في الإستدلال ، كما أن رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش استنادًا إلى الصورة التي أعطاها الضابط للواقعة من أن الطاعن كان في حالة تلبس مع أن هذه الصورة غير مقبولة لأن الضابط لم يكن يعرف الطاعن من قبل كما أن الطاعن لم يكن يعرفه فلا يستساغ القول بأنه أتى بالتخدر عند رؤيته له ، كذلك فإن المحكمة لم تسمع شهادة الضابط وبذلك تكون قد أخلت بقاعدة شقوية المرافعة ، كما لم يعن الحكم ببيان القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر ومدى توافره لدى الطاعن وكل ذلك مما يوجب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجرمة إحرار المخدرات التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها وحقه أدلة مستمدة من أقوال ضابط الشرطة ونتيجة التحليل . لما كان ذلك ، وكان لا يحيب الحكم أن يأخذ بأقوال ضابط الشرطة في كيفية ضبط الطاعن ثم لا يعول على ما رواه عن إقراره له بأنه أحرز المخدرات بقصد الإتجار ، ذلك بأن الشاهد لم يشهد بنفسه واقعة الإتجار وإنما روى ما سمعه من الطاعن ولم تر المحكمة الأخذ بهذا القول لعدم الطاعن عنه وعدم وجود ما يظهر قوله للضابط ، فضلا عن ذلك فإن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد إطمأت إلى ما شهد به الضابط من أن المتهم ألقى بالكيس الذي يضم المخدر عند مارآه فإنه لا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة التقض ما دام تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت للمحكمة الإستفتاء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يبد اعتراضا على قبول محاميه ثلاثة أقوال الضابط ولم يتمسك بسماع أقوال هذا الشاهد فإنه يكون من حق المحكمة أن تستغنى عن سماعه وتعول على أقواله في التحقيقات . لما كان ذلك ، وكان انقصد الجنائي في جريمة إحرار المخدر إنما هو علم المخرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتعطل على استغلال عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كايما في الدلالة على أن المتهم كان عالما بأن ما يحزره مخدرا وكان الحكم قد أورد أن الطاعن ألقى من يده بالكيس الذي كان يحتوى على المخدرات بمجرد رؤيته للضابط ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم وكان ما أورده الحكم من وقائع وظروف دال على قيامه في حق الطاعن ، لما كان ذلك ، فإنه لا محل لما ينهه الطاعن في هذا الصدد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجبا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى وشوان ، نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس المرادى ، ومحمود طيفه ، والمختار أحمد
 محمد إبراهيم .

(٢٣)

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) موانع العقاب . مسئولية جنائية . قصد جنائى . " القصد العام " .
 مواد مخدرة . قانون . " تفسيره " .

(١) النية المانعة من المشرعية . ماهيتها ؟

(ب) تناول المواد المخدرة أو المسكرة اختياراً أو من علم بحقيقة أمرها .
 لا يؤثر في توافر القصد الجنائى العام .

(ج ، د) جريمة . " أركان الجريمة " . ضرب . " ضرب أفضى إلى موت " .
 قصد جنائى . " القصد الخاص " . " القصد العام " .
 حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

(ج) عدم تطلب القانون قصداً خاصاً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت .
 (د) العبرة في القصد الخاص بحقيقة الواقع عدم كفاية الأخذ بالاعتبارات
 والاعتراضات القانونية لإثبات قيامه .

١ - إن الأصل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الغيوبة
 المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي
 تكون ناشئة من عقاقير مخدرة تناولها الجانى قهراً عنه أو على غير علم منه
 بحقيقة أمرها .

٢ — يجرى القانون حكم المدرك التام الإدراك على من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختاراً أو عن علم بحقيقة أمرها ، مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام ومن ثم فإنه يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها .

٣ — لا يتطلب القانون في جريمة الضرب المفضى إلى الموت قصداً خاصاً . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن تناول المسكر باختياره — وهو ما لم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن — فإنه ليس له من بعد أن يعيب على الحكم فعوده عن بحث درجة هذا السكر الاختيارى ومبلغ تأثيره في إدراكه وشعوره في صدد جريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دين بها مادام القانون لا يستلزم فيها قصداً خاصاً اكتفاء بالقصد العام لعدم جدوى هذا البحث .

٤ — إن الشارع لا يكتفى في ثبوت القصد الخاص بالأخذ باعتبارات واقتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، ومن ثم فإنه لا محل للتسوية بين الجرائم ذات القصد العام وتلك التي يتطلب فيها قصداً جنائياً خاصاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : قتل مهدى صديق السيد عبد الجواد عمداً بأن طعنه بسكين قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كانت طبقاً للقيد والوصف الوارد في قرار الإتهام تقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمراقبة المتهم بالسجن خمس سنوات وذلك على إعتباره أحدث بالمخني عليه الجرح الموصوف بتقرير الصفة التشريعية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الجرح أفضى إلى موته . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد أخطأ في الإسناد وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه عول ضمن ما عول عليه — في إطراحه دفاعه بقيام حالة الدفاع الشرعى — على أقوال الشاهد عيسى محمد عيسى وأسند إليه على خلاف أقواله بمحضر الجلسة أن الطاعن غادر المكان الذى كان يجلس فيه مع المجنى عليه والشهود ثم عاد ومعه السكين وطلعن بها المجنى عليه ، في حين أن أقوال هذا الشاهد بها تضمنت أن أحد الشهود كان يلاحق الطاعن من قبل إحضاره السكين واعتدائه على المجنى عليه بما يوفر قيام حالة الدفاع الشرعى ، كما دفع الطاعن بأنه كان في حالة سكر أفقده الرشد ومع أن الحكم سلم بأنه كان ثملاً بعد أن شرب الخمر ، إلا أنه لم يبحث مدى أثر تلك الحالة على شعوره وإدراكه ، لأنه يبنى على فقدانه شعوره — حتى في حالة السكر الإختياري — إعفاء من العقاب لعدم توافر القصد الجنائى لديه ، وهذا القصد يكون متفياً في هذه الحالة في الجرائم العمدية عموماً ، يستوى في ذلك الجرائم ذات القصد العام أو ذات القصد الخاص ولا عمل للفرقة بينهما ، لأن الأصل في الأحكام أن تبنى على أساس الحقيقة الواقعة وليس على أساس من النظريات والفروض وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، عرض إلى دفاع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى وأطرحه استناداً إلى ما ثبت لديه من شهادة شهود الإنبات ومنهم عيسى محمد عيسى من أنهم إذ طردوه من مجلسهم فقد غادرهم متوعداً إياهم بإحضار سكين للإعتداء عليهم ، ثم عاد ومعه السكين وطلعن بها المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكانت شهادة عيسى محمد عيسى — وعلى ما يبين من مراجعتها بمحضر الجلسة — تتطابق وما أوردته المحكمة بشأنها وما استخلصه منها من أن الطاعن كان البادئ بالعدوان وبما تنتهى معه حالة الدفاع الشرعى . لما كان ذلك ، فإن ما يشيره الطاعن

من رمى الحكم بعيب الخطأ في الإسناد وما يرتبه على ذلك من قيام حالة الدفاع الشرعى لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أحيل إلى المحاكمة بتهمة القتل العمد وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إنتفاء القصد الخاص وهو نية إزهاق الروح وانتهى إلى إدانة الطاعن بجريرة الضرب المفضى إلى الموت، وكان القانون لا يتطلب في هذه الجريمة قصدا خاصا، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن تناول المسكر بإختياره وهو ما لم يحادل الطاعن فيه بوجه الطعن — لما كان ذلك فإنه ليس له من بعد أن يعيب على الحكم قعوده عن بحث درجة هذا السكر الإختياري ومبلغ تأثيره في إدراكه وشعوره في صدد جريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دين بها ما دام القانون لا يستلزم فيها قصدا خاصا اكتفاء بالقصد العام لعدم جدوى هذا البحث، ذلك أن الأصل — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ومفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا أو عن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها، فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك، مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام ولا محل للتسوية بين هذه الجرائم وتلك التي يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا ذلك لأن الشارع لا يكتفى في ثبوت هذا القصد بالأخذ باعتبارات واقراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / غفار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس المرمرى ، ومحمود صليحة ، والكتور أحمد عبد ابراهيم .

(٢٤)

الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ التقضائية

- ١) (أ، ب، ج، د، هـ) مؤسسات عامة . أشخاص اعتبارية . موظفون عموميون .
- اختلاس . "أموال أميرية . أموال مشروعات خاصة" .
- جريمة . "أركان الجريمة" . قصد جنائي . تزوير .
- "الأوراق الرسمية" . محكة الموضوع . "سلطاتها في تقدير
- توافر القصد الجنائي" . حكم . "تسببه . تسببه غير معيب" .

(١) المؤسسات العامة هي مراعى عامة يديرها أحد أشخاص القانون
 العام .

العاملون في المؤسسات العامة يندرجون من الموظفين أو المستخدمين
 العامين .

(ب) تطلق مريان المادة ١١٢ عقوبات ؟

العامل بالمؤسسة العامة العاجن والمضارب والمخازن . في حكم
 الموظف العام .

(ج) متى تحقق جناة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢
 عقوبات ؟

(د) مريان المادة ١١٣ مكررات عقوبات على كل عضو مجلس ادارة
 أو مدير أو مستخدم في المشروعات الخاضعة الواردة بها حمرا
 ولا يساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها فامة صفة .

نحوج العاملين بالمؤسسات العامة من نطاق المادة ١١٣ مكرراً
عقوبات .

المؤسسة العامة . شخصية اعتبارية مستقلة . اتباع أساليب
القانون العام في ادارتها . تختصها بقسط من حقوق السلطة العامة
بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها .

(٥) تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم .
ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(و ، ز ، ح) تزوير . "الأوراق الرسمية" . جريمة . فاعل أصلي . اشتراك .
"إتفاق . مساعدة" . إثبات "إثبات بوجه عام" . "قرائن" . حكم .
"تسييه . تسييب غير معيب" . محكة الموضوع . "سلطتها
في تقدير الدليل" .

(ر) ماهية الاشتراك بطريق الاتفاق ؟

(ز) متى يطبق الاشتراك بطريق المساعدة ؟

(ح) حرية القاضي الجنائي في تكمين عقيدته من الأدلة الماهرة أو غير
الماهرة . مثال .

١ — المؤسسات العامة على ما يبين من قوانين إصدارها رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧
ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ و٣٢ لسنة ١٩٦٦ هي مرافق عامة يديرها أحد اشخاص القانون
العام ، ومن ثم فان العاملين فيها يعدون من الموظفين أو المستخدمين العميين .
٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون
العقوبات المدللة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم
عمومي ومن في حكمه ممن نصت عليهم المادة ١١١ من قانون العقوبات يختلس
مالاً تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته ، ويتم
الاختلاس في هذه الصورة متى انصرفت نية الخاني إلى التصرف فيما يحوزه بصفة
قانونية من مال سلم إليه أو وجد في عهده بسبب وظيفته ، وإذا كان ذلك وكان
الحكم المطعون فيه قد عد المتهم الأول باعتباره موظفاً بالمؤسسة العامة للطاحن

والمضارب والمخازن في حكم الموظفين العموميين وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ۱۱۱ والمادة ۱۱۹ من قانون العقوبات وطبق في حقه المادة ۱۲ من هذا القانون، فانه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

٣ - تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ۱۱۲ من قانون العقوبات متى كان المال المختلس مسلما إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقا للمادتين ۱۱۱ و ۱۱۹ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، يستوى في ذلك أن يكون المال أميريا أو مملوكا لأحد الافراد ، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته ، ولما كان المتهم الأول لا يجادل في أنه موظف بالمؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن ، وقد أثبت الحكم قبله أنه قام بغير حق وبوصفه مديرا للنشأتين التابعتين لهذه المؤسسة بصرف مبالغ من أموالها المودعة بالبنوك والمسدة إليه قانونا بصفته إلى المتهم الثاني بمقتضى شيكات ، وذلك بنية اختلاس هذه الاموار ، فان النتي على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

٤ - إن المادة ۱۱۳ مكررا من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۶۲ لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته ، إنما تنطبق على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في مشروعات خاصة وردت فيها على سبيل الحصر ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها أية صفة كانت ، ومن ثم فان المؤسسات العامة تخرج بطبيعة تكوينها عن نطاق تطبيق هذه المادة لأن هذه المؤسسات بحسب الأصل أجهزة إدارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تنشئها الدولة لتباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام ، وتقع في إدارتها أساليب القانون العام وتتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها .

٥ - الفصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلام أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٦ - الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه .

٧ - يتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوز صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطا لعقاب للشريك .

٨ - متى كان للقاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من وقائع الدعوى ، فإن له إذا لم يتم عن الاتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائقا وله من ظروف الدعوى ما يبرره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأهم في خلال الفترة من ٢٣ أغسطس سنة ١٩٦٥ إلى ١٥ يونيو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز إمبابة محافظة الجيزة : المتهم الاول (أولا) بصفته موظفا عموميا ومن الأمناء على الودائع "مدير مطحن دار السلام وكساب التابعين للؤسسة العامة للطاحن والمضارب واختار "اختلس أموالا مسامة إليه بسبب وظيفته بأن اختلس مبلغ ١٧٠١٥ ج ٥٨٠٠ سبعة عشر ألف وخمسة عشر جنيها وخمسمائة وثمانين مليا من أموال المطحنين قيمة الشيكات الميينة بالأوراق والمسامة إليه بحكم وظيفته (ثانيا) بصفته ساقفة الذكر إرتكب تزويرا في محركات لإحدى المنشآت التابعة لتلك المؤسسة وذلك بحمله وأقمه مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها حالة كونه مختصا بتحرير هذه المحركات بأن أصدر الشيكات الميينة بالتحقيقات للتمم الثاني (..) وآخر بما يفيد استحقاقهما للبالغ المدونة فيها على خلاف الحقيقة وأثبت كذا وكوب بعض هذه الشيكات ما يفيد أنها دفعت ثمتا لقمح المطحنين وذلك بقصد

إختلاس المبالغ المدونة في هذه الشيكات موضوع التهمة الأولى - المتهمين الثاني والثالث : اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة الإختلاس موضوع التهمة الأولى بأن اتفقا معه على إختلاس هذه المبالغ وساعدها على ذلك بأن قام أولها بصرف مبلغ ١٤٣٥٣ ج و ٨٦٠ م أربعة عشر ألف و ثمانمائة وثلاثة ونحسين جنبها وثمانمائة وستين مليا قيمة شيكات مزورة أصدرها المتهم الأول بأمره وقام ثانيهما بإثبات بيانات شيكات مزورة قيمتها ١٣٧٢ ج و ٦٠ م إحدى عشر ألف و ثمانية وأثنين وسبعين جنبها وستين مليا بدقترى بوسنة الصندوق والبنك لمذنين المطعنين وقد تمت الجريمة فعلا بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. المتهم الرابع : ارتكب تزويرا في محرر لإحدى المنشآت التابعة للؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت على خلاف الحقيقة في كشف القمح الوارد لمطحن كساب برطلى المؤرخ ١٧ يوليو سنة ١٩٦٦ ما يفيد ورود أربعائة أردب قمح كما أثبت هذا البيان المزور في دفتر تخمين المطاحن وفي باقي مستندات المطحن المينة بالتحقيقات . المتهم الخامس : ارتكب تزويرا في محرر لإحدى المنشآت التابعة للؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن وذلك بجعله واقعة مزورة في صورته واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت على خلاف الحقيقة في كشف الإنتاج الخاص بشهر يوليو سنة ١٩٦٦ الخاص بمطحن كساب برطلى ما يفيد ورود أربعائة أردب قمح للمطحن . وطلبت من مستشار الإحالة أن يأمر بأحالة جميع المتهمين إلى محكمة الجناسيات لمحاكمتهم طبقا لنص المواد ٤٠-٢/٤٠ و ٤١ و ١١١ و ١١٢-٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤/١ مكر من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وعلمة جناسيات الجيزة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين جميعا والمادة ١٥٥ و ١٥٦ من القانون ذاته بالنسبة إلى المتهمين الرابع والخامس - أولا : بمقابلة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته - ثانيا : بمقابلة المتهم الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات - ثالثا : بإرادة المتهم الثالث من التهمة المستندة إليه - رابعا - بمقابلة كل من المتهمين الرابع والخامس بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها على كل منهما لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم - خامسا : بتغريم

المتهمين الأول والثاني متضامنين مبلغ ١٤٣٥٣ ج و ٨٦٠ م أربعة عشر ألفا وثلاثمائة وثلاث وخمسين جنيهاً وثلاثمائة وستين ملياً وبتفريم المتهم الأول وحده أيضاً مبلغ ٢٦٦١ ج و ٧٢٠ م ألفين وستمائة وواحد وستين جنيهاً وسبعمائة وعشرين ملياً وهو ما يساوى باقى قيمة المبلغ المختلس . فظن المحامى من المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض كما ظن فيه بالنقض أيضاً المحامى من المحكوم عليه الأول ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرمى اختلاس أموال مملوكة لمشتاتين تابعتين للؤسسة العامة للطاعن وإرتكاب تزوير فى محركات لإحدى المنشآت التابعة لتلك المؤسسة ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسيب ، ذلك بأنه اعتبر الطاعن موظفاً عاماً وطبق فى حقه المادة ١١٢ من قانون العقوبات مع أن الشات أنه موظف بمؤسسة المطاحن والمضارب ، وأموالها ليست أموالاً عامة ومن ثم فإذا سحبت الجريمة المسندة إليه فإن المادة ١١٣ مكر من قانون العقوبات تكون هى الواجبة التطبيق ، وجاء الحكم قاصراً عن بيان واقعة الدهوى وعن الإحاطة بدفاع الطاعن ، ولم يرد على ما أثاره الدفاع عنه من انتفاء نية تملك المبالغ التى صرفت والتى كان القصد من صرفها شراء آلات وأدوات وسيارة للطعن ، وقد تحقق بالفعل شراء بعضها كما فى صفقة " السبور " وقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع للتحقق من مدى صحته أو أن ترد عليه رداً سائفاً . كما أثار الدفاع أنه حتى ولو لم يستقم جدلاً أن المبالغ قد صرفت لشراء شئ من تلك الأدوات وإنما جرى أخذها بنية ردها فإن الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة بالنطبق للفقرة الثانية من المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات لإنتفاء نية الإختلاس أصلاً . وقد جاءت أسباب الحكم قاصرة عن إطراح هذا الدفاع وخاطئة عندما قالت بأن الطاعن هو صاحب اليد على الأموال المودعة بالبنك بوصفه صاحب الصفة فى الصرف منها رغمًا عن أن هذه اليد لا تقوم له ولا توافر له هذه الصفة ، ولم يتحدث الحكم عن قصد التزوير وشاب أسبابه الغموض والإبهام والتواتر ، وذلك كله مما يبييه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي الإختلاس والتزوير اللتين دين الطاعن بهما، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وهي أدلة سائفة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك، وكانت المؤسسات العامة على ما يبين من قوانين إصدارها رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣، ورقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام ومن ثم فإن العاملين فيها يعدون من الموظفين أو المستخدمين العاملين، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمه من نصت عليهم المادة ١١١ من قانون العقوبات يختلس المال تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته، ويتم الإختلاس في هذه الصورة متى انصرفت نية الجاني إلى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية من مال سلم إليه أو وجد في عهده بسبب وظيفته، فإن الحكم المطعون فيه وإن عد الطاعن بإضماره موظفا بالمؤسسة العامة للطاخن والمضارب والمخازن في حكم الموظفين العموميين وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ١١١، والمادة ١١٩ من قانون العقوبات، وطبق في حقه المادة ١١٢ من هذا القانون يكون قد طبّق القانون على وجهه الصحيح، ولا محل لما يشتره الطاعن في إنطباق المادة ١١٣ مكررا على واقعة الدعوى ذلك لأن هذه المادة التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته، إنما تنطبق على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في مشروعات خاصة وردت فيها على سبيل الحصر لاسهام الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة كانت . ومن ثم فإن المؤسسات العامة تخرج بطبيعة تكوينها عن نطاق تطبيق هذه المادة لأن هذه المؤسسات بحسب الأصل أجهزة إدارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تشبها الدولة لتباشر من طريقها بعض فروع نشاطها العام وتتبع في إدارتها أساليب القانون العام وتتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها . لما كان ذلك، وكانت جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تحقق متى كان المال المختلس مسلما إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقا للسنتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد

لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في ماله بسبب وظيفته، وكان الطاعن لا يجادل في أنه موظف بالمؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن، وقد أثبت الحكم أنه قام بغير حق - وبوصفه مديرا للنشأتين التابعتين لهذه المؤسسة بصرف مبالغ من أموالها المودعة بالبنوك والمسلمة إليه قانونا بصفته إلى المتهم الثاني بمقتضى شيكات، وذلك بنية إختلاس هذه الأموال، فإن النجى على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية الإختلاس لدى الطاعن فأثبتها في حقه بقوله: "وحيث إن المحكمة لاتعمل على دفاع المتهم الأول (الطاعن) ذلك أن دفع المبالغ للمتهم الثاني بالشيكات رغم استمراره مدة سنة كاملة فإن المتهم الأول استمر في هذه العملية دون أن يورد المتهم الثاني شيئا ولأنه لم يثبت أن أيامن آلات وسيارات المطحن كان في حاجة إلى إصلاح كما أنه لم يثبت أنه كان في احتياج لسيارة ولم يوضح المتهم الأول في أقواله على التحديد الآلات والسيارات المعينة التي دفع المبالغ من أجل إحضار قطع الغيار والمتورات لها لأن المتهم الأول لم يثبت في كموب الشيكات عند إصدارها أن قيمتها تغطي قطع غيارات وموتورات سيارات ثم إثباته في هذه الكموب في مطحن كساب عند قرب استلام المدير الجديد الشاهد الثاني إدارته منه أن القيمة تغطي قمع على خلاف الواقع بالإضافة إلى أن القيد الذي تم في الدفاتر تم على أساس أن المبالغ الصادر بها الشيكات هي ضمن قمع واستمرار المتهم الأول في القيام بهذه العملية في المطحن الثاني الذي نقل إليه من مطحن دار السلام وعدم قيام المتهم الأول بإخطار أحد من المسؤولين بالمؤسسة بالمطحن بقيامه بهذه العملية" ثم قول الحكم بعد ذلك "إن نية الإختلاس ثابتة في حق المتهم الأول بعد أن أهدرت المحكمة دفاعه الذي مقتضاه أنه سلم الشيكات بعد قيامه بتجريبها إلى المتهم الثاني الصادرة لصالحه الشيكات والذي قام بصرفها وذلك لشراء قطع غيار للمطحن بقيمتها". فإن هذا الذي أورده الحكم من أدلة وشواهد سائق وكاف للتدليل على ثبوت قصد الإختلاس. لما كان ذلك، وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها، وليس يلزم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه، وكان باقى ما يثريه الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى

والتحقيقات التي تمت فيها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة التقض. لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرمة الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة الاختلاس قد شابه قصور في التسيب وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يستظهر بالنسبة للطاعن طريقة الاشتراك في الجريمة ولم يبين عناصر الاتفاق المكون له والأدلة على ثبوته في حق الطاعن . وقد جاء الحكم خلوا من بيان لم الطاعن بظروف الجريمة وإلصامه بها . هذا إلى أن صرف الطاعن لقيمة الشيكات بعد عملا لاحقا لقيام جريمة الاختلاس وهو مالا يتوافر به الاشتراك بالمساعدة التي تستلزم أن تكون بفعل معاصر لارتكاب الجريمة وليس لاحقا لها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها ، وأورد مؤدى أقوال الطاعن بما مفاده أنه اعترف باستلامه قيمة جميع الشيكات المحروقة باسمه لشراء موتورات لعربات النقل ، وأنه كان يعلم بأن النقود التي تسلمها هي من أموال المطعنين ، وأنه لم يدفع شيئا كمبرون لشراء هذه الآلات دلى الحكم على ثبوت اشتراك الطاعن مع المتهم الأول في جريمة الإختلاس بقوله "وحيث إن إشتراك المتهم الثاني (الطاعن) مع المتهم الأول ثابت في حقه من إصدار المتهم الأول الشيكات لصالحه وقيامه بصرف قيمتها بعد إذ أهدرت المحكمة دفاع المتهم الأول الذى مقتضاه أن المتهم المذكور سلم المبالغ قيمة الشيكات للمتهم الثاني لإحضار قطع غيار للآلات وموتورات للسيارات مع عدم وجود أية معاملات أو صلة بين المتهم الثانى وبين المطعنين اللذين عمل المتهم الأول مديرا لهما على التعاقب ولا صحة لما ذكره الدفاع من أن المتهم تاجر قطع غيار وإنما هو حسبما جاء فى أقواله صاحب ورشة سميكة وادعى أنه سيستورد القطع المطلوبة عن طريق الغير من الخارج فإن ما أورده الحكم فيما تقدم يتوافر به الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة ، ذلك أن الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل

المشفق عليه ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه وإذا كان للقاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من وقائع الدعوى ، فإن له إذا لم يقوم على الاتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائما وله من ظروف الدعوى ما يبرره . ولما كانت الأدلة والقرائن التي ساقها الحكم للتدليل على اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق والمساعدة من شأنها أن تؤدي إلى ثبوته ، في حقه ، وكان الاشتراك بالمساعدة إنما يتحقق بتدخل الشريك مع الفاعل تدخله مصدودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الصدد ينحل في الواقع إلى جدل في موضوع الدعوى وفي تقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وصوية السادة المستشارين ، عبد الحليم حجازى ،
وضر المدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، أنورا أحمد خلف .

(٢٥)

الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) قانون . ” سريانه من حيث الزمان “ . ” القانون الأصلح “ .
دقيق . رده . تموير . قرارات وزارية . إثبات . ” إثبات
بوجه عام “ .

(أ) تقارير مواصفات الرده على نوال القرارات الوزارية الصادرة بتحديد
لا يتحقق به معنى القانون الأصلح لهم ، ما دامت جميعها مظنة
على تحديد مواصفات لاستخراجها وتأييم عدم مطابقتها لهذه المواصفات .
(ب) عدم اشتراط القراورثم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الحقيق
وصناعة الخبز المعدل ويوجب فحص العينة بطريق النخل والتحليل
الكيمائى مما وأن تكون المخالفة فى نسبته على الأقل من النسب
المقررة للمواصفات .

(ج) إثبات . ” خبرة “ . حكم . ” تسببه . تسببه غير معيب “ . محكمة
الموضوع ” سلطتها فى تقدير آراء الخبراء “ .

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات . أمر
موكول إلى قاضى الموضوع .

١ — إن مفتضى قاعدة شرعية الجريمة والمقاب أن القانون الجنائى يحكم
ما يقع فى ظله من جرائم إلى أن يزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ

أحكامه وهذا هو ما يقتضيه الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن "يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها". أما ما أورده المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه "ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للتهم فهو الذى يتبع دون غيره"، فإنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجوداً وعدمه مع العلة التي دعت إلى تقريره لأن المرجح في فرض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا يتجاوز مصادره فيه. ولما كان التأميم في جريمة استخراج ردة معدة لرغف المعين غير مطابقة للواصفات يمكن أساساً في مخالفة أمر الشارع بالتزام مواصفات معينة في استخراج الردة، وكانت القرارات التوجيهية التي تحدد تلك المواصفات إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحيث لا تتصل بمصلحة مستخرجي الردة في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تملأها تلك الظروف في غير مسائل هاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة، ومن ثم فإن تغاير مواصفات الردة على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد مواصفات لا يتحقق به معنى القانون لأصلح للتهم مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وتأميم عدم مطابقتها لهذه المواصفات، ويكون المرجح في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف المعين إلى القرار الساري وقت استخراجها مخالفة لهذه المواصفات دون أن يرفع عن العمل صفة الجريمة ما يصدر من قرارات تالية بتعديل تلك المواصفات.

٢ - إذ نصت المادة ٣٥ من قرار وزير التوطين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرارين رقمي ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - على أنه: "تس عينات الدقيق والرذة والخبز وغيرها التي تؤخذ من المطاحن والمحاجر ومحال بيع الدقيق والخبز والمحال العامة إلى إدارة منتجات الحبوب بوزارة التوطين لتعطي رقاً صرياً ثم ترسل إلى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة أو إلى مصلحة العامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للواصفات المقررة لكل صنف وتعتبر العينة غير معابة للواصفات المطلوبة إذا كانت مخالفة لنسبة واحدة من النسب المقررة لتلك المواصفات" فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أنه لا يمتد في فحص عينات

الدقيق والرده بما كانت تقضى به المادة ١٧ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الملغى، يقتضى المادة ٣٩ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - من وجوب فحص العينة بطريقتي النخل والتحليل الكيماوى معا وأن تكون المخالفة فى نسبتين على الأقل من النسب المقررة للواصفات .

٣- تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلزم بنسب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير ما دام استنادها إلى الرأى الذى انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز منيا القمح محافظة الشرقية: أنتج ردة غير مطابقة للواصفات على النحو الموضح بالمحضر. وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥. ومحكمة منيا القمح الجزئية قضت بحضور با برامة المتهم . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور با بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع وبإجهاج الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠ قرش مع المصادرة . فظعن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الظعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة استخراج ردة معدة لرغف السجين غير مطابقة للواصفات قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ،

طه المادى مقرر أيضا فى الظعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ (لم يشر) .

الوزارية الصادرة بتجديدها لا يقق به معنى القانون الأصح للتم مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لإستخراجها وتأمين عدم مطابقتها لهذه المواصفات ، ويكون المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف العجين إلى القرار السارى وقت استخراجها مخالفة لهذه المواصفات دون أن يرفع عن الفعل صفة الجريمة ما يصدر من قرارات تالية بتعديل تلك المواصفات . لما كان ذلك ، وكان القرار السارى وقت استخراج الردة موضوع الدعوى المطروحة هو القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الطاعن لا ينازع في أن الردة التي استخرجها بمطحنه لا تطابق المواصفات المنصوص عليها في هذا القرار ، فإن إنطباق هذه المواصفات على ما جاء بالقرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ لا يتحقق فيه معنى القانون الأصح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون التمس عليه في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين مؤدى تقرير معامل التحليل بما مفاده أن العينة ردة غير مطابقة للمواصفات المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لتجاوز نسبة الرماد بها وهي ٣,٥٪ من الحد المقرر ولوجود مخلفات على منخل ٢٥ يقدر بعشرة في المائة قد أفصح عن إطمئنان المحكمة إلى سلامة إجراءات أخذ العينة وما أسفر عنه تحليلها ولم تر المحكمة من بعد ثمت مرور لإجابة الطاعن إلى طلبه بإعادة تحليل العينة . لما كان ذلك ، وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى حكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير التحير المقدم إليها دون أن تلزم بنسب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات التحير مادام استنادها إلى الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يخفى المطلق والقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد إطمأن إلى تقرير معامل التحليل وبين النتيجة التي أسفر عنها فحص العينات المضبوطة فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم بدعوى عدم بيانه مؤدى تقرير التحليل وعدم إجابته إلى طلبه إعادة تحليل العينات يكون في غير محله . أما ما ينهيه الطاعن على الحكم من قصور لأنه لم يبين أن العينات قد تم فحصها بطريق النخل والتحليل معاً على ما تقتضى به المادة ١٧ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ فردود بأن

هذا القرار قد أُلغى بمقتضى المادة ٣٩ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والمطبخ على واقعة الدصوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القرار الأخير المعدلة بالقرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ والقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أنه "ترسل عينات الدقيق والردة والخبز وغيرها التي تؤخذ من المطاحن والمخابز ومحال بيع الدقيق والخبز والمحال العامة إلى إدارة منتجات الحبوب بوزارة التكوين لتعطي رقما سرياً ثم ترسل إلى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة أو إلى مصلحة المعامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للواصفات المقررة لكل صنف وتعتبر العينة غير مطابقة للواصفات المطلوبة إذا كانت مخالفة لنسبة واحدة من النسب المقررة لتلك المواصفات " فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أنه لا يعتد في فحص عينات الدقيق والردة بما كانت تقضى به المادة ١٧ من القرار الملغى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ من وجوب فحص العينة بطريق النخل والتحليل الكيميائي معا وأن تكون المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب المقررة للواصفات ، ومن ثم فإن ما يشره الطامن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد / المستشار محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حزاوى ،
ومحمد الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأبور أحمد خلف .

(٢٦)

الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٨ القضائية

حكم . "تسييه . تسبيب معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام" .
"شهادة" . "خبرة" . قتل عمد .

حتى يكون الحكم معيبا بالفساد فى الاستدلال ؟ مثال فى مجال التوفيق بين الدليلين القولى والفقنى .
وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين لاعلى الظن والاحتمال .

إذا كان الحكم المطعون فيه فى مجال التوفيق بين الدليلين القولى والفقنى قد
افتراض من عنده أن المجنى عليه كان عند إطلاق النار عليه قد خر على الأرض
منكشا على نفسه ليستقيم له تصحيح رواية شاهدهى الحادث وهو فى ذلك قد
نقض ما سبق له أن أثبته نقلا عنهما من رؤيتهما رأى العين للواقعة على الصورة
التي أدليا بها والتي مؤداها أن المجنى عليه كان واقفا يستدير المتهمين عند إطلاق
البار الأول عليه ثم يستقبلهما عند إصابته بالبار الثانى ، وجهده فى المواءمة
والملاءمة بين هاتين الصورتين المختلفتين باعتبارهما عامة مجردة لا تصدق فى كل
الأحوال ، وكان هذا الافتراض لا سند له ولا شاهد عليه حسبما أثبته الحكم
وبينه فى مدوناته ، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبني بالجزم واليقين على
الواقع الذى يثبتته الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض
والاعتبارات المجردة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فاسدا الاستدلال معيبا
بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٢ يولية سنة ١٩٦٥ بادرة مركز أسبوط محافظة أسبوط : (أولا) قتل عمدا بجيت أحمد بجيت بأن أطلقا عليه أعبرة نارية من بندقيتين يحمل كل منهما واحدة منها فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان نفسه شرعا في قتل مصطفى أحمد سليمان وعبد الهادي مرمر ، عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن انتويا قتلهما وعقدا العزم على ذلك وأعدا لهذا الغرض سلاحين ناريتين (بندقيتين) وترصدهما في المكان الذي أيقنا سابقا تواجدهما فيه وما أن ظفرا بهما حتى أطلقا عليهما عدة أعبرة نارية فاصدين من ذلك قتلهما وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادهما فيه هو عدم إحكام الرماية . (ثانيا) أحرزا بغير ترخيص سلاحين ناريتين مششخنين . (ثالثا) أحرزا طلقات مما تستعمل في السلاحين الناريين السالفين دون أن يكون مرخصا لهما في حيازتهما وإحرازها . وطلبت من مستشار الإحالة إحاطتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانونين رقمي ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول جدول ٣ المرفق، فقرر بذلك . وادعت مدنيا أرمله المحني عليه وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامتين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضورها عملا بالمواد ٢/٢٣٠ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات و ٦١ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ المرفق مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة عن التهم المستندة إليهما وألزمتهما متضامتين أن يؤديا إلى بجيته محمد على قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ووضرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة . فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التقص ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة القتل العمد قد شابه الفصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عنهما أثار أمر الخلاف بين الدليلين القولى والفنى في شأن كيفية إصابة المجنى عليه ، مدلا بذلك على كذب شاهدى الرؤية ، ولكن الحكم افترض أن المجنى عليه أصيب وهو جالس ، الفرضاء منكشا على نفسه مما لا سند له من أقوالهما التي تتضمن أنه أصيب وهو واقف يستدير المتهمين تارة ، ويستقبلهما تارة أخرى والجميع في مستوى واحد من الأرض ، واعتمد هذه الأقوال في الإدانة في موضع ثم استبعدا بما يجرحها في موضع آخر، مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما أثاره الدفاع عن الطاعنين من أمر الخلاف بين الدليلين القولى والفنى على أساس أن الطبيب الشرعى انتهى في تقريره وفي شهادته بجلسة المحكمة إلى أن إطلاق النار على المجنى عليه كان بميل من أسفل إلى أعلا ، وأن ذلك يتناقض مع ما قرره شاهد الرؤية من أن الإطلاق كان على مستوى أفقى واحد في الوضع القائم وأنه أصيب أولا من الخلف ببارثم استدرا فأصيب بالبار الثانى من أمام ورد على هذا الدفاع بما نصه ”وحيث إن المحكمة إذ استدعت كبير الأطباء الشرعيين الدكتور صبحى اسكندر بجلسة اليوم وعرضت عليه التقرير الطبى ومحضر المعاينة وأقوال الشهود ، وطلبت منه بيان كيفية إصابة المجنى عليه بالصورة الواردة بالتقرير الطبى الشرعى ، فأبان بأنه لا يمكن تعليل مستوى الأبرة النارية إلا بأن المجنى عليه قد جالس على الأرض أثناء الإطلاق ، وفي هذه الحالة يكون الفخذ الأيمن أعلا من الحوض فينقلب المستوى بنلا من أعلا إلى أسفل كالمستظر ، فيكون من أسفل إلى أعلا ، وقد ذهب الدفاع إلى افتراض أن يكون الجاني مختفيا في التربة المواجهة لكان ”إمام فتاوى“ وبندقيته على مستوى الأرض والمجنى عليه واقفا فن الممكن أن تكون إصابة على الصورة التي ظهرت في تقرير الصفة التشريحية ، وقد أيد كبير الأطباء الحاضر هذه الصورة . وإن ما ذهب إليه الدفاع مردود بأن المحكمة على يقين تام من وقوع الحادث على الصورة التي رواها الشهود ومن قدوم

المتهمين — الطاعنين — ومحاولتهما قتل الشاهدين مصطفى وعبد الهادي سليمان ثم إطلاقهما النار على بحيث أحمد بحيث قتلوه وهربا على الصورة التي شهد بها كل من " جابر عبد الفضيل " و " أحمد سليم " " وتوفيق محمد عجمي " " وعبد المجيد أمام " . ولا ترى المحكمة في اختلاف تصوير الشاهدين جابر وكال عن موقف المحنى عليه وقت الإطلاق عما ظهر من تقرير الصفة التشريحية ذلك أن موقف المحنى عليه يرجع إلى حركاته التي تحكمها حالته وقدرته على التفكير وهو بين برائن الاعتداء ، واختلاف الشاهد في ذلك أمر طبيعي لأنه لا يتصور ما فعله الجاني بقلبه وفكره هو في الوقت الذي يكون الشاهد مصوبا أعصابه الموترة صوب الجاني الذي يخشى منه ويلحظه بالاهتمام الأكبر ، وبالنسبة للشاهد " جابر عبد الفضيل " فضلا عما ذكره بأنه ليس من الأسرع المطلوب منها النار ، إلا أنه لا شك كان يخشى الاعتداء عليه أو إصابته خطأ فلا بد أن يكون قد اتخذ سائرا يرى منه الحادث ، وبقي نفسه شرا ، ولا تمول المحكمة على ذكره في هذا الصدد من تحديد موقف المحنى عليه على وجه الدقة وقت إصابته ، أما الشاهد " كمال عبد الحميد " وسنه لا يزيد على ١٤ عاما فإن المحكمة لا تعتقد أنه بعد رؤيته للتهمين بطلقان النار على " مصطفى وعبد الهادي سليمان " ورؤيته لهذين المتهمين يقفان أمام دكانه أن يتمالك أعصابه ويظل واقفا في مواجهتهما رغم احتمال إصابته شخصا ... وإن المحكمة فضلا عما سلف ترى بيقين أن المحنى عليه إذ شاهد واقعة الإطلاق الأولى التي لم تسفر عن إصابته وعاد المتهمان من ذات الطريق توقع شرا فما أن وقف المتهمان أمامه حتى خر على الأرض يحاول أن يجعل نفسه في أقل حيز ممكن ، ولكن المتهمين لم يمهلاه فاطلقا عليه العيارين اللذين أصابا منه مقتلا . . وإن التصوير الذي فرضه الدفاع قد جاء مخالفا للثابت في التحقيقات بل إن المعاينة التي لم تسفر عن أثر مثل هذا الفرض قد أبانت أن الطلقين كانا بالطريق أمام الدكان وهو ما يقطع بأن الجانين كانا بالطريق على الصورة التي ذكرها الشهود " ومفاد ما تقدم أن الحكم المطعون فيه — في مجال التوفيق بين الدليلين للقولى والفنى — قد اقترض من عنده أن المحنى عليه كان عند إطلاق النار عليه قد خر على الأرض متكشا على نفسه ليستقيم له تصحيح رواية الشاهدين ، وهو في ذلك قد نقض ما سبق له أن أثبته قولا منهما من رؤيتهما رأى العين

للواقعة على الصورة التي أدلى بها والتي مؤداها أن المجنى عليه كان واقفا يستدير المتهمين عند إطلاق العيار الأول عليه ثم يستقبلهما عند إصابته بالعيار الثاني ، وجهد في المواءمة والملاءمة بين هاتين الصورتين المختلفتين باعتبارات عامة مجردة لا تصدق في كل الأحوال ، ولما كان هذا الاقتراض لا سند له ولا شاهد عليه حسبما أثبتته الحكم وبينته في مدوناته ، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبني بالجزم واليقين على الواقع الذي يثبتته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة ، فإن الحكم المعلوم فيه يكون فاسد الاستدلال معيبا بما يوجب النقض والإحالة ، وذلك دون حاجة للتصدي لساثر أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، وضرم الدين حزام ، ومحمد أبو الفضل حنفي ،
وأفوز خلف .

(٢٧)

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ القضائية

تأمينات اجتماعية . عمل . حكم . " تسببه . تسبب معيب " دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . إصا بة خطأ .

إصابات العمل التي تلزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين انقضى طليهم في
مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس الصواب فيما يتعلق بتلك الإصابات التمسك
بـ الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت
إصابته قد نشأت من خطأ جسم من جانبه . المادتان (١/د) ٤٢٠ من القانون ٦٣
لسنة ١٩٦٤ . مثال لإخلال بدفاع جوهرى في هذا الصدد .

تقضى الفقرة (د) من المادة الأولى الواردة في الباب الأول من القانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية بأنه يعد ضمن إصابات العمل
التي تلزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن طليهم
في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم — وفقا للشروط والقواعد
المنصوص عليها في الفصلين الثانى والثالث من الباب الرابع من القانون
المذكور — أية إصا بة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه وكل حادث
يقع المؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون
الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى .
كما تنص المادة ٤٢ من الفصل الرابع من الباب الثانى على أنه لا يجوز للصاب

فما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت من خطأ جسيم من جانبه . وإذا كان الطاعن بصفته صاحب العمل قد تمسك في دفاعه بحكم هذه المادة استنادا إلى أن المصابين والمتهم من عماله وأن الحادث من حوادث العمل ، فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم قضاؤها — أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه لأنه هو دفاع جوهرى قد يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأى في الدعوى ، أما وهي لم تفعل ولم تعرض إطلاقا — على ما بين من مطالعة الحكم المعلن فيه — لهذا الدفاع ، فإن حكمها يكون ميبيا بالقصور في البيان والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة فيا قضى به في الدعوى المدنية .

الوقائع

أتمت النيابة العامة (.. ..) بأنه في يوم ١٤/٣/١٩٦٥ بدائرة قسم مصر الجديدة : تسبب خطأ في إصابة وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة مخالفًا للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة أجرة بسرعة والتي نتج عنها الخطر فصدم بها إحدى الجوارات التي كانت تعمل في رصف الطرق فحدثت إصابات المجرى عليهم . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ - ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بمحس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض ، ولدى نظر المعارضة — ادعى كل من فلروق محمد مومى وديمترى قسطنطين وإيليا جبال وقدرية عبد الحليم السيد ، مدنيا بمبلغ ٥١ ج قبل المتهم والسيد رئيس مجلس إدارة مؤسسة الطيران العربية المتحدة بصفته المسئول عن الحقوق المدنية وذلك على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب — ثم قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها

وتأييد الحكم القيايى المعارض فيه وفى الدعوى المدنية بالزام المتهم والمسئول مدنيا بأن يدفعوا متضامين لكل من المدعين بالحق المدنى مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وما تبقى قرش أتعابا للعامة . فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم ١٠ ج وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن وكيل المسئول عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن — المسئول عن الحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى فى الدعوى المدنية بالزامه بالتضامن مع المتهم بأن يدفع لكل من المدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ، قد شابه قصور فى التسيب ، ذلك بأن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن إصابات المدعين بالحقوق المدنية — وهم عمال بالشركة العامة لخدمات الطيران التى يمثلها — قد حدثت أثناء هودتهم من مقر عملهم بسيارة الشركة مما تمد منه من إصابات العمل فى حكم الفقرة "د" من المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية التى تقرر هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين فى مدة العجز أو ترتيب معاش لهم فى حالة العجز المستديم وفقا لنصوص المواد ٢١ و ٢٥ و ٢٨ و ٢٩ من القانون المذكور ولا يجوز للعمال المصابين طبقا لنص المادة ٤٢ من هذا القانون التمسك قبل الطاعن بصفته صاحب عمل بأحكام أى قانون آخر إلا إذا كانت إصاباتهم نتيجة خطأ جسيم من جانبه وهو ما لم تثبته الأوراق ، ولكن الحكم المطعون فيه أيد حكم محكمة أول درجة لأسبابه فىما قضى به من إلزامه بالتضامن مع المتهم بقيمة التعويض للمدعين بالحقوق المدنية دون أن يعرض لدفاعه أو يفنده ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩/١/١٩٦٧ فى الدعوى المدنية والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى إدانة المتهم سيد ابراهيم حسن الذى يعمل هو والمطعون ضدهم بمؤسسة الطيران العربية المتحدة — الجهة الطاعنة — بجرمة إصابة خطأ عرض إلى الدعوى

المدنية المقامة من المحجى عليهم وهم المطعون ضدهم وقضى فيها بإلزام الطاعنة بالتضامن مع المتهم بدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت لم استنادا إلى أحكام المسؤولية المدنية التقصيرية والمادة ١٧٤ من القانون المدني التي تقضى بمسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها كما يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية في مذكرته المصرح له بتقديمها بعدم جواز مطالبة المدعين بالحقوق المدنية للؤسسة التي يمثلها بالتعويضات المدنية استنادا إلى أحكام أى قانون آخر . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى فقرة "د" من الباب الأول من هذا القانون تقضى بأنه يعد ضمن إصابات العمل التي تلقى هيئة التأمينات الاجتماعية بملاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم وفقا للشروط والقواعد المنصوص عليها في الفصلين الثاني والثالث من الباب الرابع من القانون أية إصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه وكل حادث يقع للؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي، وكانت المادة ٤٢ من الفصل الرابع من الباب الثاني تنص على أنه لا يجوز للصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ، وإذا كان الطاعن بصفته هو صاحب العمل وقد تمسك في دفاعه بحكم هذه المادة استنادا إلى أن المصابين والمتهم من عماله وأن الحادث من حوادث العمل فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه لأنه هو دفاع جوهرى قد يبنى عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى أما وهى لم تفعل ولم تعرض لإطلاقا ، على ما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه ، لهذا الدفاع فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى البيان والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة فيما قضى به فى الدعوى المدنية مع إلزام المدعين بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد مبرى ، وضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد المرادى ، ومحمود طليحة ، والدكتور أحمد إبراهيم .

(٢٨)

الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ القضائية

عمل . مسئولية جنائية . مؤسسات عامة . جمعيات تعاونية . "زراعية".
حكم . "تسميته . تسبب معيب" . تقض . "حالات الطعن . الخطأ
في تطبيق القانون" . قرارات وزارية .

رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . بعد صاحب العمل المسقول عن تنفيذ
أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تعيين مدير أو مشرف له سلطة الإشراف
والإدارة . إحتباره المسقول عن تنفيذ القانون المذكور .

إختصاص المشرف الزراعى وقتا لقرارد ووزير الزراعة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ هو التوجيه
والإرشاد والمراقبة .

مؤدى نص المادتين ٢٦ ، ٧٢ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ فى شأن
الجمعيات التعاونية ، أن رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية هو بحسب
الأصل رب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
ولا يرفع عنه هذا الوصف إلا إذا عين مجلس الإدارة — بعد موافقة الجمعية
العمومية — مديرا أو مشرفا بمنحه سلطة الإشراف الإدارى ويكون من إختصاصه —
وفقا لنظام الجمعية — مراعاة تنفيذ أحكام القوانين واللوائح . ولا يغير من ذلك
أن يكون للؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة مشرف بكل جمعية تعاونية
زراعية ، ذلك بأن إختصاص المشرف — وفقا للسادة الأولى من القرار
رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ — هو مجرد التوجيه

والإرشاد والمراقبة دون الإدارة التي يختص بها مجلس إدارة الجمعية التعاونية ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده ، بأنه في يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز أدفو : (أولا) شغل متعطلين دون أن يكونا حاصلين على شهادة قيد من أحد مكاتب الترخيم المختصة . (ثانيا) لم يخطر مكتب الترخيم المختصة عن الوظائف والأعمال التي خلت لديه في الميعاد المقرر (ثالثا) لم يقدم ما شئت تقاضى العمال أجورهم . (رابعا) لم يقدم ما يثبت حصول العمال على أجازاتهم السنوية : (خامسا) لم يحرق عقد عمل من نسختين لكل عامل باللغة العربية : (سادسا) لم ينشئ إضبارة خاصة لكل عامل متضمنة البيانات المقررة . وطلبت عقابه بالمسوداد ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٦ و ٢٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٥٨ و ٦٩ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقرارات المنفذة . ومحكمة أدفو الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة مع تعدد العقوبة بقدر عدد العمال فعارض . وقضى في معارضته بإعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة أسوان الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت في الإستئناف حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من التهم المسندة إليه الخاصة بخالفة أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة لعمال الجمعية التعاونية الزراعية التي يرأس مجلس إدارتها ، قد أقام قضاءه على أن الإشراف

الإدارى على شئون الجمعية وبالتالى تنفيذ أحكام القانون منوط بالمشرع على الجمعية دون رئيس مجلس الإدارة طبقا لحكم المادة ۷۲ من القانون رقم ۳۱۷ لسنة ۱۹۵۶ والقرار الوزارى رقم ۱۶۶ لسنة ۱۹۶۱ ، مع أن المستفاد من نص المادة ۷۲ من ذلك القانون والقرار الوزارى المشار إليه هو أن الجمعية التعاونية الزراعية هى التى تقوم بتنفيذ القوانين والقرارات الوزارية ويختص اختصاص المشرع فى المراقبة والإشراف على هذا التنفيذ . ولما كانت الجمعية التعاونية الزراعية لها شخصية معنوية ويمثلها قانونا رئيس مجلس إدارتها فإنه يكون مسئولاً عن مخالفة القانون ما دام أن مجلس الإدارة لم يعين مديرا لتولى أعمال الجمعية .

وحيث إن النيابة العامة إتهمت المطعون ضده — وهو رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بأدفو — بأنه شغل متعطلين دون أن يكونا حاصلين على شهادة قيد من أحد مكاتب القوى العاملة المختصة ولم يخطر هذا المكتب عن الوظائف والأعمال التى خلت لديه فى الميعاد المقرر ولم يقدم ما يثبت تقاضى العمال أجورهم وحصولهم على أجازاتهم السنوية ولم يحرر عقد عمل من نسختين لكل عامل باللغة العربية ولم ينشئ إضرابة خاصة لكل عامل متضمنة البيانات المقررة ، وقضى الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده وبجى قضائه فى ذلك على قوله " إن المادة ۷۲ من القانون رقم ۳۱۷ سنة ۱۹۵۶ تنص على أنه يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مشرفا أو مديرا يقوم بتصرف شئون الجمعية وقد نص القرار الوزارى رقم ۱۶۶ لسنة ۱۹۶۱ فى ۱۹۶۶/۱۲/۳۰ (وزارة الزراعة) فى بيان اختصاص المشرع واختصاص الجمعية التعاونية واختصاص الأخيرة قاصر على زيادة الإنتاج وتوفير حاجيات الأعضاء كما ينص القرار ۳۴۴۲ لسنة ۱۹۶۷ على أن المشرع هو المختص بجميع الأعمال الإدارية (وهو غير منطبق على واقعة الدعوى) ... وإن المراد بصاحب العمل فى خطاب الشارع فى قانون العمل هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للنشأة فى الإشراف والإدارة على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون ... وأنه متى كان ذلك وكان المتهم بوصفه رئيس مجلس الإدارة ليس هو المشرع إداريا على شئون الجمعية فإنه لا يكون رب عمل ولا تجوز مساءلته عن تنفيذ أحكام القانون رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ " . وهذا الذى قال به الحكم المطعون فيه غير

سديد في القانون ، ذلك بأن المادة ٢٦ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية تنص على أن "يكون لكل جمعية تعاونية مجلس إدارة يدير شؤونها ويؤلف من ثلاثة أعضاء ويمثل مجلس الإدارة الجمعية قبل الغير" . كما تنص المادة ٧٢ من القانون المذكور على أن "لمجلس الإدارة أن يعين بعد موافقة الجمعية العمومية مشرفا أو مديرا من أعضاء الجمعية أو من الغير يقوم بتصرف الشئون الجارية للجمعية ... وبين نظام كل جمعية لإختصاصات المشرف أو المدير وحقوقه" . ومؤدى ذلك أن رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية هو بحسب الأصل رب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يرفع عنه هذا الوصف إلا إذا عين مجلس الإدارة — بعد موافقة الجمعية العمومية — مديرا أو مشرفا بمنحه سلطة الإشراف الإداري ويكون من إختصاصه — وفقا لنظام الجمعية — مراعاة تنفيذ أحكام القوانين واللوائح . ولا يثير من ذلك أن يكون للأوسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة مشرفا بكل جمعية تعاونية زراعية ، ذلك بأن إختصاص المشرف — وفقا للادة الأولى من القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ — هو مجرد التوجيه والإرشاد والمراقبة دون الإدارة التي يختص بها مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/غفار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المحققين :
 محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد قورالدين مريس ، ونصر الدين مزمار ، ومحمد أبو الفضل صفى .

(٢٩)

الظعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٨ القضائية

إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . "الإجراءات أمامها" . دعوى جنائية .
 "نظرها والحكم فيها" . محكمة الجنح . "اختصاصها" . ارتباط . "ارتباط
 بسيط" . ظعن . "ما لا يجوز الظعن فيه من الأحكام" . تقض . "ما لا يجوز
 الظعن فيه من الأحكام" . اختصاص . "تنازع الاختصاص . التنازع السلبى" .

حق محكمة الجنايات فى الاقتصار على نظر الجنايات وفصل الجنح المرتبطة بها لارتباطها بسيطاً
 وإحالتها إلى محكمة الجنح . ظاناه ؟

الظعن بالنقض فى حكم محكمة الجنايات بإحالة الجنحة إلى محكمة الجنح . فبرجاء أساس
 ذلك . الحكم غير منتهى خصوصية .

مضى كان يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى الحكم السابق صدوره من محكمة
 الجنح بعدم الاختصاص ، أن هذا الحكم كان مقصوراً على تهمة الجناية المستندة
 إلى المتهم الأول فقط . بعد أن تخلف لدى أحد المحققين طعيم عاهة مستديمة ،
 ومن ثم فهو لم يشمل الجنح المستندة إلى باقى المتهمين إلا بحكم ارتباطها ارتباطاً
 بسيطاً بواقعة الجناية ، ولما كان هذا الارتباط قد زال بعد صدور قرار محكمة
 الجنايات بفصل الجنح وقصر نظرها للدعوى على الجناية فقط فإنه لم يعد هناك مانع
 قانونى يحول دون الفصل فى الجنح المستندة إلى باقى المتهمين من محكمة الجنح
 بعد أن زال أثر الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص زوال الارتباط بين واقعة
 الجناية التى قضت فيها محكمة الجنايات بالحكم المطعون فيه وبين الجنح المستندة
 إلى باقى المتهمين والتى قضى بإحالتها إلى محكمة الجنح — وهو الشق الذى ينصب
 عليه الظعن — وبالنسبة فإن الحكم فيما قضى به من الإحالة لا يكون منهيًا
 للمقصومة ولا يبنى عليه منع السير فى الدعوى ، ومن ثم فهو لا يجوز الظعن فيه
 بطريق التقضى .

الوقائع

إتهمت النيابة كلا من المطعون ضده وآخرين بأنهم في يوم ۱۹۶۴/۵/۹ بدائرة مركز أرمنت . المتهم الأول : ضرب المتهم الرابع فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . والمتهم الثاني : ضرب على موسى على فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، والمتهم الثالث : ضرب المتهم الثاني فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الرابع : ضرب المتهم الثالث فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الخامس : ضرب المتهم الأول فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . وقدمتهم إلى محكمة جنتح أرمنت الجزئية لمعاقبتهم : السادس ۱/۲۴۱ و ۱/۲۴۲ من قانون العقوبات . فقضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها بعد أن تبين لها أن إصابة المتهم الرابع تخلف عنها عاهة مستديمة . وقد حققت النيابة العامة الدعوى وانتهت إلى طلب إحالة المتهمين إلى مستشار الإحالة بوصف أنهم في يوم ۱۹۶۴/۵/۹ بدائرة مركز أرمنت مخالطة قنا . المتهم الأول : ضرب عمدا عمدا الشاذلى على الشهير بالشاذلى على عزت بعضا على يده اليمنى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى إعاقة فى حركة الإصبع الخنصر الأيمن مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٤٠٪ / المتهم الثانى : ضرب عمدا المخني عليه سالف الذكر على وجهه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الثالث : ضرب عمدا على موسى على فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . المتهم الرابع : ضرب حماية على موسى الشهير بمحمد على موسى فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الخامس : ضرب

عمدا فراج محمد الشاذلي فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما الأمر المتطبق على الجناية المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات والجنحة المنصوص عليها في المادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من ذلك القانون . فقرر مستشار الاحالة لإحالة المتهمين إلى محكمة جنائيات قنا لمحاکمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنائيات قنا قضت بحضور يا عملا بالمواد ١/٢٤٠ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم وإحالة الجنبح المسندة إلى باقي المتهمين إلى محكمة الجنبح المختصة للفصل فيها . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى ما تنهأ النيابة العامة على الحكم المطعون فيه هو أن محكمة الجنائيات قد أخطأت في تطبيق القانون حين أمرت بفصل جنبح الضرب البسيط وإحالتها إلى محكمة الجنبح لعدم الارتباط بينها وبين جنائية العامة المستدينة على الرغم من سبق قضاء محكمة الجنبح بعدم اختصاصها بنظر جميع الوقائع المسندة لكل المتهمين في الدعوى مما سوف يترتب عليه حتما قضاء محكمة الجنبح بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى الحكم السابق صدوره من محكمة الجنبح بعدم الإختصاص أن هذا الحكم كان مقصورا على تهمة الجنائية المسندة إلى المتهم الأول فقط بعد أن تخلف لدى أحد المجنبي عليهم طاعة مستديمة ، ومن ثم فهو لم يشمل الجنبح المسندة إلى باقي المتهمين إلا بمحكم إرتباطها — إرتباطا وثيقا — بواقعة الجنائية ، ولما كان هذا الإرتباط قد زال بعد صدور قرار

محكمة الجنايات بفصل الجنح وقصر نظرها للدعوى بالنسبة إلى الجناية فقط فإنه لم يعد هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنح المسندة إلى باقي المتهمين من محكمة الجنح بعد أن زال أثر الحكم الصادر منها بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قضت فيها محكمة الجنايات بالحكم المطعون فيه وبين الجنح المسندة إلى باقي المتهمين . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه فيما أسره من إحالة الجنح المسندة إلى باقي المتهمين إلى محكمة الجنح — وهو الشق الذي ينصب عليه الطعن — لا يكون منبهاً محصوماً ولا يبنى عليه منع السير في الدعوى ، ومن ثم فهو لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حجازي ، ومحمد نور الدين حويس ، ومحمد أبو الفضل حنفي ،
وأفورا أحمد خلف .

(٣٠)

الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٨ القضائية

تأمين . "التأمين الإجبارى على السيارات" . مسئولية جنائية . "مسئولية
شخصية . مسئولية مفترضة" .

مسئولية عضو مجلس إدارة شركة التأمين أو مديرها - طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة
١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - من عقد
عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة . مسئولية شخصية .

إن المستفاد من عبارة المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن
التأمين الإجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - في
وضوح وجلاء - أن مناط مسئولية كل من عضو مجلس الإدارة أو مدير الهيئة
سند مخالفة حكم المادة ١٤ من القانون آنف البيان هو "إذا قام بعقد عمليات
تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة" مما مفاده أن المسئولية هنا مسئولية
شخصية وليست مسئولية مفترضة وبالتالي فإنه لا يسأل إلا عن التعاقد الذى
ينبت أنه أبرمه بنفسه أو أجازة صراحة أو ضمنًا ، ومن ثم لا يكون مسئولًا عن
تعاقد غيره من الوكلاء أو المندوبين إذا تجاوز حدود وكالته في عقد عمليات التأمين
إلى إتمام عقود هذه العمليات بصورة مخالفة للقانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في خلال عام ١٩٥٦ بدائرة قسم
قصر النيل . بصفتهم مديريين عامين بشركة التأمين "شركة التأمينات التجارية"
تعاقدوا على عمليات تأمين بغير الأسعار والشروط المقررة قانونًا ولم يلتزم تعريفة

الأسعار الموضحة بالجدول على الوجه المبين بالمحضر وطلبت معاقبتهم بالمسدين ١٤ و ١٨ من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادتي الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الثاني (الطاعن) والثالث (أولا) بتفريم كل منهما مائتي جنيه . (وثانيا) براءة المتهم الأول مما نسب إليه . فعارض المحكوم عليهما وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة بهيئة استئنافية أخرى قضت بحضوريا بالنسبة إلى المتهم الأول وغايبيا بالنسبة إلى المتهم الثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم للمرة الثانية . وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

المحكمة

حيث إن واقعة الدعوى مفصلة في الحكم المستأنف ، وحاصلها فيما أبلغت به مصلحة التأمين ضد مدير عام شركة التأمينات التجارية لخالفته حكم المادة ١٤ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على الوجه المبين بالمحضر المرفق بالبلاغ ، وهو مؤرخ ١٩٥٩/٥/٢٧ بمعرفة مفتش مصلحة التأمين ويتضمن أن الشركة لم تترجم تعريف الأسعار المقررة قانونا لوثائق التأمين المبينة به ، وإذ سئل مدير عام الشركة — .. — في ذلك قرر أن مندوبي الشركة ووكلاءها بالأقاليم هم الذين أبرموا تلك الوثائق وأنهم لم يكونوا على دراية تامة بالأسعار الصحيحة الواجبة التطبيق خاصة وأن عمليات التأمين كانت وقتئذ في بداية عهدها ، وقد طلبت إليه النيابة العامة بيان أسماء رجال إقامة هؤلاء المندوبين والوكلاء فأوضحها

بالمحضر المؤرخ ١٩٥٩/٨/٦ ، ثم قدمته النيابة العامة للمحاكمة بوصف أنه في خلال سنة ١٩٥٦ — بصفته مدير عام لشركة تأمين "شركة التأمينات التجارية" تعاقد على عمليات تأمين بغير الأسعار والشروط المقررة قانونا ولم ياتزم بتعريف الأسعار الموضحة بالجدول على الوجه المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادة ١٤ و ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، ولدى نظرها بالجلسة قرر المتهم أنه لم يكن مديرا للشركة في فترة وقوع المخالفات موضوع المحاكمة وأورى أن المديرين حينئذ هما السيدان / عبد اللطيف المردنلي وأرنست كوهين ، وقد أدخلتهما النيابة العامة متهمين في الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٨ حكمت المحكمة غيابيا (أولا) بتفريم كل من المتهمين أرنست كوهين وعبد اللطيف المردنلي مائتي جنيه بلا مصاريف . (ثانيا) ببراءة المتهم أحمد سابق مما نسب إليه بلامصاريف وإذا عارض المحكوم عليهما في هذا الحكم وقضت المحكمة برفض معارضتهما وتأييد الحكم المعارض فيه فقد استأنف عبد اللطيف المردنلي هذا الحكم وطلب إلغاءه والحكم ببراءته من التهمة المسندة إليه .

وحيث إنه بالرجوع إلى القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية مدنيه الناشئة عن حوادث السيارات يبين أن المادة ١٤/١ منه قد نصت على أنه "يجب على المؤمن أن ياتزم بتعريف الأسعار الموضحة بالجدول المرافق ولا يجوز له أن يجاوزها أو يزل عنها" كما نصت المادة ٢٨ منه على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل عضو بمجلس إدارة أو مديريته أو وكيل عام مسئول لهية أجنبية إذا عقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة" . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من عبارة المادة ٢٨ آفة البيان — في وضوح وجلاء — أن منطاط مسؤولية كل من عضو مجلس الإدارة أو مدير الهيئة عند مخالفة حكم المادة ١٤ من القانون هو " إذا قام بعقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة مما مفاده أن المسؤولية هنا مسؤولية شخصية وليست مسؤولية مفترضة وبالتالي فإنه لا يسأل إلا عن التعاقد الذي ثبت أنه أبرمه بنفسه أو أجازاه صراحة أو ضمنا ، ومن ثم لا يكون مسئولوا عن تعاقد غيره من الوكلاء

أو المتدوين إذا تجاوز حدود وكالته في عقد عمليات التأمين إلى إبرام عقود هذه العمليات بصورة مخالفة للقانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الدعوى خلو أوراقها من أى دليل على أن المستأنف أبرم بنفسه عمليات التأمين موضوع المحاكمة أو أنه أجازها صراحة أو ضمناً فقد حق القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم المستأنف مما أسند إليه عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ و ٣/٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد مبري ، وضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمود المرادوي ، ومحمود مطبعة ، والفكتور أحمد إبراهيم .

(٣١)

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) إثبات . ” شهادة ” . حكم . ” تسببه . تسببه غير معيب ” .

(١) قرابة الشهود للجن عليه . لانتفاء المحكمة من الأخط بأقوالهم

في أقتنت بها .

(ب) وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادة وتحويل

القضاء عليها . موضوعي .

(ج) قتل عمد . ” نية القتل ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير توافر

أركان الجريمة ” . حكم . ” تسببه . تسببه غير معيب ” . قصد

جنائي .

تسد القتل أمر داخل متعلق بالإرادة . تقدر توفره . موضوعي .

(د) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . سبق إصرار . حكم . ” تسببه .

تسببه غير معيب ” .

جواز اعتماد القاضي على ما يحصله من معلومات في مجلس القضاء أثناء نظر

الدعوى .

(هـ) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . حكم . ” تسببه .

تسببه غير معيب ” . إثبات . ” شهادة ” . محكمة الموضوع .

هم للزام المحكمة بتبائة المتهم في ساحتها دفاعه المختطفة .

١ — إن قرابة الشهود للجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقوالهم متى اقتضت المحكمة بصدقها .

٢ — الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٣ — إن تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد دلت على توفرية القتل لدى الطاعنين من إحاطتهم بالجنى عليه وقت أن ظفروا به وطعنهم له العديد من الطعنات بالسكين في مقاتل من جسمه في رقبته وصدره وابطنه وقيام الطاعن الثاني بذبحه بعد أن مقط أرضا ولم يتركوه إلا بعد أن تيقنوا من الإجهاز عليه وأنه أصبح جثة هامدة وأن دافعهم في ذلك الأخذ بنار والد المتهم الثاني الذي أتهم الجنى عليه في قتله ولكن حكم براءته قبل الحادث يبين مما أثار حفيظة اللجنة للأخذ بنارهم ، فإن ما أورده الحكم تدليلا على قيام تلك النية لدى الطاعنين من الظروف والملازمات التي أوضحها في هذا الشأن مانع وكاف لإثبات توفرية القتل لديهم .

٤ — من المقرر أنه يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى وأن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز له أن يستند إليها في قضائه ، وأن استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي فلا يصح معه أن يقال إنه قضى بعلمه . ولما كان ما قرره الحكم في معرض حديثه عن توفر ظرف سبق الاصرار من أن الأخذ بنار في بيئة المتهم الأول أمر لا يحصى عنه ولا سكوت عليه لا يعتبر من المعلومات الشخصية ، وإنما هي معلومات حصلتها المحكمة في مجلس القضاء واستخلصتها كنتيجة سائفة عقلا ومنطقا من أقوال شاهد في الإثبات اللذين شهدا بأن المتهم الأول كان يطلق النار بعد الحادث معلنا فرحه للأخذ بنار والده وأن الزوايد كانت تتطلق من منزله تعبيرا عن مشاعر الفرح بهذه المناسبة ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل .

۵ - إن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال لذه الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون من التفات الحكم عن الرد على دفاعهم من عدم تخلف إصابات بهم أو آثار بملابسهم نتيجة التهامهم بالمجنى عليه لا يكون له محل .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز طهطا بمخافة سوهاج : (أولا) قتلوا يونس السيد يونس عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن اتنوا قتله وعقدوا العزم عليه وأعدوا لذلك آلات حادة " موسى " وكنوا له في الطريق الذي أيقنوا بمروره فيه وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه طعنا بالآلات المذكورة قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانيا) ١ - المتهم الأول أيضا : أحرز بغر ترخيص سلاحا ناريا مششخنا " سدس " . ٢ - أحرز ذخائر " طلقات " مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في إحراز السلاح أو حيازته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ٤ - ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والسند (١) من القمم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق ، فقررو ذلك . وادعت بالحقوق المدنية زوجة المجنى عليه عن نفسها وبصفقتها وصيقة على أولاده القصر قبل المتهمين متضامتين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات سوهاج قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ١ - ٣٠ و ٤ - ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ و الجدول رقم ٢ المرافق مع تطبيق المسكتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات . (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة

المؤيدة عن التهمتين المستندتين إليه . (ثانيا) وبمعاقة كل من المتهم الثاني والثالث بالأشغال الشاقة المؤبدة . (ثالثا) مصادرة المضبوطات . (رابعا) إلزام المتهمين متضامنين أن يدفعوا للدية بالحق المدني بصفتها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وألزمهم متضامنين المصاريف المدنية ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعابا للعامة . فظن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بمجرمات القتل العمد مع سبق الإصرار وإحراز الإسلحة النارية والذخائر قد خالف القانون وانطوى على فساد في الاستدلال وقصور في البيان وتناقض في التسيب، ذلك بأنه أخذ بأقوال شهود الإثبات إستنادا إلى عدم وجود قرابة مباشرة بينهم وبين المجنى عليه في حين أن الشاهد حسن أبو على اسماعيل قرر أن زوجته أخت زوجة المجنى عليه لأنها مما مفاده أنه قريب المجنى عليه من الدرجة الثانية . وما قاله الحكم من تبرير لتأخر شاهد الإثبات الوحيد في التبليغ عن الحادث لمدة ثلاث ساعات لتوجهه إلى القرية لتبليغ ابن عم والد القتل ثم عودته للنقطة للإبلاغ بعد رفض الأول، ذلك أمر غير مستساغ عقلا ومنطقا — كما أن الحكم لم يعن باستظهار نية القتل ويدلل على توافرها لدى الطاعنين . هذا إلى أن المحكمة أقامت حكمها على طاعنها الخاص عندما قررت في معرض حديثها عن ظروف سبق الإصرار أن الأخذ بالتأثر في بيئة المتهم الأول أمر لا يحصى عنه ولا سكوت عليه ، فلم تمن تحقيق هذا الأمر والتيقن منه . كما أن الحكم قد ذكر في معرض رده على دفاع المتهم الثالث من أنه كان بمدينة طهطا وقت وقوع الحادث بأن الحادث وقع في الساعة الثامنة وعشر دقائق صباحا في حين أنه أثبت عند تحصيله لأقوال شاهد الإثبات أن الحادث وقع في الساعة الثامنة والنصف صباحا مما يشكل تناقضا في التسيب . هذا إلى أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعنين من كذب شاهد الإثبات إذ لم يتخلف بهم أو بملابسهم أى آثار تفيد تماسكهم بالمجنى عليه الأمر الذى يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية للجرائم التي دين بها الطاعنون وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة لها معينا الصحيح بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، عرض إلى دفاع الطاعنين من وجود صلة قرابة بين شهود الإثبات والمجنى عليه ورد عليه وفنده بقوله " إن الدفاع لم يتمكن من إثبات قرابة مباشرة بين أحد من شهود الإثبات والمجنى عليه وقصارى ما استبانته المحكمة من مناقشة الدفاع لهؤلاء بالجلسة أن " نجع غضين " يضم الشهود المذكورين والمتهمين وأن نسبهم جميعا ينتهى بلقب " غضين " وأن جميع سكان نجع غضين تربطهم قرابة ولكن قرابة الشهود بالمتهمين قرابة بعيدة " ومفاد ذلك أن الحكم خلص إلى وجود قرابة بين شهود الإثبات والمجنى عليه والطاعنين أيضا وإن كانت تلك القرابة الأخيرة بعيدة ، ورغم أنهم أولى قرابة بالمجنى عليه إلا أنه إطمأن إلى أقوالهم وآس الصدق فيها ، ومن ثم فلا جناح عليه إن هو أخذ بها ، إذ قرابة الشهود للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقوالهم متى اقتضت المحكة بصدها ، ويضحى ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما آتاه الدفاع من تأخير شاهد الإثبات في التبليغ ورد عليه بقوله إن " المحكة لا ترى فيه دلالة معينة يستفيد منها المتهمون ذلك أن تأخيره هذا له تبرره ، إذ ذكر أنه على إثر شهادته للحادث توجه إلى القرية وأبلغ محمد مرعى حسين ابن عم والد القتل بما رآه وأخذ يحاول إقناعه بالتبليغ بنفسه عن الحادث فأبى وأن هذا استغرق منه بعض الوقت فتوجه هو إلى التبليغ فإذا كان ما فعله هذا الشاهد قد إقضى منه بعض التأخير فإن هذا التأخير فصلا عن أنه قد برره التبرير الساتع سالف الذكر ، فلا يؤخذ منه أنه كاذب في شهادته ما لم يقدم الدفاع دليلا يبرح به أقواله تجرحا مؤيدا بالدليل وهو الأمر الذي لم يتوصل إليه الدفاع " وما أورده الحكم من ذلك سائق في العقل والمنطق ويكفى للرد على دفاع الطاعنين في هذا الشأن ، إذ الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكة النقض عليها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكة

الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان تعمد القتل أمرا داخليا متعلقا بالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على توفر نية القتل لدى الطاعين من إحاطتهم بالمجنى عليه وقت أن ظفروا به وطعنهم له العديد من الطعنات بالسكين في مقاتل من جسمه في وقتيه وصدره وبعطنه وقيام الطاعن الثاني بذبحه بعد أن سقط أرضا ولم يتركوه إلا بعد أن يتقنوا من الإجهاز عليه وأنه أصبح جثة هامدة وأن دافعهم في ذلك الأخذ بشار والد المتهم الثاني الذي اتهم المجنى عليه في قتله ولكن حكم براءته قبل الحادث بيومين مما أثار حفيظة الجناه للأخذ بشارهم ، فإن ما أورده الحكم تدليلا على قيام تلك النية لدى الطاعين من الظروف والملازمات التي أوجهاها في هذا الشأن سائع وكاف لإثبات تفرية القتل لديهم ويضحي منعاهم في هذا الصدد ولا عمل له إذ لا يعدو أن يكون عودا إلى مناقشة أدلة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى وأن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز له أن يستند إليها في قضائه ، وأن استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي فلا يصح معه أن يقال أنه قضى بعلمه ، وكان ما قرره الحكم في معرض حديثه عن توفر ظروف سبق الإصرار من " أن الأخذ بالشار في بيئة المتهم الأول أمر لا يحصى عنه ولا سكوت عليه " لا يعتبر من المعلومات الشخصية ، وإنما هي معلومات حصلت لها المحكمة في مجلس القضاء واستخلصتها كنتيجة سائقة عقلا ومنطقا من أقوال شاهدي الإثبات اللذين شهدا بأن " المتهم الأول كان يطلق النار بعد الحادث معلنا فرجه للأخذ بشار والده وأن الزايد كانت تنطلق من منزله تعبيرا عن مشاعر القرح بهذه المناسبة " ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن الثالث من أنه كان في مدينة طهطا وقت وقوع الحادث وبأن شاهده لم يؤيده فيما ذهب إليه إذ قرر أولها أنه حضر له في الساعة التاسعة أو التاسعة والنصف لا قبل ذلك وقرر الثاني أنه لم يلتق به إلا حوالي الساعة العاشرة صباحا الأمر الذي لا يستفاد منه بعده عن مكان الحادث ساعة وقومه في الساعة الثامنة

وضر دقات صبا حاسباً شهد شاهد الإثبات الأول ، وما أورده الحكم من ذلك سائق وسديد ولا يفتا في أو يتعارض مع ما قرره في معرض سرد الواقعة من أن شاهد الإثبات الأول شهد بأن الحادث وقع في الساعة الثامنة والنصف صباحاً ما دام أن تحديد وقت وقوع الحادث بالدقة التامة لم يكن مقصوداً لذاته في هذا الخصوص ، وإنما المقصود هو الرد على دفاع المتهم الثالث في هذا الشأن . ولما كان الحكم قد اطمأن بالأدلة السائغة التي أوردها إلى أنه كانت هناك فسحة من الوقت تسمح لهذا المتهم بمغادرة مكان الحادث بعد وقوعه والتواجد في مدينة طهطا في الوقت الذي حده شاهداه ، فإن منعا في هذا الشأن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تنقب المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعنون من التفات الحكم من الرد على دفاعهم من عدم تحلف إصابات بهم أو آثار بملابسهم نتيجة التحامهم بالمجنى عليه لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٣٢)

الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . قصد جنائى .
مسئولية جنائية .

(١) متى يعد المحرر شيكا ؟

(ب) تحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . بإصدار المتهم لشيك حالما
بأنه لا يقابله رصيد .

(ج) لا تأثير لتتوالى الملاحق بقيمة الشيك فى المسئولية الجنائية عن
إصداره بنيرصيد .

١ — إذا كان يبين من المحرر أنه يتضمن أمرا صادرا من المتهم لأحد
البنوك بدفع مبلغ معين فى تاريخ معين ، فإنه فى هذه الحالة يعتبر أداة وفاة
مستحق الدفع بمجرد الاطلاع ، ويعد شيكا بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ من
قانون العقوبات ، ويجرى مجرى النقود فى المعاملات .

٢ — متى كان المتهم حينما أصدر الشيك يعلم بأن قيمته لا تصرف بدلالة
إفادة البنك بعدم وجود حساب له ، فإن القصد الجنائى بمعناه العام فى جريمة
إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم يكون ثابتا ، وتكون الجريمة المسندة إلى المتهم
قد توافرت أركانها القانونية .

٣ — إن إضفاء قيمة الشيك إذا كان قد جاء لاحقا لوقوع الجريمة بعد استكمالها للشرائط التي نص عليها القانون ، لا يكون له تأثير على قيام المسؤولية الجنائية .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الموسيقى الجزئية ضد المتهم (...) بوصف أنه في يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ بذاتة قسم الموسيقى : أعطاه بسوء نية شيكا مسحوبا على بنك القاهرة فرع الأزهر لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٧/٣٣٥ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المشار إليها قضت غيابيا عملا بما دق الاتهام بمحس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفاله ٣٠٠ ق لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ١٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة القاهرة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت في الدعوى من جديد باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية فقضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع ... الخ .

المحكمة

حيث إن الوقائع — حسباً تبيتها المحكمة — توجب في أن المدعى بالحقوق المدنية أقام الدعوى بطريق الادعاء المباشر بعريضة أورد فيها أن المتهم (المعارض) أصدر إليه شيكا بمبلغ ٢٢١ ج و ٦٤٥ م مسحوباً على بنك القاهرة — فرع الأزهر — مستحق الوفاء في ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ ولما تقدم به إلى البنك لصرف قيمته أفاد بالرجوع على الساحب لعدم وجود حساب له طبقاً للإفادة الصادرة من البنك بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ الأمر الذى يكون الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وطلب عقابه بهما مع إلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت مقابل الضرر الذى لحق به من جراء الجريمة التى ارتكبها — وقدم المدعى بالحقوق المدنية إثباتاً لدعواه شيكا صادراً إليه من المتهم بمبلغ ٢٢١ ج و ٦٤٥ م مسحوباً على بنك القاهرة — فرع الأزهر — بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ ومعه ورقة صادرة من البنك في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ تفيد عدم وجود حساب للساحب بهذا البنك .

وحيث إن المحكمة ناقشت المتهم بمجلسة اليوم في التهمة المسندة إليه فأقر بصدر الشيك منه وأضاف بأنه اتفق مع المدعى بالحقوق المدنية على الوفاء بقيمة هذا الشيك إليه مباشرة بعد تسوية الحساب بينهما وقدم دعماً لدفاعه مخالصة مؤرخة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨ صادرة من المدعى بالحقوق المدنية تحمل هذا المعنى .

وحيث إنه بالاطلاع على المحرر المؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ يتضح أنه استوفى البيانات التى يتطلبها القانون لاعتباره شيكا يجرى مجرى النقود لأنه يحمل أمراً صادراً من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين وهو في هذه الحالة يعتبر أداة وفاء مستحق الدفع بمجرد الاطلاع ويعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وإذا كان المتهم حينما أصدر الشيك كان عالماً بأن قيمته لن تصرف بدلالة إفادة البنك المؤرخة ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ بعدم وجود حساب للساحب فإن سوء نيته

تكون ثابتة في حقه بالإضافة إلى القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم ومن ثم تكون الجريمة المستندة إلى المتهم قد توافرت أركانها القانونية في حقه ولا تلتفت المحكمة إلى دفاعه المستند إلى التخالف لأنه جاء لاحقاً لوقوع الجريمة بعد استكمالها للشرائط التي نص عليها القانون ولا تأثير له على قيام المسؤولية الجنائية . وبناء على ما تقدم فإن الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه إذ أيد الحكم المستأنف القاضي بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل والزامه بأن يدفع للدعي بالحقوق المدنية مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت يكون في محله لهذه الأسباب وللأسباب التي بنى عليها التي تأخذ بها المحكمة فيتعين لذلك تأييده ، إلا أنه بالنسبة للعقوبة المقررة بها قرى المحكمة الظروف التي ارتكب فيها المتهم الجريمة ، ما يبيح على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون أن تأمر بإيقاف تنفيذها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وذلك عملاً بنص المادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستأدين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وأبور خلف

(٣٣)

الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ القضائية

(١) تموين . خبز . حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" . جريمة .
"أركان الجريمة" .

جريمة انتاج الخبز البلدى ناقص الوزن . عدم استزائها ثبوت النقص عند وزن
الخبز مرتين قبل التورية وبعدها ما .

(ب،ج) مسئولية جنائية . مسئولية مفترضة . تموين .

(ب) ملكية صاحب المحل ، كاملة أو مشتركة . كفايتها لمساكنة عما يقع فى المحل
من جرائم التموين .

(ج) مسئولية صاحب المحل عما يقع فيه من جرائم القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ .
مسئولية فرضية . استنطاقه عقوبة الحبس والغرامة ما . اثبات صاحب المحل
غياجه أو استعانة مراقبيه للعمل . جواز إسقاط عقوبة الحبس دون الغرامة
فى هذه الحالة .

(د) اثبات . "شهادة" . محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير الدليل" .
حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .

حق محكمة الموضوع فى التحويل على قول متهم على آخر .

(هـ) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" . محاماة .

التعارض بين مصلحة المتهمين . مناقشه : أن يلزم عن دفاع أحدهم عدم صحة دفاع
الآخر بحيث يتخذ على محام واحد التراضى عنهما ما .

١ - إن المادتين ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لا تستلزمان للعقاب على جريمة انتاج الخبز البلدى ناقص الوزن أن يثبت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن مفش التكوين اكتشف عجزا في وزن الخبز وهو ساخن ، ثم قام بوزنه بعد انتهاء المدة القانونية للتهوية وأثبت مقدار العجز في متوسط الرغيف بعد التهوية بما لم ينازع الطاعن في تجاوزه النسبة المسموح بها ، فإنه لاجتراح على المحكمة أن اكتفت بذلك بدون بيان مقدار العجز في الخبز وهو ساخن أو عند الأروقة التي قام بوزنها وهي ساخنة .

٢ - يكفي في قيام مسؤولية صاحب المحل من جرائم التكوين طبقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، أن تنهت ملكيته له ، يستوى في ذلك أن تكون كاملة أو مشتركة .

٣ - مؤدى نص المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن صاحب المحل يكون مسئولاً مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معا متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ، ومسئوليته فرضية تقوم على أساس اقتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه والحسابه وإنما تقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة .

٤ - من حق محكمة الموضوع أن تعول في تكوين معتقدها على قول متهم على آخر متى اطعانت إليها .

٥ - إن مناط التعاض بين مصلحة المتهمين أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على أحدهم أن يترافع عنهما معا . ولما كان اشتراك الطاعن في المسؤولية عن الخبز لا يرفع عن شريكه الطاعن الآخر شيئا منها فلا تعارض بين مصلحتيهما .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ۲۹ / ۸ / ۱۹۶۷ بدائرة قسم أول المنصورة : اتحبوا خبزا بلديا أقل من الوزن المقرر . وطلبت عقابهم بالمواد ۵۶ و ۵۷ و ۵۸ من المرسوم بقانون ۹۵ لسنة ۱۹۴۵ و ۱ و ۲۸ ج من القرار رقم ۹۰ لسنة ۱۹۵۷ المعدل . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا وعملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وتغريم كل منهم ۱۰۰ ج والمصادرة وكفالة ۲۰ ج لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فظعن الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

(أولا) من الظعن المقدم من الطاعن الأول
حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إنتاج خبز بلدى أقل من الوزن المقرر قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يثبت وزن الخبز وهو ساخن ولم يوضح أوزانه على نفس النمط الذى أوضحها به بعد التهوية مما يحتمل معه أن يكون الوزن الكلى لمجموع الأرغفة وهى ساخنة مطابقا للقانون باعتبار أن القانون لا يعتبر الخبز ناقصا من الوزن المقرر إلا إذا كان ناقصا بعد تهويته لمدة ثلاث ساعات بما يزيد عن النسبة المسموح بها وكان ناقصا فى الأصل وقبل التهوية عن الوزن المقرر وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت قيام مفتش التموين بوزن الأرغفة المنتجة حديثا لدى مدايمته المخبز وإذ تبين له نقص فى وزنها عن المقرر قام بضبطها وأعاد وزنها بعد انتهاء المدة القانونية للتهوية فتثبت له وجود عجز يبلغ ۶۹ و ۶ جرام فى متوسط الرغيف الواحد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ۲۶ من قرار وزير التموين رقم ۹۰ لسنة ۱۹۵۷ تنص على أن يكون التسامح

في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي مخبز على الأكثر ٥٪. مخبز البلدى المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات بعد عملية الوزن ، ولا يتساح في أية نسبة في المخبز الساخن كما تنص المادة ٢٧ من القوارضاته على أن وزن المخبز يكون مخالفا للقانون إذا ثبت أن العجز في مجموع الأرغفة يزيد على نسبة ٥٪. المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي في المخبز البلدى وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن المقرر وكانت المادتان سالفتا الذكر لا تستلزمان للعقاب على جريمة إنتاج المخبز البلدى ناقص الوزن أن يثبت النقص عند وزن المخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن مفتش التموين اكتشف عجزا في وزن المخبز وهو ساخن ، ثم قام بوزنه بعد انتهاء المدة القانونية للتهوية وأثبت مقدار العجز في متوسط الرغيف بعد التهوية بمالم يتنازع الطاعن في تجاوزه النسبة المسموح بها ومن ثم فلا جناح على المحكمة أن اكتفت بذلك بدون بيان مقدار العجز في المخبز وهو ساخن أو عدد الأرغفة التي قام بوزنها وهي ساخنة ولا يكون فيما ذهب إليه الحكم ما يبيح ويكون ما ينهه الطاعن عليه في غير عمله متعينا رفضه . (ثانيا) عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني عبد الخالق اليماني .

حيث إن مبنى الطعن الفساد في الإستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة إنتاج خبز أقل من الوزن المقرر في حين أنه لم يثبت وجوده بالمخبر وقت الضبط بأية صفة بل أخذه بقوله الطاعن الأول من أنه شريك في المخبز المذكور مع أنه لم يقدم دليل مدعاه فضلا عن أن الإشتراك في ملكية المخبز لا يستلزم الإشتراك في إدارته ، كما أنه على الرغم من قيام التعارض بين موقعي الطاعنين فقد تولى الدفاع عنهما محام واحد ، إذ أن أحدهما حاول إشتراك الآخر في المسؤولية بإدعاء قيام شركة بينهما في الوقت الذي لم يقل فيه الطاعن بقيام تلك الشركة ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن مفتش التموين أوضح أن المخبز مملوك للطاعنين ، وأنه استند فيما أخذهما به إلى أقوال مفتش التموين محررا المحضر التي نقلها عن الطاعن الأول ولم يثبت بحضور الجلسات أن الطاعن نازع في هذه الواقعة التي كانت أساس اتهامه في الدعوى . وكان يكفي في قيام مسؤولية صاحب

المحل من جرائم التكوين طبقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن تثبت ملكيته له يستوى في ذلك أن تكون كاملة أو مشتركة ، وكان مؤدى نص المادة ٥٨ من أن صاحب المحل يكون مسئولا مستحقا لعقوبتي الحبس والغرامة معا متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ومسئوليته فرضية تقوم على أساس اقتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه وإنما تقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائبا أو استعالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . وكان من حق المحكمة أن تعمل في تكوين معتقدها على قول متهم على آخر متى اطمانت إليها ، وكان هذا الطاعن لم يجادل أمام محكمة الموضوع في إنتفاء قيام الشركة أو استعالة المراقبة فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون في غير محله . أما ما يثيره الطاعن خاصا بقيام التعارض بين مصلحته ومصلحة الطاعن الآخر ومن ثم فلا يجوز لمحام واحد أن يتولى الدفاع عنهما فهو غير سديد إذ أن اشتراك الطاعن في المسؤولية عن المخبر لا يرفع من شريكه الطاعن الأول شيئا منها مما لا يتوافر معه قيام التعارض الذي يقول به الطاعن إذ أن مناط التعارض بين مصلحة المتهمين أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا وهذا غير متحقق في الدعوى المطروحة .

وحيث إنه لما سلف يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين حويس ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفي ،
وأور خلف .

(٣٤)

الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) نقض . "أسباب الطعن . إيداعها . ميعاد إيداعها" .

(أ) إيداع أسباب الطعن بالنقض أو وصولها إلى الم كتاب المحكمة
التي أصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد . شرط
لقبول الطعن شكلاً .

(ب) مأمور السجن جهة غير مختصة بتلقي تقارير أسباب الطعن أو إرسالها .
تقديم تقرير الطعن بالنقض له في الميعاد . عدم وصول هذا التقرير
إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة النقض
في الميعاد . أنه . عدم قبول الطعن شكلاً . المادتان ٣٤ ، ٣٩ / ١
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٧ .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لقبول الطعن بالنقض أن
تودع أو تصل أسبابه لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه
أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني الذي حددته المادة ٣٤ من
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض ، أي في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ
انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فيها .

٢ - تقديم تقرير الأسباب بالطعن بالنقض إلى مأمور السجن في الميعاد -
وهو جهة غير مختصة بتلقي تقارير أسباب الطعن بالنقض من المحكوم عليهم أو إرسالها -

لا ينتج أثره القانوني إذ العبرة هي بتاريخ وصول تقرير الأسباب إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى قلم كتاب محكمة النقض ، وإذا كان ما تقدم وكان تقرير الأسباب قد وصل إلى قلم كتاب محكمة النقض بعد فوات الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ۳۴ من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ فإن الطعن يكون — بالتطبيق لأحكام المادة ۳۹ / ۱ من هذا القانون — غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه في يوم ۱۹۶۷/۸/۲۳ بدائرة مركز ديرمواس :
بدد المحجوزات المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها
قضايا لصالح إسماعيل موسى والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها
في اليوم المحدد للبيع لإضراراً بالمجنى عليه وطلبت عقابه بالمسادين
۳۴۱ و ۳۴۲ من قانون العقوبات . ومحكمة ديرمواس الجزئية
قضت في الدعوى حضوراً بعلامات الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل
والنفاذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة
استئنافية — قضت حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه
صدر حضوراً بتاريخ ۱۴ من مارس سنة ۱۹۶۸ من محكمة المنيا الابتدائية
وأن المحكوم عليه قرر بالطعن فيه بالنقض من السجن بتاريخ ۸ من أبريل
سنة ۱۹۶۸ ، بيد أن محاميه أرسل تقريراً بأسباب الطعن إلى مأمور سجن المنيا
لتكليف المحكوم عليه بالتوقيع عليه ثم إرساله لمحكمة المنيا الابتدائية فقام مأمور السجن
بمرضه على المتهم الذي وقع عليه في ۱۹۶۸/۴/۲۸ ثم أرسله في اليوم التالي إلى

مأمور مركز ديرمواس لتسليمه للحامى الطامن الذى طلب فى ۱۹۶۸/۵/۸ إرساله إلى محكمة المنيا الكلية ، وإزاء ذلك بعث مأمور السجن بتقرير الأسباب إلى رئيس نيابة المنيا الكلية فى ۱۹۶۸/۵/۱۶ الذى بعثه بدوره إلى الحامى العام لدى محكمة النقض حيث أرفق بأوراق الطعن ولا يحمل هذا التقرير ما يدل على إثباتات تاريخ إيداعه فى السجل المعد لهذا الغرض بقلم الكتاب . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يجب لقبول الطعن أن تودع أو تصل أسبابه لقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض فى الميعاد القانونى الذى حددته الفقرة الأولى من المادة ۳۴ من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أى فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فيها . لما كان ما تقدم ، وكان تقديم تقرير الأسباب إلى مأمور سجن المنيا - وهو جهة غير مختصة بتلقى تقارير أسباب الطعن بالنقض من المحكوم عليهم أو إرسالها فى الميعاد - لا ينتج أثره القانونى إذ العبرة هى بتاريخ وصول تقرير الأسباب إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم أو إلى قلم كتاب محكمة النقض ، وكان تقرير الأسباب إنما وصل قلم كتاب محكمة النقض بعد فوات الميعاد القانونى المنصوص عليه فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ۳۴ من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ والذى ينقضى فى ۲۳ من أبريل سنة ۱۹۶۸ ، فإن الطعن يكون - بالتطبيق لأحكام المادة ۳۹/۱ من هذا القانون - غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفي رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حجازي ، محمد نور الدين موسى ، ونصر الدين حزام ، ومحمد
أبو الفضل حفي .

(٣٥)

الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) إثبات . ” إثبات بوجه عام “ . محكمة الموضوع .
” سلطتها في تقدير الدليل “ . تزوير . دفعوع .
” الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة “ . حكم . ” تسميته .
تسيب غير معيب “ .

(أ) حق القاضي الجنائي في اختيار طريق الإثبات مطلق ما لم
يقده القانون بنص خاص . حرية في وزن قوة الإثبات
المستندة من كل عنصر .

(ب) إثبات التزوير . ليس له طريق خاص ، مهما كانت
قيمة المال موضوع الجريمة .

(ج) عدم التزام المحكمة بالرد على دفع ظاهر البطلان بعيد من
محبة الصواب .

(د) لمحكمة الموضوع الأخذ من أي بيئة أو تربة تتراح إليها
دليلا لحكمها .

(هـ) نقض . ” أسباب الطعن “ .

وجوب أن تكون أسباب الطعن واضحة محددة .

١ - فتح القانون الجنائي - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة
في الإثبات - بابه أمام القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من كل طريقه ما يراه

موصلا إلى الكشف عن الحقيقة ووزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل أدلة وظروفها .

٢ — لم يجعل القانون لإثبات التزوير طريقا خاصا مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة . ومن ثم فلا محل لما ينهض الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ، على فرض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع في مذكرته المصرح له بتقديمها .

٣ — لا تلتزم المحكمة بالرد على دفع ظاهر البطلان وبعيد عن محبة الصواب .

٤ — من سلطة محكمة الموضوع أن تأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلا لحكمها . فلا تثير عليها في استدلالها على مقارفة الطاعن للجريمة بأقوال المجنى عليه وحده .

٥ — يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة . ولما كان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ماهية الدفاع الذي يقول أنه أثاره فسكت الحكم عن الرد عليه بل أرسل القول فيه إرسالا ، فإن ما ينهض الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٠/٣٠/١٩٦٥ بدائرة قسم مصر الجديدة : توصلا إلى الإستيلاء على مبلغ النقود المدين بالمحضر ليدروس سليمان صليب وكان ذلك بالإحتيال لسلب بعض قنوده بإستعمال طرق إحتيالية بشأن إيهامه بوجود واقعة مزورة بأن أفهامه بوصول بضاعة من ألمانيا واصطحباه إلى مطار القاهرة الدولي وأخذامنه مبلغ ٢٤ ج ٥٠٠ م بمن سداد الرسوم الجمركية فاختدع المجنى عليه بذلك وسلمهما المبلغ مبالغ الذكركم اكتشف عدم ورود أية بضاعة له وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت حضوريا بالنسبة إلى المتهم الأول وحضوريا اعتباريا بالنسبة إلى المتهم الثانى عملا بمادة الإتهام بمحس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنهيات . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم ولدى نظر الاستئناف أمام محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — إدعى المحنى عليه مدنيا قبل المتهمين ثم قرر بنزله عن دعواه المدنية ، ثم قضت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بمحس المتهمين شهرين مع الشغل . فطن وكيل الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجريمة النصب قد ران عليه القصور ، ذلك بأن الطاعن تمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة لمجازاة المبلغ المقول بالإستيلاء عليه عشرة جنهيات ، فلم يعرض الحكم لهذا الدفع ، فضلا عن أنه راح يدين الطاعن على سند من أقوال المحنى عليه وحده ، مع أن الصحيح فى القانون ألا يكون فى أقوال المحنى عليه غناء عن قيام دليل مادى يشهد على توافر أركان الجريمة . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم سكت عن الرد على باقى دفاعه الموضوعى الذى نوهت به مرافعة المدافع عنه والمستندات والمذكرات التى قدمها ، فبات الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان يبين من مرافعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة النصب التى دان الطاعن بإرتكابها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، وكان القانون الجنائى — فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة فى الإثبات — فتح بابا أمام الفاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طريقه ما يراه موصلا إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة فى تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدلالية فى كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل أدلة وظروفها ، وكان لم يجعل لإثبات التزوير طريقا خاصا ،

مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة ، فإنه لا محل لما ينهه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة — على فرض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع في مذكرته المعروضة بتقديمها ، ذلك بأنه دفع ظاهر البطلان وبميد من حجة الصواب فلا تلتزم المحكمة بإرادته والرد عليه . كما أنه لا تريب على المحكمة في استدلالها على مقارفة الطاعن للجريمة بأقوال المجنى عليه وحده ، ذلك بأن من سادتها أن تأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلا لحكمها ، مما تصبح معه دعوى الطاعن بقصور هذا الاستدلال مجرد جدل موضوعى لا شأن لمحكمة التقض به . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يكشف فى طعنه عن ماهية ذلك الدفاع — الذى يقول أنه أثاره فسكت الحكم عن الرد عليه — بل أرسل القول عنه إرسالا ، وكان يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة ، فإن ما ينهه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وحضرة السادة المستشارين : عبد المنعم حجازى ،
ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأبور خلف .

(٣٦)

الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) قتل عمد . مسئولية تقصيرية . دعوى مدنية . " المصلحة فى الدعوى "
ضرر . تعويض . " التعويض عن الضرر الأدبى " .

نطاق المادة ٢٢٢ من القانون المدنى ؟

حق الأخت فى المطالبة بالتعويض من الضرر الأدبى الذى أصابها من جراء
قتل أختها .

(ب ، ج) اثبات . " اثبات بوجه عام " . " قرائن " . محكمة الموضوع .
" سلطتها فى تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل
منها " . حكم . " تسهيبه . تسليب غير معيب " .

(ب) تقدير الدليل . موكول لمحكمة الموضوع .

قرائن الحال طريق أصلى فى الإثبات فى المواد الجنائية .

مجادلة محكمة الموضوع فى تقديرها الأدلة . غير جائزة أمام النقض .

(ج) إصابة الجنى طعنا بشلل فى إحدى يديها لا يحول دون استكمال ليد الأخرى .

١ — إذ نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدنى صراحة على أنه يجوز الحكم
بالتعويض للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء
موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها
القتيلة ، فإن هذه القرابة تحقق بها المصلحة فى رفع الدعوى المدنية بصرف
النظر عن كونها وارثة للجنى عليها أم لا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذقضى
لأخت الجنى عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الأدبى الذى أصابها من جراء
قتل أختها لم يخطئ فى تطبيق القانون .

٢ — إن تقدير الدليل موكل لمحكمة الموضوع متى اقتضت به وإطمانت إليه فلا معقب عليها في ذلك، ولها في سبيل تكوين عقيلتها أن تأخذ بقرائن الأحوال وهي من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية ، وإذ كان ما تقدم وكانت الأدلة والاعتبارات والقرائن التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى مراتب عليها من ثبوت مقارفة الطاعن بجرمة القتل المدمع سبق الإصرار التي دين بها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يبدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع .

٣ — إصـابـة المـجـنـى عـلـيـها بـشـل نصـفى قاصر على يد ورجل واحدة لا يحول دون إمكان إستعمالها ليدها الأخرى في مقاومة المتهم .

الوقـع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٦ بناحية مركز السنطة محافظة الغربية : قتل زوجته بهية بسيوى زايد عمدا مع سبق الإصرار وذلك بأن يت التنة على قتلها واتهم فرصة تواجدها بمفردها بالمتزل وقام بكم نفعها وخنقها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنائيات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعت مدنيا هزيرة بسيوى زايد وطلبت القضاء لما قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماه . ومحكمة جنائيات طنطا قضت حضورا وعملا بمادتي الإتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة والزامه أن يدفع إلى المدعية بالحق المدني مزيه بسيوى زايد مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصرفات الدعوى المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينشئ على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة القتل المدمع مع سبق الإصرار قد شابه خطأ في الإستدلال وقصور في التسبيب

وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أورد في مدوناته — كباث على الجريمة — ما لا أصل له في الأوراق حين ذكر قيام منازعات قضائية بين الطاعن وزوجته المحبني عليها إتهام بطرده من الأطنان التي كان يضع يده عليها كما أن الحكم عزا الإصابات التي وجدت بالطاعن إلى أنها حدثت به نتيجة مقاومة المحبني عليها على الرغم مما هو ثابت في التحقيق من أنها كانت مصابة بشلل نصفي يحول دون إمكان تحريك ذراعها أو قبض يديها مما يستعمل معه إستقامة النتيجة التي انتهت إليها الحكم في هذا الشأن . هذا وقد دان الحكم الطاعن لمجرد وجوده قرب منزله أو خروجه منه مع أن ذلك لا يؤدي بذاته إلى النتيجة التي رتبها الحكم من ثبوت مقارفته لفعل القتل ويخطو على فهم غير صحيح لمعنى القرينة قانونا . كما أخطأ الحكم حين قضى لأخت المحبني عليها — وهي لآرتها — بتعويض عن الضرر الأدبي .

وحيث إنه يتضح من مطالعة المفردات المضمومة أن الطاعن معترف بصدد حكم بطرده من الأطنان لصالح زوجته المحبني عليها منذ خمسة أشهر سابقة على وقوع الحادث وأنه سلمها تلك الأطنان نتيجة لذلك ومن ثم فتكون دعوى الخطأ في الاستناد على غير أساس . أما ما ينهه الطاعن بشأن استحالة حدوث ما به من إصابات نتيجة مقاومة المحبني عليها وهي المصابة بالشلل فردود بما هو ثابت بالتحقيقات على ألسنة شهود الواقعة من أن المحبني عليها كانت مصابة بشلل نصفي قاصر على يد ورجل واحدة مما لا يحول دون إمكان استعمال المحبني عليها ليدها الأخرى في مقاومة الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أدلة الثبوت التي استند إليها في إدانة الطاعن مستمدة من أقوال عزيزة بسيوني زايد ولطفى أحمد عامر وإبراهيم عبد الله زايد وعبد الطاهر أبو العزم وإكل وكاميليا محمد السحيمي وأقوال الطاعن والتقارير الطبية ، ساق القرائن التي اعتمد عليها في ثبوت مقارفة الطاعن جريمة قتل زوجته المحبني عليها وذلك في قوله "إنه بعد استعراض وقائع الدعوى وشهادة الشهود السابقين ترى المحكمة أن القرائن كافية وآخذة بالمتهم — الطاعن — في ارتكاب جريمة قتل زوجته المحبني عليها عمدا إمع سبق الإصرار ذلك أن المتهم أنكر إنكارا قاطعا أنه كان في منزله مع المحبني عليها

صباح يوم الحادث في حين أجمع ثلاثة من الشهود سألني الذكر على رؤيتهم اللهم يدخل أو يخرج من المنزل في وقت معاصر لا اكتشاف الحادث صباح يوم ۱۹۶۶/۶/۲۰ كما ثبت من شهادة الشاهدة الأولى أن المجنى عليها كانت على قيد الحياة مساء يوم ۱۹۶۶/۶/۱۹ ومن شهادة كمال وكاميليا عبد السحيمي أنها كانت كذلك حتى صباح يوم ۱۹۶۶/۶/۲۰ إذ أعدت طعام الانفطار للأولاد وطعام الانفطار الذي أرسلته إلى المتهم مع ابنته الثانية فشاهدة المتهم بعد ذلك في منزله وفي وقت زعم أنه كان خلاله في حقله أمر له دلالة المقنعة بصنعه الوثيقة بارتكاب الحادث فإذا ما أضيف إلى ذلك إنكار المتهم أيضا واقعة مغادرة حقله بعد حضور كاميليا إليه في الصباح وهي واقعة شهد بها وأبدها جاره في الزراعة لطفي أحمد عامر الذي شاهده يترك زراعته في حراسة كاميليا ويطلب إليها الانتظار حتى يعود ويتجه نحو القرية في وقت مقارب لوقت ارتكاب الجريمة كان لذلك الإنكار أيضا دلالة في محاولة المتهم التخلص من الجريمة أو الاتصال بها في ذلك الوقت بالذات كما يؤيد ذلك ما وجد بوجهه وكتفه من إصابات قتل في تحليل سببها إذ لاصلة بين لطم خديه الذي يدميه وإصابته في كتفه الأمر الذي يبعث على الاعتقاد بأنها آثار مقاومة القاتل لاعتدائه عليها، كما يبعث على اطمئنان المحكمة أن المتهم قد تخطى في قوله تحليلًا لما شوهد بالحنة من الإصابات الحبوية فقد ادعى أنها إصابات أحدثتها أختها عزيزة بعد وفاتها وظهر كذبه بما اتضح من التشریح الشرعي من حيويتها كما ظهر كذبه فيما ادعاه من حدوث الوفاة بسبب سقوطها عفرًا في الخزان وفيما زعمه من أن الخزان كان مكشوفًا قبل الحادث وهو ما نفاه ابنه كمال وإنه مما يزيد في اطمئنان المحكمة وعقيدتها في جرم المتهم أن بواعث الجريمة قد توافرت عند المتهم فالزوجة القاتل قد أصبحت لمرضها غير صالحة في نظره لأعياء الزوجية وهو يريد التخلص منها لمرضها والقتيل قد قاومت ذلك واعتضت عليه ولم تجد لذلك سبيلًا أصلح من نزع ثروتها وما تملكه من أطيان وعقار من يده وقد نجحت في ذلك بحصولها على حكم قضائي بطرده . لما كان ذلك ، وكان تقدير الدليل موكولا لمحنة الموضوع ومتى اقتنعت به وإطمانت إليه فلا معقب عليها في ذلك ، ولما في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقرائن الأحوال وهي من طرق الاثبات الأصلية في المواد الجنائية . ولما كانت الأدلة والاعتبارات والقرائن

التي أوردتها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها من ثبوت مقارنة الطاعن
 لجرمة القتل العمد مع سبق الاصرار التي دين بها ، فإن ما يشير الطاعن في هذا
 القصد لا يبدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به
 محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان
 الحكم قد أورد الأسس التي أقام عليها قضاءه في الدعوى المدنية في قوله " ومن
 حيث إن عززه بسبوني زايد شقيقة المجني عليها القتل طلبت الحكم لها بتعويض
 مدني ، وقت ورزني قدره قرش واحد وإذا كان الثابت مما تقدم أن المتهم قد
 قتل شقيقتها بية بسبوني زايد عمدا مع سبق الاصرار وهو فعل ضار أحاق
 ضرره الأدبي على الأقل بالمدعية لما عانته من آلام الحزن وفراقها لشقيقتها
 وهي تستحق من ذلك تعويضا ما وإذا كانت قد اكتفت بالمطالبة مؤقتا بقرش
 واحد فيتعين إجابة طلبها والحكم لها على المتهم مع مصروفات الدعوى المدنية
 وأتعاب المحاماه عملا بالمادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية " . لما كان
 ذلك ، وكانت المدعية بالحق المدني هي أخت المجني عليها فهذه القرابة كافية
 لوجود صالح لرفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها وارثة للمجني عليها
 أولا ، ذلك بأن المادة ٢٢٢ من القانون المدني قد نصت صراحة على أنه
 يجوز الحكم بالتعويض للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم
 من ألم من جراء موت المصاب ، والأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية
 بالنسبة للقتيلة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى لها بالتعويض المؤقت عن
 الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء فقد أختها لم يخطئ في تطبيق القانون .
 لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمه يكون على غير أساس ويتمين رفضه
 موضوعا .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس المرمرى ، ومحمود
حليقة .

(٣٧)

الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) غش . مصادرة . إثبات . "إثبات بوجه عام" . محكمة
الموضوع . "سلطانها في تقدير الأدليل" . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب غير معيب . "نقض" . أسباب الطعن بالنقض .
ما لا يقبل منها " .

(١) عدم ضبط المبراد الغذائية المشوذة . أثره : عدم جواز
القضاء بمصادرتها .

(ب) سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الثبوت .

١ - متى كان البين من المفردات المضمومة أن المادة الغذائية موضوع
الجزع لم تضبط ، فإن طلب مصادرتها يكون واردا على غير محل ومن ثم
لا يجوز القضاء بها .

٢ - متى كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة لم تطعن إلى أدلة الثبوت
في الدعوى ولم تقتنع بها ورأتها غير صالحة للاستدلال بها ، فإن ذلك مما يدخل
في نطاق سلطانها بتقرير مقب عليها من محكمة النقض .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠/١١/١٩٦٦ بدائرة بندر المحلة الكبرى محافظة الغربية: - عرض للبيع زيت بذرة كتان مفشوشا لارتفاع درجة حموضته من الحد المقرر وعلى النحو المبين بتقرير معامل التحليل . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ١٥ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ومحكمة جنح بندر المحلة الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم عشرة جنات والمصادرة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلامصاريف جنائية . طعنن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده وخلا من توقيع عقوبة المصادرة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه وقد انتهى في أسبابه إلى أن المطعون ضده كان حسن النية في ارتكابه الجريمة المسندة إليه فقد كان لزاما عليه أن يسبح على الواقعة وصفها القانوني الصحيح بإعتبارها مخالفة بالتطبيق للسادة ١٨ من لقانون المطبق ويقضى بالعقوبة المقررة لها وبمعددة المادة لعدائية عن الجريمة لعمالا لحكم المادة سالمة الذكر والمادة ٣٠ من قانون المعويات .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه عرض للبيع زيت بذرة كتان مفشوش لارتفاع درجة حموضته من الحد المقرر وقد قضى الحكم المطعون فيه بالبراءة ، وبرر قضائه بقوله: "لأنه لم يثبت أن المتهم صاحب معصرة ، وأنه كصاحب مطعم يأخذ كمية الزيت المقررة له بموجب بطاقة تموينية من محل محدد هو محل المتهم الذى قضى ببراءته وأن لا إرادة لمثل المتهم في أن يشتري الزيت من أى محل آخر غير الذى تحدده له . ومن ثم ترى

المحكمة فضلا عن أنه لا إرادة لمثل المتهم في إختيار من يشتري منه الزيت فان التقرير لم يبين لنا نسبة المحوضة ومن المتسبب في إحداثها مما تكون معه النهمة محل شك " وهذا الذي أورده الحكم مفاده أن المحكمة لم تظمن إلى أدلة الثبوت في الدعوى ولم تقتنع بها وراثتها غير صالحة للاستدلال بها على المتهم ، وهو ما يدخل في مطلق ساطتها بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن المادة الغذائية موضوع الجريمة لم تضبط فان طلب المصادرة يكون واردا على غير محل فلا يجوز القضاء بها . لما كان ما تقدم ، فان العطن يكون على غير أساس متينة رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٩

رئاسة الب المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة : عضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد صالح ، ومحمود عباس النمراري ،
ومحمود عطيفه .

(٣٨)

الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٨ القضائية

غش . عقوبة . مصادرة . زيت .

القضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة في مفهوم نص
المادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الملل - شرطه : أن تكون مغشوشة أو فاسدة .

مفاد نصر المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ انحصار بقمع الغش
والتدليس المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أنه يتعين للقضاء بمصادرة المواد
أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة أن تكون مغشوشة أو فاسدة .
ولما كان مؤدى ما قرره الحكم أن الواقعة لا تنطوي على جريمة لعدم ثبوت غش
الزيت موضوع الدعوى أو فسادده ، وكانت الطاعنة لا تجادل في هذا الذي انتهى
إليه الحكم ، فإن القضاء بالمصادرة يكون مممتا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم في يوم ٢٧/١٠/١٩٦٥
بدائرة بندر المحلة الكبرى محافظة الغربية : المتهمين الأول والثاني : عرضا للبيع
شيئا من أغذية الإنسان " زيت مغشوش " مع علمهما بفشه وفساده المتهم
الثالث : أنتج بقصد البيع " الزيت " سالف الذكر دون أن يتوافر فيه الحدود
المقررة من عناصر تكوينه على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابهما بالمواد

٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ١ من القرار الخاص بالزيوت والدهون والقرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة بندو المحلة ايمانية قضت حضوريا بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني وحضوريا اعتباريا بالنسبة إلى المتهم الثالث عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني . براءة الأخيرين مما أسند إليهما وتقرير المتهم الثاني خمسة جنميات والمصادره بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنسبة إلى الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاريف جنائية . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على المدعى المطعون فيه الخطأ في تعقيب القانون ذلك بأنه إذ قضى ببراءة المطعون به - ربه - المستندة إليه، قد فاته أن يقضى بمقوبة المصادرة مع وجوب ذلك قانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن ساق الأدلة التي أسس عليها قضاءه بالبراءة . رد على طلب مصادرة الزيت المضبوط بقوله " كما أنه لا يحق مصادرة الزيت لأن أحدا لم يقل أنه فاسد . أنه غير صالح لغذاء الإنسان، وكل ما هناك أنه ليس درجة أولى كما هو ثابت . غير التحليل . لكن من الدرجة الثانية الذي يصلح لغذاء الإنسان وليست في حده حرية " . ولما كان ودد ما قرره الحكم أن الواقعة لا تتطلب على جرمه مدعى شوب غش الزيت موضوع الدعوى أو فساده وكانت الطاعة لا تتجادل في هذا الذي انتهى إليه الحكم من القضاء بالمصادرة يكون ممتنعا ، ذلك أن - فناد نص المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أن تكون المواد أو العقاقير أو - صلات التي هي جسم الجرعة منشوشة أو فاسدة وهو ما انتهت المحكمة . عدم نبوه . - كان ما قلده ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وقضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصعني رضوان نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس المرأوي ، ومحمود
عطيفة .

(٣٩)

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١) ارتباط . عقوبة . "عقوبة الجرمية الأشد" . نقض . "حالات
الطعن بالنقض . مخالفة القانون" . "الحكم في الطعن" . "سلطة
محكمة النقض" . إنلاف مزروعات . الاعتداء على حق الغير ومنعه
من مزاوله العمل بالقوة .

إعمال المحكة السادة ٣٢ عقوبات على الجرائم المستدة لاتهم . وجوب توقيع
عقوبة الجرمية الأشد لحسب .

لمحكة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولولم يرد
هذا الوجه في أسباب طعنه . لها نقض الحكم بالنسبة للحكوم عليه الذي لم يقرر بالطعن
لوحدة الواقعة وحسن سير المدالة .

(ب، ج) حكم . "تسبيبه . تسبيبه غير معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام .
شهود" .

(ب) عدم التزام المحكة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعي .

(ج) عدم التزامها ببيان طة اطراحها أقوال شهود التني .

١ - متى كان الحكم قد مضى بمعاينة الطاعن بالخمس مع الشغل لمدة شهر
وبضامة عشرة جنيهات من التهم المستدة إليه عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات

للإرتباط القائم بينها وأوقع عليه هذه العقوبة باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة إلتلاف المزروعات موضوع التهمة الثانية، وكانت العقوبة التي فرضها الشارع لهذه الجريمة بمقتضى المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات قاصرة على الحبس دون الغرامة المحكوم بها، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع عقوبة الغرامة المقررة لجريمة الاعتداء على حق الغير ومنعه من مزاولته العمل بالقوة — وهي الجريمة الأخف — بعد إذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة الإلتلاف وهي الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات، يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المقررة بها وذلك عملاً بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفته القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر بالطعن بالنقض نظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

٢ — لا تلتزم المحكمة بالرد صراحة على الدفاع المتعلق بموضوع الدعوى بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها .

٣ — لا تلتزم المحكمة ببيان طلة إطراحها أقوال شهود النفى .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز إسنا . (أولاً) استعملوا القوة والعنف وتدابير غير مشروعة في الإعتداء على حق الغير في العمل وفي أن يستخدم أشخاصاً بأن منعوا نظير يعقوب والشاذلى مصطفى من مزاولته أعمالهم في زراعة نخري موسى وآخرين على النحو المبين بالمحضر . (ثانياً) أغلقوا وآخرين مجهولين عمداً زراعة الموز والبطيخ والطاغم المينة وصفاً وقيمة بالمحضر والملكوة لفخري موسى والسعيد ميخائيل على النحو المبين بالمحضر

(ثالثا) ألقوا وآخرين مجهولين عمدا الباب والأزوار والفرن المزين وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكين لشنوده ميخائيل موسى وذلك بأن ألقوا بالباب على الأرض وكسروا الأزوار وهدموا الفرن على النحو المبين بالمحضر (ثانيا) الأول أيضا أحدث عمدا وآخر مجهول بالشاذل مصطفى الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لملاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٢٤٢ و ١/٣٦١ و ١/٣٧٥ و ٢ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا كل من نجري موسى وضودة ميخائيل والسعيد ميخائيل بمبلغ ١٠٠ ج قبل المتهمين متضامين . ومحكمة جنح إسنا الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لكل لوقف التنفيذ وتغريم كل من المتهمين عشرة جنيهات وذلك عن التهم المنسوبة إليهم بلا مصروفات جنائية وألزمت المتهمين متضامين أن يدفعوا إلى المدعين بالحق المدني مبلغ خمسة وعشرين جنيها وألزمتهم المصروفات المدنية المناسبة وأمرت بالمقاصة في أنصاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المحكوم عليهم والمدعيان : عن المدني هذا الحكم ... الخ . ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وذلك بتأييده فيما قضى به بالنسبة للمتهمين الأول والثاني وبإلغائه فيما قضى به بالنسبة للمتهمين الثالث والرابع وتبرئهما ما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما وألزمت المتهمين الأول والثاني المصاريف المدنية الاستئنافية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أنصاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فظمن وكيل المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم استعمال القوة والعنف في الاعتداء على حق الغير في العمل والإنفاق قد شابه قصور في التسيب ، فقد ذهب الحكم إلى أن الثابت من أقوال الشهود وما قدمه أولهم من مستندات أن المدعين بالحق المدني يضعون اليد على أرض جزيرة العلوانية بطريق الإيجار من الدولة ولم الحق في زواعتها ومنزلة العمل بها دون أن يرد

على دفاع الطاعن بأن قرارا صدر بتملك هذه الأرض إلى المعدمين من الناحية وإلى بعض الجنود الذين عملوا في اليمن وأن المدمين بالحق المدني أرادوا زراعة هذه الأرض إضرارا بأولئك المتفعين فتوجه أهالى البلدة لمنع ذلك كما ذهب أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي لكان الحادث لمنع حصول أى اشتباك وهو دفاع جوهرى أيدته فيه كثير من الشهود كما أن الحكم لم يرد على أقوال شاهد نفى الطاعن الذى شهد بأن الطاعن كان موجودا فى يوم الحادث فى مدينة بورسعيد واكتفى الحكم بقوله إن المحكمة لا تعمل على أقوال شهود نفى لعدم الاطمئنان إليها دون أن يبين أسباب عدم الاطمئنان إلى أقوالهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص فى أن المطعون ضدهم يضعون اليد على أرض زراعية بجزيرة العلوانية بطريق الإيجار من الدولة منذ عام ١٩٥٠ ، وفى عام ١٩٦٥ تولت إحدى اللجان المختصة بمحت حالتهم تمهيدا لتخليصهم إياها غير أن أعضاء وحدة الاتحاد الاشتراكي ورجال الإدارة بالبلدة تقدموا بشكوى فى هذا الخصوص وفى صباح يوم الحادث توجه المطعون ضدهم بالطاعن وآخرين يتوجهون إلى تلك الأرض التى يضعون اليد عليها بقصد منعهم من زراعتها ، وكان نظير يعقوب والشاذلى مصطفى يحرثان الأرض فأمرهما الطاعن بالتوقف عن الحرث وصفع أولهما بيده على وجهه وانهال ضربا على الثانى وقام الطاعن ومن معه بعد ذلك باتلاف زراعات الموز والبطيخ والقنا المملوكة للمطعون ضدهم وأوقفوا ما كينة الرى حتى لا تروى زراعتهم كما قصدوا دارا لهم بالجزيرة وألقوا بابها وفرنأ وأزيارا بداخلها . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة وحق الطاعن أدلة سائفة مستمدة من أقوال المطعون ضدهم والشاهدين الشاذلى مصطفى ونظير يعقوب ومن المستندات التى قدمها المطعون ضده الثانى ومعاينة مكان الحادث والتقرير الطبى . ثم عرض الحكم لأقوال شهود نفى فأطرحها لعدم اطمئنانه إلى صدقها . لما كان ذلك وكان الدفاع الذى يشير إليه الطاعن فى طعنه متعلقا بموضوع الدعوى مما لا تلزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التى أخذ بها ، كما أنها غير ملازمة ببيان علة إطراحها أقوال شهود نفى ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس ، إلا أنه لما كان الحكم قد

قضى بمعاينة الطامن بالحبس مع الشغل لمدة شهر وبغرامة عشرة جنيهات عن التهم المستندة إليه عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للإرتباط القائم بينها وأوقع عليه هذه العقوبة باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة إتلاف المزروعات موضوع التهمة الثانية وكانت العقوبة التي فرضها الشارع لهذه الجريمة بمقتضى المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات قاصرة على الحبس مع الشغل دون الغرامة المحكوم بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع عقوبة الغرامة المقررة لجريمة الإعتداء على حق الغير ومنعه من مزاوله العمل بالقوة - وهي الجريمة الأخف - بعد إذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة الإتلاف - وهي الأشد - عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها وذلك عملاً بالحق المنحول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفه القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن وذلك بالنسبة إلى الطامن وإلى المحكوم عليه الآخر الذى لم يقرر بالطعن بالنقض نظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى وصورة السادة المستشارين : محمد عبد النعم حمزوى ،
 ونور الدين موبس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(٤٠)

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) نصب . جريمة . "أركانها" . حكم "تسبيبه" . تسبيب
 معيب .

(١) جريمة النصب . أركانها ؟

(ب) ركني الاحتيال . شروط توافره في حق المتصرف
 في الأموال الثابتة أو المنقولة ؟

(ج) مدى مسؤولية غير المتصرف والوسيط ؟ مثال .

(د) نقض . "الحكم في الطعن . أثره" . "سلطة محكمة النقض" .

قضى الحكم بالنسبة للطاعن يقتضى نقضه بالنسبة للحكوم عليهما الآخرين الذين
 يتصل بهما وجه الطعن ولو لم يقررا بالطعن بالنقض . المادة ٤٢ من القانون ٥٧
 لسنة ١٩٥٩

١ - جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات
 تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه
 والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال
 طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو احتمال صفة غير صحيحة أو بالتصرف
 في ملك الغير بمن لا يملك التصرف .

٢ — إذا كان يكفي لتكوين ركن الاحتيال في جريمة التصب بطريق التصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي أجراه ، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له ، إلا أنه لا تصح إدانة غير المتصرف — والوسيط كذلك — إلا إذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدير سابق بينه وبين المتصرف مع علمه بأنه يتصرف فيما لا يملكه وليس له حق التصرف فيه حتى تصح مساءلته سواء بصفته فاعلا أو شريكا .

٣ — لا يكفي لأثيم مسلك الوسيط أن يكون قد أيد البائع فيما زعمه من ادعاء الملك إذا كان هو في الحقيقة يجهل الواقع من أمره أو كان يستند بحسن نيه أنه مالك للقدر الذي تصرف فيه . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن سمسار وله بهذه المثابة أن يجمع بين طرفي العقد ويقتضى أجر الواطلة بينهما ، ولا يكلف مؤونه التثبت من ملكية البائع أو بحث مستنداته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه دون أن يبين ما وقع منه مما يعد في صحيح القانون احتيالا ، يكون قاصرا عن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة طبقا لما أقرضته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية معينا بما يطله ويوجب نقضه .

٤ — متى كان المنحى الذي نعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب — والذي أخذت به المحكمة — يتصل بالمحكوم عليهما الثالث والرابع أيضا ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما كذلك ولولم يقررا بالظعن بالنقض طبقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الظعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٤ بدائرة بندر دمنهور . تواصلوا إلى الإستيلاء على النقود المينة قدرا بالمحضر والمملوكة لوجنات أحمد المسيرى وفلك عن طريق بيع المقار المين بالمحضر لما مع أنهم

ليس لهم حق التصرف فيه حالة كون الثاني عائدا وطلبت عقابهم بالمادتين ٣/٤٩ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . وادعت مدنيا المجنى عليها وطلبت القضاء لما قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . وعكة بندردمنهور الجزئية قضت عملا بمادتي الإتهام حضوريا للتهمين الأول والثالث والرابع وحضوريا للثاني بحبس الأول سنة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش وحبس الثاني سنة واحدة مع الشغل والغاذ وحبس كل من الثالث والرابع ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لكل منهما بلا مصروفات جنائية وفي الدعوى المدنية باعتبار المدعية المدنية تاركة لما وألزمها المصاريف وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم . وعكة دمنهور الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا للأول والثالث والرابع وحضوريا إعتباريا للثاني في موضوع الإستئنافات الأربعة برفضها وتأييد الحكم المستأنف . فعلن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة النصب ببيع ملك الغير قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسييب ، ذلك بأنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات التي دين بمقتضاها بما تتطلبه من احتيال وقصد جنائي مما يعنيه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن — وهو مسمار — قصد المجنى عليها بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٥ وأفهمها أن المتهم الثاني في الدعوى يملك — بمقتضى عقد تبين فيما بعد أنه مزور — أطيانا زراعية مساحتها عشرون فدانا بزمام جهة زرقون يعرض عليها شراءها نظير ثمانين جنبا للقدان ، فابتعت المشتري الأرض ، وأبرمت العقد الذي حره حمام وشهد عليه شاهدان وهما المتهمان الثالث والرابع ، ودفعت أربعمائة جنيه عربونا ثم تكشف لما أن المتهم الثاني لا يملك الأرض التي باعها ، وانتهى الحكم

في تسميته إلى إدانة الطاعن والمتهمين الآخرين بحملة واحدة بجريمة النصب طبقا
 للسادة ٣٣٦ من قانون العقوبات باعتبارهم قد باعوا عقارا ليس ملكا لهم ولا لهم
 حق التصرف فيه مع أن التصرف المؤتم — بهذا التنبصص — لم يقع
 إلا من المتهم الثاني وحده باعتباره البائع للعقار الذي لا يملكه . ولما كانت
 جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها
 أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المخني عليه بقصد خدعه والإستيلاء على ماله
 فيقع المخني عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو بتخاذل إسم
 كاذب أو احتمال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف .
 وإذا كان يكفي لتكوين ركن الاحتيال في جريمة النصب بطريق التصرف
 في الأموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي أجراه ،
 وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له ، إلا أنه لا تصح إدانة غير
 المتصرف — والوسيط كذلك — إلا إذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ
 وتدير سابق بينه وبين المتصرف ، مع علمه بأنه يتصرف فيما لا يملكه وليس له
 حق التصرف فيه ، حتى تصح مساءلته سواء بصفته فاعلا أو شريكا .
 ولا يكفي لتأنيم مسلك الوسيط أن يكون قد أيد البائع فيما زعمه من إهداء الملك
 إذا كان هو في الحقيقة يجهل الواقع من أمره أو كان يعتقد بحسن نية أنه مالك
 للقدر الذي تصرف فيه . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن سمسار .
 وله بهذه المثابة أن يجمع بين طرفي العقد ويقتضى أجرة الوساطة بينهما ، ولا يكلف
 مؤونة التثبت من ملكية البائع أو بحث مستنداته ، فإن الحكم المطعون فيه
 إذ دانه دون أن يبين ما وقع منه مما يمد في صحيح القانون احتيالا بالمعنى
 المتقدم ، يكون قاصرا عن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة طبقا لما افترضته
 المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية معينا بما يبطله ويوجب نقضه .
 ولما كان هذا المنى يتصل بالمحكوم عليهما الثالث والرابع أيضا ، فإنه يتعين
 نقض الحكم بالنسبة إليهما كذلك ولو لم يقررا بالظن بالنقض طبقا للسادة ٤٢
 من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظن أمام محكمة
 النقض .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وضوية السادة المحاضرين : محمد عبد المنعم جزارى ،
نور الدين حريس ، ونصر الدين حزام ، وأودو خلف .

(٤١)

الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ القضائية

(١) عقوبة . "المقوبة المبررة" . ظروف مخففة . اختلاس أموال أميرية .
استيلاء على مال للدولة بغير حق . قبض . " المصلحة في الطعن " .

معاقبة الطامن بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات مع استعمال الرأفة وفقاً للمادة ١٧
من ذلك القانون . لا جدوى مما يثيره الطامن من أن المادة ١١٣ مكرر عقوبات
هى الواجبة التطبيق ما دامت العقوبة المقررة فى القانون وفقاً للمادة
المذكورة . لا ينتر من هذا أن المحكمة أخذت الطامن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير
العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للرأفة .

(ب) محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير آراء الخبراء" . إثبات . "خبرة" .
حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

لمحكمة الموضوع الخزم بحصة ما روجه الخبير فى تقريره .

(ج ، د) حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . إثبات . "إثبات بوجه
عام" .

(ج) الأدلة فى المواد الجنائية متساوية .

(د) لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم فى أية مرحلة من مراحل التحقيق
وإن عدل عنها بعد ذلك .

١ — متى كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى بمقابلة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالغرامة والرد والعزل بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات وذلك بعد أن استعمل الرأفة معه وفقاً للمادة ١٧ من هذا القانون فإنه لا جدوى للطاعن مما يشيره من أن مادة العقاب الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى هي المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات ما دامت العقوبة المقررة بها مقرر في القانون وفقاً للمادة ١١٣ مكرراً المذكورة. ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارنها بالجاني لا الوصف القانوني الذي تكيّفه المحكمة وهي إذ تعمل فيها الاختيار في استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات، فإنما تقدر العقوبة التي تناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تجزم بصفة مارجحه الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدت له .

٣ — لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينيء كل دليل منها ويقطع في كل جريمة من جرميات الدعوى — إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٤ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك ، وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطمئنانها .

الوقائع

إهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بتأحية مركز طنطا محافظة الغربية : بوصفه موظفاً عمومياً ومن الأمناء على الودائع " كاتب

الجمعية التعاونية الزراعية بقرية "خرسيت" اختلس المبلغ المئين المقدار بالتحقيق (٦٢٤ ج و ٥٤٦ م) والمملوك للجمعية التعاونية الزراعية سالفة الذكر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١١١/١١٢ و ١-٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور يا بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمقابلة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه بمبلغ ٦٢٤ ج و ٥٤٦ م (ستمائة وأربعة وعشرون جنيهاً وخمسمائة وستة وأربعين ملياً) وإلزامه أن يرد إلى خزينة الدولة بمبلغ ٦٢٤ ج و ٥٤٦ م وعزله من وظيفته . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجنابة الاختلاس قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الحكم طبق على واقعة الدعوى المادة ١١٢ من قانون العقوبات مع أن المادة ١١٣ مكرراً من ذات القانون هي المنطبقة على الواقعة . كما أن الحكم اعتمد ضمن ما اعتمد عليه في ثبوت الجريمة على تقرير مصلحة تحقيق الشخصية دون أن يبين مؤدى هذا التقرير على نحو يكشف عن وجه استدلاله به وعلى الرغم من عدم صلاحية التقرير كدليل يقينى يصح التعويل عليه في ثبوت الجريمة في حق الطاعن لاحتوائه على احتمال فتح الخزنة وسرقة ما بداخلها بمفتاح آخر مصطنع مغاير لتلك الذى في عهدة الطاعن . كما أن الحكم استخلص من إقرار الطاعن بتعمله مسئولية العجز وعدم وفائه لمبلغ الستة جنيئات المتبقية للجريمة من المبلغ الذى كان قد أخذه من الخزنة سداداً لأجر التليفون دليلاً على مقارفته مع أن ذلك لا يؤدى إلى مارتب طيه . وأخيراً فإن الحكم أسند إلى الطاعن خلافاً للثابت في الأوراق إقراره بأنه أحكم غلق الخزنة قبل فتحها واكتشاف سرقتها كما أثبت في حقه مقارفته للمحادث سداً للعجز الذى تكشف وجوده في عهدة زميله نجيل سيداروس مع أن الثابت بالأوراق أن العجز سدد بأدوات كانت تخزن الجمعية دون المال المقول باختلاسه . وحيث إنه لما كان البين

من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى بمحاقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالغرامة والرد والغزل بمقتضى المادة ۱۱۲ من قانون العقوبات وذلك بعد أن استعمل الرأفة معه وفقا للمادة ۱۷ من هذا القانون فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره من أن مادة العقاب الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى هي المادة ۱۱۳ مكررا من قانون العقوبات ما دامت العقوبة المقررة بها مقرر في القانون وفقا للمادة ۱۱۳ مكررا المذكورة ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الخاني لا الوصف القانوني الذي تكيفه المحكمة وهي إذ تعدل حقها الاختياري في استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ۱۷ من قانون العقوبات فإنما تقدر العقوبة التي تناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى أورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن مستمدة من أقوال الشهود وأقوال الطاعن ومن تقرير مصلحة تحقيق الشخصية الذي بين مؤداه في قوله " إن فصل الخزينة وجد سليما وكذا ميكانيكيته من الداخل وأنه بفحص أجزائه الداخلية ميكروسكوبا في مواضع احتكاك المفتاح بها وجد آثار منتظمة لاستعمال أكثر من مفتاح من بينها آثار استعمال المفتاح المسلم إلا أن الآثار الغير خاصة بهذا المفتاح لا تنبئ عن استعمال مكرر متعدد كما في الحالة الأولى وأن هذا القفل يصعب عمل مفتاح مصطنع له بدون مطابقة على المفتاح الأصل أو فك أجزائه الداخلية" ، ولما كان لمحكمة الموضوع أن تجزم بصحة ما رجحه الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن إقراره بحمل مسؤولية العجز وعدم وفائه للبلغ المتبقى من أجر التليفون لا يكفي لإستخلاص مقارنته للجريمة مردودا بما هو مقرر من أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينفى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اقتناع المحكمة

واطمئنتنا إلى ما انتهت إليه وهو أمر لم تخطئه المحكمة تقديره . ومن ثم فيكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتمد — ضمن ما اعتمد عليه — في ثبوت الواقعة في حق الطاعن إلى إقراره بمحض الشرطة بأنه أحكم خلق الخزانة قبل فتحها واكتشاف سرقتها وأطرحنا أقواله بمحض تحقيق النيابة الذي عدل فيه عن أقواله الأولى في شأن هذه الواقعة ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى إطمئنتنا ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر إطمئنتنا . أما ما يثيره الطاعن في شأن سداد المعجز الذي وجد يهده نيل سيداروس زويل الطاعن عينا دون المسال المقول باختلاسه فردود بأن المعجز لم يكن قاصرا على بعض الأدوات (قطع النيار) التي ردت بالفعل بل شمل أيضا مبالغ أخرى عبارة عن قيمة مبيدات وأسمدة وذلك حسبما جاء بأقوال رزق شوقي اسحق رئيس المراجعة التي أوردتها الحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/محمد عبد المنعم حجازي ، وضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين
عويس ، ونصر الدين حزام ، ومحمد أبو الفضل حفي ، وأبورخلف .

(٤٢)

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ القضائية

(١) نقض . "الطعن بالنقض . التقرير به" . "أسباب الطعن .
تقديمها" .

التقرير بالطعن بالنقض . تقديم أسباب الطعن في المباد . أثرها ؟

(ب ، ج) قتل خطأ . إصابة خطأ . خطأ . رابطة السببية . حكم .
"تسببه . تسبب غير معيب" .

(ب) مسألة كل من أسهم في الأخطاء التي نشأ عنها الحادث إما كان قدر
خطئه . يستوى في ذلك أن يكون خطؤه سبباً مباشراً أم غير مباشر
في حصول الحادث .

(ج) لإيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث . كفايته
لتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والتجبة الضارة التي حوسب
التمم عنها .

(د) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . محكمة الموضوع . "سلطانها
في تقدير الدليل" .

حق محكمة الموضوع في أن تحول على ما تعلقت إليه من أقوال .

(هـ) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . "إثبات . "إثبات
بوجه عام" .

تصويب أحكام الإداة ؟

١ — جرى قضاء محكمة التقض على أن التقرير بالظن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الظن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالظن وتقديم الأسباب يكونان مما وحده إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه .

٢ — تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مسائلة كل من أصهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سهيا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

٣ — متى كان ما أورده الحكم سديدا وكافيا لبيان أوجه الخطأ التي أتاها المتهم ، وكانت من بين الأسباب التي أدت إلى تصدع الحائط المشترك وانهار المنزلين على من فيهما من السكان ووفاة البعض وإصابة الآخرين ، فإن هذا مما يتوافر به قيام رابطة السببية بين ذلك الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب عليها المتهم بحسب ما هي معرفة به في القانون .

٤ — لمحكمة الموضوع الحق في أن تعمل على ما تظمن إليه من أقوال دون البعض الآخر .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للبرر التي دان المتهم بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه مردودة إلى أصلها الصحيح من أوراق وفطن إلى ما دفع به المتهم الدعوى وعرض له ورد عليه بما لا يخرج من الاقتضاء العقل والمنطق ، فإن الظن يكون على غير أساس ويتعين الرفض موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة اللعامين بأنهما في يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٦٦ بدائرة بندر للضيوم : تسبها خطأ في موت كل من وهيبه اصحق وأسماءه محمد محمود وخالد أحمد محمد أحمد وحناف خليل وخليل صالح وعبد أمين حامد وإصابة كل من

ناديه فوزى نصيف وناديه أحمد عبد الفتاح وسامى خليل وأحمد عبد الفتاح مؤمن وحسن حامد عبد اللطيف وعادل سمير فوزى بأن كان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احترازهما وورعوتهما بأن أقام الأول بناء دون الاستعانة بأحد المختصين للاشراف عليه ودون مراعاة الأصول الفنية فى البناء وعدم إتخاذهم والثمن الثانى الحيلة لمنع تسرب المياه إلى الحائط الفاصل المشترك بينهما وتراخيهما فى القيام بترميم حوائط المنزلين رغم قدم بنائهما فأدى ذلك إلى تشيع الحائط الفاصل بالرطوبة وتحلله وانهياره وانهيار أسقف المنزلين المحملة عليه وسقوط الأنقاض على قاطنى المنزلين ووفاة بعضهم وإصابة آخرين . وطلبت معاقتهما بالمادتين ۱/۲۳۸-۲ و ۱/۲۴۴-۳ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر الفيوم الجزئية قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمادة ۱/۲۳۸ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۶۲ بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ. فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف — وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض وقدم الطاعن الأول أسبابا لطعنه ولم يقدم الطاعن الثانى أسبابا لطعنه .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى وإن كان قد قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه . ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا وذلك لما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول ... قد استوفى الشكل المقرر فى القانون . وحيث إن هذا الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إزدائه بجرمة القتل الخطأ قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على

مخالفة للثابت في الأوراق ، ذلك بأنه لم يعن بتحديد سبب الحادث وعلاقة السببية بينه وبين خطأ الطاعن الأول ، إذ أن ما ساقه من أخطاء أسندتها المهندسون إليه — على فرض وجودها — قد مضت عليها مدة طويلة دون أن يتصدع البناء ، وأنه لولا عامل الرشح الذي طرأ على الحائط المشترك بين منزلي الطاعنين لظل البناء قائماً ومن ثم فالرشح هو العامل الرئيسي الذي يعتبر قانوناً سبباً للحادث إذ ولولاه لما نشأ الفعل الصادر ، وهذا السبب لا دخل للطاعن فيه لأن مصدره خزان الصرف الكائن بالمنزل الشرق الذي يملكه الطاعن الثاني ولم يكتشف أمره إلا بعد أن نبه إليه الطاعن الأول عند استجوابه أمام النيابة وبعد أن كان المهندسون قد أرجعوا سبب الحادث إلى عوامل أخرى ساهمت في سقوط الحائط مردها إلى أخطاء وقعت في تشييد البناء وضعف سمك الحائط المشترك وعدم بناء دورات المياه " بالطوب الأحمر " بمنزل الطاعن الأول وتسرب مياه الصرف من مواسير المنزل الشرق ، وقد أضيف عامل الخزان إلى تلك الأسباب بعد أن اكتشف أمره ، وقد أخذ الحكم الابتدائي وجاراه في ذلك الحكم المطعون فيه بهذا المنطق مع أن تلك الأسباب كانت قائمة من قبل منذ أمد طويل ولو كانت تؤدي حقيقة إلى إضعاف متانة الحائط وبالتالي إلى سقوطه لسقط منذ عهد طويل ، ومن ثم فالرشح الذي تسرب إلى الحائط من خزان الصرف الواقع بمنزل الطاعن الآخر والذي لا سلطان للطاعن الأول عليه كان هو العامل الذي أدى مباشرة إلى ضعف الحائط وبالتالي إلى سقوطه . هذا وقد التفت الحكم عما شهد به المهندسان محمود توفيق والفريب أحمد سليمان أمام محكمة أول درجة من أن السبب في الرشح راجع إلى تسرب الرطوبة من خزان الصرف الكائن بالمنزل الشرق الذي أهمل شأنه الطاعن الآخر واعتمد الحكم على ما قالوا به في تحقيقات النيابة على الرغم مما صرح به أولهما محمود توفيق من أنه لم يعاين منزل الطاعن الأول وأنه كان يعني بما ذكره في تلك التحقيقات المنزل الشرق المملوك للطاعن الآخر . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الثابت من معاينة النيابة أن حوائط دورات المياه في منزله كانت مشيدة بالطوب الأحمر . وأنه لو قدرت محكمة ثاني درجة كل هذه الحقائق لتغير وجه الرأي في الدعوى أما وهي لم تفعل فقد تعيب حكماً بما يوجب نقضه .

وحيث إن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أن العامل المباشر للحادث هو الرشح الذي كان سببه خزان الصرف الذي لا سلطان له عليه لأنه بمنزل الطاعن

الأخر وأن الأخطاء الأخرى التي أقام عليها الحكم مسئولية الطاعن لم تكن سببا مباشرا للواقعة وإلا لانهار البناء منذ أمد طويل ومن ثم فلا مسئولية على الطاعن ، فردود بأن تمدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساهمة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد ما نراه الطاعن على الحكم الابتدائي وفنده ميثا خطأ الطاعن وعلاقة السببية بينه وبين النتيجة الضارة التي نشأت عنه كما يتطلبه القانون في قوله " إن الثالث من تقارير الخبراء المهندسين المودعة ملف الدعوى ومناقشتهم أمام النيابة أن المتهم الأول - الطاعن الأول - أخطأ حين أقام بناء منزله على غير الأصول الفنية المرسية وأقام الحائط المشترك بسمك يقل من السمك العادي في الطابقين الثاني والثالث وترك دورات المياه على الحائط المشترك رغم أنه مبنى بالطوب الأخضر بالنسبة للطابقين الثاني والثالث ووضع عروق سقف منزله عمودية على الحائط المشترك بناؤه من الطوب اللين مما أدى إلى الضغط المتواصل عليه لأنه يحمل ثلاث طوابق مع ضغط مستمر له نتيجة تآكل المونة وانتشار الرطوبة من دورات المياه ومن خزان المنزل المجاور والملوك للتمهم الثاني وأن سقوط المنزل يرجع سببه إلى الإهمال في العناية وقدم البناء والميوب الفنية التي يعلمها وكانت ظروف الحال تمكنه من هذا العلم كما ذكر المتهم الأول نفسه من أن المتهم الثاني وهو صاحب المنزل المجاور لم يتم بكسح خزان المجارى من خمس أو ست سنوات مما تسبب عنه رشح بالحائط الفاصل بين المنزلين وفوق ذلك فإن الحائط المشترك مملوك للطرفين شيوعا وأن أى إخلال فيه يوجب مسئوليتيهما جنائيا لما يحدث بساكنيه وغيرهم وأن ما ذهب إليه المتهم الأول من أن المهندس محمود توفيق شهد أمام محكمة أول درجة من أن الحائط مشجع بالرطوبة بسبب تسرب بعض مياه مطابخ المنزل الشرق وليس الغربى فقد شهد أمام النيابة (ص ١١) أن دورات المياه مقامة بالطوب اللين في المنزل الغربى أما المنزل الشرقى فليس به دورات مياه وكان على صاحب المنزل الغربى عند لإدخال المياه إلى المنزل أن ينير دورات المياه ويقيمها بالطوب الأحمر والأنجحت حتى لا يؤثر على الرشح الطبيعي الناتج من هذه الدورات واستطرد الحكم إلى أن هذا لشاهد قال " إن الشخص الذى أقام البناء وأدخل المياه في البيت الغربى

مستول أيضا وقال إنه لو اتبعت الأصول الفنية لما تهدم البناء وفي ذلك رد كلف شاف لما أورده الخبيران الاستشاريان في تقريرهما والتي لا تطمئن المحكة إليهما " وما أورده الحكم فيما سلف سديد وكاف في بيان أوجه الخطأ التي أتاناها الطاعن الأول وكانت من بين الأسباب التي أدت إلى تصدع الحائط المشترك وانهار المزلين على من فيهما من السكان ووقاة البعض وإصابة الآخرين ويتوافر به قيام رابطة السببية بين ذلك الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب عليها الطاعن بحسب ما هي معرفة به في القانون . أما ما ينهه الطاعن خاصا باعتماد الحكم على شهادة المهندسين محمود توفيق والفريق أحمد سليمان في تحقيقات النيابة والفتاوى عما غير تلك الشهادة أمام محكمة أول درجة ، فردود بما هو مقرر لمحكمة الموضوع من حقها في أن تعول على ما تظمن إليه من أقوال شاهد في التحقيقات دون ما شهده أمام المحكمة وأن تأخذ ببعض أقواله دون البعض الآخر — وأما ما يثيره الطاعن من أنه أقام حوايط دورات المياه في منزله بالطوب الأحمر وأن الحكم قد خالف في هذا الشأن ما هو ثابت في معانية النيابة ، فهو مردود بأنه فضلا عما كشفت عنه أقوال المهندسين التي عول عليها الحكم من عدم سلامة دعوى الطاعن ، فإن ما أثبتته المحكمة ، تقلا عن معانية النيابة هو أن الحائط المشترك لم يكن مبني بالطوب الأحمر إلا على ارتفاع مترين فقط — وهو أمر أشار إليه الطاعن في طعنه ، يضاف إلى ذلك أن تقرير الخبيرين الاستشاريين المقدم من الطاعن والذي عرض له الحكم وأطره ، قام في هذا الخصوص على أنه لا يلزم بناء دورات المياه بالطوب الأحمر ، ومفاد هذا الرأي الذي لم يجادل فيه الطاعن — أنه لم يتكشف لواضعي التقرير أن الحوايط كانت مبنية بالطوب الأحمر ، وإلا لما فاتهما التنويه به ، وبذلك يكون ما ينهه الطاعن على الحكم من مخالفة الثابت في الأوراق غير سديد . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه مردوده إلى أصلها الصحيح من أوراق الدعوى وقد فطن إلى ما دفع به الطاعن الدعوى وعرض له ورد عليه بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، ومضيفة السادة المستشارين :
 محمد محمد محفوظ ، وحسين سعد صالح ، ومحمود عباس المراروي ، ومحمود طليفة .

(٤٣)

الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١) محاماه . " تقدير أتعاب المحاماه " . قانون . " تفسيره " .

بمجال التقييد بفئات الأتعاب المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون المحاماة
 الجديد ؟

(ب) حكم . " وضعه والتوقيع عليه " . بطلان . نقض . " حالات الطعن " .
 بطلان الحكم " .

وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثين يوما من النطق بها . مخالفة
 ذلك ، بطلان الحكم . المادة ٢/٣١٢ إجراءات .

١ — بمجال التقييد بفئات الأتعاب المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون
 المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ هو الأتعاب الخاصة بالمحامين أعضاء النقابة التي تؤول
 إلى صندوقهم طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من القانون المشار إليه
 فلا تتمدها إلى الأتعاب المحكوم بها للجهات التي تتولى المدافعة عنها إدارة قضايا
 الحكومة عملا بقانونها الخاص .

٢ — إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع
 الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت
 باطلة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٨ ،
 وحتى يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٨ لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه فلم الكتاب

على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب النيابة المختصة المرافقة لأسباب الطعن ، وإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم بأنه في يوم ١٤ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم مصر الجديدة ١ — تسبب خطأ في موت عيد الله عيدوبه إبراهيم وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين واللوائح بأن قاد سيارة الأتوبيس الميينة بالمحضر في -مرة ورعونة ينتج عنها الخطر رغم مرووره في مفترق ودون أن تكون مستكيلة لأجهزة الأمن ، فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أودت بحياته . ٢ — قاد السيارة الأتوبيس الميينة بالمحضر دون أن تكون مستكيلة لأجهزة الأمن . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وأدعت زوجة المجنى عليه — من نفسها وبصفتهاروصية على أولادها قصر المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ثم عدلت طلباتها إلى مبلغ ٥١ ج على سبيل التويض المؤقت . وأثناء سير الدعوى تدخلت هيئة النقل العام بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة جناح مصر الجديدة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بمحس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥ ج لإيقاف التنفيذ وإلزامه أن يدفع إلى المدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها . مبلغ ٥١ ج على سبيل التويض المؤقت والمصاريف المدنية فاستأنف كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع (أولا) برفض الدفع المبدى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعهما غير ذي صفة وبقبولها (ثانيا) بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة ، والاكثاف بتفريم المتهم خمسين جنبا وتأييده فيما عدا ذلك ، وإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بالتضامن المصاريف المدنية الإستئنافية ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المحامى من هيئة النقل العام في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن الطاعة — المستولة عن الحقوق المدنية — تنبئ على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلزامها المصاريف المدنية الإستثنائية بالتضامن مع المتهم المحكوم عليه . قد شاب البطلان ذلك بأن أسبابه لم تحرر ولم يقع عليه في مدة الثلاثين يوما من تاريخ النطق به .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ۳۱۲ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ۲۹ يناير سنة ۱۹۶۸ ، وحتى يوم ۲۹ فبراير سنة ۱۹۶۸ لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة شرق القاهرة المؤرخة ۲۹ فبراير سنة ۱۹۶۸ المرافقة لأسباب الطعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه فيما قضى به من إلزام الطاعة بالتضامن مع المحكوم عليه المصاريف المدنية الإستثنائية ومقابل أتعاب المحاماة والإحالة مع إلزام المطعون ضدها عن نفقاتها وبصفقتها المصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة للطاعة تؤول إلى الإدارة المدافعة عنها . وذلك دون تفيد بقتات الأتعاب المخصوص عليها في المادة ۱۷۶ من القانون رقم ۶۱ لسنة ۱۹۶۸ بإصدار قانون المحاماة لأن مجال هذه المادة هو الأتعاب الخاصة بالمحامين أعضاء النقابة التي تؤول إلى صندوقهم طبقا للفقرة الأولى من المادة ۱۷۸ من القانون المشار إليه فلا تتمدها إلى الأتعاب المحكوم بها للجهات التي تتولى المدافعة عنها إدارة قضايا الحكومة عملا بقانونها الخاص .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد المنعم حمزى ، ومضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين
عريس ، ونصر الدين مزوم ، ومحمد أبو الفضل حنفي ، وأندرو خلف .

(٤٤)

الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) قتل خطأ . جريمة . " أركانها " . خطأ . " صور الخطأ " .

ورابطة السببية . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

(١) تحقق جريمة القتل خطأ . يحدث القتل نتيجة توافر صورة من

صور الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات . عدم

جدوى النفي بأن الخطأ لا يتوافر في حق المتهم إلا إذا كان

ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار
أو مخالفا لأمنية الميناء .

(ب) متى يمد ما أورده الحكم سائفا في التذليل على توافر ركن الخطأ ؟

(ج) قتل خطأ . رابطة السببية . محكمة الموضوع . " سلطتها

في تقدير توافر أركان الجريمة " . حكم . " تسببيه .

تسبیب غیر معيب " . نقض . " أسباب الطعن .

ما لا يقبل منها " .

تقدير توافر ملاقة السببية . موضوعي . عدم جواز المجادلة في توافرها

أمام النقض مادام أن الحكم قد أقيم على أسباب تؤدي

إلى توافرها .

(د ، هـ) دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . حكم .

" تسببيه . تسبیب غیر معيب " . محكمة الموضوع .

" محكمة استئنافية " .

(د) عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع لم يترأسها .

(هـ) النفي على المحكمة اغفالها اجراء لم يطلب منها . غير صحيح .

۱ - لا يلزم للمقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ القى يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها المادة ۲۳۸ من قانون العقوبات ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للتمم من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات بالبحار أو مخالفا للامحة المبناء لحسب ولا من المجادلة في ثبوت أو عدم ثبوت خطأ الخنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح مادام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه استنادا إلى الصور التي أوردتها والتي منها عدم الاحتياط والتوقى وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

۲ - إذا كان مؤدى ماقاله الحكم أن المتهم لم يتخذ الحيلة في خروج الفاطرة التي كان يقودها من مكانها لتفادى الصدام ، وأنه لم يطلق آلة التنبية ، وقاد الفاطرة بمؤخرتها دون أن يبين خلل الطريق خلفه ، كما قادها بسرعة وقت خروجها من المرسى مع أنه كان من المتعين وهو يسير بها بمؤخرتها أن يسير ببطء حتى يستقيم خط السير ويكون الطريق صريفا ، فان ما تقدم يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ .

۳ - ثبوت قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التي يتفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فعل فيها اثباتا أو نفي فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وبالتالى فإنه لا يقبل منه المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

۴ - متى كان الثابت بوجه النعى أن المتهم لم يصصر على منازعته في قيام علاقة السببية أمام المحكمة الإستئنافية ، كما خلا محضر جلسة تلك المحكمة من أى دفاع بشأن انتفاء هذه العلاقة ، فان المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على دفاع لم يرد أمامها ، ولا يكون لها ينعاه المتهم بهذا السبب محل .

۵ - إذا كان المتهم لم يطلب إلى محكمة الموضوع اجراء تحقيق في أى شيء مما يدعيه في طعنه بشأن الخبرة أو الشهادة ، فليس يصح له أن يبنى على المحكمة اغفالها اجراء لم يطلب منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨/٨/١٩٦٦ بدائرة قسم الميناء : تسبب خطأ في موت محمد خليل إبراهيم بأن تحرك بالقاطرة الآلية قيادته إلى الخلف بمجرد القتال دون أن يتبين خلو الطريق خلفه فصدم من بالقاطرة فحدثت به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته . وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني كل من والد المجني عليه عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على قصر المجني عليه ووالدة المجني عليه وزوجته وطلبوا القضاء لهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم وهيئة قناة السويس بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين . ومحكمة ميناء بورسعيد الجزئية قضت بحضورها عملا بمادة الإنهاء بتفريم المتهم عشرين جنبا وإلزامه أن يدفع إلى المدعين بالحق المدني مبلغ ٥١ ج بالتضامن مع هيئة قناة السويس ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته المسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة بورسعيد الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد شابته فساد في الاستدلال وقصور في التسبب كما أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه أقام قضاءه بتوافر رابطة السببية بين خطأ الطاعن و وفاة المجني عليه على أن إصابات الأخير حدثت إثر سقوطه في الماء بسبب التصادم بين القاطرة التي كان يقودها الطاعن وبين اللش الذي كان يركبه المجني عليه ، في حين أن الثابت من التقرير الطبي أن سبب الوفاة هو أن المجني عليه أصيب بصدمة عصبية وقد تمسك الطاعن في دفاعه الذي أبداه بمذكرة المقدمة

لمحكمة أول درجة بأن المبنى عليه إذ نزع من رؤية اللش يقترب من القاطرة أصيب بالصدمة وسقط في الماء دون أن يكون لواقعة الاصطدام دخل في سقوطه ، إلا أن الحكم المطعون فيه إلتفت عن هذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه — ثم أنه استظهر خطأ الطاعن وفقا للقواعد العامة في حين أن الحادث وقع بين سفيتين مسيرتين آليا في مياه قناة السويس وتحركة القواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار المعمول بها في الجمهورية العربية المتحدة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٦ لسنة ١٩٦٣ فضلا عن قواعد لائحة ميناء بور سعيد ومن مقتضاها أنه لا نسب خطأ للجاني إلا إذا كان ما صدر عنه قد إنطوى على مخالفة لأحكامها وقد أغفل الحكم أعمال هذه القواعد مع أن الطاعن أشار إليها في مذكرته وإلى أن الخطأ من جانب قائد اللش لا الطاعن وفقا لتلك القواعد . هذا إلى أن المدافع عن الطاعن كان قد طلب في ختام مرافعته أمام الهيئة الإستئنافية ندب خيروشثون البحار لمناقشته الرأى فى الخطأ المسند إلى الطاعن كما طلب صماع شهادة قائد ميناء بور سعيد الذى أعلن وحضر بالجلسة إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها وبعد أن ساق مؤدى أدلة الثبوت ونقل عن التقرير الطبى ما أثبتته من إصابات وجدت بجثة المبنى عليه وأن "الإصابات من تصادم الجسم بألة مثل رفاص أو ما أشبه وسبب الوفاة الصدمة المصبية" خلص إلى أن تلك الإصابات هى التى أدت إلى وفاة المبنى عليه ثم استظهر أركان جريمة القتل الخطأ وبين رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووفاة المبنى عليه فى قوله "كما توافرت رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى منى به المبنى عليه إذ لولا خطأ المتهم الذى أدى إلى اصطدام القاطرة التى يقودها باللش الذى ركبها المبنى عليه لما سقط الأخير فى الماء ولما اصطدم بالرفاص ولما حدثت إصاباته التى أودت بحياته". لما كان ذلك، وكان الحكم قد دلل على أن خطأ الطاعن متصل بوفاة المبنى عليه إتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع الوفاة بغير وجود هذا الخطأ بما يكفى لحمل قضائه .

وكان ثبوت قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التي ينفراد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إيجاباً أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الثابت بوجه النفي أن الطاعن لم يصّر على منازعته في قيام علاقة السببية أمام المحكمة الإستئنافية كما حلا محضر تلك المحكمة من أي دفاع بشأن إستثناء هذه العلاقة من ثم فإن المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يكون لما ينعاه الطاعن بهذا السبب محل. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين خطأ الطاعن في قوله: "إن الثابت من الأقوال سالمة الذكر أن المتهم لم يتخذ أي حيلة لخروج بالقاطرة من مكانها حتى يتفادى أي اصطدام بأى عائمة أخرى قد تكون وطريقه فلم يطلق آلات التنبيه، وعندما إقترب من اللش لم يخوف من مكانه لتفادى الاصطدام به كما دلت على ذلك المعاينة وأقوال الشهود من أنه اصطدم بمؤخرة القاطرة بمتمصف اللش من جهة اليمين ولم يلتفت إلى تلويح المحي عليه لمحاولة تنبيهه، يضاف إلى ذلك ما ثبت من أقوال الشهود أن القاطرة كانت مسرعة إبان خروجها من المرسى وكانت سرعتها أكثر من سرعة اللش وهذا في حد ذاته يكون خطأ إذا ما دام كان يقود القاطرة بمؤخرتها فكان يتعين عليه أن يقودها بسرعة بسيطة حتى يستقيم خط سيره ويكون الطريق مرئياً أمامه." وما قاله الحكم فيما تقدم مؤداه أن الطاعن لم يتخذ الحيلة في خروج القاطرة التي كان يقودها من مكانها لتفادى الصدام، وأنه لم يعلق آلة التنبيه وقاد القاطرة بمؤخرتها دون أن يتبين خلو الطريق خلفه كما قادها بسرعة وقت خروجها من المرسى مع أنه كان من المتعين وهو يسير بها بمؤخرتها أن يسير ببطء حتى يستقيم خط السير ويكون الطريق مرئياً، ويسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ، لما كان ذلك، وكان لا يلزم العقاب أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردها المادة ۲۳۸ من قانون العقوبات بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها، ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفاً للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار أو مخالفاً للأئمة الميناء فحسب ولا من المجادلة في ثبوت أو عدم ثبوت خطأ المحي عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح مادام أن الحكم قد أثبت توافر

ركن الخطأ في حقه استنادا إلى الصور التي أوردتها والتي منها عدم الاحتياط وعدم التوقى على الوجه بادی الذکر وهو ما یکنى وحده لإقامة الحکم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم یطلب إلى محكمة الموضوع إجراء تحقیق فی أى شیء مما يدعیه فی طعنه بشأن الخبرة أو الشهادة — فلیس یصح له أن ینعی على المحكمة إغفالها إجراء لم یطلبه منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن یشکل على غیر أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمد الوهاب خليل ، ومحمد عباس المرادى ، والاكثروا أحمد محمد إبراهيم .

(٤٥)

الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١) مأمورو الضبط القضائي . "اختصاصهم" . اختصاص . تحقيق .
جريمة . استيلاء على مال للدولة بتفريق .

استداد اختصاص مأموري الضبط الى جميع من اشتركوا في الجريمة التي بدأ تحقيقها
أو اتصلوا بها أينما كانوا . حقه عند الضرورة في تتبع الأشياء المنصبة من هذه
الجريمة واتخاذ الإجراءات قبل المتهمة فيها وغيره من المتصلين بها .

(ب،ج) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "اعتراف" . إكراه . محكمة الموضوع .
"سلطتها في تقدير الدليل" .

(ب) سلطان الوظيفة في ذاته . لا يحد إكراه . ما دام لم يستغل بالأذى ماديا كان
أو مهنيا إلى المتهمة . استخلاص ما إذا كان اعتراف المتهمة في الظروف
والملاحظات التي حصل فيها متأثرا بسلطان الوظيفة . موضوع .

(ج) الأخذ باعتراف المتهمة في حق نفسه وغيره من المتهمين . من إطلاقات محكمة
الموضوع .

١ - إذا كان ما أجراه مأمورو الضبط القضائي في الدعوى من تحريات
وضبط إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأوا تحقيقها على أساس حصول
واقعتها في اختصاصهم، فإن اختصاصهم يمتد إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا
بها أينما كانوا ويعمل لهم الحق عند الضرورة في تتبع الأشياء المنصبة من
الجريمة التي بدأوا تحقيقها ومباشرة كل ما يحولهم القانون من إجراءات سواء
في حق المتهمة في الجريمة أو في حق غيره من المتصلين بها .

۲ - إن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات ، لا يعد إكراهاً مادام لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً ، إذ مجرد الخشية منه لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكمة ، ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ، ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع .

۳ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمانت إلى صحته ومطابقتها للحقيقة والواقع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ... ٢ - ... (الطاعنين)
٣ - ... ٤ - ... بأنهم في يوم ١٥ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم أسوان .
محافظة أسوان : (أولاً) المتهمين من الأول حتى الرابع أحرزوا بغير ترخيص سلاحاً نارياً ذا ماسورة مششخنة "بندقية لي انفيلد" . (ثانياً) المتهمين الأول والثاني بصفتهما موظفين عموميين "عريقين بفرق أمن أسوان" استوليا بغير حق على مال مملوك للدولة هو السلاح الناري المبين بالمحضر لمديرية أمن أسوان .
(ثالثاً) المتهم الثالث والرابع . أخفيا البندقية المختلسة مع علمهما بأنهما متحصلات من الجناية ساقفة الذكر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٤ مكرراً ٥/١١١ و ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات والمادتين ١/١ و ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسوان قضت عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات - بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول والمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الرابع بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني بالسجور لمدة ثلاث سنوات وعزلهما من وظيفتهما وتغريم كل منهما خمسمائة جنيه ومعاينة

المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبراءة المتهم الرابع مما أسند إليه بلا مصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المحامى عن الطاعن الثانى تقريراً بالأسباب ، أما الطاعن الأول فلم يقدم أسباباً لطعنه .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً فيكون طعنه غير مقبول شكلاً .

حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر في القانون . وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن المشار إليه هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرمى إحرار سلاح نارى مششخ بغير ترخيص واستيلاء بغير حق على سلاح مملوك للحكومة مسلم إليه بسبب وظيفته قد شابه بطلان في الإجراءات وقصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ذلك بأن رجال الضبط في الدعوى تجاوزوا اختصاصهم المكاني بأن أجروا التحريات وضبط السلاح والقبض على الطاعن المذكور في دائرة محافظة قنا في حين أن واقعة الاختلاس حدثت بدائرة محافظة أسوان وهي دائرة اختصاصهم المكاني الأمر الذى يترتب عليه بطلان الإجراءات وبالتالي بطلان الدليل المستمد منها . كما أن ما أورده الحكم من أن الطاعن الأول اعترف في التحقيقات بأن البندقة سلمت إليه من الطاعن الأول لا يصح الاستناد إليه في الإدانة لأنه صدر منه تحت تأثير إكراه وقع عليه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع والتفتت عن الرد عليه مع وضوح مصلحة الطاعن الثانى فيه ، ثم إن المحكمة اعتمدت في إدانة الطاعن الثانى على تحريات الشرطة الباطلة وفي الوقت ذاته قضت براءة المتهم الرابع لعدم اطمئنانها إلى ما ورد في تلك التحريات على الرغم من أن الواقعة التى تضمنتها التحريات واحدة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه فضلا عن أنه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني أو المدافع عنه قد دفع أيهما ببطالان إجراءات الضبط الذي أسفر عن العثور على البندقية التي دانه الحكم بجنايتي إرزاها واختلاسها، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن مردود بأن ما أجراه مأمورو الضبط القضائي في الدعوى من تحريات وضبط البندقية المحتسبة إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأوا تحقيقها على أساس حصول واقعتها في اختصاصهم، ومن ثم فإن اختصاصهم يمتد إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها أينما كانوا ويجعل لهم الحق عند الضرورة في تتبع الأشياء المتحصلة من جريمة الاختلاس التي بدأوا تحقيقها ومباشرة كل ما يتخولم القانون من إجراءات سواء في حق المتهم بالاختلاس أو في حق غيره من المتصلين بالجريمة، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد في غير محله. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن الثاني بهما وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حقه ما ينتج من وجوه الأدلة. وبيننا اعتراف الطاعن الأول في التحقيقات حصله الحكم بما مؤداه أن الطاعن الثاني أحضر له البندقية المضبوطة وقاما سويا باخفائها وعهد إليه أمر التصرف فيها بالبيع وقد باعها فصلا للحكوم عليه الثالث بمبلغ ۲۷ جنيتها وأخذ الطاعن الثاني نصيبه في الثمن... وعرض الحكم إلى ما أثاره الطاعن الأول بجلسة المحاكمة من أن الاعتراف المنسوب صدوره إليه بالتحقيقات كان وليد إكراه ورد عليه في قوله "لا يوجد بالأوراق ما يدم هذا الإدعاء بل إنه يبين من استقراء الاعتراف وتفاصيل ما تضمنته أنه كان وليد إرادة حرة ورغبة في ترديد الوقائع تنويرا للحقيقة" ثم أضاف الحكم إلى ذلك ما نصه... "والقول من الدفاع أن التحقيق مع المتهم المذكور (الطاعن الأول) وقد تم في قسم الشرطة حيث يتواجد رؤساء المتهم يجعل المتهم مملوك الإرادة مما يهدر ما جاء على لسانه من اعتراف، هذا القول لا تقره المحكمة إذ مكان التحقيق وتواجد رؤساء المتهم لا يؤثران بحال على حرية المتهم في الاعتراف من عدمه هذا الاعتراف الذي تعلقن إليه المحكمة سواء بالنسبة لمن صدر عنه هذا الاعتراف أو بالنسبة للمتهم الثاني (الطاعن الثاني) والثالث..." وما أورده الحكم فيما تقدم سديد في القانون. ذلك بأن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسببه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد إكراها ما دام لم يستغل إلى المتهم بالأذى

ماديا كان أو معنويا ، إذ مجرد الخشية منه لا يصدق قرين الإكراه المبطل للإعتراف
لا معنى ولا حكا ، ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثير
إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى بإعترافه ، ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة
الموضوع . وإذا كانت قد اطمأنت إلى اعتراف الطاعن الأول فإن لما أن تأخذ
الطاعن الثاني به لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ
بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق
وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع . لما كان
ذلك وكان ما ينهأ الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه من قالة التناقض حين
حول في إدانته على تحريات الشرطة في الوقت الذى أهدرها فيه حين برأ المتهم
الرابع في الدعوى ، ما ينهأ من ذلك مردود بأن الحكم أورد في شأن من قضى
ببرائه من المتهمين ما نصه . "وترى المحكمة أن الاتهام المسند إلى المتهم الرابع
يحوطه الشك والريبة ذلك أن الثابت من الأوراق حسبا سلف البيان أن دور
هذا المتهم كان قاصرا على حضوره واقعة إخفاء المتهم الثالث للبندقية المختلسة
فقط وكان ذلك بسبب صلة النسب التى تربطه بالمتهم الثالث ويؤيد هذا النظر
حبادرته بالإرشاد عن مكان إخفاء البندقية فور مواجهته بما أسفرت عنه التحريات
كما لا يوجد في الأوراق ما يفيد علم هذا المتهم بأن البندقية متحصلة من جنائية
أو جنحة ومن ثم يتعين القضاء ببراءته مما أسند إليه" . وما ذهب إليه الحكم فيما
تقدم لا تناقض فيه ، ومن ثم فإن ما ينهأ الطاعن الثاني في هذا الصدد لا يكون
سديدا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم مزاوي ، وصحبة السادة المستشارين :
 محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين حزام ، ومحمد أبو الفضل حفي ، وأبور خلف .

(٤٦)

الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ القضائية

(١) وصف التهمة . إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع . "سلطانها
 في تعديل التهمة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .
 رشوة . اختلاس أموال أميرية .

نطاق حق محكمة الموضوع في تكيف الواقعة وإسباغ الوصف القانوني عليها ؟

(ب) ضرائب . حجز . "حجز إداري" .

لمصلحة الضرائب حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها بطريق الجبـ
 الإداري .

(ج، د) اختلاس أموال أميرية . جريمة . "أوكانها" ؟

أوكان جريمة المادة ١١٢ عقوبات ؟

(هـ) فاعل أصلي . شريك . اختلاس أموال أميرية . تزوير . "تزوير
 الأوراق الرسمية" . استعمال المحرر المزور .

الفاعل الأصلي في الجريمة ؟

(و) نقض . "المصلحة في الطعن" . فاعل أصلي . شريك . عقوبة .
 "العقوبة المبررة" . اختلاس أموال أميرية . تزوير .

ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال . لامصلحة له
 في المحاكمة في معاقبته حل أساس أنه فاعل أصلي .

(ز، ح) تزوير . "تزوير المحرر الرسمي"

من يتبر المحرر رسميا ؟

اختصاص الموظف بطرير الورقة الرسمية ؟

(ط) إثبات . "اعتراف" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " .

الاعتراف في المسائل الجنائية . تقديره موضوعي .

(ي) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "إثبات

بوجه عام" . جريمة . "إثباتها" .

سحق محكمة الموضوع في التدليل على ثبوت الجريمة .

(ك) نقض . "المصلحة في الطعن" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير

الدليل" .

إطراح المحكمة التحقيق الذي أحرته الرقابة الإدارية وأعطاه بالتحقيق الذي أجته

النيابة العامة . التي على التحقيق الأول بإعلان لا محل له .

١ - جرى قضاء محكمة النقض في تفسير نص المادتين ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبرونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ولما كذلك تعديل التهمة بتحويل مكانها المادى ولو بإضافة الظروف المشددة التي قد يكون من شأنها تغيير نوع الجريمة وتقليظ العقوبة ما دامت الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية لم تتغير . وليس عليها في ذلك إلا مراعاة ما تقضى به المادة ٣٠٨ من ضرورة تقيع المتهم ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك منعا للاقتناص على الضمانات القانونية التي تكفل لكل منهم حقه في الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لا مبتورا ولا شكليا أمام سلطة القضاء في التهمة بعد أن يكون قد أحيط بها علما وصار على بينة من أمره فيها ، دون أن يفاجأ بتعديلها من غير أن تتاح له فرصة ترتيب دفاعه على أساس ما تجزئ

المحكمة من تعديل . والأصل المتقدم من كليات القانون المبينة على تحديد نطاق اتصال المحكمة بالواقعة المطروحة والمتهم المعين بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة وعلى الفصل بين جهة التحقيق وقضاء الحكم ويضمره أن سلطة التحقيق لا تقضى في مسؤولية المتهم فلا يتصور أن تستبد بالتكليف النهائي لجرمته ، بل إن هذا التكليف مؤقت بطبيعته ، وأن قضاء الحكم بما يتوافر لديه من العلانية وشفوية المرافعة وسواها من الضمانات التي لاتتوافر في مرحلة التحقيق أولى بأن تكون كثلته هي العليا في شأن التهمة وتكييفها سواء مما استمدته من التحقيقات التي أجريت في مجموع الواقعة بناصرها المكونة لها أو مما يكشف عنه التحقيق الذي يجريه بجلسة المحاكمة . فاذا كانت الدعوى قد رفضت على الطاعنين الموظفين بمصلحة الضرائب بتهمة الإرتشاء اعتبارا بأنهما أخذوا أربعة جنيه من المشتري للسيارة المحجوز عليها لتسهيل بيعها له بأقل من ثمنها فتبينت المحكمة من الشواهد والأدلة المطروحة على بساط البحث في الجلسة أنها استولوا على هذا المبلغ ببينة اختلاسا من ثمن السيارة فهذا من حقا في فهم الواقع في الدعوى وتحرى حكم القانون فيه ، ولا معقب عليها فيما ارتأت ما دامت قد أقامت قضاها على ما يسوغه ، ولا يعتبر ما أجرة المحكمة تغييرا في الواقعة بل تعديلا في التهمة بردها إلى الوصف الصحيح المنطبق عليها . ولما كانت المحكمة قد نهت الطاعنين إلى هذا التعديل قترافا بلسان محاميها على أساسه دون اعتراض منهما أو طلب للتأجيل ، فإنها لا تكون قد أخلت بمحكما في الدفاع .

٢ — لمصلحة الضرائب بموجب القوانين الضرائبية ومنها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل — حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها بطريق الجزاء الإداري طبقا للقانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير المالية تنفيذا له ، وجعلت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر في المادة ٤٩ منها لأمور الضرائب المختصة حق اقتضاء الضريبة من الممول نظير لمصال .

٣ — متى كان الثابت أن قيام مأمور الضرائب ومندوب الجزاء بإيقاع الجزاء على سيارة الممول واتخاذ البيع وتحصيل ثمن المبيع إنما حصل على مقتضى الحق المخول

المصلحة الضرائب بمقتضى القانون . فإن تسلم الطاعتين الأول بصفته مأمور الضرائب والثاني بصفته مندوب الجمر حصيلة بيع السيارة المحجوزة إنما يحصل طبقا لاختصاصهما الوظيفي وبسبب الوظيفة ، فإذا قبضت نفسيهما جزءا من مناهضة إضاعته على مالكة أيا كان ، فإنهما يكونا قد ارتكبا جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١/١٢ ، ٢ من قانون العقوبات . ولا يؤثر في ذلك أن يكون المال المختلس مالا خاصا ما دام لم يسلم إليهما إلا على مقتضى الوظيفة .

٤ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات سوى وجود الشيء تحت يد الموظف العمومي أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١ من القانون المذكور ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته ، كما يستوى أن يكون الشيء المختلس مالا عاما مملوكا للدولة ، أو مالا خاصا مملوكا لأحد الأفراد لأن العبرة هي بقسام المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

٥ — إذ نصت المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعتبر فاعلا في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ، فقد دلت على أن الجريمة إذا ترتبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما ولو لم يبلغ حد الشروع بعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجد لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعتين له شأن في إيقاع بيع السيارة المحجوز عليها وتحصيل ثمنها وتخوير الأوراق المثبتة للزيادة وأهما تلاقي معا في زمان معين ومكان معين وقاما بإجراء من زيادة وهمية حرر ثانيهما الأوراق الخاصة بها وحصل أولها حصيلة البيع نتيجة تواطؤ وتدير بينهما فتقاسما أفعال الجرائم المستندة إليهما وأسهم كل منهما بدور فيها ، فإن ذلك حسب الحكم لأختار كل منهما فاعلا أصليا في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال التي جانيهما بها .

٦ — أنه يفرض أن الطاعن الثاني هو وحده المختص بكل العمل وأنه هو وحده الفاعل الأصلي في جرائم الإختلاس والتزوير والاستمال ، فإن الطاعن الأول يعد حتما شريكا فيها فلا مصلحة لأيهما من وراه ما أثاره في شأن اختصاصه بتحرير المحررين المزورين لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقا للسادة ٤١ من قانون العقوبات .

٧ — يعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر أو كان في الإمكان صدوره من موظف عام مختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداخل في هذا التحرير .

٨ — لا يستند الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستنده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به تكليفا صحيحا ، كما يستند المحرر رسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ، ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها .

٩ — من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق متى اطمانت إلى صحتها ومطابقته للواقع ولو عدل عنه .

١٠ — من المقرر أن محكمة الموضوع أن تدلل على ثبوت الجريمة المسندة إلى المتهم بسوابقها ولواحقها من الفرائ والأمارات التي تشهد لقيامها وإستادها إلى المتهم الذي تحاكمه . ولا تصح المبادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

١١ — متى كانت محكمة الموضوع قد أطرحت التحقيقات التي أجرتها الرقابة الإدارية جملة وأخذت بالتحقيق الذي أجرته النيابة العامة بإعتارة إجراء مستقلا من ذلك الاستدلال الذي أبطلته ، فإن النتي يبطالان هذا الاستدلال يكون ضريبا في غير مضرب وطعنا واردا على غير محل .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين - مع آخرين قضى برأيتهم بأنهم في يوم... بدائرة قسم المطارين (أولا) بصفتهما موظفين عموميين (الأول مساعد مأمور ضرائب والثاني مندوب حجز بأمورية ضرائب المطارين) أخذا عطية للاخلال بواجبات وظيفتهما بأن أخذا من المتهمين الثالث والرابع والحادي عشر مبلغ ٤٠٠ جنيه أربعمائة جنيه على سبيل الرشوة مقابل تمكينهم من شراء سيارة محجوز عليها لصالح مصلحة الضرائب بسعر يقل كثيرا عن سعرها الحقيقي في السوق ودون إتباع الإجراءات الرسمية المقررة بشأن المزايدة في بيعها (ثانيا) بصفتهما سائلة الذكر ارتكبا تزويرا في محررين وسمين هما محضر بيع سيارة المول باسيلي فرانجيدس المحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الضرائب استمارة رقم (٥ حجز) وكشف المترايدين في بيع السيارة المرفق بالمحضر والمؤرخين ١١/٢٨/١٩٦٤ حال تحريرها المختصين بوظيفتهما وذلك بجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن عمدا بالتواطؤ مع باقي المتهمين إلى إثبات بيانات غير صحيحة في محضر البيع وكشف المترايدين المرفق به مفادها إجراء مزايدة غير حقيقية شأن بيع هذه السيارة انتهت بما يفيد رسو مزاد بيعها على المتهم الثالث بقصد تمكينه والمتهمين الرابع والحادي عشر من الحصول عليها بسعر يقل كثيرا عن سعرها الحقيقي في السوق ولتفادي اشتراكهم في مزاد على بيعها وذلك مقابل حصولهما على الرشوة موضوع التهمة الأولى (ثالثا) استعمالا المحررين الرسميين سالفى الذكر مع علمهما بتزويرها بأن قدماهما إلى مأمورية ضرائب المطارين لإرفاقهما بملف المول المذكور لإثبات مضمونها وما يفيد سداد هذا المول المبالغ المستحقه عليه. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمة بتهما بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٠ و ١١١ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات. فقرر ذلك، ومحكمة جنايات الإسكندرية انتهت إلى إدانة الطاعنين بوصف أنها في الزمان والمكان سالفى الذكر (أولا) ارتكبا تزويرا في محررين وسمين هما محضر بيع سيارة المول باسيلي فرانجيدس المحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الضرائب "ضريبة مهن حرة الاستمارة رقم ٥" وكشف المترايدين في بيع هذه السيارة المرفق والمؤرخين ١١/٢٨/١٩٦٤ حال تحريرها المختص بوظيفة

الأول بوصفه مساعد مأمور ضرائب والثاني بوصفه مندوب محجز بمأمورية ضرائب العطارين وذلك يجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرهما بأن قاما بإثبات بيانات غير صحيحة وتخالف الحقيقة في محضر البيع وكشف المزايدين مفادها إجراء مزايمة غير حقيقية بشأن بيع هذه السيارة وذلك في البيانات الخاصة بمكان إلتقاف المزايدة وأسماء المزايدين والمبالغ المدفوعة تأمينا والأسعار التي عرضها المزايدون الصوريون والتمن الذي رعى به المزاد وقدره ۳۰۰ جنيه وإسم الرامى عليه المزاد وجميعها صورية وعلى خلاف الحقيقة (ثانيا) استعلا هذين المحررين الرسميين سالفى الذكر مع علمهما بتزويرهما بأن قدماهما وأرفقاها بملف الممول المذكور وما يفيد إتمام عملية المزايدة الصورية ورسو مزاد السيارة وأنها بيعت بمبلغ ۳۰۰ جنيه (ثالثا) إختلسا مبلغ ۴۰۰ جنيه وهو الباقي من المبلغ الحقيقى المدفوع تمنا لسيارة الممول آنف الذكر وقدره ۷۰۰ جنيه والذي كانا قد أثبتاه على خلاف الحقيقة في محضر المزايدة وكشف المزايدين الصوريين أنها بيعت بمبلغ ۳۰۰ جنيه وكان استلامهما لهذا المبلغ بسبب وظيفتهما الأول مساعد مأمور ضرائب والثاني مندوب محجز وهما من الأتماء على الودائع ثم قضيت حضوريا بتاريخ ۱۴/۴/۱۹۶۸ عملا بالمواد ۱/۱۱۱ و ۱/۱۱۲ - ۲ و ۱۱۸ و ۱۱۹ و ۲۱۳ و ۲۱۴ و ۱۷ و ۳۲ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات والعزل وغرامة ۵۰۰ جنيه خمسمائة جنيتها وإلزامهما برد مبلغ ۲۷۰ جنيتها وذلك عن التهم المستندة إليهما . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحد . طريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعنين بجرائم الاختلاس والتزوير في محررين رسميين واستمالهما قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه القصور في التسبب وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة عدلت الواقعة المرفوعة بها الدعوى في خصوص المبلغ المنسوب إليهما اقتضاؤه من رشوة إلى اختلاس ، وهو مالا يصح في القانون إجراؤه ولو رضاه

المتهمين ، واعتبرت الزيادة الأولى دليلا في إثبات التزوير والاختلاس ، واعتمدت شهادة الشهود عليها مع أنه لا صلة لها بالتمهم المطروحة ومتى كان ثمن السيارة الذي دفع وهو ثلاثمائة جنيه يزيد على المطلوب مصلحة الضرائب التي استوفت الضريبة المستحقة لها ، فإن الطاعنين يتجردان من صفتهما الوظيفية بالنسبة إلى المبلغ الباقي المدفوع إليهما ويكون هذا المال مالا خاصا بملوكا لصاحب السيارة والجريمة نصبا لا اختلاسا أو ارتشاء ، كما أن السيارة المحجوز عليها كانت في حراسة آخر هو الحائز الفعلي والقانوني لها بصفته حارسا سواء بقيت بحالتها أو استحال إلى مبلغ تقدي يمثّل ثمنها . ولما كان يشترط لتطبيق المادة ۱/۱۱۲ - ۲ من قانون العقوبات أن يكون المال مسلما إلى الموظف العام أو من في حكمه بسبب وظيفته وكان هذا الركن متخلفا كان الاختلاس ممتنعا ، ولم يناقش الحكم اختصاص كل من الطاعنين بتحرير المحررين المدعى بتزويرهما مع اختلافه في هذا الخصوص ولم يبين وجه اختصاص الطاعن الأول بالذات في تحريرهما ، ولم يرد على ما دفعه به من أن ما أجرى في المحررين من تغيير يمد عملا خارجا عن النطاق الوظيفي لأى منهما وقد دفع الطاعنان ببطلان التحقيق الذى أجرته الرقابة الإدارية ، وببطلان الاعتراف المسند إلى الطاعن الثانى أمامها لصدوره تحت تأثير الوعد والوعيد ، وكذلك ببطلان اعترافه أمام النيابة العامة باعتباره امتدادا للاعتراف الحاصل أمام الرقابة الادارية ، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع ردا مبتسرا صحح به اعتراف الطاعن المذكور أمام النيابة العامة مع أنه مطعون عليه كذلك ، وأخذ به اعترافه أنه اختلس تمسين جنيتها ثم دانه على أنه اختلس مع زميله أربعمائة جنيه ، وهو تناقض ظاهر كل أوائلكم يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما محصله أن الطاعن الأول مأمور ضرائب يقوم بوظيفة مأمور المحجز وعمله المنوط به هو الاشتراك مع المندوبين في توقيع المحجز وتنفيذ البيوع العامة طبقا لما يوجهه المحجز الإدارى من ضرورة توقيع مأمور المحجز ومنذوبه على محضر البيع وكشف المزداد يعتبر جزءا منه وذلك اعتبارا بأن مأمور المحجز هو الممثل القانونى لمصلحة الضرائب ، وأن الطاعن الثانى مندوب المحجز ، وله بهذه المثابة القيام بأجراءات بيع المحجوزات

لصالح مصلحة الضرائب ويجوز له الافراد باجراءات البيع ولإسداء المزاود وطيه أن يحيط مأمور المحجز علما بالجز الذي ينفرد فيه والرجوع إليه عند الضرورة — وأن مأمورية ضرائب المطارين أوقمت المحجز التحفظي على سيارة ملاكي رقم ۸۷۱۳ اسكندرية مملوكة لمن يدعى "باسيل فرانجيدس" المحاسب القانوني نظير مبلغ ۲۳۴ ج و ۲۰۵ م سدد منه بعض الأقساط فأصبح الباقي في ذمته من الضريبة ۱۷۲ ج و ۹۸۴ م وتحدد للبيع يوم ۱۹۶۴/۱۱/۲۸ بجراج شخص يدعى "ستابو ميخائيل" حيث كانت تودع السيارة وفي اليوم المحدد توجه الطاعن لإجراء البيع ، وتجمع بعض الأشخاص وقتحت المزايدة ، فبلغ أقصى ثمن للسيارة تسعة جنيه ، ولكن مأمور الضرائب الطاعن الأول — أبلغ المتزايدين بتأجيل المزايدة بدعوى أنه يريد ألفا من الحنيمات ثمن للسيارة ، واستفلا إلى محل "محمد إبراهيم محمد" وثمت دوناً في محضر بيع السيارة وهو الاستمارة رقم ۵ محجز وفي كشف المزايدة وهما من الأوراق الرسمية التي يختص المتهمان بتحريرهما — بحكم وظيفتهما — بيانات غير صحيحة بأن أثبتا أن إجراءات المزايدة فتحت في جراج استيلو محال بناحية الأزاريطة ، وفي حضور أشخاص آخرين غير المتزايدين في الجراج دفع كل منهم خمسين جنيهاً تأميناً ، وأن المزايدة وصلت إلى ثلاثمائة جنيه وأن المزاود رسا على شخص معين هو عبد المنعم محمد حسن اتخذت معه إجراءات رسو المزاود ، وقام بدفع المبلغ وحصل على الايصال المتضمن أداءه في حين أن حقيقة المبلغ الذي دفع ثمن للسيارة هو سبعة جنيه وردا منه في خزانة مصلحة الضرائب ثلاثمائة واختلسا الباقي ومقداره أربعمائة جنيه وقد وقع التزوير في أشخاص المتزايدين ، ومبلغ التأمين والتمن الحقيقي لبيع السيارة ، وأودع المحروران المزوران ملف الممول إثباتاً لما ذكر ، ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة ومنها اعتراف الطاعن الثاني في تحقيق النيابة اعترافاً صحيحاً صادقاً ، فضلاً عن شهادة الشهود والاطلاع على الأوراق الواردة في المساق المتقدم ، وهو ما تتوافر به العناصر القانونية كافة للجرائم التي دين بها الطاعنان من الاختلاس والتزوير والاستمال . ولما كانت المادة ۳۰۷ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه "لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة وطلب التكليف بالحضور كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى ونصت المادة ۳۰۸ / ۱ - ۳ على أن "الحكمة أن تعتبر

في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند لاتهم ، ولها تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور وعلى المحكمة أن تنبه المتهم إلى هذا التغير وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة في تفسير النص على أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوتها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ولما كذلك تعديل التهمة بتحويل كيانها المادى ولو باضافة الظروف المشددة التي قد يكون من شأنها تغير نوع الجريمة وتغليظ العقوبة ما دامت الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية هي لم تتغير . وليس عليها في ذلك إلا مراعاة ما تقتضيه المادة ٣٠٨ من ضرورة تنبيه المتهم ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك ، منعا للانقضاء على الضمانات القانونية التي تكفل لكل منهم حقه في الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لا ميتورا ولا شكليا أمام سلطة القضاء في التهمة بعد أن يكون قد أحيط بها علما وصار على بينة من أمره فيها ، دون أن يفاجأ بتعديلها من غير أن تتاح له فرصة ترتيب دفاعه على أساس ما تجر به المحكمة من تعديل . والأصل المتقدم من كليات للقانون المبينة على تحديد نطاق اتصال المحكمة بالواقعة المطروحة والمتهم المدين بوقعة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة وعلى الفصل بين جهة التحقيق وقضاء الحكم وضمه أو ملءة التحقيق لا تقضى في مسؤولية المتهم فلا يتصور أن تستبد بالتكييف النهائي للجريمة بل إن هذا التكييف مؤقت بطبيعته ، وأن قضاءا لحكم بما يتوافر لديه من العلانية وشعوية المرافعة وسواها من الضمانات التي لا تتوافر في مرحلة التحقيق أولى بأن تكون كلمته هي العليا في شأن التهمة وتكييفها سواء مما يستمد من التحقيقات التي أجريت في مجموع الواقعة بمناصرها المكونة لها أو مما يكشف عنه التحقيق الذي يجريه بمجلسة المحاكمة . فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعنين الموظفين بمصلحة الضرائب بتهمة الإرتشاء إعتبارا بأنهما أخذوا أربعمائة جنيه من المشتري لتسهيل بيعها له بأقل من ثمنها فتبينت المحكمة من الشواهد والأدلة المطروحة على بساط البحث في الجلسة أنهما استوليا على هذا المبلغ بعينه اختلاسا من ثمن السيارة فهذا من حقها في فهم الواقع في الدعوى ، وتجوز حكم القانون فيه ، ولا معقب عليها فيما ارتأت ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يسوغه

ولا يعتبر ما أجزته المحكمة تغييرا في الواقعة بل تعديلا في التهمة يردها إلى الوصف الصحيح المنطبق عليها . ولما كانت المحكمة قد نهت الطاعنين إلى هذا التعديل فترافعا بلسان محاميها على أساسه دون إعتراض منهما أو طلب للتأجيل ، فإنها لا تكون قد أدخلت بحقهما في الدفاع . ولما كان لمصلحة الضرائب بموجب القوانين الضرائبية ومنها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والذي حصلت الضريبة على أساسه حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها بطريق المحجز الإداري طبقا للقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير المالية تنفيذا له ، وجعلت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر في المادة ٤٩ منها لمأمور الضرائب المختص حق اقتضاء الضريبة من الممول نظرا لإيصال ، ومن ذلك فإنه يتضح أن قيام مأمور الضرائب ومندوب المحجز بإيقاع المحجز وإنفاذ البيع وتحصيل ثمن المبيع ، إنما يحصل على مقتضى الحق المخول لمصلحة الضرائب بمقتضى القانون ، وإذن فنسلم الطاعنين الأول بصفته مأمور الضرائب والثاني بصفته مندوب المحجز حصيلة بيع السيارات المحجوزة إنما يحصل طبقا لإختصاصهما الوظيفي ، وبسبب الوظيفة ، فإذا إقتطعا لنفسهما جزءا من ثمنها بنية إضاعته على مالكه أيا كان ، فإنهما يكونا قد ارتكبا جريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢/١-٢ من قانون العقوبات ولا يؤثر في ذلك أن يكون المال المختلس مالا خاصا مادام لم يسلم إليهما إلا على مقتضى الوظيفة فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يلزم لتجريم الإختلاس في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات سوى وجود الشيء تحت يد الموظف العمومي أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١ ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته ، كما يستوى أن يكون الشيء المختلس مالا عاما مملوكا للدولة ، أو مالا خاصا مملوكا لأحد الأفراد لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته ولما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على "أنه يعتبر فاعلا في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تكون من جملة أعمال يأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لما فقد دلت على أن الجريمة إذا ترتبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، فإن كل

من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما ولولم يبلغ حد الشروع ، بعد فاعلام غير فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تحت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها ، متى وجد لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعنية . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلاما الطاعنين له شأن في إيقاع البيع وتحصيل الثمن وتحرير الأوراق المثبتة للزيادة وأنهما تلاقيا معا في زمان معين ومكان معين وقاما معا بإجراء مزايدة وهمية حرثا بينهما الأوراق الخاصة بها وحصل أولهما حصيلة البيع نتيجة تواطؤ وتدير بينهما فتقاسما أفعال الجرائم المستندة إليهما وأسهم كل منهما بدور فيها ، فإن ذلك حسب الحكم لا اعتبار كل منهما فاعلا أصليا في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال التي دأبنا بها ، وبفرض أن الطاعن الثاني هو وحده المختص بكل العمل وأنه هو وحده الفاعل الأصلي في الجرائم المذكورة فإن الطاعن الأول يعد حتما شريكا فيها فلا مصلحة لأيهما من وراء ما أثاره في هذا الشأن لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات ولما كان المحرور يعتبر رسميا في حكم الماديين ٢١١/٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر أو كان في الإمكان صدوره من موظف عام مختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداخل في هذا التحرير ، وكان اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لم أن يكلفوه به تكليفا صحيحا ، كما يستمد المحرور رسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدوره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ، ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقصر في بيان مقتضى وظيفته كل من الطاعنين في تحرير المحرورين الرسميين ولا في تسليم المال موضوع الاختلاس حسبما تقدم فإن الطعن بهذا الخصوص لا يكون له من وجه ولا يمتد به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ الطاعنين بالاعتراف المستند إلى ثانيهما في تحقيق النيابة إطمئنانا إلى صحته من جهة الإجراء ، وصدقه من حيث المضمون مدلا على ذلك بما ينتج من صدور الاعتراف نتيجة لإجراءات سليمة لا شائبة فيها في التحقيق الذي أجرته النيابة العامة بعيدا عن سلطان الرقابة الإدارية وأنه طابق الحقيقة التي استظهرتها المحكمة من الشواهد والأدلة الأخرى ،

ج . ٠ (٨) . ٠

وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير مـحتـها وقيمتها في الإثبات ولما في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى مـحتـه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه ، وكان من المقرر كذلك أن لمحكمة الموضوع أن تدلل على ثبوت الجريمة المستندة إلى المتهم بسوابقها ولواحقها من القرائن والإمارات التي تشهد لقيامها وإسنادها إلى المتهم الذي يحاكمه ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تصح . ولما كانت محكمة الموضوع قد أطرحت التحقيق التي أجرتها الرقابة الإدارية بجملة ، وأخذت بالتحقيق الذي أجرته النيابة العامة باعتباره إجراء مستقلا عن ذلك الاستدلال الذي أبطلته ، فإن النـي بطلان هذا الاستدلال ، يكون ضربا في غير مضرب وطعنا واردا على غير محل . لما كان ذلك ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض ، فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية الدادة المستشارين : محمد عبد انعم حزاوى ،
وفور الدين موسى ، ونصر الدين حزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(٤٧)

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٨ القضائية

نقض . " الطعن بالنقض . إجراءاته . شروط قبوله " . كفالة .

عدم إيداع الكفالة من المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية حتى تاريخ نظر الطعن ،
أو عدم حصوله من فرار بالإفناء منها . أثر ذلك : عدم قبول طعنه شكلا .

أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
قد أوجب لقبول الطعن بالنقض من المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية ،
إيداع الكفالة المبينة فى المادة ٣٦ منه . وإذ كان ذلك ، وكان الطاعن وهو
محكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع خزينة المحكمة التى أصدرت الحكم مبلغ الكفالة
المقررة فى القانون حتى تاريخ نظر الطعن بالجلسة ، ولم يحصل على قرار من لجنة
المساعدة القضائية بأعفائه منها ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلام (١) .. (٢) .. (٣) ..
بأنهم فى يوم ٥ أبريل سنة ١٩٦٥ بدائرة بندر المحلة الكبرى محافظة الغربية .
(أولا) لم يرسلوا البيان نصف السنوى عن شخص العمال وعدد العمال . (ثانيا) قاموا
باستخدام ثلاثة عمال دون شهادات قيد من مكتب الترخيم المختص . (ثالثا) لم يخطرخوا

مكتب التـغـدـيـم المـتـخـص عـن خـلـو الوـظـائـف المـيـنـة بالمـحـضـر فـي المـيـعـاد المـقـرـر (رأبـا) لم يـحـرـروا عـقـود عـمـل لـلـعـال المـوـضـحـيـن بالمـحـضـر . وطلـبـت عـقـابـهـم بالمـوـاد ١١ و١٢ و١٤ و١٦ و١٧ و٤٣ و٦٩ و١١٥ و٢١٦ و٢٢١ و٢٣٥ مـن القـانـون ٩١ لـسـنة ١٩٥٩ . ومـحـكـة المـحـلـة الكـبـرى الجـزـئـية قـضـت غـيـابـيا عـمـلا بمـوـاد الإـتـهـام بـتـغـرـيـم كـل مـنـهـم ٢٥ قـرـشـا عـن كـل تـهـمـة مـن التـهـم الـثـلـاثـة الأـوـل و ٢٠٠ قـرـش عـن التـهـمـة الـرـابـعة وبـالنـسـبـة لـلـأخـيـرة بـتـعـدـد العـال فـعـارـضـوا ، وقـضـى فـي مـعـارـضـتـهـم بـقـبـولـهـا شـكـلا وفـي المـوـضـوع بـرـفـضـهـا وتـأيـيـد الحـكـم المـعـارـض فـيـه بـالنـسـبـة إـلى المـتـهـم الثـانـي وبراءـتـه مـما أـسـند إـلـيـه . فـاسـتـأنـف المـتـهـمـان الأـوـل والثـالث هـذا الحـكـم . ومـحـكـة طـنـظـا الإـبـتـدـائـية — بـهـيـئـة إـسـتـثـنـائـية — قـضـت حـضـورـيا بـقـبـول الإـسـتـثـنـاف شـكـلا وفـي المـوـضـوع بـرـفـضـه وتـأيـيـد الحـكـم المـسـتـأنـف . فـطـعن وكـيـل المـحـكـوم طـيـه الثـالث فـي هـذا الحـكـم بـطـرـيـق النـقـض ... إلـخ .

المـحـكـمة

حـيـث إن القـانـون رـقـم ٥٧ لـسـنـة ١٩٥٩ فـي شـأن هـالـات وإجـراءـات الطـعن أـمـام مـحـكـة النـقـض ، أوجـب عـلى المـحـكـوم طـيـه بـعـقـوبـة غـرـمـقـيـدة لـلـهـريـة — لـقـبـول طـعـنـه — إـدـاع الكـفـالـة المـيـنـة فـي المـادـة ٣٦ مـنـه . ولـمـا كـان الطـاعـن — وهـو مـحـكـوم طـيـه بـعـقـوبـة الغـرامـة لم يـودـع نـخـزـيـنة المـحـكـمة الـتى أـصـدـرت الحـكـم مـبـلـغ الكـفـالـة المـقـرـرة فـي القـانـون حـتى تـأريـخ نـظـر الطـعن بـالـجـلـسـة ، ولم يـحـصـل عـلى قـوار مـن لـجـنة المـسـاعـدـة القـضـائـية بـاعـفـائـه مـنـها ، فـإن طـعـنـه يـكـون غـيـر مـقـبـول شـكـلا ، و يـتـعـيـن القـضـاء بـذـلك .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المصطفى حجازى ،
ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأفور خلف .

(٤٨)

الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) جريمة . " أركان الجريمة " . إتهامك حرمة ملك الغير . حيازة .
قانون . " تفسيره " . قصد جنائى . حكم . " تسييبه . تسييب معيب " .
نظام عام .

(١) الركن المادى فى جريمة دخول منزل فى حيازة آخر بقصد منع حيازة
بالقوة . متى يتحقق ؟

معنى الدخول فى حكم المادة ٣٦٩ عقوبات ؟

(ب) مثال لتسييب معيب فى توافر الركنين المادى والمنعوى فى جريمة دخول
منزل فى حيازة آخر بقصد منع حيازة بالقوة .

١ - إن الدين من نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات فى واضح عبارته ،
وصريح دلالاته ، وعنوان الباب الذى وضع فيه - وهو الباب الرابع عشر
من الكتاب الثالث تحت عنوان " إتهامك حرمة ملك الغير " - وسياق وضعه
ومن الأعمال التحضيرية له ، أن " الدخول " المكون للركن المادى فى جريمة
دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة لفظ اصطلاحى يفيد كل فعل
يُعتبر تعرضاً مادياً للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الاقنات عليها بالقوة ،
سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم تكن ، وسواء كان
الحائز مالكا للعقار أو غير ذلك ، نقديراً من الشارع أن التعرض المادى إذا
وقع لحائز العقار دون الالتجاء إلى القضاء ولو إستناداً إلى حق مقرر يعتبر
من الجانب إقامة للعدل بنفسه مما يؤدى إلى الإخلال بالنظام العام .

٢ - من المقرر أنه لا يكفي لتوافر الركن المادى فى جرم دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أن يكون المتهم قد تصرف فى العقار ببيعته إلى الغير أو أن يكون قد رفع دعوى بأحقته فى وضع يده أو أن يكون قد اعترض على قرار النيابة فى شأن تمكين خصمه من وضع يده ، مهما كان فى ذلك من الاقتتات على الملك أو وضع اليد ، ما دام هو لم يصدر منه فصل يعتبر تعرضا ماديا أو غصبا للحيازة انبثقة لغيره ولو بسند باطل . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين أنهما باعا العين المتنازع عليها لآخر ، وأنه سبق لهما شراؤها من شخص آخر ادعى أنه اشتراها بدوره من المطعون ضده بموجب عقد مطعون فيه بالتزوير دون أن يثبت اقتران هذا التصرف القانونى بفعل مادى يصدق عليه أنه "دخول" بالمعنى الاصطلاحي الذى عناه الشارع وبينه حسبا تقدم ، وأن هذا الدخول كان بنية منع حيازة المجنى عليه للعقار بالقوة ، فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان الواقعة المكونة للجريمة بركنهما المادى والمعنوى طبقا لما افترضته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ٥ أبريل سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة: دخلا عقارا فى حيازة أخرى بصد منع حيازته بالقوة . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا رزق جرجس الياض وطلب القضاء له قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحنة مصر الجديدة الجزئية قضت عملا بمادة الإتهام حضوريا إعتباريا للأول وحضوريا للثانى بتفريم كل منهما عشرين جنيا وإلزامهما بأن يدفعا إلى المدعى بالحق المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم . ومحنة القاهرة الإستئنافية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنان أن الحكم المطعون فيه إذ دانهما بجريمة دخول عقار قد شابه الخطأ في القانون والقصور في التسيب ، ذلك بأن الأمر لا يبدو أن يكون نزاعا على الملك لا جريمة فيه والقانون إنما يحمي الحيازة ولو بناء على حق متنازع عليه ، ولم يدع المدعى بالحقوق المدنية أن أحدا دخل العقار عنوة بقصد منع حيازته بالقوة ، فإذا كان الحكم قد دان الطاعنين على أساس أنهما اعتديا على الملك المطعون ضده فإنه يكون مميا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى أن المطعون ضده — المدعى بالحقوق المدنية — حاز أرضا فضاء مساحتها ١٠٤٨ مترا مربعا بميدان وهي بمنشية البكري يملكها بالشراء بموجب عقد مسجل وأنه يباشر حيازته لها بالمرور عليها من حين لآخر ، وإذا صرف بعض الأيام وجد بها أخشابا وخفيرا معينا من قبل من زعم أنه تملك بالشراء جزءا من الأرض بموجب عقد بيع صادر من الطاعنين ، اللذين سبق لهما شراؤها من يدعى " صديق سعد راجح " الذي ادعى أنه اشتراها من المطعون ضده بعقد بيع طعن بقرينه في دعوى لازالت قائمة وأنه وضع فيها ثلاثا وعربة إيهاما بوضع يده الأمر الذي أبلغ الشرطة عنه في حينه فاسترد حيازته . وأشهد على حيازته للأرض حيازة هادئة مستمرة مدة تزيد على عام ، بهية تادرس وجعفر الثغراوى اللذين صادقا . وإتمى الحكم من تقريره واستدلاله إلى معاقبة الطاعنين بجريمة دخول عقار في حيازة المدعى المدني بقصد منع حيازته بالقوة . وهذا الذى أورده الحكم معيب بالقصور في التسيب ، ذلك بأن المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات التى دين الطاعنان بموجبها تقضى بمعاقبة من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . وقد ورد نصها فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث تحت عنوان " انتهاك حرمة ملك الغير " وجاءت تعليقات الحاقانية أن الغرض من النص هو معاقبة من يتعرض بالقوة لواجب اليد محافظة على النظام العام . والبين من هذا النص فى واضح عبارته ، وصرح دلالاته ، وعنوان الباب الذى وضع فيه ، وسياق وضعه ومن الأعمال التحضيرية له ، أن " الدخول " المكون للركن المادى فى الجريمة لفظ اصطلاحى يفيد كل فعل يعتبر تعرضا ماديا للغير فى حيازته للعقار

حيازة فعلية بنية الافتئات عليها بالقوة ، سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم تكن ، وسواء كان الحائز مالكا للعقار أو غير ذلك ، تقديرا من الشارع أن التعرض المادى إذا وقع لحائز العقار دون الالتجاء إلى القضاء ولو إستنادا إلى حق مقرر يعتبر من الجاني إقامة للعدل بنفسه مما يؤدى إلى الإخلال بالنظام العام ، ولا يكفى لتوافر الركن المادى فى الجريمة أن يكون المتهم قد تصرف فى العقار ببيعه إلى الغير أو أن يكون قد رفع دعوى بأحقيته فى وضع يده أو أن يكون قد اعترض على قرار النيابة فى شأن تمكين خصمه من وضع يده ، مهما كان فى ذلك من الافتئات على الملك أو وضع اليد ، ما دام هو لم يصدر منه فعل يعتبر تعرضا ماديا أو غصبيا للحيازة الثابتة لغيره ولو بسند باطل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين أنهم باها العين المتنازع عليها لآخر ، وأنه سبق لهما شراؤها من شخص آخر ادعى أنه اشتراها بدوره من المطعون ضده بموجب عقد مطعون فيه بالتزوير دون أن ينهت اقتران هذا التصرف القانونى بفعل مادى يصدق عليه أنه ” دخول ” بالمعنى الاصطلاحي الذى عناه الشارع وبينه حسبا تقدم ، وأن هذا الدخول كان بنية منع حيازة المجنى عليه للعقار بالقوة ، فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان الواقعة المكونة للجريمة بركنيتها المادى والمعنوى طبقا لما اقترضته المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويتعين لذلك نقضه والإحالة .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم
حزائى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأبور خلف .

(٤٩)

الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٨ القضائية

قتل خطأ . إصابة خطأ . خطأ . مسئولية جنائية . حكم . " تسببه .
تسبب مريب " . نقض . " سلطة محكمة النقض " .

المسئولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول من أعمال الحفر . حدودها ؟

الأصل أن من يشترك في أعمال الحفر لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصى ،
فصاحب العمل لا يعتبر مسئولاً جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار بسبب
عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التى تقي الأذى مما قد يصيبها من الأضرار
إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإن عهد به كله
أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذى
يسأل عن نتائج خطئه . وإذا كان ذلك ، وكان ما تساند إليه الحكم فى قضائه بإدانة
الطاعن الأول من أنه كان يتردد على مكان الحفر ولم يمنع العمال من وضع الاتربة
بجوار السور ، لا يكفى — ترتيباً على هذا النظر — لمسأله ، ذلك بأن هذا
الذى ساقه الحكم ليس يدل فى فحواه على مجرد اطمئنان الطاعن الأول على مجريات
سير العمل بوصفه وبأله غير مسئول عن اتخاذ احتياطات بشأنه ، فإن الحكم
المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيه ويستوجب نقضه والإحالة بالنسبة
للطاعنين نظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ۵ مارس سنة ۱۹۶۳ بدائرة بندر سوهاج (أولا) تسبها خطأ في موت كل من أحمد نجيت قاسم وجوده سوارس سلوانس وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احترازهما وإخلالهما بإخلالا جسيما بما تفرضه عليهما أصول مهمتهما كقاولين بأن كلفا عمالهما المجهولين بحفر أرض مملوكة للأول . وطلب منهم إلغاء ما يتخلف عن الحفر من أتربة بجوار سور مدرسة المعلمين العامة بسوهاج فتراكت الأتربة لتقلها على السور الذي لم يتحملها فسقط على الطلبة المتواجدين بجواره وحدثت بالجنى عليها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتهما . (ثانيا) تسببا خطأ في أحداث إصابة كل من مازن عثمان هريدي ومثير بسطاوى حنا وأحمد محمود طاب وأبو حمادى أحمد محمد وسليم السيد عبد الله ورفعت محمد خليفه وناصر محمد عبد الله وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احترازهما وإخلالهما بإخلالا جسيما بما تفرضه عليهما أصول مهمتهما كقاولين بأن كلفا عمالهما المجهولين بحفر أرض مملوكة للأول فطلبنا منهم إلغاء ما يتخلف عن الحفر من أتربة بجوار سور دار المعلمين العامة بسوهاج فتراكت الأتربة على السور الذي لم يتحملها فسقط على الطلبة المتواجدين بجواره وحدثت بالجنى عليهم الإصابات الميينة بالتقرير الطبي . وطلبت عقابهما بالمواد ۱/۲۳۸ و ۲، ۱/۲۴۴ - ۲ - ۳ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا قبل المتهمين كل من سوارس سلوانس بمبلغ ۵۰۰ ج وزينب محمد السيد بمبلغ ۲۰۰ ج ومحمد نجيت قاسم وحزه نجيب قاسم وخديجه نجيت قاسم بمبلغ ۱۰۰ ج لكل منهم على سبيل التعويض مع المصاريف وأنعاب المحاماه . ومحكمة بندر سوهاج الجزئية قضت بحضورها عملا بمصادته الاتهام مع تطبيق المادة ۳۲ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيتها لوقف التنفيذ عن التهمتين وإلزامهما بالتضامن بأن يدفعها لسوارس سلوانس المدعى بالحق المدنى مبلغ ۵۰۰ ج وأن يدفعها لزينب محمد السيد مبلغ ۲۰۰ ج ولكل من محمد نجيت قاسم وحزه نجيت قاسم وخديجه نجيت قاسم مائة جنيه وإلزامهما بالتضامن بالمصروفات المناسبة ومبلغ ۲۰ ج مقابل أتعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف كل من المتهمين والمدعين بالحق المدنى هذا الحكم .

ومحكمة سوهاج الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضور يا عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها بالنسبة إلى المتهمين مدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور هذا الحكم . فظعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... نلح

المحكمة

حيث إن مما ينه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرم يقتل والاصابة الخطأ قد ران عليه القصور ، ذلك بأنه على الرض من أن الحكم المطعون فيه قد سلم بأن الطاعن الأول كلف الطاعن الثاني بوصفه مقاولا - بعملية حفر الأساس في أرض كان شارعا في البناء عليها ، وأن عمال هذا الأخير استندوا الأتربة للناحية عن الحفر إلى سور مجاور فانهار على المجنى عليهم ، مما مفاده استقلال المركز القانوني للطاعن الأول في واقعة الدهوى ، عن مركز الطاعن الثاني ، فان الحكم المطعون فيه - وقد راح يسأل الطاعن عن المساهمة في الجريمة لمجرد أنه كان يتردد على مكان العمل ولم يمنع العمال من وضع الأتربة بجوار السور، وفاته أن هذا التردد - في الظروف المشار ذكرها - لم يكن بقصد الإشراف على عمال الطاعن الثاني فيما ناط بهم القيام به تنفيذا لعقد المفاولة ، بل لمجرد الاطمئنان إلى إنجاز العمل ، شأنه في ذلك شأن أى مالك معنى بأمر نفسه - يكون قد قام على ما لا يحمله ، فبات معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه خلاص إلى إدانة الطاعنين بقوله : " وحيث إن المحكمة ترى أن الإتهام ثابت قبل المتهمين - الطاعنين - من إقرار المتهم الأول بالتحقيقات أنه كلف الثاني بالحفر بصفته مقاولا وأنه كان ، أى الأول ، يتردد على مكان الحفر وأنه ذهب قبل الحادث بستة أيام ويوم الحادث وأنه لم يمنع العمال من وضع الأتربة بجوار الحائط بل أنه قرر بأقواله بأن وضع الأتربة بجوار الحائط سببه هو إعادة ردها بعد الحفر الأمر الذى يستفاد منه أنه وافق على قيام العمال بوضع

الأثرية بجوار الحائط ولم يمنعهم وثابت أيضا قبل الثاني من اعترافه بأنه كان يقوم بالعمل بواسطة العمال بالحفر، ومن اعتراف بعض العمال من أن المتهم الثاني كان موجودا يوم الحادث في الساعة السابعة صباحا ولم يمنع العمال من وضع الأثرية بجوار الحائط وهو العامل حامد محمود ، ومن التقرير الفني والثابت منه أن وضع الأثرية بجوار الحائط كان السبب المباشر في إتهام الحائط وأنه كان يتعين على من يشرف على العمال أن يقوم بوضع الأثرية بعيدا عن الحائط ولأن ضغط الأثرية هو الذي أدى مباشرة إلى هدم السور . "لما كان ذلك، وكان الحكم في استخلاصه للادانة يقوم - على مسلف إرادته - على أنه كان يتعين على من يشرف على العمال أن يأمر بوضع الأثرية بعيدا عن السور ليتفادى ضغطها الذي أدى إلى سقوطه ، وأن الطاعن الأول - وهو صاحب العمل - عهد إلى الطاعن الثاني بعملية الحفر - بوصفه مقاولا - وأن الطاعن الثاني اعترف بأنه كان يقوم بالعمل بواسطة العمال . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من يشترك في أعمال الحفر لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تقى الانفس مما قد يصيبها من الأضرار إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه . لما كان ذلك ، وكان ما تساند إليه الحكم في قضائه بإدانة الطاعن الأول من أنه كان يتردد على مكان الحفر ولم يمنع العمال من وضع الأثرية بجوار السور ، لا يكتفى - ترتيبا على هذا النظر - لمسألته ، ذلك بأن هذا الذي ساقه الحكم ليس يدل في حقاه على غير مجرد اطمئنان الطاعن الأول على مجريات سير العمل بوصفه وباله غير مسئول عن اتخاذ احتياطات بشأنه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول وإلى الطاعن الثاني ، وذلك نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة ، بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه طعن الطاعنين .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد صاوح ، ومحمود عباس المرار ، ومحمود عطيفه .

(٥٠)

الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٨ القضائية

نقض . "التنازل عن الطعن" . طعن .

التنازل عن الطعن بالنقض . جواز الانقراض للمأمور السجن .

متى كان الطاعن قد تقدم باقرار المأمور السجن بقرينه بتنازله عن الطعن فإنه يتعين إثبات نزول الطاعن عن طعنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز طهطا محافظة سوهاج : بـدد المتقولات المينة بالمحضر والمجوز عليها لصالح وزارة الإصلاح والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلفا لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة طهطا الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا إعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف

وإحالة الأوراق للنيابة العامة لتحقيق واقعة تزوير المخالصة المؤرخة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٥ . عارض ، وقضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن تقدم باقرار مؤرخ ١٠ إبريل سنة ١٩٦٨ لما مور السجين يقر فيه بتنازله عن الطعن ، ومن ثم يتعين إثبات نزول الطاعن عن طعنه .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حجازى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(٥١)

الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١) نقض . "التقرير بالطعن . ميعاده" .

ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة ؟

تكليف الطاعن بالخدمة بالقوات المسلحة إبان حرب ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ يعتبر
مذرا قهرىامانما له من حضور جلسة ١٢ يونيو سنة ١٩٦٧ التى صدر فيها الحكم المطعون
فيه . ميعاد الطعن لا يفتتح فى هذه الحالة إلا من يوم علم الطاعن رسميا بصدد
هذا الحكم .

(ب) حكم . "وضعه والتوقيع عليه" .

وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها
وإلا كانت باطلة .

١ — إن حلة احتساب ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة
على أساس أن يوم صدوره يعتبر مبدأ له هى افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى
صدر فيه ، فإذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهرى ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم
العلم رسميا بصدد الحكم . ولما كان تكليف الطاعن بالخدمة بالقوات المسلحة
فى الفترة التى وقعت فيها حرب ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ يعتبر مذرا قهرىامانما من
حضور جلسة ١٢ يونيو سنة ١٩٦٧ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولم يثبت
علم الطاعن رسميا بصدد هذا الحكم قبل اليوم الذى طعن عليه فيه ، فإن ميعاد الطعن
لا يفتتح إلا من ذلك اليوم ، ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلا .

٢ — أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها. إلا كانت باطلة . لمساكن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦٧ وحتى يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب النيابة المرافقة لأسباب الطعن ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : تسبب خطأ في موت محمد صالح محمد وجرح هنتر جبر هارد وكان ذلك ناشئاً من إهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين واللوائح بأن قاد السيارة النقل الميمنة بالمحضر في سرعة ورعونة ينتج منها الخطر ثم انحرف بها فجأة إلى الطريق دون أن يسلك في ذلك الاتجاه القانوني مخالفاً بذلك قواعد المرور ودون أن ينبه السيارة الأخرى التي تسير خلفه فاصطدمت السيارة الأخيرة بالسيارة قيادته وأصيب المجنى عليهما نتيجة ذلك بالإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين المرفقين والتي أودت بحياته الأولى نتيجة ذلك . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ ، ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧ بتأييد الحكم التأييبي الاستئنافي المعارض فيه ، فلم يطق عليه الطاعن بطريق النقض

ولم يقدم الأسباب الإبتارخ ١٩٦٧/٩/١٠ أى بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض واعتذر بأنه كلف بالعمل بالقوات المسلحة من ٣ يونيه سنة ١٩٦٧ حتى ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٧ وقدم شهادة من قائد وحدته تفيد أنه استدعى للخدمة فى الفترة من ١٩٦٧/٦/٣ حتى ١٩٦٧/٨/١٢ . لما كان ذلك ، وكانت علة احتساب ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعتبر مبسداً له هى افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه ، فاذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهرى ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصددور الحكم . لما كان ذلك ، وكان تكليف الطاعن بالخدمة بالقوات المسلحة فى الفترة المشار ذكرها — وهى فترة وقعت فيها حرب ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ — يعتبر عذراً قهرىاً مانعاً من حضور جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولم يثبت علم الطاعن رسمياً بصددور هذا الحكم قبل طعنه عليه فى يوم ١٩٦٧/٩/١٠ ، فإن ميعاد الطعن لا يفتتح إلا من ذلك اليوم . ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلاً .

وحيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لعدم إيداع أسبابه فى الميعاد القانونى .

وحيث إنه لما كان القانون — وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — وطبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٢ ، وحتى يوم ١٩٦٧/٩/١٠ لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب ، على ما بين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة شرق القاهرة المرافقة لأسباب الطعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً متعيناً نقضه والإحالة .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبدالوهاب خليل ،
وحسين محمد صالح ، ومحمود عباس العمراني ، ومحمود عطيفه .

(٥٢)

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ القضائية

عقوبة . حكم . "إصداره" . "شرط صحته" . استئناف . "نظرة والحكم فيه" . معارضة . نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" . محكمة النقض . "سلطاتها عند نظر الطعن" . تبديد . خيانة أمانة .

النص في كل من الحكم النهائي الاستئنافي والحكم الصادر في المعارضة في ذلك الحكم على أن تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء . واجب لجهة كل من الحكيم . تخلف هذا الشرط . وجوب القضاء بتنقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف ولو كان براءة المتهم .

إن مقتضى الجمع بين حكمي المادتين ٤٠١ و ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، يجعل النص على أن تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء ، واجبا لجهة كل من الحكم النهائي الاستئنافي الصادر بناء على استئناف النيابة والحكم الصادر في معارضة المتهم في ذلك الحكم ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم النهائي الاستئنافي الذي ألغى القضاء براءة المتهم وقضى بإدائته لم يصدر بالإجماع ، فإنه لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية وهي تقضي في المعارضة إلا أن تقضي بتأييد الحكم المستأنف ، ومن ثم فإن الحكم الاستئنافي وقد قضى على خلاف ذلك بتأييد الحكم النهائي الاستئنافي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يحق معه لمحكمة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه وتؤيد الحكم المستأنف الصادر براءة المتهم ، وذلك إعمالا لنص المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة الموسيقى محافظة القاهرة: بدد مبلغ النقود المبين ومبلغا بقيمة بالمحضر محمد علي حسنين والذي لم يسلم إليه إلا على سبيل الوكالة فاختمه لنفسه بنية تملكه لإضراراً بالمجنى عليه. وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الموسيقى الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا عملا بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ. فعارض، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه. فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم الاستئنافي الغيابي قد ألغى الحكم الصادر بالبراءة، من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضي به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه "إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة ... فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها وإلا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة" فإن هذا الحكم يكون باطلا فبقضى به من إلغاء البراءة لتختلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون. لما كان ذلك ، وكان مقتضى الجمع بين حكى المادتين ٤٠١ و ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يحل النص على أن التشديد كان بإجماع الآراء واجبا لصحة كل من الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بناء على استئناف النيابة والحكم الصادر في معارضة المتهم في ذلك الحكم ، ومن ثم فإنه لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية وهي تقضى في المعارضة إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف مادام الحكم

الغيايبي لم يصدر بالإجماع وكان الحكم المظنون فيه قد قضى على خلاف ذلك بتأييد الحكم الغيايبي الاستثنائي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان لهذه المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المظنون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،
ومحمود عباس العمرأوى ، ومحمود عطيفة .

(٥٣)

الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١) جريمة . ” أركان الجريمة ” . تسعيرة .

مناط قيام جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها ؟

(ب) قانون . ” صريانه . العلم به ” .

العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكفلة له . مفترض في حق الكافة .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” . حكم . ” بطلانه ” .

بطلان .

عدم جواز إبداء أحياى أمام محكمة النقض - من النيابة أو الخصوم - غير تلك

التي أيدت في المحاد المذكور بالمادة ٣٤ القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الحالات التي أجاز فيها الشارع لمحكمة النقض - استثناء - نقض الحكم لمصلحة المتهم

من تلقاء قضاها . واردة على سبيل الحصر . ليس من بينها خلل الحكم من بيان مواد

القانون التي قضى بموجبها .

١ - مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون

التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ،

أن جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم في حق كل من يبيع سلعة بأزيد

من السعر المعين لها بغض النظر عن صلتها بها وأيا كانت صفته في بيعها إذ المناط

في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلمة .

۲ — إن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكملة له يفترض في حق الكافة ، ومن ثم فإنه لا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفي القصد الجنائي .

۳ — الأصل ، طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ۳۵ من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، هو أنه لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة — سواء من النيابة العامة أو من أى خصم — غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة ۳۴ من ذلك القانون أما نقض محكمة النقض للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ۳۵ سائلة الذكر على خلاف هذا الأصل فهو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون أولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . ولما كان خلو الحكم المطعون فيه من بيان مواد القانون التي قضى بموجبها لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل إنه يدخل تحت حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن عملا بالبند ثانيا من المادة ۳۰ من القانون المشار إليه دون أن ينعطف عليه وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند أولا من المادة المذكورة والذي لا ينعطف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكملة له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنته من قواعد موضوعية . ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن بالجلسة وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في ۳۱ أكتوبر سنة ۱۹۶۶ بدائرة قسم ثان المنصورة : باعا سلعة مسعرة (موز) أزيد من السعر المقرر . وطلبت عقابهما بالمواد ۸ و ۹ و ۱۴ و ۱۵ و ۱۶ من المرسوم بقانون ۱۶۳ لسنة ۱۹۵۰

والجدول الملحق . ومحكمة جنح بندر المنصورة المستحجلة قضت حضوريا ببراءة المتهمين مما أسند إليهما بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وبتغريم المتهم الثاني مائة جنيه والمصادرة ونشر ملخص الحكم على واجهة المحل بأحرف كبيرة لمدة ستة أشهر بلا مصاريف . فظعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على نفى صلته بتجارة الفاكهة ، وأن وجوده بمحل المتهم الثاني كان عرضا ، فهو يجهل أحكام قانون التسعير الجبرى ، غير أن الحكم التفت من هذا الدفاع وأسس قضاءه على افتراض علم الكافة بأحكام القانون مع أن هذه القاعدة القانونية لا تنطبق إلا بالنسبة إلى قانون العقوبات دون القوانين العقابية الخاصة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض إلى دفاع الطاعن في قوله :
 ” وحيث إنه من المقرر افتراض علم الكافة بالسعر الجبرى المقرر طبقا للقانون — ومن ثم فلا يفيد منهم من قوله أنه لا علم له بالسعر المقرر “ . وهذا الذى أوردته الحكم صحيح فى القانون ذلك أن المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاصة بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ قد جرت فى فقرتها الأولى والثانية بأنه ” يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد عن السعر أو الربح المعين أو امتنع

عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو على البيع على أى شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى . مما مؤداه أن هذه الجريمة تقوم فى حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلتها بها وأيا كانت صفته فى بيعها إذ المناط فى قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة . لما كان ذلك ، وكان العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المشكلة له يفترض فى حق الكافة فلا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لتفى القصد الجنائى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة بيع سلعة مسخرة بأزيد من السعر المقرر لها التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن أثار فى الجلسة سببا جديدا مؤداه بطلان الحكم المطعون فيه ذلك بأنه لم يبين مواد القانون التى قضى بموجبها .

وحيث إن الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ۳۵ من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة سواء - من النيابة العامة أو من أى خصم - غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المذكور بالمادة ۳۴ من ذلك القانون ، لما كان ذلك ، وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ۳۵ سائلة الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة فى حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها مما هو ثابت فى الحكم أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو أن المحكمة التى أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون أو لا ولاية لها بالفصل فى الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان خلوا الحكم من بيان مواد القانون التى قضى بموجبها لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل أنه يدخل ضمن حالات البطلان التى تفتح سبيل الطعن فيه عملا بالبند . " ثانيا " من المادة ۳۰ من القانون المشار إليه

دون أن ينعطف عليه وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أوفى تأويله المشار إليه في البند "أولا" من المادة المذكورة والذي لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكملة له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنته من قواعد موضوعية ، فإن ما أثاره الطاعن بالجلسة وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبري ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حجازي ،
وفور الدين عويس ، وضمر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حقي .

(٥٤)

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) قتل خطأ . إصابة خطأ . خطأ . حكم . "تسببه . تسببه .
معيب" .

عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ وملاء . تصوره في التسبب .

(ب) دعوى مدنية . مسئولية مدنية . خطأ . ضرر . تعويض . رابطة
السببية . نقض . "حالات الطعن . مخالفة القانون والخطأ
في تطبيقه . " . قتل خطأ . إصابة خطأ .

نشوء الضرر عن خطأين . بموجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين
ولو كان أحد هذين الخطأين صادراً عن المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر والإزام
المتهم والمسئول بالحقوق المدنية مع بكامل التعويض دون إقصاء بمقدار ما يجب
أن يضمنه المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر . مخالف للقانون .

(ج) قهض . "الطعن بالتقضي . نطق الطعن" . "الخصوم
في الطعن" .

تم بحكم يقضي الحكم بالنسبة للمسئول بالحقوق المدنية المتهم الذي لم يقرر
بالطعن ؟

١ — إذا كان الحكم الابتدائي — الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه —
قد حصر الخطأ في المتهم وحده ، فإن استطراد الحكم المطعون فيه إلى القول

بإسهام المجنى عليه في الخطأ بنير أن يكشف عن نوع هذا الخطأ ومداه ، يكون معينا بالقصور في التسبب .

٢ — إن الحكم المطعون فيه إذ أسند وقوع الحادث إلى خطأ المتهم والمجنى عليه معاً ثم ألزم المتهم والمسئول المدني عنه بكامل التعويض المقضى به إبتدائياً على الرغم من أن الحكم الأخير قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده ، يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المادة ١٦٣ من القانون المدني وإن نصت على أن "كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض" إلا أنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضاً وسأهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه ، فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير ، لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئاً عن خطأين : خطؤه وخطأ غيره ، يقتضي توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما ، وبناء على عملية تشبه عملية المقاصة ولا يكون للغير ملزماً إلا بمقدار التعويض عن كل الضرر متقوصاً منه ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر والتفت عن استظهار ما قسره في أسبابه من خطأ المجنى عليه وبيان أثره في مقدار التعويض وقضى بإلزام المسئول المدني به كاملاً دون أن ينقص منه ما يوازى نصيب المجنى عليه في هذا الخطأ ، فإنه يكون فضلاً عن قصوره قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

٣ — إن نقض الحكم بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة إلى المتهم — وإن لم يقرر بالظن — إذا ما إتصل وجه الظن به وذلك إعمالاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظن أمام التقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة : (أولاً) تسبب خطأ في قتل

عبد الحفيظ أبو زيد مرزوق . (ثانيا) تسبب في إصابة علي محمود عطيه ومحمود أحمد علي وكان ذلك ناشئا عن إهماله ورعونه وعدم إتباعه القوانين والقرارات بأن قاد سيارة بسرعه ينجم عنها الخطر بطريق أهل بالمساره فصدم المجنى عليهم وأحدث بهم الإصابات الميئنه بالتقرير الطبي والتي أودت بحياة الأول . (ثالثا) قاد سيارة بسرعه ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعت مدنيا فاطمة عثمان محمد عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المحرم عبد الحفيظ أبو زيد وطلبت القضاء لما قبل المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية (هيئة النقل العام لمدينة القاهرة) متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة مصر القديمة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات (أولا) في الدعوى الجنائية بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ عن التهم الثلاث المسندة إليه بلا مصاريف جنائية . (ثانيا) وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته أن يؤديا إلى المدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لما منه مبلغ ٥٠٠ ج ولأولادها مبلغ ٢٥٠٠ ج للذكر منهم ضعف حظ الأثني والمصاريف المدنية المناسبة لمبلغ التعويض المحكوم به ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع (أولا) بالنسبة إلى الدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف إلى تفريم المتهم ثلاثين جنينا (ثانيا) فيما يتعلق بالدعوى المدنية برفض الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين المصروفات المدنية الاستئنافية . فظن النائب بإدارة قضايا الحكومة من هيئة النقل العام لمدينة القاهرة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن حاصل ما تنهه هيئة النقل العام - المسئولة عن الحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ قضى في الدعوى المدنية بتأييد الحكم الابتدائي

الذى دان تابعها بجرمة القتل الخطأ وحصر الخطأ فى جانبى وحده وألمه متضامته معها بالتعويض ، قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، ذلك بأنه خلص فى أسبابه إلى أن الجنى عليه — مورث المدعية بالحق المدنى — قد ساهم بخطئه فى وقوع الحادث ورتب على ذلك تخفيف مسئولىة تابع الطاعة من الناحية الجنائية إلا أنه قضى بكامل التعويض الذى قرره الحكم المستأنف دون أن ينقصه بما يوازى ما أسهم به الضرور فى الخطأ وفقا للسادة ٢١٦ من القانون المدنى الذى يعينه بما يوجب تقضيه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم (أولا) تسبب خطأ فى قتل عبد الحفيظ أبو زيد مرزوق (ثانيا) تسبب خطأ فى إصابة محمود عليه ومحمود أحمد على وكان ذلك ناشئا عن إهماله ورعونه وعدم إتباعه القوازين والقرارات بأن قاد سيارة بسرعة يتجهم عنها الخطر فى طريق أهل بالمارة فقدم الجنى عليهم وأحدث بهم الإصابات الميئة بالقرار الطبي والى أودت بحياة الأول (ثالثا) قاد سيارة بسرعة يتجهم عنها الخطر على حياة الجمهور — وطلبت النيابة العامة عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات وأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وقد ادعت فاطمة محمد عثمان عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم عبد الحفيظ أبو زيد مدنيا قبل المتهم وطلبت القضاء بإلزامه وهيئة النقل العام لمدينة القاهرة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بأن يدفع لها متضامين مبلغ عشرة آلاف من الجنيئات على سبيل التعويض ، وتاريخ ١٩٦٧/٦/٩ قضت محكمة مصر القديمة الجزئية حضوريا (أولا) فى الدعوى الجنائية بمحس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ عن التهم الثلاث (ثانيا) وفى الدعوى المدنية بإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لها منه خمسمائة جنيه وأولادها مبلغ ٢٥٠٠ ج للذكر ضعف حظ الأنثى والمصاريف المدنية المناسبة للمبلغ التعويض المحكوم به ومبلغ خمسة جنيئات أتعابا للمحاماة . فاستأنف كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية هذا الحكم وتاريخ ١٩٦٧/١١/٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع (أولا) بالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف

إلى تغريم المتهم ثلاثين جنيتها (ثانيا) فيما يتعلق بالدعوى المدنية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين المصروفات المدنية الاستثنائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالإدانة إلى توافر ركن الخطأ في حق المتهم وإتساق إلى تقدير ما أصاب المدعية بالحقوق المدنية عن قمعها وبصفقتها من أضرار مادية وأدبية — جميعا بمبلغ ثلاثة آلاف من الجنيئات ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لموضوع الاستئناف بقوله ” وحيث إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، إلا أن المحكمة ترى أن هناك خطأ من جانب المجني عليه وهو عدم احتياطة احتياطا كاملا ، إلا أن الخطأ لا يجب خطأ المتهم بل يخفف من مسؤوليته ، ومن ثم ترى تعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم طبقا لما هو وارد بمنطوق الحكم “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي — الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه — قد حصر الخطأ في المتهم وحده ، فإن استطراد الحكم المطعون فيه إلى القول بإسهام المجني عليه في الخطأ بغير أن يكشف عن نوع الخطأ ومداه ، يكون معيبا بالقصور في التسيب . ومن ناحية أخرى فإن الحكم المطعون فيه إذ أسند وقوع الحادث إلى خطأ المتهم والمجني عليه معا ثم أزم المتهم والطاعة متضامتين بكامل التعويض المقضى به ابتدائيا على الرغم من أن الحكم الأخير قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المادة ١٦٣ من القانون المدني وإن نصت على أن ” كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض “ إلا أنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضا وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير مبلغ التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير . لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئا عن خطئين : خطؤه هو وخطأ غيره ، يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما . وبناء على عملية تشبيه المقاصة لا يكون الغير ملزما إلا بمقدار التعويض المستحق عن كل الضرر منقوصا منه ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر والتفت عن استظهار ما قرره في أسبابه من خطأ المجني عليه وبيان أثره في مقدار التعويض وقضى بإلزام الطاعة به كاملا دون أن ينقص منه ما يوازى نصيب المجني عليه

في هذا الخطأ ، فإنه يكون فضلا عن قصوره قد خالف القانون بما يوجب نقضه
 فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضدها المصروفات
 المدنية . لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم بالنسبة إلى المسئولة عن الحقوق
 المدنية يقتضي نقضه بالنسبة إلى المتهم — وإن لم يقرر بالظن — لإتصال
 وجه الظن به إعمالا للسادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن -الاث-
 وإجراءات الظن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود صليحة .

(٥٥)

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١) حكم . ” وصف الحكم “ . معارضة . ” قبولها “ .
” ميعادها “ .

متى يعد الحكم حضوريا اعتباريا ؟

العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى اعتبارى أو غائبى . بحقيقة الواقع . مناط قبول المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر من المحكمة الاستئنافية ؟

بده ميعاد المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى . من تاريخ إعلان المتهمة به .

(ب) حكم . ” ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ . معارضة .
” ميعادها “ .

قابلية الحكم الطعن فيه بالمعارضة . أثرها : عدم جواز الطعن فيه بالتقض .

١ - الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على المتهم فى جثة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازيا لا وجوبيا - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ولما كان الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التى حجزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره شخصه فى جلسات سابقة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر فى حقيقة

الأمر حضوريا اعتباريا طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع ، إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق ، وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يبدأ ميّعاد المعارضة فيه إلا من تاريخ إعلان المتهم به .

٢ — إن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من ذات القانون تقضي بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن في الحكم بالمعارضة جائزا ، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها ، أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطعن ، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميّعاد المحدد لما في القانون ، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لما يزل مفتوحا ، ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم باب شرق : تسبب خطأ في موت وشدي عبد إسماعيل جابر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد السيارة بحالة يفيح منها الخطر فصدم عامود الإنارة حيث تصادف نزول المجني عليه من الباب الخلفي للسيارة فوقم الأخير أرضا بعد اصطدامه بالعامود المذكور وحدثت به الإصابات الموصوفة بالقرار الطبي الشرعي والتي أودت بحياته . وطلبت معاقبته بالمواد ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعت مدنيا والدة المجني عليه قبل المتهم وهيئة الفصل العام المستولة عن الحقوق المدنية متضامتين بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل

ج ٠ (٩) ٠٢

التعويض. ومحكمة باب شرق الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية المقامة قبله وألزمت رافعها المصروفات. فاستأنفت النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية الحكم. ومحكمة الإسكندرية الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت في الاستئنافين حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتقسيم المتهم خمسين جنيها عما نسب إليه وألزمته والمسئول بالحقوق المدنية بصفته متضامنين مبلغ ألفي جنيه (٢٠٠٠ ج) والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ضمه. فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ.

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة استأنفت الحكم الصادر من محكمة أول درجة براءة المتهم — الطاعن — من تهمة القتل الخطأ كما استأنفت المدعية بالحقوق المدنية قضاء هذا الحكم برفض دعواها المدنية ويبين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يتخلف عن الحضور بشخصه في جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ التي قررت فيها المحكمة حجز القضية للحكم بجلطة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة إعادة القضية للرافعة بجلطة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٧ وكلفت النيابة العامة بإعلان الطاعن وباقي الخصوم في الدعوى وفي هذه الجلسة الأخيرة لم يحضر الطاعن بشخصه وحضر وكيله عنه وانسحب وقررت المحكمة حجز القضية للحكم فيها بجلطة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ثم قررت مد أجل النطق بالحكم بجلطة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧ حيث أصدرت حكما المطعون فيه موصوفا بأنه حضوري بقبول استئناف كل من النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتقسيم المتهم — الطاعن — خمسين جنيها عما أسند إليه وألزمته والمسئول بالحقوق المدنية بصفته متضامنين بمبلغ ألفي جنيه والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة.

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على المتهم في جلسة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازيا لا وجوبيا — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ولما كان الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التي حجزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره بشخصه في جلسات سابقة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر حضوريا اعتباريا طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق ، وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يبدأ معاد المعارضة إلا من تاريخ إعلان المتهم به .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية ، وكانت المادة ٣٢ منه تقضي بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا . ولما كان الثابت من المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها — أن هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سرعان الميعاد المحدد لها في القانون ، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لما يزل مفتوحا ، ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز ويتمتع لذلك القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين
مويس ، ونصر الدين حزام ، ومحمد أمير الفضل خفي ، وأحمد أحمد خلف .

(٥٦)

الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٨ القضائية

مواد مخدرة . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" . إثبات . "إثبات بوجه
عام" .

أفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة لا يترتب عليه بالضرورة أن يكون هو صاحب المخدر الذي
ضبط في صندوق لا يستأثر باستعماله وإنما يشترك فيه آخرون . مثال .

إنه ليس لازم أفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة أن يكون هو — دون
سواه — صاحب المخدر الذي ضبط في صندوق لا يستأثر باستعماله وإنما يشترك
فيه آخرون . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يفي بذاته لدحض دفاع
الطاعن القائم على شيوخ التهمة بينه وبين أولاده وزوجه التي أثار المدافع عنه سبق
إتهامها بأحراز مخدرات ففقدت بذلك غير بعيدة عن مواطن الشبهات بالنسبة لهذا
النوع من الاتهام ، الأمر الذي كان يتعين معه على الحكم أن يواجه دفاع
الطاعن — الذي يمد في واقعة الدعوى دفاعا جوهريا — بما يحمل اطراحه له ،
أما وهو لم يفعل فقد تعيب بالقصور الذي يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢/٥/١٩٦٦ بدائرة مركز كفر الدوار
محافظة البحيرة : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال

المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ - ١ و ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول ١/ المرفق، فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من قانون المخدرات سالف الذكر بمعالجة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وبتفريغه نحرمانه جنيته ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن إحرار المتهم للمخدرات كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحرار جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي، قد شابه قصور في التسبب ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بشيوع التهمة لضبط المتهم في صندوق لا يستقل باستعماله بل هو معد لحفظ ملابسه وملابس زوجته وأولاده مما يقوم معه الاحتمال بأن المخدرات لاى منهم دون تحديد وخاصة أن للزوجة اتهامها سابقا في جريمة إحرار مواد مخدرة، غير أن الحكم أطرح هذا الدفاع بما لا يسبغ إطراره ولا يصلح ردا عليه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع التهمة بما أثاره في وجه طعنه من شيوع المخدر بين الطاعن وزوجته وأولاده لضبطه بصندوق يستعملونه جميعا في حفظ ملابسهم وخاصة أن الزوجة سبق ضبطها بحوزة مخدرات، وقد عرض الحكم لهذا الدفاع وأطرحه بقوله: "وبلاحظ بالنسبة لحالة الشيوع المدعى به أن التحريات والمراقبة قد انصبت على المتهم وحده دون الزوجة أو الولد وعلى هذا الأساس يكون المخدر المضبوط منسوباً له دون غيره". لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يفي بذاته لدحض دفاع الطاعن القائم على شيوع التهمة بينه وبين أولاده وزوجه التي أثار المدافع عنه سبق اتهامها بإحرار مخدرات فغلت بذلك غير بعيدة عن مواطن الشبهات بالنسبة

لهذا النوع من الاتهام ، ذلك بأنه ليس لازم أفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة أن يكون هو — دون سواء — صاحب المخدر الذى ضبط فى صندوق لا يستأثر باستعماله وإنما يشاركه فيه آخرون على ما يستفاد ضمنا من رد الحكم المطعون فيه ، الأمر الذى كان يتعين معه على الحكم أن يواجه دفاع الطاعن — الذى يعد فى واقعة الدعوى دفاعا جوهريا — بما يحمل اطراحه له ، أما وهولم يفعل فقد تعيب بالقصور الذى يوجب نقضه والإحالة بغير إحاجة إلى بحث الوجه الآخر من وجهى الطعن .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين
حويس ، ونصر الدين حزام ، ومحمد أبو الفضل حفي ، وأفور خلف .

(٥٧)

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) هيئات عامة . " الهيئة العامة للإصلاح الزراعي " . موظفون
عموميون . أشخاص اعتبارية . مرافق عامة .

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . من أشخاص القانون العام . ماله مال عام .
العاملون بها من الموظفين العموميين .

(ج ، د) اختلاس أموال أميرية . موظفون عموميون . حكم " تسببه .
تسبب غير معيب " .

(ج) تحقق جناية الاختلاس المصوص عليها في المادة ١١٢ عنق ب١ تسليم
المال إلى الموظف العام ووجوده في عهده بسبب وظيفته . يسترى أن يكون
المال مائلا مملوكا للدولة أو خاصا مملوكا للأفراد .

(د) عدم جدوى التي على الحكم عدم تعيينه مقدار المال التـهـ ، داخله الفـشـ .
مادام الطاعن يعلم بما أوجبته الحكم تحديدا نقادرا ما اختسـ

١ — يبين من نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، لإصلاح
الزراعي المعدلة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ و ١٤ من قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . في صريح
عبارتها وواضح دلالتها أن هيئة الإصلاح الزراعي هيئة عامة من أشخاص القانون العام
تقوم على صرف من مرافق الدولة ، وتتمتع بقسط من اختصاصات السلطة العامة ،

ولما الإشراف على الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي انخاضة لها وتوجيهها في حدود القانون ، كما أن مالها مال عام ، ولها ميزانية تلتحق بالميزانية العامة للدولة ، والعمالون فيها من الموظفين العموميين لأن العلاقة التي تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لأنحية إذ تسرى عليهم القوانين واللوائح المنظمة للوظائف العامة .

٢ - متى كان الين من مدونات الحكم أن المواد المختلصة مال عام مملوك للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، أما دور الجمعيات التعاونية فقاصر على الإشراف على توزيعها ، فانه لا وجه لما زعمه الطاعن من أنها مال خاص للجمعيات التعاونية .

٣ - من المقرر أن جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تحقق متى كان الشيء المختلس مسلماً إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقاً للسنتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالاً عاماً مملوكاً للدولة أو مالاً خاصاً مملوكاً للأفراد ، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بأدلة متبعة أنه اختلس مادتي الدبتركس والسيفين من صوباتها التي كان يضع فيها مكان ما يختلص منها أحجاراً وتراباً ، وهين مبلغ ما اختلصه ، وحدد قيمته رداً إلى شهادة الخبراء بماله أصله الثابت في التحقيق الذي أجرته المحكمة في الجلسة ، ولا يثار على الطاعن في شيء منه ، فلا يجدي المجادلة في تعيين مقدار ما داخله الفسح وما لم يداخله ، مادام هو يسلم في طعنه بما أثبتته المحكمة تعييناً لمقدار ما اختلص بأنه ٣٥٥ كيلوجراماً من مادة الدبتركس ثمنها ٣٤٧ ج و ٩٠٠ م ، إذ أن الحكم اتخذ من ضبطه يقوم بالفش في مادتي الدبتركس والسيفين موضوع العجز دليلاً على اختلصه للقدر الناقص في عهده أياً كان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في أنريات سنة ١٩٦٣ وأولات سنة ١٩٦٤ بناحية مركز المنصورة محافظة الدقهلية : وهو موظف عمومي "أمين مخازن الإصلاح الزراعي بناحية البقيلة" اختلس المنقولات المينة الوصف والقيمة بالتصفقات والمسامة إليه بسبب وظيفته حالة كونه أمينا عليها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لمواد الإتهام ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت في الدعوى بحضور يا عملا بالمواد ١/١١١ و ١/١١٢ - ٢ و ١١٨ و ١١٩ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات و بعزله من وظيفته وإلزامه برد مبلغ ٤٠١ ج و ٥٨١ م وتفريره ٥٠٠ ج وذلك على اعتبار أنه في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ حتى ٢ فبراير سنة ١٩٦٤ بصفته مستخدما في الهيئة العامة للإصلاح الزراعي التابعة للحكومة "أمين مخازن الإصلاح الزراعي بناحية البقيلة مركز المنصورة" اختلس الأشياء الموضحة بالمحاضر (٣٥٥ كيلو جراما من مادة الدبركس) و ٥٠ ر ٥٠ كيلو جراما من مادة السيفين قيمتها جميعا ٤٠١ ج و ٥٨١ م والمملوكة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمسامة إليه بسبب وظيفته حالة كونه أمينا عليها . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بمجناية الاختلاس فقد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه الفساد في الاستلال ، والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الواقعة — بفرض صحتها — تعتبر جنحة تبيد لأن المال المقول باختلاسه مال خاص للجمعيات التعاونية طبقا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٦ وليس مالا عاما مملوكا للدولة ، كما أن الثابت أن العجز في مادة الدبركس مقداره ٣٥٥ كيلو وصف في الكشف بأنه مشوش ومستبدل بأترية في حين أن المحكمة المطعون في حكمها وقع في نفسها أن المشوش منه ٢٥٠ كيلو فقط وأن الفرق هو ١٠٥ كيلو يمثل عجزا في مادة سليمة ، ولذلك دأته بالإختلاس ورفضت دفاعه المؤس على

أنه تسلم العلب المحتوية على تلك المادة مغلقة دون أن يتبين فساد ما يحويه بعضها، هذا إلى أن الثابت من التحقيق أن الطاعن شاركه في العمل أمين غزون آخر مما رشح غيره للاتهام، وقد تأثرت المحكمة في الإدانة بأن الطاعن أبدى استعداده لرد ما اختلس مع أن ذلك لا يفيد حصول الإختلاس من جانبه، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه.

وحيث إن المادة ١٢ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه (تشأ "هيئة عامة" تسمى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزارة الاصلاح الزراعي واصلاح الأراضي ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية، وتكون لها ميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة للدولة ... ويكون للهيئة الاشراف على الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعي وتوجيهها في حدود القانون) ونصت المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الهيئة العامة للاصلاح الزراعي على أنه (تسرى على العاملين بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة فيما لا يرد في شأنه نص خاص في اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة). وبين من هذه النصوص في صريح عبارتها وواضح دلالتها أن هيئة الإصلاح الزراعي هيئة عامة من أشخاص القانون العام تقوم على صرف من مرافق الدولة، وتتمتع بقسط من إختصاصات السلطة العامة، ولها الإشراف على الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعي الخاضعة لها وتوجيهها في حدود القانون، كما أن مالها مال عام، ولها ميزانية تلحق بالميزانية العامة للدولة، والعاملون فيها من الموظفين العموميين لأن العلاقة التي تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لائحية إذ تسرى عليهم القوانين واللوائح المنظمة للوظائف العامة. والبين من مدونات الحكم أن المواد المختلصة مال عام مملوك للهيئة العامة للاصلاح الزراعي أما دور الجمعيات التعاونية فقاصر على الاشراف على توزيعها، فلا وجه لما زعمه الطاعن من أنها مال خاص للجمعيات التعاونية المذكورة. وفضلا عن ذلك، فإنه من المقرر أن جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تحقق متى كان الشيء المختلس مسلما إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقا لسادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته

يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما مملوكا للدولة أو مالا خاصا مملوكا للأفراد ، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسببوظيفته ، فلامصلحة لها آثاره الطاعن في هذا الصدد ولاوجه لما نراه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بأدلة متينة أنه اختلس مادة الدبركس والسيغين من حيواناتها التي كان يضع فيها مكان ما يختلسه منها أجمارا وترابا ، وعين مبلغ ما اختلسه ، وحدد قيمته ودا إلى شهادة الخبراء مما له أصله الثابت في التحقيق الذي أجرته المحكمة في الجلسة ، ولا يتنازع الطاعن في شيء منه ، فلا يجدي له المجادلة في تعيين مقدار ما داخله الفش وما لم يدخله ، مادام هو يسلم في طعنه بما أثبتته الحكم تعيينا لمقدار ما اختلس بأنه ٣٥٥ كيلوجراما من مادة الدبركس منها ٣٤٧ ج و ٩٠٠ م ، إذ أن الحكم اتخذ من ضبطه يقوم بالفش في مادة الدبركس والسيغين موضوع العجز دليلا على اختلاسه للقدر الناقص في عهده أيا كان . ولما كان الحكم رد على دفاعه من أنه تسلم عهده بمحالتها من الفش ، بأدلة سائقة ، وكان لم يتخذ من إبداء الطاعن استعداد له رد ما اختلس دليلا على اختلاسه ، بل ساقه مساق الواقع في بيانه ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض ، فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد / المستشار محمد جبري ، وصحبة السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
وحسين صالح ، ومحمود المرادى ، ومحمود عطيفه .

(٥٨)

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ القضائية

(أ، ب) إثبات . "شهادة" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

(١) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة . موضوعي .

(ب) أخذ محكمة الموضوع بشهادة شاهد . يفيد اطراحها جميع الاحبار التي سألها
الدفاع لحملها على مدم الأغل بها .

(ج) عاهة مستديمة . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . ضرب .
"إحداث عاهة" . دعوى جنائية .

لا يجب الحكم عدم تعرضه لإصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى .
ما دام قد انصب على إصابة بينها نسب إلى المتهم إحداثها ، وأثبت التقرير الطبي
الشرعي وجودها وأطاعت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها .

(د) دفاع شرعي . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . حكم .
"تسبيبه" . تسبيب غير معيب . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير
قيام حالة الدفاع الشرعي" . نقض . "أسباب الطعن بالنقض" .
ما لا يقبل منها" . دفع .

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . من الفرع الموضوعية التي يجب التسك بها
لدى محكمة الموضوع . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه أن تدل الوقائع
الناشئة بالحكم ، بذاتها ، على تحقق حالة الدفاع الشرعي أو ترسخ لقبامها .

١ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع .

٢ — متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

٣ — الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها ، فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن إليها .

٤ — الأصل أن الدفاع الشرعي من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما صرفة القانون أو ترشح لقيامها . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وماورد على لسان الدفاع منه لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ولا يعد دفعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد ، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن مع آخرين بأنهم في يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز سمالوط محافظة المنيا (المتهم الأول) شرع في قتل عيسى محمد مبداه عمدا بأن أطلق عليه مقدوما نارا من بندقية "إيطاليا" كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المحجني عليه بالملاح (ثانيا) أحرز

بفر ترخفر سلاحا نارفا مششعنا "بندفة ايطالى" فى ففر الاحوال المصرح بها قانونا . (ثالثا) احرز ذخائر مما قسئمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن فكون مرصعا له فى ففازة السلاح أو إحرزه (المئهم الثانى) شرع فى قل عقفل عفا الله عفا بأن أطلق فلفه مقذوفا نارفا من بندوفة "نرطوش" كان ففهلها فاصدا من ذلك قفله فأفءت به الإصابات الموصوفة بالئقرر الطبى الشرعى وخاب أثر الجرعة لسبب لافءل لإرافءه ففهو مداركة المئفى فلفه بالعلاج (المئهم الثالث) شرع فى قل عفا الله عفا بأن أطلق فلفه مقذوفا نارفا من بندوفة "لى اففلء" كان ففهلها فاصفا من ذلك قفله ففءت به الإصابات الموصوفة بالئقرر الطبى الشرعى وخاب أثر الجرعة لسبب لافءل لإرافءه ففهو مداركة المئفى فلفه بالعلاج . (المئهم الرابع) ضرب رعب على ابراهف عفاوى بألة فافءة "سئفه" على رأسه ففءت إصاباتة الموصوفة بالئقرر الطبى الشرعى والفى فئلف لافءه من جرأها فافءة مسئفمة فسئففل برؤها هى فقء جزء من عظام قفوة الرأس لن ففلا بنسفع عظمى بل بنسفع لففى مما ففعله عرضة لئطر المضاعفات وفقلل من كفافءه على العمل بنحو ٢٠ ٪ . "عشرون فى المائة" (المئهم الخامس) أفءت عفا إصابات على ابراهف عفاوى الموصوفة بالئقرر الطبى والفى أعجزفه من أشفاله الشفصففة مءة فزفء على عشرين فوما . (المئهم السادس والسابع) أفءا عفا بالمئهم الرابع الإصابات الموصوفة بالئقرر الطبى والفى فقرر لئسلاجها مءة لا فزفء على عشرين فوما . وطلبت إلى مسئشار الإفالة إفالفهم إلى عئكة الفئافاف لئها كئهم طبفا للقفء والوصف الوافءفن بأمر الإفالة . فقرر بذلك . وعئكة فئافاف الفئافا قفضت فى الفءوى ففاففا للئافى وءضورفا للباقفن عملا بالمواف ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون القفوفاف و ٣٠٤ / ١ و ١/٢٨١ من قانون الإبرافاف الفئاففة (أولا) فرافة المئهم الأول والخامس مما أسئء إلفهما . (فاففا) بمعاففة كل من المئهم الثانى والثالف بالئفس مءة أشهر مع الشغل . (ثالثا) بمعاففة المئهم الرابع الطاعن بالسففن ثلاث سنوات . (رابعا) بمعاففة كل من المئهم السادس والسابع بالئفس شهرفن مع الشغل ومصادرة المضبوطاف عفا البندفة والطفاف عفا مءة المئهم الثالث . فطن المءكوم فلفه "الطاعن" فى فذا الءكم بطرفق الفقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث
هامة مستديمة قد شابه قصور في التسيب وأخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه
حول في قضائه بالإدانة على أقوال المجني عليه مع ما تحمله من تحاذل يتضح من
ماديات الدعوى فقد أصيب باصابات وضية في أجزاء أخرى من جسمه مما يدل
على تعدد الضارين له وتعدد الآلات التي استعملت في الاعتداء عليه كما أن الحكم
وقد أثبت أن الطاعن قد أصيب بدوره فقد كان لزاما عليه أن يعرض لقيام حالة
الدفاع الشرعى خاصة وأن مدوناته ترشح لقيامها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر
القانونية لجريمة إحداث هامة مستديمة التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه
أدلة مستمدة من أقوال المجني عليه وشهود الواقعة ومن التقارير الطبية وهى أدلة
سائفة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن
أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة
الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع
الاضتيارات التي ساقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن
في شأن تحاذل أقوال المجني عليه وتناقضها ، لا يبدو أن يكون من قبيل الجدل
الموضوعى في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وفي سلطتها في وزن عناصرها واستنباط
معتقداتها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم
قد انتهى نقلا من التقرير الطبى الشرعى إلى أن جريمة العاهة التي أسندتها للطاعن
ترجع إلى إحداثه بالمجن عليه إصابة يمين فروة الرأس من آلة حادة ثقيلة كسنبعة
ولم يسند إليه إحداثه الإصابات الرضية التي أظهرها التقرير الطبى بالحاجب
الأيسر والكتف والظهر والتي لم يكن لها دخل في إحداث العاهة ولم ترفع الدعوى
الجنائية بشأنها ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تعدد إصابات المجني عليه وتعدد
الضارين له والتفات الحكم عن هذا الأمر يكون غير سديد . فك بأن الأصل
أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت
التقرير الطبى الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها ، فليس به

من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يقطن إليها . لما كان ذلك ، وكان ما ينهض الطاعن على الحكم من عدم تعرضه لقيام حالة الدفاع الشرعي مردود بأن الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما صرحه القانون أو ترشح لقيامها . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعي وما ورد على لسان الدفاع عنه من أن الطاعن "مصاب ومضروب ويتعين علينا معرفة ما إذا كان ضارب هو الأول أم انضرب" لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ولا بعد دفعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متيناً ورفضه موضوعاً .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى ، وصدرية السادة المستشارين ، محمد نور الدين مويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأبورخلف .

(٥٩)

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١) قانون . ” سردياته من حيث الزمان ” . نقض . ” حالات الطعن

بالنقض الخطأ في تطبيق القانون ” . دستور .

لا عقاب إلا على الأعمال الملاحقة لنفاذ القانون .

عدم نفاذ القانون . قبل نشره .

(ب ، ج) عقوبة . ” العقوبة المبزوة ” . طعن . ” المصلحة في الطعن ” .

نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” . ” المصلحة

في الطعن ” . تسعيرة .

(ب) المصلحة منطاط الطعن .

(ج) توقيع عقوبة واحدة على الطامن من تهتين ما . انتهاء مصلحة

في التنى على الحكم . إدائه من إحدى التهتين قبل نفاذ القانون الى

يماقب ملها ، ما دامت العقوبة المقررة المقضى بها ذات العقوبة المقررة

لتهمة الأخرى .

(د ، هـ) ارتباط . : نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق

القانون ” . تسعيرة .

(د) تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(هـ) الاختراع من بيع طعتين إحداهما مسرة والأخرى غير مسرة في ذات

ظروف الزمان والمكان بالنسبة إلى مشتر واحد . ويجب تطبيق المادة

١/٣٢ عقوبات .

(و) جريمة . " أركان الجريمة " . " تفسير " . " تفسيره " .

متى تحقق جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسخرة أو معدة الرج ؟
تخصيص عموم النص بنير شخص . لا يصح .

(ز) دفع . " الدفع بتلقي التهمة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .

ما لا يوفد " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم .
" تسليبه " . تسليب غير معيب " .

الدفع بتلقي التهمة . موضوعي .

١ - من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها والذي لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره في الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الجنائي أثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه . وهي قاعدة أساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . ولما كان قرار وزير القومين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن إلزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أولدى آخرين - الذي دين الطاعن بمقتضاه عن التهمة الأولى - وإن صدر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ إلا أنه لم ينشر في الوقائع المصرية إلا في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ أى بعد الواقعة المنسوبة إلى الطاعن ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عن هذه التهمة يكون قد أخطأ .

٢ - من المقرر أن المصلحة منطاط الطعن بحيث تتفى لا يكون الطعن مقبولا .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتفريم الطاعن مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية معا ، وهذه العقوبة هي هي العقوبة المقررة للتهمة الثانية في المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، فإنه لا مصلحة للطاعن في التشكى من إدانته في التهمة الأولى قبل نفاذ القانون الذي يعاقب عليها .

٤ - إن انطباق نص المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات على الواقعة كما أثبتتها الحكم والقول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانونى الذى

ينحصر لرقابة محكمة النقض ، ومن ثم فإن عدم تطبيق تلك المادة يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجه الصحيح .

٥ - متى كان الطاعن قد نسب إليه في التهمتين الثانية والثالثة امتناعه جملة عن بيع سلعتين إحداهما مسعرة والأخرى غير مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة إلى مشتر واحد طلب الصنفين معا ، فإن ما وقع منه على هذه الصورة فعل واحد هو الامتناع عن البيع ، ومن ثم فإن المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات هي التي تحكمه ، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا ونصحيه بحذف العقوبة التي أوقعها بالنسبة إلى التهمة الثالثة اكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من أجل جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة موضوع التهمة الثانية باعتبارها الجريمة الأشد .

٦ - إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣٥ لسنة ١٩٥٠ إذ نص بصفة عامة في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة أو معددة الربح قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لم حيازتها في محالهم أو مخازنهم وإلا اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون أن يقلل منهم التعلل بأية حلة ، وهذا الامتناع معاقب عليه سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد أو لم يكن .

٧ - من المقرر أن الدفع بتفريق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠/٩/١٩٦٧ بذاتة مركز أنجم : (أولا) لم يعرض بالمحل (الجمعية الاستهلاكية) كمية مناسبة من السلع (الصابون) الموجوده بمخزنه (ثانيا) امتنع عن بيع سلعة مسعرة (صابون الشمس) (ثالثا) امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة (صابون لوكنس) . (رابعا) لم يعلن

بمكان ظاهر بالجمعية عن السلع الموجودة مخزنه على النحو المبين بالمحضر . وطلبت
حقابه بالمواد ١ و ٢ من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ و ١ و ٢ و ٩ و ١٣ و ١٤
و ١٥ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالمرسوم بقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ و ١ و ٢ من القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ . وبحكمة أنعم
الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام (أولا) بتفريم المتهم مائة جنيه
عن التهمتين الأولى والثانية . (وثانيا) بتفريم المتهم خمسة جنيهات عن كل
من التهمتين الثالثة والرابعة . (وثالثا) مصادرة المضبوطات وشهر ملخص
الحكم على المدعى لمدة شهر . فاستأنف المتهم هذا الحكم . وبحكمة سواهج
الإبتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى
الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم
بطريق التقص .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن فى الجرائم
التوينية المسندة إليه ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب ،
ذلك بأنه أعمل قرار وزير التوين رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن التهمة الأولى
مع أنه لم ينشر فى الوقائع الرسمية إلا بعد تاريخ الواقعة المسندة إليه ، والقاعدة
الدستورية أنه ليس للقوانين الجنائية أثر رجعى ، وقضى بتفريم الطاعن
مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية فى حين أن هذا المبلغ هو أدنى الغرامة
المقررة بمقتضى المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الذى
دين بمقتضاه ، ولم يطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات عن التهمتين الثانية
والثالثة الخاصة بالامتناع عن بيع سلعتين من الصابون مسعرة وغير مسعرة ،
فضلا من أن الجريمة تتطلب لتوافرها قصد الامتناع لسبب من الأسباب التى
حددها المادة التاسعة من القانون سالف الذكر ، وقد دفع الطاعن بتلفيق
الإتهام للشواهد التى عددها ، إلا أن المحكمة لم ترد على دفاعه مما يعيب حكمها بما
يوجب نقضه .

وحيث إن قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن إلزام التجار بمرض السلع المخزونة لديهم أولدى آخرين — الذى دين الطاعن بمقتضاه من التهمة الأولى — وإن صدر فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ إلا أنه لم ينشر فى الوقائع المصرية إلا فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ ، على أن يعمل به بمقتضى المادة الثالثة منه من تاريخ نشره أى بعد الواقعة المنسوبة إلى الطاعن فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ ولما كان من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذى ينص عليها والذى لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره فى الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الجنائى أثر رجعى ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه ، وهى قاعدة أساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب .

وكالت التهمة الأولى الخاصة بعدم عرض كمية مناسبة من السلعة التموينية الموجودة بخزن الجمعية الاستهلاكية قد وقعت قبل التاريخ المحدد لنفاذ القرار الذى يؤمها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عن هذه التهمة يكون قد أخطأ ، إلا أن خطأ هذا لا يؤدى إلى نقضه ، لأنه قضى بتغريم الطاعن مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية معا ، وهذه العقوبة هى العقوبة المقررة للتهمة الثانية فى المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم فلا مصلحة له فى التشكى من إدانته فى التهمة الأولى قبل نفاذ القانون الذى يعاقب عليها ، كما لا مصلحة له من النعى على الحكم أنه أوقع عليه أدنى العقوبة عن التهمة الثانية ، لأن المصلحة مناط الطعن بحيث تنفى لا يكون الطعن مقبولا . ولما كان الطاعن قد نسب إليه فى التهمتين الثانية والثالثة امتناعه جملة عن بيع سلعتين إحدهما مسعرة والأخرى غير مسعرة فى ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة إلى مشتر واحد طلب الصنفين معا ، فإن ما وقع منه على هذه الصورة فعل واحد هو الامتناع عن البيع ، ومن ثم فإن المادة ٣٢ / ١ من قانون العقوبات هى التى تحكمه إذ تقضى بأنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ، ولما كان انطباق النص على الواقعة كما أثبتها الحكم والقول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، فإن عدم تطبيق تلك المادة يكون من الأخطاء التى تقتضى

تدخل هذه المحكمة لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح ، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بمحذف العقوبة التي أوفىها بالنسبة إلى التهمة الثالثة اكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من أجل جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسخرة موضوع التهمة الثانية باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون العقوبات . ولما كان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ إذ نص بصفة عامة في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسخرة أو معدة الربح قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم جازاتها في محالهم أو مخازنهم ، وإلا اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرادون أن يقبل منهم التعلل بأية حلة ، وهذا الامتناع معاقب عليه سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد أو لم يكن ، ولا يصح تخصيص عموم النص بغير تخصص ، ولا صرفه عما يحقق الغاية التي تفيهاها المشرع من تقريره . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتطبيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض ، فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض عدا ما وجب نقضه وتصحيحه في خصوص التهمة الثالثة حسبما تقدم .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حجازى ،
ونور الدين موسى ، ونصر الدين حزام ، وأبور خلف .

(٦٠)

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) إخفاء أشياء مسروقة . جريمة . " أركان الجريمة " .
إخفاء . أى . سرقة أيا ما كان قدره . يتحقق به الركن المادى فى جريمة إخفاء
أشياء مسروقة .

(ب) إثبات . " إقرار " . بحكمة الموضوع . " ملطتها فى تقدير
الدليل " . إكراه . حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " .
الإصراف فى السائل الجنائية . ماهية : من عناصر الاستدلال التى تقلوها
بحكمة الموضوع .

(ج) وصف التهمة . نيابة عامة . تحقيق . أمر الإحالة . حكم .
" تسييبه . تسييب غير معيب " . عقوبة . " العقوبة المبررة " .
إخفاء أشياء متحصلة من جنابة .

مى تضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من
إختلاس ؟ كفاية واقعة ما لتبرير العقوبة المقررة بها . عدم جدوى التى على الحكم
بشأن واقعة أخرى لا تأثير لتبوتها من عدمه على العقوبة المحكوم بها .

(د ، هـ) مأمورو الضبط القضائى . " اختصاصهم " . رقابة إدارية .
إستجواب . تحقيق . نيابة عامة .

(د) الاستجواب المطلوب على وجه الضبط إجراءاته ؟
رجال الرقابة الإدارية من مأمورى الضبط .

(۵) مباشره نیابة لتحقيق . عدم إقصائه قسود مأمور الضبط عن القيام برأيه .

(و) نیابة عامة . تحقيق . دفع . ”الدفع بطلان التحقيق“ . نقض . ”أسباب الطعن . ما لا يقبل منها“ . بطلان . إختيار النيابة مكان التحقيق . متروك لتقديرها .

عدم جواز إيداء الدفع بطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ز ، ح) حكم . ”تسببه . تسبیب غیر معیب“ . إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . محكمة الموضوع . ”سلطتها في تقدير الدليل“ .

(ز) إقامة الحكم قضاء على ماله أصل ثابت بالتحقيقات التي عليه بدوى الخطأ في الإسناد . غير مقبول . خطأ الحكم فيأساقه زیدا عن حاجة الدعوى . لا يبيح .

(ح) تحدث الحكم عن واقعة سابقة أو لاحقة الواقعة المطروحة . متى لا يبيح ؟

۱ — يكفى لتوافر الركن المادى في جريمة أخفاء الأشياء المبروفة، إخفاء شيء مبروق آیا ما كان قدره .

۲ — إن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير محتمه وقيمته في الإثبات، فلقاضى الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقرار المدعى إليه قد اترع بطريق الاكراه ، ومتى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفسه ، كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

۳ — متى كان ما ينهأ الطاعن من أن الحكم دانه عن واقعة لم ترد بأمر الإحالة — وهى إخفاء الثلاثة أطنان — مردودا بأنه فضلا عن أن الثابت من مراجعة المفردات أن تلك الكمية من الشمع كانت محلا للتحقيق في الدعوى بما دل عليه تناول الطاعن والمتهمين الآخرين لها في اعترافهم ، وتناول

النيابة العامة لها لدى سؤالها مدير حسابات الشركة الذى قرر فى شأنها بأن أجولة الرسالة كانت ممزقة وجرى عليها الإختلاس، ومفاد ذلك — فى غير ليلس — أن النيابة العامة حين أشارت فى وصفها للتهمة إلى أن الإختلاس وقع على كمية الشمع المينة بالمحضر قد أقامت الدعوى عن إختلاس الأطنان الثلاثة إلى جانب الأطنان الخمسة ، يؤيد هذا النظر أن المدافع عن الطاعن قد عرض فى مرافعته للأطنان الثلاثة واعتبرها "كفسة" لا يجرى عليها علمه بأنها مسروقة ثم راج يناقش فى طعنه إلتحسار ركن العلم عن الجريمة بشأن هذه الكمية ، على أنه لا جدوى من هذا النعى ما دامت واقعة الخمسة أطنان كافية وحدها لتبرير العقوبة المحكوم بها .

٤ — الإستجواب المحظور على مأمورى الضبط القضائى — ورجال الرقابة الإدارية منهم — هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشتها مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكرا لها أو يعترف بها إذا شاء الاعتراف .

٥ — قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط عن القيام بواجبهم ومتابعته ، ومن ثم فإن دعوى الطاعن بعدم مشروعية إجراءات الرقابة الإدارية لا يكون له محل ، ولا يغير من ذلك حيز التهمين فى مبنى الرقابة بعد صدور أمر النيابة العامة بحبسهم ، ذلك بأنه — على فرض سلامة هذه الواقعة — لا يقرب عليها غير مؤاخنة إدارية ممن صدرت عنه .

٦ — إذا كان الطاعن على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئا عن بطلان تحقیقات النيابة العامة بما فى ذلك ما ينمى عليها بطعنه من إجراءات التحقيق بمبنى الرقابة الإدارية - وهو أمر متروك لتقدير النيابة العامة وحسن اختيارها حرصا على صالح التحقيق ومصلحة إجراءاته - فإنه لا يصبح إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧ — متى كان ما أثبتته الحكم عن أوال الطاعن وأقوال التهمين المعترفین له أصلا ثابت فى تحقیقات النيابة على ما اتضح من مراجعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمها ، فإن دعوى الخطأ فى الإستناد لا تكون مقبولة ، ولا يفتح فى ذلك ما دلت عليه المفردات من خطأ الحكم فيما قال به عن عدم تداول الشمع

فه الأسواق ، ذلك بأن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن على ما يبين من سياق استدلاله إلا تزيدا بعد أن استوفى دليل علم العاطن بأن الشمع مسروق .

٨ - لا على حكمة الموضوع أن يتحدث في حكمها بالإدانة عن أية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها ، ما دام أن الظاهر من الحكم - على ما هو حاصل في الدعوى المطروحة - أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة إلا ليستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) (٢) (٣) (٤) (٥) بأنهم في غضون شهر نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الميناء محافظة الإسكندرية : المتهم الأول : بصفته مستخدما عموميا رئيس أقسام المشتريات بشركة مصر للتغليف الإقتصادي إختلس كمية شمع البرافين المينة القيمة بالمحضر والملوكة للشركة المذكورة والمسماة إليه بصفته سائلة الذكر . المتهمون الثاني والثالث والرابع : إشتراكا مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سائلة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن إتفقوا معه على إختلاس كمية شمع البرافين المينة القيمة بالمحضر وبيعها وقسمة ثمنها وساعدهوا على ذلك بأن أحضروا له وسيلة النقل "سيارة" وقاءوا بنقلها إلى مخزن المتهم الخامس بعد أن سهل له المتهم الثاني إجراءات الإستلام فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . المتهم الخامس : أخفى كمية الشمع المينة القيمة بالمحضر والملوكة لشركة مصر للتغليف الإقتصادي مع علمه باختلاسها وأنها متحصلة من الحناية سائلة الذكر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للسواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢/٤٢ مكرر و ١١١/١ و ١١٢/١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها للتهمين الثاني والخامس وغايبا للباقيين عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأربعة الأول (أولا) بمحاكمة كل من المتهمين الأول والثاني

والثالث والرابع بالسجن مدة ثلاث سنين وإلزامهم متضامتين برد قيمة ما اختلسوه وقدره ثمانمائة وواحد وستون جنيتها وتغريمهم متضامتين مبلغا مساويا لهذا المبلغ وعزل المتهم الأول من وظيفته (ثانيا) معاقبة المتهم الخامس بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر. فطن الطاعن الأول في هذا الحكم بطريق النقض ولم يقدم أسبابا لطعنه ، كما طعن في هذا الحكم أيضا المأمي من الطاعن الثاني وقدم تقريرا بالأسباب .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبابا للطعن ، فيتمتع بعدم قبول طعنه شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أدا الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن الثاني باخفاء كيتين من الشمع المسروق وزن إحداهما خمسة أطنان ووزن الأخرى حوالى ثلاثة — قد أخطأ في القانون وفي الإسناد وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، فأما الخطأ في القانون فبإراء الطاعن قائما على أمرين أولهما أنه دانه عن واقعة لم ترد بأمر الإحالة ، ذلك بأنه اعتبر كمية الشمع محل الجريمة حوالى ثمانية أطنان رغم أن التحقيق لم يدر إلا على خمسة أطنان فقط ، أما الكمية الأخرى البالغة حوالى ثلاثة أطنان فإن الشركة المني عليها كانت قد التفتت عنها باعتبارها عجزا موضتها هه شركة التأمين والأمر الثاني أن الحكم تساند إلى إجراءات الرقابة الإدارية فيما تضمنته من اعترافات باطلة حصلت عليها نتيجة استجواب المتهمين — بعد اتصال النيابة العامة بالتحقيق واستبقائهم تحت سيطرتها رغم صدور أمر النيابة العامة بحبسهم ويقول الطاعن أن تحقيق النيابة العامة وقد جرى في مبنى الرقابة الإدارية وقام على سند من إجراءاتها

يكون بدوره باطلا ولا يصح أن يقوم عليه قضاء بالإدانة . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم لم يرد على ما أثير عن الإكراه الذي نال المتهمين ودا سائغا، وسكت في رده من تناول ما ثبت بأحدى جلسات المعارضة من إحالة واحد منهم إلى الكشف الطبي . وأما الخطأ في الإسناد فيراه الطاعن مانلا في عدم مساندة الأوراق للحكم فيما أثبتته على لسان بعض المتهمين والطاعن من دلم هذا الأخير بأن الشمع مسروق ، وفيما عول عليه من أن الشمع غير متداول في الأسواق . وأما الفساد في الاستدلال فأثبتته أن الحكم تساند في تدليله على العلم بالسرقة على واقعة ما كان له أن يعول عليها لخروجها عن نطاق الإتهام . وقوام هذه الواقعة أن بعض المتهمين من بينهم الطاعن ذكروا أن المتهم الأول كان قد باع الطاعن كمية أخرى من الشمع — غير الكيتين موضوع المحاكمة وسابقة عليهما ، ثم عاد فاستردها منه بعد أن أنهى إليه أنها مسروقة — وفضلا عن ذلك فإن الحكم لم يلتفت إلى دفاع الطاعن في شأن هذه الصفقة من أنها مما تبينه شركات التأمين ، ولا إلى ما ثبت بالأوراق من أن الثلاثة أطنان كانت عبارة عن "كنسة" مكتفيا في الرد على ذلك ببيوت سلامة الأطنان الخمسة الباقية . وبذلك كله بات الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان من بين ما أثبتته الحكم من وقائع الاختلاس التي دان باقي المتهمين بارتكابها أنه أورد مجريات الأمور في رسائل ثلاث من شمع البرافين وردت للشركة المحني عليها، وأن هؤلاء المتهمين دأبوا على مقارفة فعلتهم لدى ورود كل من هذه الرسائل ، فقد أفصح الحكم عما جرى في شأن رسالة وردت لحساب الشركة في شهر سبتمبر سنة ۱۹۶۶ وما كان من نقل المتهمين لعشرة أطنان منها إلى مخزن الطاعن ثم استرجاع المتهم الأول لها وردها للشركة المحني عليها بعد أن أنهى إلى الصاعن أنها مسروقة ، ثم أشار الحكم إلى رسالتين أخريين وردتا في شهر نوفمبر سنة ۱۹۶۶ — وهما موضوع المحاكمة — وأثبت ما جرى في شأنهما من تمزيق بعض أحوالة أولاهما البالغة ۱۶۵ طنا وبيع حوالي ثلاثة أطنان منها إلى الطاعن ، ثم باعوه خمسة أطنان

من الرسالة الثانية البالغة ٥٩ طناً . وإذ عرض الحكم لأدلة الثبوت، فقد حصل أقوال محاسب الشركة ومدير حساباتها عما تكشف لهما عند مراجعة أدونات الإضافة الواردة للشركة من أن ما ورد لها هو ٥٤ طناً من الرسالة الأخيرة وأنه ورد للشركة من إدارتها التجارية ما يفيد أن المعجز بأولى رسالتى نوفمبر سنة ١٩٦٦ نشأ عن تمزق الأجولة وأن شركة التأمين تحملت هذا المعجز البالغ حوالى ثلاثة أطنان . ثم تناول الحكم بعد ذلك اعترافات المتهمين المساهمين فى الاختلاس فأورد رواية المتهم الأول عن أولى الرسائل واسترداده ما باعه للطاعن منها بعد أن أفهمه أنه مسروق ثم بيعه له الثلاثة أطنان والخمسة أطنان من الرسالتين الأخرتين ، ثم حصل من اعتراف المتهم الثانى أقوالاً تتفق مع اعتراف المتهم الأول وأنه قدور يعلم الطاعن بأن الأطنان الخمسة مسروقة وأثبت اعتراف المتهم الثالث بنقل ما اختلسوه من الرسالتين الأخرتين إلى الطاعن كما نقل الحكم من أقوال المتهم الرابع ما يطابق أقوال المتهم الأول بشأن ما جرى فى الرسائل جميعاً . وإذ تنهى الحكم إلى اعتراف الطاعن فقد حصله بما مؤداه أنه اعترف بما جرى بصدد أولى الرسائل واسترداد المتهم الأول لما باعه له منها لأنه مسروق . ثم ما كان من إحضار المتهمين له الكيتين موضوع المحاكمة وادعى أنه لا يعلم بسرقتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أثبت ما تقدم وعرض لدفاع المتهم الثانى من أن اعترافه كان وليد إكراه ، تناول دفاع الطاعن فأورد ما قاله من أن الشركة لم تكتشف إلا اختلاس الخمسة أطنان وأنها لم تذكر شيئاً عن الأطنان الثلاثة وما نعه على إجراءات الرقابة الإدارية من عدم المشروعية وإنكار علمه بسرقة ما وصل إلى محله من أول رسالة وقوله إن الثلاثة أطنان كانت "كنسة" وأنه فى الجملة لا يقوم فى الدعوى دليل على علمه بالسرقة فأطرحه — إطمئناناً منه إلى اعترافات الطاعن — وباقي المتهمين — مقرراً أنها صدرت عنهم فى التحقيقات ؛ وأكدوا سلاتها بعبارات واضحة واستخلص فى دليل سائق أن المتهمين الأربعة — المقدمين بجموعة الاختلاس — عملوا على تمزيق الاحولة فى الرسالة التى تحوى ١٦٥ طناً واختلسوا منها الثلاثة أطنان ، وأنه لا يغير من ذلك أن تكون شركة التأمين قد تحملت ثمن المعجز فى تلك الرسالة . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من أن الحكم دانه عن واقعة لم ترد بأمر الإحالة — وهى إخفاء الثلاثة أطنان — مردوداً بأنه فضلاً عن أن الثابت من مراجعة

المفردات أن تلك الكمية من الشمع كانت محلاً للتحقيق في الدعوى بما دل عليه تناول الطاعن والمتهمين الآخرين لها في اعترافاتهم ، وتناول النيابة العامة لها لدى سؤالها مدير حسابات الشركة الذي قرر في شأنها بأن أجولة الرسالة كانت ممزقة وجرى عليها الإختلاس ، ومفاد ذلك — في غير ليس — أن النيابة العامة — حين أشارت في وصفها للثمة إلى أن الإختلاس وقع على كمية الشمع المينة بالمخضر — قد أقامت الدعوى عن اختلاس الأطنان الثلاثة إلى جانب الأطنان الخمسة ، وبما يؤيد هذا النظر أن المدافع عن الطاعن قد عرض في مرافعته للأطنان الثلاثة واعتبرها "كنسة" لا يجرى عليها علمه بأنها مسروقة ثم راح يتناقص في طعنه انحصار ركن العلم من الجرمية بشأن هذه الكمية على أنه لا جدوى من هذا النعى مادامت واقعة الخمسة أطنان كافية وحدها لتبرير العقوبة المحكوم بها عليه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن عن عدم مشروعية إجراءات الرقابة الإدارية و بطلان تحقیقات النيابة العامة وقصور الحكم في الرد على الإكراه الذي نال المتهمين ، مردوداً بأنه لما كان الاستجواب المخطور على مأموری الضبط القضائي — ورجال الرقابة الإدارية منهم — هو مجابهة المتهم بالادلة المختلفة قبله ومناقشتها مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكراً لها أو يترف بها إذا شاء الاعتراف ولم يدع الطاعن وقوع رجال الرقابة الإدارية في هذا المخطور ، وكان قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموری الضبط عن القيام بواجبهم ومناقبته ، ومن ثم فإن دعوى الطاعن بعدم مشروعية إجراءات الرقابة الإدارية لا يكون لها محل . ولا يغير من ذلك حجب المتهمين في مبنى الرقابة بسد صدور أمر النيابة العامة بحبسهم ذلك بأنه على فرض سلامة هذه الواقعة ، فإنه لا يقرب عليها غير مؤاخذة إدارية عن صدرت عنه . وإذا كان الطاعن على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة لم ير لدى محكمة الموضوع شيئاً عن بطلان تحقیقات النيابة العامة بما في ذلك ما ينهه عليها بطعنه من إجراءات التحقيق بمعنى الرقابة — وهو أمر متروك لتقدير النيابة العامة وحسن اختيارها حرصاً على صالح التحقيق ومصلحة إجراءاته — فإنه لا يصح إثارة هذا النقص لأول مرة أمام محكمة النقض . أما فيما يخص بالنعى على الحكم بالقصور في الرد على ما أثاره من بطلان الاعتراف لصدوره وليد إكراه ، فإنه فضلاً عن أن المتهمين بما فهم الطاعن قد أدلوا باعترافهم أمام النيابة العامة على ما يبين من المفردات — فإن الإصراف

في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمه في الإثبات ، فلقاضى الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقراراف المعزول إليه قد اترع بطريق الإكراه ومتى تحقق أن الإقراراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفسه ، كان له أن يأخذ به وهوو ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكة النقض . ولما كان الطاعن لا يمارى في صحة ما قام عليه رد الحكم على هذا الدفع ، وكان هذا الرد سائغا ، فإن النعى على الحكم بالفصور يكون غير سديد ، ولا يغير من ذلك قول الطاعن بأن أحد المتهمين أحيل لدى نظراحدى المعارضات في أمر الحبس إلى الكشف الطبي وأن الحكم سكت عن قول كلمته في هذا الشأن مادام أنه لا يبين من مراجعة محاضر الجلسات أن للطاعن قد أثار هذا الأمر في دفاعه لدى محكة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في الإسناد ، فقام عليه إستدلاله على علمه بأن الشمع مسروق من إقراراف نسبه إليه وإلى بعض المتهمين ، ومن كون الشمع غير متداول والأسواق مردودا بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن فرغ من إثبات مؤدى الإقرارافات ، خلص إلى ثبوت علم الطاعن بالإختلاس بقوله : ” وأنه عن علم المتهم الخامس - الطاعن - بأن الشمع البرافين مسروق فهو أمر قائم الدليل عليهم أقواله أنه كان قد إشتري وشريكه اسبيروماركيس من المتهم الأول في أوائل شهر اكتوبر سنة ١٩٦٦ خمسة أطنان من شمع البرافين ثم عاد إليه المتهم الأول في اليوم التالى طالبا استرداد تلك الكمية لأنها مسروقة ولما تيقن المتهم الخامس من شريكه اسبيروماركيس بأنها كذلك أعادهاا إليه ، وأنه عن قول المتهم الخامس بأن البضاعة التي إشتراها بعد ذلك كانت ” عواريه “ فإنه مما يقطع بكذبه أن الخمسة أطنان التي إشتراها من الرسالة البالغ قدرها ٥٩ طنا في غضون شهر نوفمبر سنة ١٩٦٦ كانت سليمة ولم يقم من الأوراق ما يساند المتهم في دفاعه ، ولعل ما يقطع بعلمه بأنها مسروقة قوله أنه أبقاها عنده بضعة أيام دون تصرف فيها يترقب عودة المتهم الأول لإستلامها ثانية ، فضلا عن أن البضاعة المختلة غير متداولة في السوق “ ولما كان ما أثبتته الحكم فيما تقدم نقله عن أقوال الطاعن وأقوال المتهمين المعترفين له أصل ثابت في تحقيقات النيابة على ما إنضج من مراجعة المفردات التي أصرت المحكة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن ، فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة ولا يقدح في ذلك ما دلت عليه المفردات

من خطأ الحكم فيما قال به من عدم تداول الشمع في الأسواق ، ذلك بأن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن على ما يبين من سياق استدلاله السالف لإيراده إلا زيدا — بعد أن استوفى دليل علم الطاعن بأن الشمع مسروق — ففدا بذلك غير ذى أثر على سلامة الحكم . أما عن دعوى الطاعن بفساد الحكم في الاستدلال على علم الطاعن بالمرقة وما ران عليه من القصور حين عول في ذلك على سبق قبوله للصفقة السابقة على الكيتين موضوع الإتهام ورده لها بعد علمه بأنها مسروقة رغم أن هذه الواقعة خارجة عن نطاق الدعوى ، وحين لم يلتفت إلى ما قال به الطاعن من أن تلك الصفقة كانت مما تبعية شركات التأمين ، ولا إلى ما أثاره من أن الثلاثة أطنان الأخرى كانت "كنسة" فإنه مردود بأنه فضلا عن أن الطاعن نفسه قد ناقش الصفقة الأولى بما إتهم إليه من سلامة مركزه فيها بدعوى أنها مما تبعية شركات التأمين ، فإنه لاعل محكمة الموضوع أن تتحدث في حكمها بالإدانة عن أية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها ، متى كان ذلك منها في سبيل إيضاح حقيقة تلك الواقعة ، وما دام الظاهر من الحكم على ما هو حاصل في الدعوى المطروحة — أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة إلا ليستدل بها على ثبوت الجرمية المرفوعة بها الدعوى وأما ما ينهه الطاعن من عدم رد الحكم على أن مسدكه في تلك الصفقة كان بعيدا عن التأميم أو سكوت الحكم عن قول كلمته في أن الثلاثة أطنان كانت "كنسة" فإنه لا يعمد أن يكون مجرد جمل حول حق المحكمة في تقدير أدلة الدعوى وليس أدل على سلامة الحكم مما قال به الطاعن من أنه إجتزأ في الرد على دفاعه بثبوت سلامة الأطنان الخمسة الباقية ، ذلك بأنها مما يكفى بها وحدها ويسوغ قضاء الحكم بإدانة الطاعن في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة التي يكفى لتوافر ركنها المادى ثبوت إخفاء شيء مسروق أي ما كان قدره . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد / المستشار محمد مبري ، وعضوية السادة المستشارين : عبد النعم حمزوي ،
ونور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل ، وأنور خلف .

(٦١)

الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٨ القضائية

إصابة خطأ . جريمة . "أركانها" . عقوبة . "تطبيقها" . حكم . "تسميته" .
تسبب معيب " . تقص . "حالات الطعن" . الخطأ في تطبيق القانون . "الحكم
في الطعن" .

إصابة المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص . وجوب معاقبته طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤
عقوبات بالحبس لا بالغرامة . أفراد الحكم اثنين من المصائب في الحادث بوضع مستغل تخادياً
لاعتبار المصائب أكثر من ثلاثة . يجب الحكم .
تدعى يتعين أن يكون مع التقص الإحالة . مثال .

إن الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات توجب توقيع عقوبة
الحبس دون الغرامة إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، ومن
ثم فإنه إذا كان المسند إلى المتهم أنه أصاب عدة أشخاص بين ركب وراجل ،
وأفرد الحكم اثنين من الخمسة المصائب بوضع مستقل ليتأدى من ذلك إلى اعتبار
المصائب ثلاثة أشخاص ، وقضى بإدانة المتهم بعقوبة الغرامة ، فإنه يكون قد
شابه خطأ في الإسناد أدى إلى إيقاع عقوبة الغرامة طبقاً للفقرة الأولى من
المادة ٢٤٤ المذكورة بدلاً من عقوبة الحبس التي كان يتعين القضاء بها .
لما كان ذلك ، وكان لا يعرف حاصل ما كان ينتهي إليه الحكم في تقدير
العقوبة المفترضة في حدود النص المنطبق دون هذا الخطأ ، فإنه يتعين أن يكون
مع التقص الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٤ يونيه سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز بوش محافظة بنى سويف : (أولا) تسبب خطأ في إصابة كل من عبد العظيم عويس عبد الجواد وعبد الحميد عبد زارع ونفيسة محمد حميس وأحمد أحمد عارو وعبد حميد اللطيف وهبه وذلك بأن قاد سيارة غير مستوفاة لشروط الأمن والمثانة فصلم المجنى عليهم وأحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي (ثانيا) سير سيارة غير مستوفاة لشروط الأمن والمثانة . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٠ من قرار وزير الداخلية . ومحكمة بوش الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بنى سويف الإستدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم عشرين جنيا . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى بتفريم المطعون ضده عشرين جنيا في جريمة الإصابة الخطأ التى دين فيها قد شابه خطأ في الإسناد أدى إلى خطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه أعمل الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات اعتبارا بأن المصابين في الحادث ثلاثة في حين أنهم خمسة، أفرد الحكم اثنين منهم هما ” عبد العظيم عويس عبد الجواد وعبد حميد اللطيف وهبه عزوز“ بوضع مستقل قولا بأنهما لم يذكر أنهما أصيبا في الحادث ، مع أن ذلك يخالف ما ذكره في المحضرين المؤرخين ١٩٦٦/٩/٤ ، ١٩٦٦/٩/٥ ومن ثم فإن العقوبة التى كان يتعين توقيعها هى الحبس دون الغرامة وفقا للفقرة الثالثة من المادة المذكورة مما يوجب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت أن المطعون ضده كان يقود سيارة لم تستوف شروط الأمن والمثانة وانحرف بها دون تريت في طريق فرعى فأصاب بها عدة أشخاص بين راكب وراجل ، وأفرد اثنين من الخمسة المصابين بوضع مستقل ليتأدى من ذلك إلى اعتبارهم ثلاثة . ونسب إلى الاثنين ما يخالف دلالة أقوالهما في التحقيق من أنهما أصيبا مع الآخرين في ذات ظروف الزمان والمكان من ذات السيارة — حسبما يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن — ومن ثم فإن الحكم يكون قد شابه خطأ في الإسناد أثر في قضائه ، ذلك بأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات توجب توقيع عقوبة الحبس دون الغرامة إذا نشأ من الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم في الإسناد واعتبار المصابين ثلاثة لا خمسة قد ترتب عليه إيقاع عقوبة الغرامة طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ المذكورة بدلا من عقوبة الحبس التي كان يتعين القضاء بها ، وكان لا يعرف حاصل ما كان ينتهي إليه في تقدير العقوبة المفترضة في حدود النص المنطبق دون هذا الخطأ ، فإنه يكون واجب القرض ويكون متعيئا مع النقص الإحالة .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد النعم حجازى ،
ونور الدين حوىس ، وعبد أبو الفضل ، وأبور خلف .

(٦٢)

الطعن رقم ٢١٥٦ سنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د ، هـ) تهريب . جمارك . تبغ . دخان . قانون . " تفسيره " .
جريمة . " أركان الجريمة " . حكم . " بياناته " .
" تسيبه " . تسيب معيب . إثبات . " إثبات
بوجه عام " .

(١) التهريب الجمرى . ماهية كل من التهريب القفل والتهريب
الحكى ؟ المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ .

(ب) عدم اعتبار أفعال التهريب الحكى التى تقع فى وءاء
الدائرة الجمركية تهريباً .

عدم اعتبار حيازة البضاعة — من غير المهرب لها
فاعلاً أو شريكاً — وءاء الدائرة الجمركية تهريباً إلا إذا
توافر ، فى شخص تهريب التبغ ، إحدى الحالات
المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٦٤ . عدم اطلاق المادة ٤٤ مكرراً من
قانون العقوبات على هذه الحيازة .

(ج) مثال لتسيب حبيب فى جريمة تهريب تبغ .

(د) حكم الإحالة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ من قانون
الإجراءات الجنائية .

(هـ) إحالة الحكم فى بيانه للليل ، إلى مذكرة مدير عام
شئون الإنتاج دون بيان مضمونها . عدم كفايته .

(و) حکم . "تسیبیه . تسبیب معیب" . محکمة الموضوع .
 "ملطنتها فی تقدیر الدلیل" . إثبات . "إثبات" .
 بوجه عام .

وجوب بناء الأ-کام الجنائية على الأدلة التي يقتنع بها
 القاضی . وجوب امتناعه عقیده بنفسه دون أن يشاركه
 أحد .

(ز) حکم . "تسیبیه . تسبیب معیب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .
 ما يوفره .

عدم التزام المحکمة بتأجدة المنهم فی مناحی دفاعه المختلفة . فطاه ۹

۱ - جرى قضاء محکمة النقض فی تفسير المادة ۱۲۱ من قانون الجمارك
 رقم ۶۶ لسنة ۱۹۶۳ ، على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة في
 إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق
 غير المشروعة ، وينقسم التهريب الجمركي من جهة محله إلى نوعين : نوع يرد على
 الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ونوع يرد على
 بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق
 الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن . وفي كلا النوعين إما أن يتم التهريب فعلا
 بتأم إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه ، وإما أن يقع حكما إذا لم
 تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية
 ولكن صاحب جلبها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن
 هذه الأفعال المؤتممة أن تجعل إدخال البضائع أو إخراجها قريبا للوقوع في الأغلب
 الأهم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداء وأجرى عليها حكم الحرمة التامة ولو لم
 يتم للهروب ما أراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال — أيا كانت —
 عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية خدعا للوظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك
 اقتضاء الرسم أو مباشرة المنع ، يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من مادة التعريف
 والخاصة بالتهريب الحكى معطوفة على الفقرة الأولى المتعلقة بالتهريب الفعل

تالية لها في الحكم مرتبطة بها في المعنى بحيث لا يصح أن ترتبط كل فقرة منها بحكمها دون معيار مشترك .

٢ - إن وقوع أفعال التهريب المحكى أيا كانت فيما وراء الدائرة الجمركية لا يعد في القانون تهريبا ، كما لا تعد حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلا أو شرىكا وراء هذه الدائرة تهريبا إلا إذا توافر - فيما يختص بتهريب التبغ - إحدى حالات التهريب المحكى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ، ولا يعتبر كذلك إخفاء لأشياء متحصلة من جريمة في حكم المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات ، لأن البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة . ولا كذلك في جريمة التهريب .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية الأفعال التي قارفها الطامن مما يعد تهريبا بالمعنى المتقدم ، ولم يبين إن كانت تلك الأفعال تندرج تحت حكم المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسيب .

٤ - يوجب قانون الإجراءات الجنائية - في المادة ٣١٠ منه - في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا .

٥ - من المقرر أنه لا يكفي في بيان الدليل إحالة الحكم إلى مذكرة مدير عام شئون الإنتاج ما دام هو لم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلالها على ثبوت التهمة بناصرها القانونية كافة ووجه إندفاع ما دفع به الطاعن نفيها .

٦ - إن الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته منها صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجزئ

من التحقيق مستغلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح في القانون — كما فعل الحكم — أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواء .

٧ — إنه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمواجهة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح من أنها فطنت إليها ووازت بينها ، أما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع المتهم الذي ضمنه المذكرة المقدمة منه إليها وأسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف من أنها أطلعت عليه وأسقطته حقه ، فمن حكمها يكون قاصرا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ يولييه سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم امبابه محافظة الجيزة: (أولا) هرب الدخان المين بالمحضر من الرسوم الجركية . (ثانيا) بصفته صاحب مصنع دخان أرز دخانا مخلوطا مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالنصوص التي أشارت إليها في القانونين رقمي ٦٦ لسنة ١٩٦٣ و ٧٤ لسنة ١٩٣٣ والقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ . ومحكمة امبابه الجزئية قضت ضايايا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم ٢٠ ج عن كل تهمة وإلزامه أن أن يؤدي لجمر ك القاهرة ما يوازي مثل الضرائب الجركية المستحقة والمصادرة . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة الجيزة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) في شأن التهمة الأولى الخاصة بالتهريب برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وتفريم المتهم عنها ٢٠ ج عشرين جنبا وإلزامه بأداء ما يعادل مثل الضرائب الجركية المستحقة على كمية الدخان المهرب البالغ قدرها ١٠٩ و ٧٧١٤ كيلو جرام والمصادرة . (ثانيا) في شأن التهمة الثانية الخاصة بإحراز دخان مخلوط بالغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم منها . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى العلم هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة تهريب الدخان من الرسوم الجمركية قد شابه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن قدم إلى المحكمة مذكرة بدفاعه فند فيها التهمة بأسانيد حدها وشواهد عددها مدلا على أدائه للرسوم الجمركية كاملة من واقع الفسائم المقدمة منه للجنة التي شكلت لمراجعة مشترياته من الأدخنة ، كما دفعها بعدم توافرها قانونا وبسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة ، إلا أن الحكم أحال في الرد على دفاعه الموضوعي إلى مذكرة مدير الإنتاج دون بيان مضمونها ووجه الاستناد إليها واعتبرها بمثابة الحكم ، وأغفل دفاعه القانوني في جملته فلم يشر إليه أو يرد عليه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن كان منسوباً إليه تهمتان الأولى منهما تهريب الدخان من الرسوم الجمركية والثانية حيازته لأدخنة مخلوطة ، فنقضت المحكمة المطعون في حكمها ببراءته من التهمة الثانية ودانته في التهمة الأولى وسببت قضاهما بالإدانة بما نصه (وحيث إنه عن التهمة الأولى الخاصة بالتهريب فإن الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ صريحة في أنه يعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو إرتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها . وما أورده مدير عام شئون الإنتاج في مذكرته المؤرخة ١٩٦٥/٥/٢٢ قاطع في الدلالة على إرتكاب المتهم أفعالا بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة للأسباب التي تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها جزءا متما لأسباب هذا الحكم وهي تؤكد صحة التهمة الأولى آفة الذكر وفيها الرد الكافي الصريح والضمني على ما أثاره المتهم في دفاعه ، وما قدمه من مستندات . وإذ نقرر ذلك ، فإن الاستئناف يكون بخصوص التهمة الأولى في غير محله ومن المتعين رفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به بشأنها) ولما كانت المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قد عرفت التهريب بنصها على أنه

٢٩٥ يعتبر تهريبا إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة . ويعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو إرسكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة . ولا يمنع من إثبات التهريب عدم ضبط البضائع " وقد جرى قضاء هذه المحكمة في تفسير المادة المذكورة على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، ويتضمن التهريب الجمركي من جهة محله إلى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ونوع يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن . وفي كلا النوعين إما أن يتم التهريب فعلا بتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه ، وإما أن يقع حكما إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جليها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الأفعال المؤتممة أن تجعل إدخال البضائع أو إخراجها قريب الوقوع في الأغلب الأعم من الأحوال فخطرها الشارع ابتداء وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للهروب ما أراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال — أي كانت — عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية خدما للوظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الرسم أو مباشرة المنع ، يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من مادة التعريف والخاصة بالتهريب الحكمي معطوفة على الفقرة الأولى المتعلقة بالتهريب الفعلي تالية لها في الحكم مرتبطة بها في المعنى بحيث لا يصبح أن ترتبط كل فقرة منها بمحكمها دون معيار مشترك وعلى ذلك فإن وقوع أفعال التهريب الحكمي أي كانت فيما وراء الدائرة الجمركية لا يمد في القانون تهريبا ، كما لا تمد حيازة البضاعة — من غير الهروب لها فاعلا كان أو شريكا وراء هذه الدائرة تهريبا إلا إذا توافر — فيما يختص بتهريب التبغ — إحدى حالات التهريب الحكمي المنصوص عليها في المادة الثانية

من القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ في شأن تهريب التبغ . ولا يعتبر كذلك إخفاء لأشياء متحصلة من جريمة في حكم المادة ۴۴ مكررا من قانون العقوبات ، لأن البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة . ولا كذلك جريمة التهريب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية الأفعال التي قارنها الطاعن مما يعد تهريبا بالمعنى المتقدم ، ولم يبين إن كانت تلك الأفعال تندرج تحت حكم المادة الثانية من القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسيب . لما كان ذلك ، وكان الحكم — فوق ذلك — لم يورد الأدلة التي استند إليها في إثبات هذه الأفعال ، وكان قانون الإجراءات الجنائية أوجب في المادة ۳۱۰ منه في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، وكان لا يكفي في بيان الدليل إحالة الحكم إلى مذكورة مدير عام شئون الإنتاج ما دام هو لم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ووجه إندفاع ما دفع به الطاعن قليا لها ، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببرائته منها صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح في القانون — كما فعل الحكم — أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه . وإذا كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازت بينها ، أما وقد التفتت كلية من التعرض لدفاع المتهم الذي ضمنه المذكرة المقدمة منه إليها وأسقطته جملة ولم تورد على نحو يكشف عن أنها اطلعت عليه ، وأقسطته حقه ، فإن حكمها يكون قاصرا . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حجازى ، محمد نور الدين عويس ، نصر الدين مزام ، محمد أبو الفضل حنفى .

(٦٣)

الطعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٨ القضائية

تفتيش . " إذن التفتيش " . دفع . " الدفع ببطلان التفتيش " . حكم .
" تسهيبه . تسهيب معيب " .

قضاء المحكمة بطلان التفتيش تأسيسا على عدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى دون أن تستدل بحقيقة الأمر . تصور .

مضى كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببطلان تفتيش المطعون ضده تأسيسا على عدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى وهو مالا يكفى وحده لأن يستخلص منه عدم صدور الإذن بالتفتيش ، ما دام الحكم قد أثبت أن محضر تحقيق النيابة قد أورد خفى الإذن واسم وكيل النيابة الذى أصدره وتاريخ وساعة إصداره ، مما كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم قضاؤها — أن تجرى تحقيقا تستدل فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهى إلى القول بعدم صدور الإذن ، أما وهى لم تفعل واكتفت بتلك العبارة الفاصلة ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مراكموتوف عافظة المتوفية : حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشخّن

(بندقية خرطوش) . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ١/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، فقرر بذلك . وعكسة جنائيات شيين الكرم قضت حضوريا عملا بالمواد ١٣٠٤ و ١/٣٨١ و ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة السلاح المضبوط . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقص ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المظعون ضده من تهمة حيازة سلاح ناري بشير ترخيص استنادا إلى عدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن النائب مما حوته التحقيقات أن وكيل النيابة قد أثبت اطلاعه على محضر التحريات وعلى صدور الإذن بالتفتيش بناء عليها فكان لزاما على المحكمة أن تجرى من جانبها ما تراه موصلا إلى حقيقة ما ثبت بالتحقيقات في هذا الشأن إن استرابت في الأمر ومن ثم فيكون الحكم المطعون فيه بمسلكه هذا معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قدم لما قضى به من براءة المظعون ضده بقوله ” ومن حيث إن الثابت أن محضر التحريات المرفقة صورته بالأوراق حرر في الساعة التاسعة من صباح يوم ١٩٦٧/٨/٣٠ وقد أصدر الأستاذ ماهر الجندى وكيل النيابة إذنه في الحادية عشرة والربع من صباح ذلك اليوم وحدد أجلا معقولا لتفاد إذنه سبعة أيام من تاريخ وساعة صدوره أى أن هذا الأجل ينتهى في ١٩٦٧/٩/٧ فإذا كان الضبط والتفتيش في ١٩٦٧/٩/١١ أى بعد فوات ذلك الإذن يكون هذا الضبط والتفتيش وقع بلا إذن أصلا إذ أن ذلك الإذن أصبح في حكم العدم لا حول له ولا قوة وإذا انتهت المحكمة إلى هذا فإن كل دليل مستمد من هذا الإجراء الباطل يكون مثله باطلا ولا ينظر إلى أى أثر متب عليه وأصبحت كذلك الواقعة بلا دليل عليها ولم يكن قبل المنهم من دليل على نسبة فعل مخالف للقانون له حتى يسأل عنه وأن المحكمة لا تعمل على

ما أئجه السيد وكيل النيابة المحقق في محضره المؤرخ ١٩٦٧/٩/١٢ الساعة الواحدة وعشر دقائق صباحا من اطلاعه على محضر التحريات المحرر في الساعة السابعة إلا ثلث أو التاسعة إلا ثلث من مساء يوم ١١ / ٩ / ١٩٦٧ وإذن النيابة الصادر من السيد الأستاذ محمد صاحب في الساعة السادسة والثلث من مساء ١١/٩/١٩٦٧ والمحدد فيه ثلاثة أيام لتنفيذه لعدم وجود هذين المحضرين بأوراق الدعوى مما لا يمكن مواجهة ذلك الدفع بهما " . لما كان ذلك ، وكان البين مما أورده الحكم فيما تقدم أن المحكمة قضت ببطلان تفتيش المظنون ضده تأسيسا على عدم وجود إذن التفتيش الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بملف الدعوى وهو ما لا يكفي — وحده — لأن يستخلص منه عدم صدور الإذن بالتفتيش ما دام أن الحكم قد أثبت أن محضر تحقيق النيابة قد أورد لحوى الإذن واسم وكيل النيابة الذى أصدره وتاريخ وصاغة إصداره ، مما كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم قضاؤها — أن تجرى تحقيرا تستعمل فيه حقيقة الأمر قبل أن تنهى إلى القول بعدم صدور الإذن أما وهى لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة ، فان حكمها يكون ميبيا بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد النعم حمزوى ،
ونور الدين موسى ، وعبد أبو الفضل ، وأبور خلف .

(٦٤)

الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٨ القضائية

- إثبات . " إعراف " . عمكة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
حكم . " تسليه . تسليه معيب " . ترويج عملة ورقية .
الأخذ بإعتراف المتهم . حق لمحكمة الموضوع متى اقتضت بصحة .
بيان سبب إطراح المحكمة إنكار المتهم لإعترافه . واجب عند استنادها على هذا الاعتراف .
خالفه ذلك . قصور في الحكم .

لئن كان للحكمة كامل السلطة في أن تأخذ بإعتراف المتهم في التحقيق متى
اقتضت بصحته ، إلا أنه إذ أنكر صدوره منه — على ما هو حاصل في الدعوى
المطروحة — فإنه يجب عليها أن تبين سبب إطراحها لإنكاره وتحويلها على
الاعتراف المستند إليه ، فإن لم تفعل فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٦٦ بناحية
الحامول مركز بيلا محافظة كفر الشيخ : روجا العملة الورقية المغلفة " أوراق
مالية فئة العشرة جنيهات " المتداولة قانونا في الجمهورية العربية المتحدة والمقلدة
بطريق الرسم باليد على غرار الورقة الصحيحة بأن دفعا بها إلى التعامل مع
عليهما بتقليدها . وطلبت من مستشار الإحالة إحاطتهما إلى عمكة الجنايات

لمحاقيتهما طبقا لمواد الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنائيات كفر الشيخ قضت بحضور يا عملا بالمادتين ١/٢٠٢ و ٢٠٣ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات فطن الطاعن ان هذا الحكم بطريق القضاء .. مانع .

المحكمة

من حيث ان الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجريمة ترويج عملة ورقية مقلدة — قد ران عليه القصور ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن قد بين للمحكمة أن إجابته في التحقيقات لا تتضمن اعترافا منه بالجريمة ، وأنه ظل ينكرها في التحقيقات وفي جلسة المحاكمة ، غير أن المحكمة قد دانت واستندت فيها استندت إليه إلى هذا الاعتراف ، دون أن تتعرض لهذا الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه بين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أنكر التهمة وأن المدافع عنه أثار في مرافعته أن الطاعن لم يعترف في التحقيقات وأوضح للمحكمة كيف أن أقواله الواردة بها لا يمكن أن تشير إلى أى اعتراف وأنه لا يعلم حقيقة أوراق التند المضبوطة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تتعرض لهذا الدفاع وعولت في قضائها بالإدانة على الاعتراف المسند إليه بالتحقيقات وهو ما يعيب حكمها بالقصور في التسبيب ، ذلك بأنه وإن كان للمحكمة كامل السلطة في أن تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتنعت بصحته . إلا أنه إذ أنكر صدوره منه — على ما هو حاصل في الدعوى المطروحة — فإنه يجب عليها أن تبين سبب إطراحها لإنكاره

وتتطلبها حل الاعتراف المسند إليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصرا متعينا تقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين تقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الثاني وإلى الطاعن الأول الذي قرر بالطعن ولم يقدم أسبابا لطعنه ، وذلك نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسه ٣ مارس سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى وعضوية المادة المقننين : محمد نور الدين صويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أمير الفضل حننى ، وأنور حلف .

(٦٥)

الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١) غش . أسباب الإباحة . مسئولية جنائية . عقوبة . حكم .
” تسببه . تسبب مريب “ تقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ
في تطبيق القانون “ .

مناط إعفاء التاجر الخالف من المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٢ / ٢ من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ؟

(ب) قانون . ” سريانه من حيث الزمان “ . تقض . ” حالات الطعن
بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون “ . حكم ” تسببه . تسبب
مريب “ . غش .

إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ متوبة الخالفات المنصوص عليها في
المادة ١/٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالنسبة لتبر الموارد الغذائية .
مثال .

(ج) مصادرة . عقوبة . غش .

المصادرة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
طبيتها ؟

١- مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى صدر
في ١٠ يوليو سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

بقمع التدليس والنش أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بنش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع ، وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . وهلة الإعفاء أن التاجر الذي يراعى واجب النعمة في معاملاته هو ضحية لصانع هذه المسواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . وإذ كان الحكم المطعون فيه على الرغم من إتيانه أن المتهم قد توافره ما يوجب القضاء ببراءته بحسب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ من حسن النية وإثبات مصدر البضاعة المغشوشة قصى باعتبار الواقعة مخالفة ، فإنه يكون معيبا بما يوجب النقض والبراءة مع مصادرة المادة المضبوطة التي تكون جرم الجريمة .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة إلى المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها في هذه المادة بالنسبة لغير المواد الغذائية التي يسرى عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فإنه يكون قد انطوى على مخالفة القانون بإعماله نصا نسخ حكمه .

٣ — إن المصادرة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ — تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء المغشوش وذاته لاتراجعه من دائرة التعامل لأن الشارع ألصق به طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام ، الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته ، ومن ثم فإنها تكون واجبة في جميع الأحوال أيا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة استثناء في هذا من الأحكام العامة للمصادرة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يقضى بها سواء كان الخائر مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضى بإدائته أو ببراءته ، رفعت الدوى الجنائية عليه ولم ترفع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧/٨/١٩٦٧ بدائرة قسم الأقصر : ١ - عرض للبيع صابونا غير مطابق للواصفات القانونية حالة كونه عائدا ٢ - وضع بيانا تجاريا غير مطابق للحقيقة وطلبت عقابه بالمواد ٢٦ و ٢٧ و ٣٤/١ و ٣٦ و ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ و ١/٤٩ من قانون العقوبات . ومحكمة الأقصر الجزئية قضت في الدعوى حضوريا إعتباريا عملا بمواد الإتهام والمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعا مع الشغل والنفاذ والمصادرة ونشر الحكم على نفقته بجريدة الأهرام عن التهمتين . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم ١٠٠ ق مائة قرش والمصادرة عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة عرض صابون للبيع غير مطابق للواصفات ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه إعتبر الواقعة مخالفة مع تقريره بحسن نية المطعون ضده وإثباته مصدر السلعة وطبق في حقه الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الرغم من أن جريمة المخالفة المنصوص عليها في هذه المادة قد ألغيت بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الواجب التطبيق لصدوره ونشره قبل وقوع الفعل المستند إلى المطعون ضده ، فكان يتعين تبرئته ومصادرة المادة المغشوشة طبقا للمادة الثانية من القانون المذكور .

وحيث إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي صدر في ١٠ يوليو ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش نص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ خلاص بقمع التدليس والغش النص الآتي :

”و يفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الخالطين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة“ كما نص في المادة الثانية منه على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار إليه النص الآتي : ”يجب أن يقضى في الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة“ وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون ”أنه رُؤي تعديل الفقرة الثانية من البند (١) من المادة الثانية سالفة الذكر بحيث لا يقبل من التاجر المخالف أن يدحض قرينة العلم بالغش إلا إذا أثبت علالة على حسن نيته مصدر المادة الفاسدة أو المنشوشة وذلك إعتباراً بأن هذا الإثبات سهل ميسر على التجار الذين يراعون واجب الذمة في معاملاتهم . و نفس الوقت رؤى أن هؤلاء التجار حسنى النية الذين يكونون شخية لغيرهم من صانعى المواد المنشوشة أو الفاسدة أو المتجرين فيها جديرون بإعفائهم كلية من العقاب حتى عن جريمة المخالفة ولهذا اقتضى الأمر تعديل المادة السابعة بما يؤدى إلى ذلك مع بقاء النص على وجوب أن يقضى الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد التي تكون جسم الجريمة “ ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يمرضها للبيع ، وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المنشوشة . و علة الاعفاء أن التاجر الذى يراعى واجب الذمة في معاملاته هو شخية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المستندة إلى المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها في هذه المادة بالنسبة لغير المواد الغذائية التى يسرى عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فإنه يكون قد إنطوى على مخالفة القانون بإعماله نصا نسخ حكمه . ولما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر قد نص في المادة الثانية منه حسبا تهدم على وجوب الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة ، وإلزام النيابة العامة بالمصادرة إذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما . كما جاء في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

قبل تعديلها تعليقاً على المادة السابعة منه مانصه: "تتطلب أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المشروع إثبات سوء نية المتهم . وقد لا يتوافر إثبات هذا الركن فيغلت المتهم من العقاب بالرغم مما يسببه إهماله من الضرر على صحة الأفراد والأصل أن الواجب عليه عند شروعه في تحضير المواد أو بيعها أو عرضها للبيع أوفى حيازتها أن يستوثق من سلامة العمليات التي يقوم بها أومن نقاوة الأصناف التي يعمدها للبيع وخلوها من الغش ، فإن لم يفعل ذلك فهو مهمل وقد يقع أن يكون متمذراً عليه مثل هذا الاستنتاج ، وعلى الحالين يجب إعتبار مجرد وجود الأشياء المغشوشة أو الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن إعتباره أكثر من ذلك .

غير أن إعتبار تلك الحالة مخالفة لا يرفع الأذى من تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة ، فإن أحكام المصادرة التي وردت في القسم العام من قانون العقوبات لا تتناولها إذ كانت قاصرة على الجنايات أو الجنح لذلك نص على المصادرة استثناء من القواعد العامة".

وبين من هذه النصوص بجلاء أن المصادرة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ واجبة في جميع الأحوال أيا كان نوع الجريمة ، ولو كانت مخالفة استثناء في هذا من الأحكام العامة للمصادرة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يقضى بها سواء كان الخازن مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سببها قضى بإدانته أو براءته ، رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع ، مما يدل على أنها تدبر عيني وقائي ينصب على الشيء المغشوش في ذاته لإخراجه من دائرة التعامل لأن الشارع ألصق به طابعاً جنائياً يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطره ، الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من إباته أن المتهم قد توافره ما يوجب القضاء ببراءته بحسب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ من حسن النية وإثبات مصدر البضاعة المغشوشة قضى بإعتبار الواقعة مخالفة . فإنه يكون ممياً بما يوجب النقص والبراءة مع مصادرة المادة المضبوطة التي تكون جسم الجريمة .

جـلـة ٣ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين
عويس ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفي ، وأحمد خلف .

(٦٦)

الطاعن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب، ج) جريمة . "أركان الجريمة" . . حكم . "تسييبه . تسييب
ميمب" . سلاح . ظروف مشددة . ظروف مخففة . عود .
عقوبة . "المقوبة المبررة" . نقض . "حالات الطعن بالنقض
المصلحة في الطعن . بطلان الحكم" . دفاع . "الإخلال بحق
الدفاع . ما يوفره" .

(١) إبطال الحكم بالإشارة إلى الدليل الذي اعتمد إليه في توافر الظرف
المشدد — في جريمة احرار السلاح الناري — في حق الطاعن
والتمرض لإنكاره لأية سابقة . قصور .

(ب) التزام المحكمة الخلد الأدنى المقرر لعقوبة جناية احرار السلاح الناري
مع قيام الظرف المشدد بسد تطبيق المادة ١٧ عقوبات . دلالة
ذلك على أن المحكمة وقفت عند حد التخفيف واحتمال زوالها إلى
عقوبة أدنى مما زلت إليه لولا هذا القيد القانوني . دخول العقوبة
المقضى بها في نطاق العقوبة المقررة لجناية احرار السلاح مجردة من
الظرف المشدد لا يبرر القول بأن العقوبة انقضت بها مرة .

(ج) القصور الذي يقع له وجه الطعن . له الصدارة على غيره من أوجه
الطعن المتعلقة بمخافة القانون .

١ — متى كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة
الدعوى وأدلة الثبوت فيها خلص إلى إدانة الطاعن بالتطبيق إلى مواد الاتهام

بما فيها المادة ۷/ح من قانون الأسلحة والذخائر دون أن يشير إلى الدليل الذي استند إليه في توافر الظرف المشدد في حق الطاعن وهل هو صحيفة الحالة الجنائية أم السوابق المحلية ، ولم يعرض لإنكار الطاعن لأية سابقة ، فإنه يكون معينا بالقصور ويعجز عككة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها به والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطاعن في طعنه من دعوى الخطأ في تطبيق القانون .

٢ - لئن كانت العقوبة المقررة المقضى بها وهى السجن ثلاث سنوات داخلة في العقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مجردة من الظرف المشدد ، إلا أنه متى كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استمالة الرأفة عملاً بالمادة ۱۷ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، مما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطع التزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد - الأمر الذى يمتثل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

٣ - القصور الذى يتسع له وجه الطعن . له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۱۹۶۶/۵/۴ بتاحية نجح الصفط من أعمال مركز أنوب محافظة أسيوط : حاز سلاحاً نارياً مشخفاً (بندقية) أفيلد) بشير ترخيص . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ۱/۱ و ۲/۲۶ و ۳۰ من القانون رقم ۳۹۴ لسنة ۱۹۵۴ المعدل بالقانونين رقمى ۵۴۶ لسنة ۱۹۵۴ و ۷۵ لسنة ۱۹۵۸ والجدول رقم ۳/ لمرقى ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضوره عملاً بالمواد ۱ و ۷/ح و ۲/۲۶ و ۳۰ من قانون الأسلحة والذخائر سالف الذكر والمادة ۱۷ من قانون العقوبات

بمقابلة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح المضبوط وذلك على اعتبار أنه في الزمان والمكان سألني الذكر ارتكب الجريمة المذكورة حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في مرفقة بتاريخ ١٧/١/١٩٦٦ في القضية رقم ١٧٧٦ سنة ١٩٦١ جنح أنبوب . فطس المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص وطبق المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر في حقه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه استند في قضائه بالظرف المشدد إلى سابقة الحكم على الطاعن بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة السرقة رقم ١٧٧٦ سنة ١٩٦١ جنح أنبوب المدونة بصحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف الدعوى في حين أن الطاعن أنكر بجلسة المحاكمة سبق الحكم عليه بأية عقوبة مقيدة للحرية ، ولم ترسل صحيفة الحالة الجنائية الخاصة به إلى مصلحة تحقيق الشخصية بالمضاهاة بالبصمات والكشف على السوابق فنيا ، بل اكتفى فيها بإثبات السوابق من واقع دواول الصحف المحلية ، فضلا عن أن السابقة التي استند إليها الحكم خاصة بشخص آخر يتشابه معه في بعض اسمه كما دلت على ذلك الشهادات الإدارية المرفقتان بمذكرة أسباب الطعن ، كما يعيب الحكم ويبتله .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه في يوم ٤ مايو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز أنبوب : حاز سلاحا ناريا مششخنا (بندقية لي أفيلد) بغير ترخيص وطلبت النيابة العامة عقابه بالمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٧ والجدول رقم (٣) المرافق - ولدى نظرها بالجلسة الأولى عدلت محكمة الجنايات وصف التهمة بأن أضافت إلى نهايته عبارة " حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية لمرقة في اللجنة رقم ١٧٧٦ سنة ١٩٦١ أنبوب بتاريخ ١٧/١/١٩٦٣ الأمر المنطبق على مواد الاتهام والمادة ٧/٢ من القانون المطبق وعقابه بها " ونظرا لغياب الطاعن فقد قررت

تأجيل نظرها لإعلانه بالوصف المعدل وإذا حضر بالجلسة أنكر سابقة الحكم عليه بأية عقوبة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها خلص إلى إدانة الطاعن بالتطبيق إلى مواد الإتهام بما فيها المادة ٧/٢ من قانون الأسلحة والذخائر دون أن يشير إلى الدليل الذي استند إليه في توافر الظروف المشدد في حق الطاعن وهل هو صحيفة الحالة الجنائية أم السوابق المحلية ولم يعرض لإنكار الطاعن لأية سابقة مما يوجب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة من مراجعة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها به والتقارير برأى في شأن ما أثاره الطاعن في طعنه من دعوى الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن هذا القصور — الذى يقع له وجه الطعن — له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون . ولا يغير من ذلك أن العقوبة المفضى بها وهى السجن لمدة ثلاث سنوات داخلية في العقوبة المقررة بحماية إحراز السلاح مجردة من الظروف المشدد ، لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون للمقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر بحماية إحراز السلاح مع قيام الظروف المشدد ، مما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا التقييد القانونى . لما كان ما تقدم ، فقد تبين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشير الطاعن في طعنه .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبري ، وضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد الوهاب خليل ، وحسين ماح ، ومحمود الشمراري .

(٦٧)

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١) تموين . خبز . اثبات . ” اثبات بوجه عام ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . حكم . ” تسليبه . تسليب غير معيب ” .

قدير المحكمة أن عملية نقل وتفريغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه إلى الحد الذي وجد عليه . موضوعي .

(ب) قانون . ” القانون الأصح ” . قرارات وزارية . خبز . تموين . قرار تخفيض وزن وغيف الخبز من الوزن المقرره وقت انتاجه . لا يتفق به معنى القانون الأصح .

(ج) تموين . خبز . حكم . ” تسليبه . تسليب غير معيب ” .

بيانات حكم الاداة في جريمة انتاج خبز أقل من الوزن ؟

نسبة التساع في وزن الخبز البدي بسبب الخفاف . نطقها ؟

خصم نسبة الخفاف للوزن البدي مرتين . غير جائز .

١ — إذا كانت محكمة الموضوع قد قدرت في حدود سلطتها الموضوعية أن عملية نقل وتفريغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه إلى الحد الذي وجد عليه ، فإن ما يشترطه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا .

٢ — قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمعمول به من تاريخ نشره في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ الذي خفض وزن الرغيف من الخبز البلدى لا يتحقق به سوهل ماجرى عليه قضاء محكمة النقض — معنى القانون الأصح فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

٣ — المادة ٢٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ — المعدل بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ الذى كان ساريا وقت وقوع الجريمة — قد حدد وزن الرغيف من الخبز البلدى فى محافظة القليوبية — مكان الحادث — ١٦٢ جراما ، وقد نصت المادة ٢٦ من ذات القرار على أن يكون التسامح فى الوزن بسبب الخفاف الطبيعى للخبز هو على الأقل ٥ ٪ / لخبز البارد ، ومفاد ذلك أن وزن الرغيف البلدى بعد استئزال النسبة المسموح بها بسبب الخفاف الطبيعى للخبز بعد التهوية قد صار ١٥٣,٩ جراما وهو نفس القدر الذى أورده الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن معنى الطاعن بأن نقص الوزن يدخل فى الحد المسموح به ، يكون على غير أساس إذ لا يجوز اجراء هذا التحصم بسبب الخفاف مرتين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز طوخ محافظة القليوبية : اتجا خبزا أقل من الوزن المقرر . وطلبت عقابهما بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة طوخ الجزئية قضت فى الدعوى حضوريا ببرائة المتهمين مما أسند إليهما . فاستأنفت النيابة الحكم ، ومحكمة بنها الابتدائية (بجهة استئناف) قضت فى الاستئناف حضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة الخبز مدة ستة أشهر . فظعن إلى المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدم المحامى عن الطاعن الأول تقريرا بالأسباب ، موقعا عليه منه . أما الطاعن الثانى فلم يقدم أسبابا لظمنه . . الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا.

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من هذا الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرمة إنتاج خبز بلدى ناقص الوزن قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأن العجز الذى أثبتته الحكم فى الرغيف يدخل فى نطاق القدر المتسامح فيه بسبب الخفاف على ما قضى به المادتان ٢٤ و ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، بل إن مرد هذا العجز بفرض وجوده — هو تساقط ألياف الردة والدقيق العالقة بالخبز عند نقله وتفريغه من المخبز إلى مقر الشرطة حيث وزن ، مما يبنى عليه — نظرا لضآلته — عدم قيام القصد الجنائى العام لدى الطاعن

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين فى معرض إرادته لواقعة الدعوى أن متوسط وزن الرغيف البلدى الذى أنتجه الطاعن هو ١٤٩٠٧ جراما وأن الوزن القانونى بعد التهوئة هو ١٥٣٠٩ جراما وخلص من ذلك إلى أن متوسط العجز فى الرغيف هو ٤٢٠ جراما ، عرض إلى ما يثيره الطاعن بوجه النعى ورد عليه وفنده بقوله . ” وحيث إن ما ساقه المتهمان — الطاعن والمحكوم عليه الثانى عن — عملية نقل الخبز وجاراه فيه الحكم المستأنف فإنه مردود — على فرض تساقط بعض الردة أو الفتات من الخبز أثناء نقله — بأن العجز الذى نتج عن ذلك لا يمكن أن يغطى القصة الثابتة فى المحضر من وجود عجز فى وزن الرغيف بلغ فى المتوسط ٤٢٠ جرام . وحيث إنه عما أثاره المتهمان والحكم المستأنف من انتفاء القصد الجنائى أو قيام الشك فى شأنه فإنه من المقرر وفقا لما جرى عليه قضاء محكمة العليا أن جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن لا يتطلب قصدا جنائيا خاصا وإنما تقوم بمجرد إنتاج الخبز مهما يكن مقدار النقص وأن المشرع وقد

نص على خصم نسبة ٥ ٪ من الوزن المقرر قانوناً قبل الجفاف فان الشارع قد قصد من ذلك مواجهة كافة ما يطرأ على الحيز بعد خروجه من النار من نقص نتيجة التأثيرات الجوية بعد خزنه وهذا الجزء المسموح به هو حد أقصى لما يجوز التسامح فيه نظير هذه التغيرات وما أورده الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأن المادة ٢٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٧٤ سنة ١٩٦١ - الذي كان سارياً وقت وقوع الجريمة - قد حددت وزن الرغيف من الخبز البلدي في محافظة القليوبية مكان الحادث ١٦٢ جراماً وقد نصت المادة ٢٦ منه على أن يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز هو على الاكثر ٥ ٪ للخبز البارد ، ومقاد ذلك أن وزن الرغيف البلدي بعد استئزال النسبة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي للخبز بعد التهوئة قد صار ١٥٣ جراماً وهو نفس القدر الذي أورده الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، فان منبى الطاعن بأن نقص الوزن يدخل في الحد المسموح به يكون على غير أساس إذ لا يجوز إجراء هذا الخصم بسبب الجفاف مرتين ، ولا يقدح في هذا صدور قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمعمول به من تاريخ نشره في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ الذي خفض وزن الرغيف من الحيز البلدي إلى ١٥٣ جراماً في محافظة القليوبية ، ذلك بأن هذا القرار وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض لا يتحقق به معنى القانون الأصح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد قدرت في حدود سلطتها الموضوعية وعلى ما سلف بيانه أن عملية النقل والتفريغ ليس من شأنها إنقاص وزن الخبز إلى الحد الذي وجد عليه ، فان ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل لذهولاً يدعوا أن يكون جدلاً موضوعياً . لما كان ذلك ، وكانت جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن تتم بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضوئل مقدار النقص فيه ، ولا تتطلب قصداً جانياً خاصاً على اعتبار أن التائيم في هذه الجريمة يكن أساساً في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الخبز تحقيقاً لاعتبارات إرتائها ، ومن ثم فانه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون وقعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه وبالتالي فان ما يعبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حزامى ،
وعصر الدين حزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، أنور أحمد خلف .

(٦٨)

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ القضائية

نيابة عامة . " المحامى العام الأول . حقه فى الطعن فى القرار بالأوجه
الصادر من مستشار الإحالة " . مستشار الإحالة . أمر بالأوجه . " حق النيابة
فى الطعن فيه " . نقض . " الصفة فى الطعن " . " تقرير الطعن . توقيعه " .
" أسباب الطعن . توقيعهما " . دفوع . " الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير
ذى صفة " . رشوة .

حق المحامى العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه فى التقرير
بالطعن بالنقض فى الأمر بأن لأوجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات
الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامى العام الأول حق الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام . خلو
الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .

مؤدى نص المادتين ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة
القضائية ، أن المحامى العام الأول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض فى الأمر بأن
لأوجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الإحالة ، أو التوقيع على أسباب
الطعن إلا فى حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه ، وفيما عدا
هذه الحالات الثلاث ، فإن المحامى العام الأول لا يباشر حق الطعن إلا بتوكيل
خاص من النائب العام ، وإذ كان ما تقدم وكانت النيابة العامة لم تثر فى مذكرتها
المقدمة منها ردا على الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذى صفة ما يشير
إلى أن النائب العام قد قام لديه سبب من الأسباب الثلاثة المشار ذكرها حتى

يمكن أن يقوم ذلك سندا كاشفا من أن توقيع المحامي العام الأول على أسباب الطعن إنما جرى بوصفه قائما بأعمال النائب العام، وكان الثابت من مذكرة أسباب الطعن أن المحامي العام الأول قد وقعها "من النائب العام"، وهو ما يشير إلى أنه لم يكن قائما بأعمال النائب العام وإنه إنما وقع عليه بوصفه وكلاء عنه وكانت الأوراق قد خلت من صدور توكيل خاص من النائب العام بهذا الإجراء، فإن التقرير بالطعن الصادر من رئيس نيابة شرق الاسكندرية بالتوكيل عن المحامي العام الأول، وتقرير أسباب الطعن الذي وقعه هذا الأخير، يكونان قد صدرا من غير ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الطعن شكلا.

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من ١ - ... ٢ - ... (المطعون ضده) بأنهما في خلال المدة من ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٦ حتى ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة أقسام المنشية وباب شرق والمنتره محافظة الإسكندرية : المتهم الأول (أولا) عرض رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته وذلك بأن قدم لشحانه السيد حسن مأمور صرائب المنشية مبلغ مائة جنيه على سبيل الرشوة مقابل تسليمه محضر المناقشة المحرر معه بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٦ وعدم التبليغ بمحقيقة نشاطه التجاري ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه (ثانيا) توسط في جريمة الرشوة المنسوبة للتمم الثاني وذلك بأن سلم مأمور الصرائب سالف الذكر مبلغ الرشوة للاخلال بواجبات وظيفته - المتهم الثاني : عرض رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته وذلك بأن عرض على شحانه السيد حسن مأمور صرائب المنشية مبلغ أربع مائة جنيه وسلمه مبلغ ثلثمائة ونمسون جنيها بواسطة المتهم الأول مقابل مساعدته في تخفيض الضرائب المستحقة عليه ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١٠٤ و ١٠٧ مكرر ١٠٩ فقرة ١ أو ١١٠ من قانون العقوبات فقرر مستشار الإحالة بمحكمة الاسكندرية الابتدائية حضوريا (أولا) بإحالة الدعوى إلى محكمة جنايات الإسكندرية بالنسبة للتمم الأول لمعاقبته طبقا للقيـد

والرئيس **الذي** بين هذا الأمر (نانيا) بالأوجه لإقامة الدعوى بالنسبة إلى
المتهم الثاني فتمت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق التقص بالنسبة إلى
المتهم الثاني.

المحكمة

من حيث إن التفت من الإطلاع على الأوراق ومن مراجعة المفردات التي
أمرت المحكمة بضمها لمحكمة الدفع المطعون ضده بدم قبول الطعن شكلاً لصدوره من غير
دعى صفة، فإن رئيس النيابة استقرى الاستكسارية قرر بالطعن بالتقص والأمر المطعون
فيه الصادر من مستشار الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية على المطعون
ضده وذلك بوصفه وكلاء عن المحامي العام الأول، وأن المحامي العام الأول وضع أسباب
الطعن في اليوم نفسه وأودعها فلم الكتاب لثبث في تقرير الأسباب أنه يقوم بهذا الإجراء
"عن النائب العام" وقد ظلت المفردات بما يشير إلى أن النائب العام قد وكل المحامي
العام الأول في هذا الشأن. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٩٣ من قانون الإحالات
الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد نصبت على أن "لنائب العام
والدعوى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة التقص في الأهم الصادر من مستشار
الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى" ونصت المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٦٥ في شأن السليطة القضائية على أنه "يكون لدى المحاكم نائب عام
يعاونه عسكراً عام أول، وعبد كافر من الجامعين الجامعين ورئيس النيابة العامة
ووكلائهم ويساعدونهم على عملهم وفي حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه
أو قيام مانع لديه على عمله المحامي العام الأول وتكون له جميع اختصاصاته
أيًا كانت". ومؤدى هذا النص أن المحامي العام الأول لا يمكنه التفرغ
بالطعن بالتقص في الأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار
الإحالة أم التوقيع على أسباب الطعن إلا في حالة غياب النائب العام أو خلو
منصبه أو قيام مانع لديه، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث، فإن المحامي العام
الأول لا يشترط حق الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام، لما كان ما تقدم،
وكانت النيابة العامة لم تتر في مذكرة النيابة منهاج رد على العوضين بل شرحت إلى أن
النائب العام قد قام لديه سبب من الأسباب التي لا يمكنه من التفرغ بحمل عمله.

أن يقوم ذلك سندا كاشفا عن أن توقيع المحامى العام الأول على أسباب الطعن إنما جرى بوصفه قائما بأعمال النائب العام ، وكان الثابت من مذكرة أسباب الطعن أن المحامى العام قد وقمها "عن النائب" وهو ما يشير إلى أنه لم يكن قائما بأعمال النائب العام وأنه إنما وقع عليها بوصفه وكلا عنه . ولما كانت الأوراق قد خلت من صدور توكيل خاص من النائب العام بهذا الإجراء، فإن التقرير بالطعن الصادر من رئيس نيابة شرق الإسكندرية بالتوكيل عن المحامى العام الأول ، وتقرير أسباب الطعن الذى وقمه هذا الأخير يكونان قد صدرا من غير ذى صفة ، مما يتعين معه قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ،
وتوفى الدين حويس ، وتصر الدين حزام ، وأتور خلف .

(٦٩)

الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٣٨ القضائية

تقليد . علامات تجارية . حكم . "تسييه . تسييب معيب" . إثبات .
"إثبات بوجه عام" .

تقليد العلامة التجارية . ما هيته ؟ وجوب إثبات الحكم وصف العلامة الصحيحة والعلامة
المقلدة وتبين أوجه التشابه بينهما وإلا كان قاصرا .

ليس للقاضى أن يؤسس حكمه على رأى لغيره .

من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل
والتقليد . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة
والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه بينهما ، واستند فى ثبوت توفر التقليد
على رأى مراقب العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوبا
بالقصور ، لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية
إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٧/٥/٢٤ بدائرة قسم الجمالية
محافظة القاهرة : زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون بأن قلد العلامة التجارية
المسجلة باسم شركة الوادى للمادن والمصوغات . وطلبت عقابه بموجب القانون
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٣٩ . ومحكمة الجمالية الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد

الإتهام بتفريم المتهم ٥٠ هـ نحمسين جنبها . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية —
بهينة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع
برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بمجربة تقليد
علامة تجارية — قد ران عليه القصور ، ذلك بأنه لم يبين أوجه التشابه بين
العلامة التي يستعملها الطاعن وعلامة الشركة المقول بتقليدها ، فبات مميبا بما
يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه — أنه حصل واقعة الدعوى بماؤاده أنه تكشف للمفتش مصلحة الدفعة
والموازن وجود تشابه بين العلامة المنقوشة على مشغولات ذهبية قدمها الطاعن
للمصلحة ، وبين علامتين تجاريتين مسجلتين باسم شركة الوادى للصوغات ،
فقرر محضرا بذلك وبضبط علامتين على شكل ” اسطوية ” من الصلب لدى
الطاعن وإرسالها إلى مصلحة التسجيل والرقابة الإدارية وقدم مراقب للعلامات
التجارية تقريرا أثبت فيه أنه تين له من المقارنة قيام تشابه يدعو إلى اللبس
وتضليل الجمهور . ثم خلص الحكم بعد إيراد ما تقدم إلى إدانة الطاعن في قوله
” ومن حيث إنه لما كان الواضح مما تقدم أن التهمة ثابتة في حق المتهم —
الطاعن — من أقوال محرم المحضر وتأييد ذلك من تقرير مراقب للعلامات
التجارية سالف الذكر وأن المحكمة لا تقول على إنكار المتهم لاهمة لأن ذلك
جاء على سبيل الدفاع . ” وإذ استأنف الطاعن هذا الحكم فقد أثار المدافع
عنه قيام الخلاف بين ما ضبط لديه وبين العلامتين المقول بتقليدهما ، وطلب
ضم للتسجيلين الخاصين بهاتين العلامتين ، فلم تلتفت المحكمة إلى هذا الدفاع ،
وراحت تؤيد الحكم المستأنف لأسبابه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر
أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد ،
ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة

المثلية ومن بيان أوجه التشابه بينهما ، واستند في ثبوت توفر التقليد على رأى مراقب العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوها بالقصور ، لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الرزاق خليل ، وحسين محمد صالح ، ومحمود عباس المرادى ، ومحمد أمير الفضل حقنى .

(٧٠)

الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) ضرب . ” ضرب أحدث عاهة “ . جريمة . ” أركانها “ .
 باحث . إثبات . ” إثبات بوجه عام “ . ” خيرة “ . حكم .
 ” تسييبه . تسييب غير معيب “ .

(١) الباحث على الجريمة ليس ركناً فيها . أن الخلط فيه أربابته على الثقل أو إغفاله كلية ؟

(ب) الضرب على قبة الرأس . إمكان حدوثه من ضارب يقف أمام المبنى عليه أو خلفه . تقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة .

(ج ، د ، هـ) دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . دفع ” الدفع بتعذر الرؤية “ . إثبات . ” إثبات بوجه عام “ . محكمة الموضوع .
 ” سلطتها في تقدير الدليل “ .

(ج) التي على المحكمة سكوتها عن طلب لم يده الدفاع أو عدم الرد على دفاع ظاهر الجلال . غير جائز .

(د) الحق بتطوّر الرؤية قد يكون من أوجه الدفاع الموضوعة التي لا تستلزم رداً . مثال .

(هـ) محقق الدفاع في كل جزئية يثيرها في مناقش دفاعه غير لازم .

المستأنات المحكمة إلى الأمانة التي حوت عليها . يفيد إطراحها جميع الاحتمالات التي حاقها الدفاع عليها على عدم الأخذ بها . بيان طع
 إطراحها . غير لازم .

١ - الباحث على الجرائم ليس ركنًا فيها ، فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه ، أو ابتناؤه على الظن ، أو إغفاله بجملة .

٢ - من البدهية أن الضرب بآلة راضية على قبة الرأس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجني عليه أو يقف خلفه على السواء ، مما لا يحتاج في تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الالتجاء إليها .

٣ - إذا كان الدفاع من الطاعن لم يطلب صماع الطبيب الشرعي لتحقيق ما يدعيه ، فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يده أو الرد على دفاع ظاهر الفساد .

٤ - الدفع بتعذر الرؤية لحلك الظلام في صورة الدعوى من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا لتلاحم الأجساد الذي يحقق الرؤية عند حصول الاعتداء بآلة راضية .

٥ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية بشريها في مناحي دفاعه الموضوعي ، إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي حوت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على صدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان حلة إطراحها لها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز بني سويف محافظة بني سويف : (أولا) ضرب بكرى الكردي عهـ حسبو بفأس على رأسه فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تختلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد بعظام الجداوية اليمنى في مساحة ٣ x ٤ سم لن يملأ بالعظام مما يقلل من كفاءته على العمل ويصعب تقدير مداها (ثانيا) أحدث عمدا بالمخني عليه سائف بكرى الكردي عهـ حسبو الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لمعالجها مدة لا تزيد على العشرين يوما

وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته وفقا
للسادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات، فقرر بذلك. وادعى المجنى عليه
بالحق المدني قبل المتهم وطلب إلزامه بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض المؤقت
والمصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضور يا عملا
بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات وتطبيقا للسادة ٣٢ من القانون ذاته بمعاقة
المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني
مبلغ مائتي وخمسين جنيا على سبيل التعويض والمصاريف ومبلغ ثلاثة جنيهات
أتعابا للمحاماة . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجماعة
الضرب الذى أحدث عاهة مستديمة قد شابه القصور في التسبب ، ذلك
بأن المدافع عنه أثار في مرافحته أن إصابة المجنى عليه كما وصفها الطبيب الشرعي !
في قمة الرأس والجدارية اليمنى تشير إلى حدوث الاعتداء من الخلف لا من الأمام ،
فلا يتسنى للمجنى عليه رؤية الضارب له خصوصا في حلك الظلام ، كما نفي
الطاعن وجوده في مكان الحادث مستشهدا موظفا صادفه ، ونفى اشتغاله بالزراعة
بشهادة من الجمعية التعاونية ، وبالتالي فإن موجب وجوده في مكان الحادث
يكون متفيا ، والحادث لا باعث له ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يحقق
دفاعه، ولم يعرض له بالرد مما يعيه بما يبطله ، ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدهوى ما معصله
أن المجنى عليه ذهب لرى أرضه ، فتازعه والد الطاعن ، بقاء ابنه بالقاس
وضربه على رأسه وبعض جسمه فأحدث به جملة الإصابات التي تحلفت
عن إحداها عاهة أزاس . ودلل على هذه الواقعة بما يتجها من وجوه الأدلة
وهي شهادة المجنى عليه والتقرير الطبي الشرعي ، ولما كان من البدهاة
أن الضرب بآلة راضة على قمة أراس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام
المجنى عليه أو يقف خلفه على السواء ، مما لا يحتاج في تقريره أو استنباطه

إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الاتجاء إليها . وكان الدفاع من الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعى لتحقيق ما يدعيه بخلاف ذلك ، فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يبدئه أو الرد على دفاع ظاهر الفساد ، وكان ما حصله الحكم من أقوال المحنى عليه والتقرير الطبي مما يتلاءم به لحوى الدليلين بغير تناقض ، وكان الدفع بتمنر الرؤية لحك الظلام في صورة الدعوى من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا لتلاحم الأجساد الذى يحقق الرؤية عند حصول الاعتداء بآلة راضية . لما كان ذلك ، وكان الباعث على الجرائم ليس ركنها فيها ، فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه ، أو ابتناؤه على الظن ، أو إغفاله جملة ، على أن الحكم أثبت بغير معقب أنه الخلف على الرى ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعى ، إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد اطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان حلة اطراحها إياها ، وكان العلم في حقيقته جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض ، فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد محفوظ ، ومحمد عبد الرحاب خليل ، وسين -إخ ، ومحمد العمراوى .

(٧١)

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب، ج) عمل . قانون . "إصداره . التفويض التشريعى " .
 قرارات وزارية . جريمة . "أركانها" .

(١) فصل العامل فى منشأة تستخدم أكثر من نخبة عمال قبل إمرض
 الأمر على الجهة المختصة بصير عملا مؤثما جنائيا .

صدور قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار
 رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ فى نطاق التفويض التشريعى الوارد
 فى المادة ٦٦ من قانون الصل .

(ب) جواز الجمع بين الجزاءين الجنائى والتأديبى عن المخالفة
 الواحدة .

(ج) المراد بصاحب العمل فى خطاب الشارع ؟

١ - المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن العمل بعد
 أن حظرت على صاحب العمل تجاوز العقوبات التأديبية التى يبتتها فى حالة وقوع
 مخالفة من العامل ، نصت فى الفقرة الأخيرة منها على " ويصدر قرار من
 وزير الشئون الاجتماعية والعمل ببيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات
 التأديب " وبناء على هذا التفويض التشريعى صدر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قرار
 وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ وأورد

فى المادة السادسة المستبدلة عقوبة الفصل ضمن العقوبات الجائز توقيعها على العامل بأن نص على أنه "إذا رأت المنشأة التى تستخدم خمسة عمال فأكثر أن المخالفة التى ارتكبها العامل تستوجب فصله تعيين عليها قبل أن تصدر قرارا نهائيا بذلك عرض الأمر على لجنة (حددت المادة تشكيلها)". ولما كان القرار الوزارى السالف الإشارة إليه قد صدر فى نطاق التفويض التشريعى الوارد فى المادة ٦٦ من قانون العمل، وكانت هذه المادة قد وردت فى الفصل الثانى من الباب الثانى من ذلك القانون، وكانت المادة ٢٢١ قد نصت على معاقبة كل من يخالف أحكام ذلك الفصل والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفى قرش، وكان الثابت من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها أن المنشأة تستخدم أكثر من خمسة عمال، فإن فصل العامل فى مثل تلك المنشأة قبل عرض الأمر على اللجنة يعتبر عملا مؤثما جنائيا طبقا لمواد القانون سالف الذكر.

٢ — لا يوجد ثمة ما يمنع قانونا من الجمع بين الجزاء الجنائى والتأديبى عن المخالفة الواحدة للقانون.

٣ — المراد بصاحب العمل فى خطاب الشارع هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للمنشاء فى الإشراف الإدارى على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون، وهذا الوصف فى الخطاب به ركن فى الجريمة التى تنسب إليه.

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز كوم حمادة محافظة البحيرة: فصل عاملا قبل عرض أمره على اللجنة المختصة. وطلبت عقابه بالمواد ٦٦ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩. ومحكمة كوم حمادة الجزئية قضت بحضورها براءة المتهم مما أسند إليه. فاستأقت النيابة العامة الحكم. ومحكمة ومنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت

غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .
 قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة فصل عامل قبل مرض أمره على اللجنة المختصة قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، ذلك بأنه أقام قضاءه على أن جزاء الفصل لم يرد ضمن الجزاءات التأديبية التي أوردتها المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأن قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ قد اقتصر على إبطال فصل العامل دون عرضه على اللجنة ولم يورد جزاء جنائيا لذلك مع أن القرار المشار إليه صدر بمقتضى التفويض الذي خوله الشارع وزير العمل بالمادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقد حظرت المادة السادسة من ذلك القرار على صاحب العمل الذي يستخدم خمسة عمال فأكثر فصل العامل قبل عرضه على اللجنة المختصة ، ونصت المادة ٢٢١ من القانون على عقاب كل من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني منه ومن بينها المادة ٦٦ والقرارات المنفذة لها ، ومن ثم يكون الفعل المستند إلى المطعون ضده مؤثما قانونا بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث ان المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل بعد أن حظرت على صاحب العمل تجاوز العقوبات التأديبية التي يبتتها في حالة وقوع مخالفة من العامل ، نصت في الفقرة الأخيرة منها على " ويصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ببيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات التأديب " وبناء على هذا التفويض التشريعي صدر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ وأورد في المادة السادسة المستبدلة عقوبة الفصل ضمن العقوبات الجائز توقيعها على العامل بأن نص على أنه " إذا رأت المنشأة التي تستخدم خمسة عمال فأكثر أن المخالفة التي ارتكبتها العامل تستوجب فصله ، تبين عليها قبل أن تصدر قرارا نهائيا بذلك عرض الأمر على لجنة — حددت المادة تشكيلها — . لما كان ذلك ، وكان هذا القرار الوزاري

قد صدر في نطاق التفويض التشريعي الوارد في المادة ٦٦ من قانون العمل . وكانت هذه المادة قد وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني من ذلك القانون . وكانت المادة ٢٢١ قد نصت على معاقبة كل من يخالف أحكام ذلك الفصل والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش . وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن المنشأة تستخدم أكثر من خمسة عمال . لما كان ذلك ، فإن فصل العامل في مثل تلك المنشأة قبل عرض الأمر على اللجنة يعتبر فعلا مؤثما جنائيا طبقا لمواد القانون سالف الذكر . ولا ينال من ذلك ما نص عليه القرار الوزاري من بطلان هذا الإجراء المخالف ، لأنه لا يوجد نية ما يمنع قانونا من الجمع بين الجزاء الجنائي والتأديبي عن المخالفة الواحدة للقانون . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يتعين معه نقضه . ولما كان المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للنشأة في الإشراف الإداري على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما أقرضه القانون ، وهذا الوصف في المخاطبة به ركن في الجريمة التي تنسب إليه . وكان خطأ الحكم قد حجب عن بحث توافر هذا الوصف في المطعون ضده كما حجب عن تحييص أدلة التثبت فيها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسه ١٧ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبري ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين مويس ،
ونصر الدين مزام ، ومحمد أ والفضل حفي ، وأنورا أحمد خفاف .

(٧٢)

الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ القضائية

- (١، ب، ج) قتل خطأ . قضية . "صلاحياتهم للحكم" . بطلان . حكم .
"بطلانه" . نيابة عامة . غرفة المشورة . أمر بالالوجه .
إحالة . "أعمال الإحالة" . دعوى مدنية .

(١) اشتراك القاضي في هيئة غرفة المشورة التي نظرت الطعن في القرار
الصادر من النيابة بالالوجه . إلغاء الفترة لهذا القرار . حمل من
أعمال الإحالة . امتناع اشتراك القاضي بذلك في الحكم في الدعوى .
مخالفة ذلك : بطلان الحكم . المادة ٢٤٧ إجراءات .

(ب) حق المدعى المدني في الطعن في قرار النيابة الصادر بالالوجه لإقامة
الدعوى الجنائية . المادة ٢١٠ إجراءات .

(ج) إلغاء الأمر بالالوجه يعني كفاية الأدلة لتقديم التهم لعاكة .

١ - تنص المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على
أنه "يتمتع على القاضي أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من
أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون
فيه صادرا منه" وجاء في المذكرة الإيضاحية تمليقا على هذه المادة "أن أساس
وجوب امتناع القاضي من نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى
أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو ذهنه عن موضوع
الدعوى ليستطيع أن يزن جميع الحصوص وزنا مجردا" وإذا كان ذلك وكان اثنان

من أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد اشتركوا في الهيئة التي نظرت الطعن في قرار النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وفصلت فيه بإلغاء الأمر وهو عمل من أعمال الإحالة ، وكان القانون قد أوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم إذا قام في الدعوى بعمل من أعمال الإحالة وإلا كان حكمه باطلا ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

- ٢ — للدعي بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية وفقا لقاعدة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .
- ٣ — إلغاء الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية من غرفة المشورة يعني كفاية الأدلة قبل التهم لتقديمه للمحاكمة .

الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن في أنه صدر أمر من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده فطعن المدعي بالحقوق المدنية — الطاعن — في هذا الأمر أمام محكمة الجناح المستأنفة متقدمة في غرفة المشورة . فقضت الغرفة — مشكلة من السادة ابراهيم إدريس رئيس المحكمة ومحمد خيرى عبدالله وعبدالله مرمى القاضيين — بإلغاء هذا الأمر . ثم أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٦٤/٦/٢٠ بدائرة قسم الأزبكية : تسبب خطأ في موت فريد نصير نوح بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وروعته وعدم احترازه بأن قاد الترام في متعذر وبسرعة فائقة ولم يتمكن من إيقاف الترام في الوقت وعلى المسافة المناسبة فاصطدم بالسيارة التي تتقدمه فحدثت الحنى عليه وأحدثت به الإصابات الموصوفة بالمحضر والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى نصير فريد نصير ومارى فريد نصير وأنطون فريد نصير وسمير فريد نصير وشوقي فريد نصير مدنيا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه قبل التهم وهيئة النقل العام بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين وذلك على سبيل التعويض مع المصاريف

ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت في الدعوى غيايا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وألزمته والمسئولة عن الحقوق المدنية متضامتين أن يؤديا إلى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٢٠٠٠ ج ألفى جنيه ومصروفات الدعوى المدنية . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيايى المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزت رافعها المصاريف عن الدرجتين مع المقاصة في أتعاب المحاماة . وكانت هيئة المحكمة مشكلة من السادة ابراهيم ادريس رئيس المحكمة وعبد الله مرسى وهلال غنيم القاضيين . فظن الوكيل عن المدعين بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق التقص .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهأه الطاعنون — المدعون بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية قد شابه البطلان ، ذلك بأن عضوين من أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه سبق أن اشتركا في الهيئة التي أصدرت قرارا بإلغاء أمر النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده مما يطل الحكم المطعون فيه لإعمالا لنص المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق ومن مراجعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أنه صدر أمر من النيابة العامة بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٤ بالوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده فظن المدعى بالحقوق المدنية الأول — الطاعن الأول — في هذا الأمر أمام محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة فقضت هذه المحكمة في هذا الأمر في ١٤/٩/١٩٦٥ وكانت الهيئة مشكلة من السادة ابراهيم ادريس رئيس المحكمة ومحمد خيرى عبد الله وعبد الله مرسى القاضيين فرقت الدعوى الجنائية على المطعون ضده لأنه في يوم ٢٠/٦/١٩٦٤ تسبب خطأ في موت فريد نصير فرج — وقضت محكمة

الأربكة الجزئية غيابيا بحس المطعون ضده ستة أشهر مع الشغل ، ففرض المحكم عليه نقض المحكمة الجزئية بتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنف ، قضت المحكمة الاستئنافية حضوريا في ٣٦ مارس سنة ١٩٦٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبرامة المتهم ورفض الدعوى المدنية وكانت هيئة المحكمة مشكلة من السادة ابراهيم ادريس رئيس المحكمة ومحمد الله مرسي وهلال غنيم القاضيين . لما كان ذلك وكان البين مما تقدم أن عضوين من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه — هما الرئيس وعضو البين — سبق لهما الفصل في الطعن المرفوع من الطاعن الأول عن قرار النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، وكان للدعي بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية وفقا لسادة ٢١٠ إجراءات جنائية ، وكان إلغاء الأمر من غرفة المشورة يعني كفاية الأدلة قبل المتهم لتقدمه إلى المحاكمة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٧ تنص في فقرتها الثانية على أنه ” يمنع على القاضي أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه “ وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة أن أساس وجوب امتناع القاضي من نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن جميع الخصوم وزنا مجردا . لما كان ذلك وكان اثنان من أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد اشتركا في الهيئة التي نظرت الطعن في قرار النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وفصلت فيه بإلغاء الأمر وهو عمل من أعمال الإحالة ، وكان القانون قد أوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم إذا قام في الدعوى بعمل من أعمال الإحالة وإلا كان حكمه باطلا ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بتبر حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ،
ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفي ، وأنور خلف .

(٧٣)

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب، ج، د) نقد . مقاصة . جريمة . "أركان الجريمة" . تهريب . حكم
"تسبيبه" . تسبيب معيب" . قانون . "تفسيره" .
عقوبة . "تطبيقها" . "العقوبة التكميلية" . مصادرة .

(١) حاصل قسرع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي أمران : حظره طلق ،
وتنظيم إدارى يسمح بالاستثناء .

(ب) جريمة المقاصة في قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبي . تمريرها ؟

(ج) ضبط النقد الأجنبي . ليس ركنا في جريمة المقاصة . عدم جواز اشتراطه
دليلا عليها . أثر عدم ضبطه في العقوبة .

(د) جريمة تعامل غير المقيم بالنقد المصرى . تمريرها ؟

(هـ) مأمورو الضبط القضائي . "اختصاصهم" . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب معيب" . إثبات . "بوجه عام" .

الإجراءات التي يقرم بها مأمورو الضبط القضائي في سبيل كشف الجرائم والتوصل
إلى حادثة مرتكبها . شرط صحتها ؟

(و، ز) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب معيب" . تقض . "حالات الطعن بالنقض" .
انحطاطا في تطبيق القانون" .

(و) كفاية تشكل التماس في ثبوت التهمة لفضاء البراءة . حد ذلك ؟

(ز) صوب التسيب الموجبة للاحالة - لها الصداوة على الطعن بخالفة القانون الموجب لتصحيح .

١ — ان البين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي عموما ، ومن مذكرته التفسيرية ، وأعماله التحضيرية ومن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ الذي نسخت أحكامه بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧، ومن أصله التاريخي والمصدر الذي استمد منه في التشريع الفرنسي أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أي نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون يكون موضوعها نقدا أجنبيا ما دام من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوحا من المعجز أو الإستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القومي لا يباح لأى شخص أن يتصرف في مبلغ منه إلا بإذنها . وكل اخلال بالتجميد الذي فرضه الشارع في هذا الشأن يقع حتما في نطاق التآميم والعقاب . فحاصل تشريع الرقابة على النقد الأجنبي أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إداري يسمح بالاستثناء .

٢ — إن المقاصة بمعناها العام داخلة بالضرورة في نطاق الحظر الذي فرضه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، وقد عرفها الشارع بموضوعها وبالغاية منها . والمستفاد من تعريفها أنها كل اتفاق يتم بين أطرافه على تحقيق تقابل ملحوظ فيه أن يكون أحد المتقابلين بتقد أجنبي مما ينطوى على إجراء تحويل أو القيام بالتسوية للديون بين مصر والخارج . ولا شأن للمقاصة بهذا المعنى في تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي بالمقاصة المنصوص عليها في المادة ٣٩٢ وما بعدها من القانون المدني باعتبارها سببا من أسباب انقضاء الإلتزامات يقع على نحو ذاتي بقوة القانون ولو بغير علم المتعاملين ، إذ هي تساقط دينين متقابلين : دين واجب الأداء ، ودين مستحق الوفاء . بل المقصود هو المقاصة الاختيارية التي تستهدفها إرادة أطرافها إلى أحداث أثرها يجعل دين في مقابلة دين تهربيا للنقد الأجنبي واحتياالا على أحكام القانون . وعلى ذلك يدخل في عموم المقاصة بالمعنى المقصود كل أداء لأى مبلغ في مصر بالعملة المصرية نظير مبلغ يدفع في الخارج مادام

ملحوظا في الأداء والاستثناء انطواء أى منهما على تعامل مقنع بنقد أجنبي أو إجراء تحويل أو تسوية للديون بين مصر والخارج باستئزال أو خصم دين من دين بمقدار الأقل من الدينين — كما هو الحاصل في الدعوى . والمقاصة بذاتها لا تقتضى نقل النقد من مصر أو إليها بل يصح أن تم ولو بقيود دةرية بحتة ، كما يحصل في نظام الحسابات الجارية ونظام غرف المقاصة في المصارف لأن من مزايا المقاصة بطبيعتها تقادى نقل الأموال .

٣ — إن ضبط النقد الأجنبي ليس ركنا في جريمة المقاصة ، ولا يصح اشتراطه دليلا عليها ، يدل على هذا أن الشارع نفسه اقترض في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عدم ضبط المبالغ محل الدعوى ورتب على ذلك وجوب الحكم على الجاني بغرامة اضافية تعادل قيمتها باعتبارها عقوبة وجوبية تكميلية بديلا للصادرة .

٤ — إن المقصود بالتعامل بالنقد المصري — حسبما جرى قضاء محكمة النقض في تفسير نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المضافة للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ — هو كل عملية من أى نوع يكون فيها دفع بالنقد المصري إخلالا بواجب التجميد الذى فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها في حساب غير مقيم في أحد المصارف المرخص لها في مزاولة عمليات النقد ، حتى يأذن وزير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج عنه منها ، واستبداع النقد المصري وتسليمه بالوكالة عن غير المقيم بغير المصارف المعتمدة يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل . ومتى كان الحكم المطعون فيه لم يمرض لهذه الجريمة بل أغفلها جملة ، فإنه يكون مصيبا بالخطأ في القانون .

٥ — من المقرر أن مهمة مأمور الضبط القضائي — بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية — الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاينة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا متبعا لأثره ، ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارقتها وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة ، ولا تريب على مأمور التعقيب أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل الباصرة ما يسلس المقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة ،

ومن ذلك التخفى وإتعمال الصفات ، واصطناع المرشدين ولو أبقى أسرهم سرا مجهولا .

٦ — من المقرر أنه وإن كان يكفي أن يتشكك القاضى فى ثبوت التهمة ليقضى لهم بالبراءة ، إلا أن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة وألم بأدلتها ، وخلا حكمه من الخطأ فى القانون ومن عيوب التسيب وهى ما تردى فيه الحكم المطعون فيه إذ لا وجه لما أطلقه من تعيب الإجراءات أو تخلف شرائط المقاصة المؤتمنة فى القانون .

٧ — من المقرر أن لعيوب التسيب الموجبة للاحالة الصادرة على الطعن بمخالفة القانون الموجب للتصحيح .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنهما فى خلال سنة ١٩٦٤ وحتى ١٨ أبريل سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الموسيقى : (أولاً) قاما بعملية من عمليات النقد الأجنبى إذ أجريا مقاصة منظوية على تحويل نقد أجنبى للخارج بأن قبض المتهم الأول من السيد بدوى عبد الرؤوف رياض مبلغ ٦٠ ديناراً كويتياً ودفع له المتهم الثانى (المطعون ضده) ما يقابلها بالنقد المصرى فى الجمهورية العربية المتحدة مبلغ مائة جنيه مصرى وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً وعن غير طريق المصارف المرخصة لها . (ثانياً) قاما بعملية من عمليات النقد الأجنبى إذ أجريا مقاصة منظوية على تحويل نقد أجنبى للخارج ، بأن قبض المتهم الأول من مجهول يدعى " سليم " قدماً أجنبياً ودفع له المتهم الثانى ما يقابله بالنقد المصرى فى الجمهورية العربية المتحدة مقداره مائتا جنيه مصرى — وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً وعن غير طريق المصارف المرخص لها . (ثالثاً) شرعا فى القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبى لإجراء مقاصة منظوية على تحويل نقد أجنبى بأن سلم المتهم الأول إلى المتهم الثانى مبلغ مائتى جنيه مصرى واتفق معه على دفعها لمن يتقدم إليه بعلامة ورمزية ليقبض مقابلها

في الخارج على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المرخص لها . وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو ضبط المتهم الثاني قبل إتمام الجريمة . (رابعا) تعاملًا بالنقد المصري الموضح في التهم الثلاث السابقة والبالغ قدره ٤٠٠ جنيه مصري حالة كون أولهما من غير المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة والثاني وكلا عنه وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المرخص لها .

وطلبت عقابهما بالمادتين ١ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل والقرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل . ومحكمة القاهرة الجزئية للجرائم المالية - وبعد أن دفع الحاضر عن المتهم الثاني ببيان إجراءات التحقيق - قضت غيابيا بالنسبة إلى المتهم الأول وحضوريا بالنسبة إلى المتهم الثاني عملا بمواد الإتهام (أولا) برفض الدفع ببيان إجراءات التحقيق (وثانيا) حبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة نعمامة قرش لوقف التنفيذ وحبس المتهم الثاني شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ (وثالثا) مصادرة مبلغ ١٣٩ ج و ٦٠٠ مائة وواحد وثلاثين جنبا وستائة مليم من المبلغ المضبوط مع المتهم الثاني وتفرير المنهين غرامة إضافية قدرها مائتان وثمانية وستون جنبا وأربعمائة مليم . فاستأنف المتهم الثاني (المطعون ضده) هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون ضده من جرائم المقاصة والتعامل بالنقد المصري بصفته وكلا من غير مقيم أنطوى على الخطأ في القانون ، وشابه التخاذل والقصور في التسبيب ، ذلك بأنه أورد أسبابا مهمة خلط فيها بين صحة الإجراءات وثبوت الواقعة على نحو لا يكشف عن عقيدة المحكمة ، ولا يبين منه الوجه القانوني لانتفاء جرائم المقاصة وقال بأنه لم

يثبت أن أموالا خرجت من مصر أو دخلت إليها وأن قدما أجنبيا لم يضبط مع أن
الجرعة لا تقتضي شيئا من ذلك سواء لتوافر أركانها أو لتحقيق ثبوتها ،
ولم يعرض للهمة الرابعة الخاصة بالتعامل بالنقد المصري من غير مقيم ، مما
يعيه بما يطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه
في شأن بيان واقعة الدعوى أنها تحصل في أن مأمور الضبط في قسم مكافحة
التحريب نعى إليه أن المتهم الأول — صاحب عجلات السلام بالكويت —
يرأس شبكة تعمل على تهريب الأموال بطريق المقاصة بين الكويت ومصر ،
وذلك بقبض مدبرات المصريين الذين يعملون بالكويت وبعض الكويتيين
الذين يقدون للسياحة ثم يوفد من يتسلم نقدا مصريا من المتهم الثاني — المطعون
ضده — بواقع مائة جنيه مصري من كل ستين دينارا كويتيا ، فأراد أن يكشف
من هذه الجريمة فأرسل مرشدا من قبله دفع ستين دينارا للتمه الأول وتسلم منه
خطابا فيه رموز تشير إلى التحريب — ثم سلم المطعون ضده الخطاب وتسلم منه
مائة جنيه بالنقد المصري طبقا للأمر الصادر إليه بالشفرة من المتهم الأول ،
وكان التسليم والتسلم تحت رقابة مأمور الضبط الذي قام بضبط الخطاب والمبلغ
جميعا واعترف المطعون ضده بأنه سلم المرشد مائة جنيه من مبلغ أربعمائة جنيه
كان المتهم الأول قد أودعها لديه ليدفع منه إلى من يمينه من قبله ، وأنه سبق له
أن سلم شخصا مائتي جنيه أخرى من المبلغ المذكور المودع لديه تنفيذا للتعليمات
التي صدرت إليه من المتهم الأول ، ودلل الحكم الابتدائي على هذه الواقعة
بما ينتجها من وجوه الأدلة الواردة في المساق المتقدم ومنها اعتراف المطعون
ضده نصا في أقراف جرائم المقاصة والتعامل بالنقد المصري بالوكالة عن غير مقيم
في مصر وانتهى من تسييبه وخلص من استدلاله إلى صحة الإجراءات وثبوت
التمه الأربع جميعا في حق المطعون ضده ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى ببراءته
منها بما نصه "وحيث إن المحكمة لا تظمن إلى ما اتخذ في هذه القضية من
إجراءات إذ أن تسليم النقد الأجنبي إلى المتهم الأول ... تم بواسطة
مرشد مجهول قام بتسليم مبلغ سبعين دينارا كويتيا إلى صديق له بالخارج لتسليمه
إلى ذلك المتهم . والمحكمة كي تظمن إلى إسناد التهمة لالتمه لا بد أن تظمن إلى

صحة الإجراءات التي اتخذت في هذه القضية وأن تتحقق بنفسها من سلامتها الأمر الغير متوافر حدوثه في هذه الدعوى ، فلم يثبت لا في الأوراق ولا أمام المحكمة أن المرشد قام بدفع نقد أجنبي إلى المتهم الأول كما لم يثبت أن هناك أموالا خرجت من مصر أو أدخلت إليها دون الطريق القانوني ، وعملية الخروج أو الدخول بمعنى عملية التحويل لا تقتض ولا تستتج ، بل لا بد أن يقوم الدليل الذي لا يقبل الشك على تمامها فعلا ، ومتى كان ذلك ، فإن المقاصة بمعناها القانوني تكون غير متوافرة . إذ أن من شروطها أن يكون الغرض من دفع المبلغ في مصر هو في مقابل دين في الخارج ، فإذا كان المتهم الثاني — المطلعون ضده — لا يعلم بوقوع الدين بين المرشد والمتهم الأول ، فإن شرطا جوهريا من شروط المقاصة يكون غير متوافر ، ولا تقوم جريمة المقاصة بدونه ، وإذا أضيف إلى ما تقدم أن تجريم المقاصة في هذه الحالة هو خشية تضيق نقد أجنبي على البلاد ، فإذا بقي النقد المصري في البلاد كما حدث لحساب غير مقيم في البلاد دون إجراء أية مقاصة نقدية ودون حرمان للدولة من نقد أجنبي ، فلا جريمة ولا شروع في ارتكابها ، وأخيرا فإنه لم يضبط نقد أجنبي في الدعوى كي يمكن القول بتوافر الجرائم المنسوبة إلى المتهم . وحيث إنه لما سلف تكون التهم المنسوبة إلى المتهم على غير أساس من الحق والقانون ويتعين الحكم ببراءته ..” وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه ينطوي على الخطأ في تطبيق القانون ، والتخاذل في التسبب ، ذلك بأن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على عمليات النقد قد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أنه (يحظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو تحويل النقد من مصر أو إليها ، كما يحظر كل تعهد مقوم بعملة أجنبية، وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي وغير ذلك من عمليات النقد الأجنبي سواء أكانت حالة أم لا أجل إلا بالشروط والأوضاع التي تحددها بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها في ذلك) وجاء في المذكرة التفسيرية للقانون مانصه (وجب أن يكون الحظر شاملا العملات الأجنبية وجميع العمليات التي يمكن أن تتم بها كما حرص المشرع كذلك على منع المقاصة المنطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي إلا بالشروط والأوضاع التي يبينها وزير المالية حتى لا يدع ثغرة للتحايل عن طريقها في المنع الوارد بالقانون . وقصد بمنع المقاصة

مواجهة أمثال العمليات الآتية التي تتم بالعملة المصرية (أولا) الدفعات التي تتم لحساب أو بأمر أشخاص مقيمين خارج مصر (ثانيا) الدفعات التي تتم على اعتبار أن شخصا يستوفى مبلغا أو يكتسب حق ملكية خارج مصر أو على أساس إنشاء أو تحويل حق مؤكد أو محتمل لصالح شخص يقض مبلغا ، أو باكتساب ملكية خارج مصر أو على أساس القيام بعمل ينحول شخصا حقا مرتبطا بالعمليات المذكورة وتوضيحا لذلك نذكر أن من الأمثلة الكثيرة في العمل التي يقصد بها حرمان مصر من الحصول على العملة الأجنبية أن الشخص المقيم في مصر إذا كان مدينا لدائن في الخارج ودائنا لمدين في الخارج كذلك فإنه بسلام أن يدع ما عليه في الحساب المحجوز ويستوفى ما له بالعملة الاجنبية، يستوفى ما له مما عليه ، وبذلك يتساقط دينه وحقه معا ، ثم يستوفى الدائن في الخارج من المدين في الخارج بالعملة الاجنبية ، وعلى هذا الوجه يضع على مصر عملة أجنبية ، ويتفادى الدائن في الخارج أن يعتبر دينه في حساب محجوز ، وتحاشيا لهذا كله منعت المقاصة المنطوية على تحويل أو تسوية كلية أو جزئية بنقد أجنبي إلا بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية " والذين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي عموما ، ومن مذكرته التفسيرية ، وأعماله التحضيرية ومن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ الذي نسخت أحكامه بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ومن أصله التاريخي والمصدر الذي استمد منه في التشريع الفرنسي وهو المرسوم بقانون رقم ٤٧ - ١٣٣٧ الصادر في ١٥ من يوليو سنة ١٩٤٧ أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أى نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون يكون موضوعها نقدا أجنبيا ما دام من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوعا من الجزاء أو الاستيلاء أو التجريد على النقد الأجنبي كله ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القومى لايباح لأى شخص أن يتصرف في مبلغ منه إلا بإذنها . وكل إخلال بالتجريد الذي فرضه الشارع في هذا الشأن يقع حتما في نطاق التأثيم والعقاب . لحاصل تشريع الرقابة على النقد الأجنبي أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إدارى يسمح بالاستثناء . والمقاصة بمعناها العام داخله بالضرورة في نطاق هذا الحظر ، وقد عرفنا الشارع بموضوعها وبالغاية منها . والمستفاد من تعريفه لها أنها كل اتفاق يتم بين أطرافه على تحقيق

تقابل ملحوظ فيه أن يكون أحد المقابلين بنقد أجنبي مما يتطلب على إجراء تحويل أو القيام بتسوية للديون بين مصر والخارج . ولا شأن للقاصة بهذا المعنى في تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي بالمقاصة المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ وما بعدها من القانون المدني باعتبارها سببا من أسباب انقضاء الالتزامات يقع على نحو ذاتي بقوة القانون ولو بغير علم المتعاملين ، إذ هي تساقط دينين متقابلين : دين واجب الأداء ، ودين مستحق الوفاء . بل المقصود هو المقاصة الإختيارية التي تتجه فيها إرادة أطرافها إلى إحداث أثرها بجعل دين في مقابلة دين تهربا للنقد الأجنبي واحتيالا على أحكام القانون . وعلى ذلك يدخل في عموم المقاصة بالمعنى المقصود كل أداء لأي مبلغ في مصر بالعملة المصرية نظير مبلغ يدفع في الخارج مادام ملحوظا في الأداء والاستثناء إنطواء أى منهما على تعامل مقنع بنقد أجنبي أو إجراء تحويل أو تسوية للديون بين مصر والخارج باستزال أو خصم دين من دين بمقدار الأقل من الدينين — كما هو الحاصل في الدعوى . والمقاصة بذاتها أيا كانت لا تقتضى نقل النقد من مصر أو إليها بل يصح أن تتم ولو بقيود دفترية بحته ، كما يحصل في نظام الحسابات الجارية أو نظام غرف المقاصة في المصارف لأن من مزايا المقاصة بطبيعتها نخاض نقل الأموال ، كما أن ضبط النقد لأجنبي ليس ركنا في الجريمة ، ولا يصح اشتراطه دليلا عليها ، يدل على هذا أن الشارع نفسه افترض في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عدم ضبط المبالغ محل الدعوى ورتب على ذلك وجوب الحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمتها باعتبارها عقوبة وجوبية تمكينية بديلا للصادرة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين وجه عدم اطمئنان المحكمة إلى سلامة الإجراءات ، وكان ما ساقه من أقوال مهمة خلط فيها بين الاجراء الذى أسس لضبط الواقعة وبين ثبوتها بالدليل المعتبر ، لا يكشف عن وجه استدلاله ولا ينبئ عن أن المحكمة فهمت الواقعة على حقيقتها ومحصنت أدلتها ومنها اعتراف المطعون ضده نصا في اعتراف جرائم المقاصة الثلاث ، ولغوى الخطاب المتضمن الرموز الدالة على التهريب ، وضبط المبلغ المدفوع في مقابلة النقد الأجنبي ، وهى أدلة مستقلة خاصة بالمطعون ضدهم ولا شأن لها بالإجراءات السابقة عليها والتي اتخذت مع المتهم الأول المقبى في الكويت وحده ، وكان من المقرر أن مهجة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات

الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا متجا لاثره ، ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التعريض على مقارعتها وطالما بقيت لراداة الجاني حرة غير معدومة ، ولا تريب على مأمور الضبط أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل البارة لمقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة ، ومن ذلك التخفى واتعمال الصفات ، واصطناع المرشدين ولو أبى أمرهم سرا مجهولا . وكان من المقرر كذلك أنه وإن كان يكفى أن يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقضى لتهم بالبراءة ، إلا أن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصرو بصيرة ولم بأدلتها ، وخلا حكمه من الخطأ في القانون ، ومن حيوب التسبيب وهي ما تردى فيه الحكم المطعون فيه إذ لا وجه لما أطلقه من تعيين الإجراءات أو تخلف شرائط المقاصة المؤتممة في القانون حسبا تقدم . لما كان ذلك ، وكان ما وقع من المطعون ضده من أداء نقد مصرى لحساب غير مقيم بصفته وبكلا عنه تتحقق به جريمة التعامل في النقد المصرى ، ذلك بأن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد والمضافة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أنه "يحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التى تعين بقرار من وزير المالية" وقد جرى قضاء هذه المحكمة في تفسير هذا النص على أن المقصود بالتعامل بالنقد المصرى كل عملية من أى نوع يكون فيها دفع بالنقد المصرى إخلالا بواجب التجديد الذى فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها في حساب غير مقيم في أحد المصارف المرخص لها في مزاوله عمليات النقد ، حتى يأذن وزير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج عنه منها ، واستيداع النقد المصرى وتسليمه بالوكالة عن غير المقيم بغير المصارف المعتمدة يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه الجريمة بل أغفلها جملة ، فإنه يكون فوق تخاذله وقصوره معيبا بالخطأ في القانون بما يتعين معه النقض والإحالة ، لأن لحيوب التسبيب الموجبة للإحالة الصدارة على الطعن بخالفه القانون الموجب لتصحيح .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة، وعضوية السادة المحققين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سامح ، ومحمود العمراوى .

(٧٤)

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٩ القضائية

ضرب "عاهة مستديمة" . مسئولية جنائية . رابطة السببية . حكم .
"تسييبه . تسييب معيب" . نقض . "حالات الطعن . القصور في التسييب" .

نطاق مسؤولية المتهم جنائيا عن النتائج المحتملة حصولها من الإجابة الى أحدها ؟

إلزام المجنى عليه بحمل جراحة يمكن أن تؤدي إلى شفاؤه من العاهة التي لديه . لا يصح ما دام يخشى أن تعرض السلبية حياته للخطر .

مجرد قابلية العاهة للشفاء بصدية جراحية . إعتبار الواقعة جنحة على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولي المجنى عليه إجراء الجراحة وأثره على تكييف الواقعة . تصور .

من المقرر أن المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الإصابة التي أحدثها ، وإذا كان ذلك وكان البين من المفردات المتضمنة أن المجنى عليه يبلغ من العمر ست سنوات وقد واجهت الثيابة والله وهو وليه الشرعى بما جاء بالتقرير الطبي من أن العاهة التي تخلفت بين ابنه المجنى عليه يمكن شفاؤها بإجراء عملية جراحية له فرفض إجراء هذه العملية لخشيته تعرض ابنه المذكور للخطر ، وكان لا يصح أن يلزم المجنى عليه بحمل عملية جراحية ما دام يخشى منها تعرض حياته للخطر ، فإن المحكمة إذ اعتبرت الواقعة جنحة ضرب إستناداً إلى أن تلك العاهة قابلة للشفاء بإجراء عملية جراحية للمجنى عليه دون أن تحدث في حكمها عن وجه تأثير مدمر رضاء وليه الشرعى بإجراء هذه العملية على تكييف الواقعة فإن حكمها يكون قاصراً بما يبيحه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها مع "آخريات" بأنهن في يوم ٢٦ يولييه سنة ١٩٦٥ بدائرة مركزنا محافظة قنا : المتهمة الأولى - المطعون ضدها - ضربت على مبارك على محمد عمدا بحجر على حينه النجنى فأحدثت به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عنها عامة مستديمة يستجبل برؤها هى تحول فى فتحة القناة الدمعية بالجفن السفلى مما يجعلها لا تقوم بوظيفتها الطبيعية من تصريف الدموع من العين مما يجعل الدموع تنساب إلى الخارج فتجعل العين دامعة باستمرار وهذا يعرضها للالتهابات الجلدية بجوار العين أيضا وتقدر بنحو ثمانية فى المائة (٨ ٪) المتهمة الثانية : أحدثت عمدا بأمنه أحمد عمدا الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي التى تفسر لعلها مدة لا تزيد على عشرين يوما . المتهمتين الثالثة والرابعة : أحدثتا عمدا بفوزية محمد حنفى الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة الأولى (المطعون ضدها) بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات والباقيات بالمادة ١/٢٤٢ من القانون ذاته . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات قنا انتهت إلى تعديل وصف التهمة المستندة إلى المتهمة الأولى (المطعون ضدها) إلى أنها ضربت على مبارك على فأحدثت به الإصابة الميينة بالتقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى والتي تقرر لعلها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . ثم قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمات جميعا بمعاقبة التهمة الأولى (المطعون ضدها) برامة خمسة جنهات ومعاقبة كل من الثانية والثالثة والرابعة برامة قدرها مائة وخمسون قرشا . فطلعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق الغض فيما قضى به قبل المتهمة الأولى (المطعون ضدها) . الخ ...

الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدها على إحتبار أن الواقعة المستندة إليها جنحة ضرب منطقة على الفقرة الأولى

من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات مستبعدا وصف الجناية قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قد ثبت من تقرير الطبيب الشرعى أن إصابة المجنى عليه بعينه تخلفت عنها عاهة مستديمة تقدر بحوالى ٨ ٪. وقد رفض والد المجنى عليه — هو وليه الشرعى — إجراء الجراحة التى أشار إليها الطبيب الشرعى في تقديره خشية تعريض عين ابنه للخطر، ومن ثم فإن الواقعة تعتبر جناية طبقا للفقرة صالحة البيان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص في أن مشاحنة وقعت بين المطعون ضدها فوزيه محمد حنفى وبين زينب مبارك لرغبة كل منهما في ملء جرتها أولا فاعتلت الأولى على الثانية فلما صاح شقيقها على مبارك بأكيا ضربه المطعون ضدها على عينه اليمنى فحدثت به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبى وبعد أن أورد الحكم أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات عرض التقرير الطبى بقوله " وثبت من الكشف الطبى الابتدائى أن على مبارك على وجد مصابا بورم في الجفون ورمد صديدى حاد وجرح قلعى بسيط بالجبهة الأنسية بالجفن السفلى ويحتاج لعلاج أقل من شرين يوما . وجاء بتقرير الطبيب الشرعى أنه وإن كان قد تسبب عن هذه الإصابة تحول في فتحة القناة الدمعية بالجفن السفلى مما يجعلها لا تقبض بوظيفتها الطبيعية من تصريف الدموع فتسبب إلى الخارج وتجعل العين دامعة باستمرار وعرضة للالتهابات الجلدية بجوارها وإن ذلك يعد عاهة تقدر بحوالى ٨ ٪. إلا أنه أكد في ختام التقرير أن هذه الحالة التى وصفها بأنها عاهة في العين ليست مستديمة حيث يقرر بأنه من الممكن زوالها بإجراء عملية جراحية مناسبة طبقا للأصول الطبية الفنية الحديثة " . ثم تحدث عن تكيف الواقعة المستندة إلى المطعون ضدها بقوله " وبما أن النجابة العامة صورت واقعة إصابة الطفل على مبارك على إنما جناية أحداث إصابة تخلفت عنها عاهة طبقا للمادة ١٢٤٠ من قانون العقوبات اعتمادا على ما قرره الطبيب الشرعى آنفا من أن الإصابة قبل إجراء العملية الجراحية تعتبر عاهة مستديمة في حين أنه تصوير مؤقت للإصابة لما ورد في التقرير من أنها قابلة فعلا للزوال بمجرد إجراء الجراحة المقررة والمتعارف عليها طبيلا لإزالتها، ومن ثم فلا نعتدق أنها عاهة مستديمة وبالتالي يتعين استبعاد هذا التصوير وإختبار الواقعة لجنة متطابقة على المادة ١٢٤٢/١

من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المنضمة أن المجنى عليه يبلغ من العمر ست سنوات وقد واجهت النيابة العامة والده وهو وليه الشرعى بما جاء بالتقرير الطبي من أن العادة التى تخلفت بين ابنه يمكن شفاؤها بإجراء عملية جراحية له فرفض إجراء هذه العملية لخشيته من تعرض ابنه للخطر . وكان من المقرر أن المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الإصابة التى أحدثها . وكان لا يصح أن يلزم المجنى عليه بتحمل عملية جراحية ما دام يخشى منها تعرض حياته للخطر ، فإن المحكمة إذ اعتبرت الواقعة جنحة ضرب استناداً إلى أن تلك العادة قابلة للشفاء بإجراء عملية جراحية للمجنى عليه دون أن تتحدث في حكمها عن وجه تأثير عدم رضا وليه الشرعى بإجراء هذه العملية على تكييف الواقعة ، فإن حكمها يكون قاصراً بما يعنيه ويوجب نقضه .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد / المستشار عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سابع ، ومحمود عباس الصراري .

(٧٥)

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١) تزوير . "تزوير الأوراق الرسمية" . جريمة . "أركان الجريمة" .
حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .

جريمة التزوير في الأوراق الرسمية . متى تثبت ؟

مثال لتسليم غير معيب في جريمة اصطناع تصريح قتل فتح .

(ب) عقوبة . "العقوبة المقررة" . نقص . "المصلحة في الطعن" . طعن .
"المصلحة في الطعن" .

علم جنوى المنازعة في رسمية المهرر المزور . ما دامت العقوبة المقررة بها مقرررة
بجريمة التزوير في المهررات العرفية .

١ — لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها ولو لم تصدر في الحقيقة عنه . وإذا أثبت الحكم أن اصطناع تصريح قتل القمح الذي نسب إلى مراقبة الضرائب العقارية بالمنيا إنما تم بتدبير الطامع ومشاركة المجهول في اصطناعه والتوقيع عليه بتوقيعين مزورين لمأمور الضرائب العقارية بالمنيا ورئيس الإدارة بها وأنه قد اتخذ من مظاهر الرسمية ما يكفي لأن يتخذ الجمهور به وخلص من ذلك إلى قيام الجريمة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

٢ — لا يجدى الطاعن المنازعة في رسمية المحرر المزور ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه ، وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ، مقررة لجريمة التزوير في المحررات العرفية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخر بأنهما في يوم ١٠ يوليـة سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الدنيا محافظة المنيا : (أولا) اشتراكا بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو تصريح نقل حاصلات خارج محافظة المنيا والمنسوب صدوره من مراقبة الضرائب العقارية بها بأن اتفاقا معه وساعده على اصطناع ذلك التصريح ومثله بيانات مغايرة للحقيقة تتضمن التصريح للتم الأول بنقل أربعين أردبا من القمح إلى ناحية برديس بمحافظة سوهاج والتوقيع عليه بتوقيعين مزورين لأمور الضرائب العقارية بالمنيا ورئيس الإدارة بها فتمت الجريمة بناء على ذلك الإتفاق وتلك المساعدة . (ثانيا) استعمال المحرر الرسمي المزور السالف الذكر مع علمهما بتزويره بأن قدماه إلى مكتب النقل بمحافظة المنيا لنقل كيات القمح بمقتضاه . (ثالثا) استحصالا بغير حق على ختم مأمورية الضرائب العقارية بالمنيا واستعماله استعمالا ضارالها بأن وضعا بصمته على المحرر المزور السالف الذكر . وطلبت عقابها طبقا للقيـد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . وعكة جنابات المنيا قضت في الدعوى حضورا بعملا بالمواد ٤٠/١٥١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢٠٧ و ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ و ١٧ من القانون المذكور بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل . فطن الطاعن هذا الحكم بطريق التقص .. الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالاشتراك في تزوير محرر رسمي هو تصريح نقل حاصلات منسوب صدوره إلى مأمورية

الضرائب العقارية بالمنيا واستعمال هذا المحرر والحصول بغير حق على ختم المأمورية المذكورة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أنه يشترط في التزوير المؤتمم الحاصل في ورقة رسمية أن يكون الموظف المنسوب إليه الورقة مختص بتحريرها بينما مأمورية الضرائب العقارية بالمنيا غير مختصة بإصدار تصاريح نقل الحاصلات من هذه المحافظة إلى جهة أخرى ومن ثم تفقد الجرمية أحد أركانها ، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن اصطناع المحرر طريقة من طرق التزوير المادى والورقة التى تعطى شكل الأوراق الرسمية وينسب إنشاؤها كذبا إلى موظف عمومي مختص تعتبر في حكم الأوراق الأميرية المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات دون أن يعرض الحكم إلى اختصاص مأمورية الضرائب العقارية بالمنيا أو موظفيها بتحرير مثل ذلك الترخيص على الرغم من أنه قد أورد في تحصيله لمؤدى أقوال الشهود أن تلك المأمورية غير مختصة بإصداره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله "إن المتهمين عبد ابراهيم عبد الرحيم البرديسي الشهير بسعودى وبرعى عبد ابراهيم - الطاعن - اشتركا بطريق الإتفاق والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمى هو تصريح نقل أربعين أردب قمح من بلدة تله من أعمال محافظة المنيا إلى بلدة البرديسي دائرة محافظة سوهاج ونسب صدوره إلى مراقبة الضرائب العقارية بالمنيا بأن اتفقا معه وساعده على اصطناع هذا التصريح وملاه بيانات تقارير الحقيقة تتضمن التصريح لثمن الأول عبد ابراهيم عبد الرحيم البرديسي بنقل تلك الكمية من القمح إلى ناحية برديس والتوقيع عليه بتوقيعين مزورين للمأمور الضرائب العقارية بالمنيا ورئيس الإدارة بها وتقديمها بهذا التصريح بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٢ إلى إسماعيل عطا على ملاحظ السيارات بمكتب النقل البرى بالمنيا فعكف كمال عبد الحميد على السائق بهذا المكتب على تنفيذ هذا التصريح ونقل القمح إلى بلدة برديس فتوجه بالسيارة رقم ٦٠ نقل المنيا إلى منزل المتهم الثانى برعى عبد ابراهيم بناحية تله مركز المنيا مصاحبة التباع أحمد صابر خليل حيث قام المتهم بتحميل أجولة القمح من منزله إلى السيارة ثم سار بالسيارة وبالحمولة التى عليها إلى بلدة برديس حيث باع المتهم عبد ابراهيم عبد الرحيم البرديسي القمح وقبض الثمن . وقد تبين من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن التوقيعين المنسوبين لفاروق

سيد فرغل رئيس مأمورية الضرائب العقارية بالمنيا ودانيال ابراهيم بروسوم رئيس الإدارة بهذه المأمورية على تصريح القمح مزورين عليهما وليس بتوقيعهما . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن ما ينتجها من وجوه الأدلة التي استند بها من أقوال الشهود والمتم الأول وتقرير قسم بحوث التزييف والتزوير . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بأن الترخيص لا يعتبر ورقة رسمية على أساس أنه لم يتم بتحريره موظف عمومي ورد عليه بقوله "أما عن القول بأن الترخيص لا يعتبر ورقة رسمية ومن ثم فإن التزوير الذي وقع منه لا يكون قد وقع في محرر رسمي فإنه لا سند له من القانون لأن اصطناع المحرر طريقة من طرق التزوير المادى والورقة التي تعطى شكل الأوراق الرسمية وينسب كذبا لإنشائها إلى موظف عمومي مختص تعتبر في حكم الأوراق الأميرية المنصوص عليها في المادة ٢١١ عقوبات . ولما كان الثابت أن المتهمين قد اشتركا مع مجهول في اصطناع تصريح القتل والمنسوب صدره من مراقبة الضرائب العقارية والتوقيع عليه بتوقيعين مزورين لمأمور الضرائب العقارية بالمنيا ورئيس الإدارة بها فإنهما يعاقبان طبقا لأحكام تلك المادة" . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم تتوافره كافة الأركان القانونية لجريمة التزوير في محرر رسمي بطريق الاصطناع التي دان الطاعن بها ، ذلك بأنه لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها ولو لم تصدر في الحقيقة عنه . وإذا أثبت الحكم للأدلة السائغة التي أوردها أن اصطناع تصريح نقل القمح الذي نسب إلى مراقبة الضرائب العقارية بالمنيا إنما تم بتدبير الطاعن ومشاركته لمجهول في اصطناعه والتوقيع عليه بتوقيعين مزورين لمأمور الضرائب العقارية بالمنيا ورئيس الإدارة بها وأنه قد اتخذ من مظاهر الرسمية ما يكفي لأن يخدع الجمهور به وخلص من ذلك إلى قيام الجريمة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما . لما كان ذلك ، وكان لا يحدى الطاعن — فضلا عما تقدم — المنازعة في رسمية ذلك المحرر ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه وهى الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور مقرررة لجريمة التزوير في المحررات العرفية ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / غنار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وضوية المائدة
المستشارين : محمد عبدالرهاب خليل ، وحسين سعد سامح ، ومحمود عباس العمرادى ، ومحمود عطيفة .

(٧٦)

الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٣٨ القضائية

عقوبة . "عقوبة تكميلية . غلق . مصادرة" . محال عامة . قار . نقض .
" حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " . طعن .

اطلاق الشارع عقوبة النلق في جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص .
جريمة لعب القمار في المحل العام . وجوب مصادرة النقود والأدوات والأشياء الأخرى
التي استعملت في الجريمة .

نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة
المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه يعاقب على مخالفة أحكام المادة ١٩ —
التي تؤثم لعب القمار في المحال العامة — بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه
ويمحّم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب
الجريمة ، كما نصت المادة ١/٣٦ من هذا القانون على أنه في حالة مخالفة أحكام
المواد ٢ و ٣ — التي تؤثم فتح المحل العام بدون ترخيص — و ١٠ و ١٢ يجب الحكم
بإغلاق المحل . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بمصادرة الأدوات
وغیرها من الأشياء الخاصة بالمطعون ضده والتي استعملت في ارتكاب الجريمة
كما قضى بتوقيف عقوبة النلق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم في يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة بندر المحلة : المتهمين من الأول إلى الرابع : لعبوا القمار في محل عام على النحو المبين بالمحضر. المتهم الخامس (المطعون ضده) : (أولاً) سمح بلعب القمار في محله العام . (ثانياً) فتح مقهى قبل الحصول على ترخيص بذلك من إدارة اللوائح والرخص . وطلبت معاقبتهم بمواد القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة بندر المحلة قضت عملاً بمواد الإتهام حضورياً بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث وغائباً بالنسبة إلى باقي المتهمين بحبس كل من المتهمين الأربعة الأول أسبوعين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وتفرير كل منهم ٣٠٠ قرش وحبس المتهم الخامس (المطعون ضده) شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وتفريره عشرة جنيات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المتهم الأول . ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غائباً للأول والثاني والثالث وحضورياً للرابع والخامس (أولاً) بعدم قبول استئناف المتهم الأول شكلاً للتقرير به بعد الميعاد بلا مصروفات جنائية (ثانياً) بقبول استئناف النيابة شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد العقوبة المقضى بها مع غلق المقهى لمدة شهر تبدأ من تاريخ هذا الحكم بلا مصروفات جنائية . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بأنه سمح للمتهمين الأربعة الأول في الدعوى بلعب القمار في محله العام وأنه فتح مقهى قبل الحصول على ترخيص في ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أغفل القضاء بمصادرة الأدوات وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة طبقاً لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ ، كما أنه قضى بغلق المحل لمدة شهر مخالفاً بذلك حكم المادة ٣٦ فقرة أولى من ذلك القانون وهي صريحة في أن الغلق وجوبى ومؤبد غير مؤقت .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهمين الأربعة الأول لأنهم لعبوا القمار في محل عام وعلى المطعون ضده لأنه سمح بلعب القمار في محله العام كما فتح مقهى بدون ترخيص وطلبت النيابة العامة عقابهم بمقتضى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وبعد أن نظرت محكمة أول درجة الدعوى قضت بحبس كل من المتهمين الأربعة الأول أسبوعين مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ وتفريم كل منهم ثلثائة قرش وحس المطعون ضده شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلثائة قرش لوقف التنفيذ وتفريم عشرة جنيهات فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم لخطأ في تطبيق القانون كما استأنفه المتهم الأول، وقضت محكمة ثانية درجة بحكمها المطعون فيه بعدم قبول إستئناف المتهم الأول شكلا للتقرير به بعد الميعاد وبقبول إستئناف النيابة شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد العقوبة المقررة بها مع خلق المقهى لمدة شهر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ قد نصت على أنه يعاقب على مخالفة أحكام المادة ١٩ — التى تؤتم لعب القمار فى المحال العامة — بالحس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه وبحكم بمصادرة الأدوات والتفريد وغيرها من الأشياء التى استعملت فى ارتكاب الجريمة ، كما نصت المادة ٣٦ فقرة أولى من هذا القانون على أنه فى حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ — التى تؤتم فتح المحل العام بدون ترخيص — و ١٠ و ١٢ يجب الحكم بإغلاق المحل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة الأدوات وغيرها من الأشياء الخاصة بالمطعون ضده والتى استعملت فى ارتكاب الجريمة كما قضى بتوقيف عقوبة الغلق يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه تقضيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء توقيت عقوبة الغلق ، وإضافة عقوبة مصادرة المضبوطات الخاصة بالمطعون ضده إلى العقوبات المحكوم بها عليه .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى وشوان نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين:
 محمد عبد الوهاب خليل، وحسين سعد سابع، ومحمود خليفة، والدكتور أحمد محمد إبراهيم.

(٧٧)

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ القضائية

(١) إستيلاء على مال للدولة بغير حق . اختلاس أموال أميرية . موظفون
 هموميون . حكم . "تسييه . تسبيب غير معيب" . جريمة .

مثال لجريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق .

(ب، ج، د) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات .
 "إثبات بوجه عام" . "أوراق رسمية" . دفاع .
 "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . "نقض" . أسباب
 الطعن بالنقض . ما لا يقبل منها .

(ب) حق محكمة الموضوع في الالتفات من دليل النفي ، ولو حلت
 أوراق رسمية .

(ج) حق محكمة الموضوع في تكوين مقيدتها بما تطعن إليه من أدلة
 وعناصر في الدعوى .

(د) النفي على المحكمة تفردا عن القيام بإجراء لم يطلب منها أو الراد لم
 دفاع لم يترأ أمامها . غير جائز .

١ - متى كانت الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعنين - وهما
 من الموظفين العموميين - قد استمرا ، رغم وفاة والدتهما ، في صرف المعاش
 الذي كان مستحقا لهما من وزارة الخزانة ودانتهما - ضمن ما دانتهما به -
 بجريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة

مستمدة من اعتراف المتهم الثانى وأقوال مندوبى شياخات قسمى أول وثانى طنطا ومفتش صحة مركز طنطا وأقارب المتهمين وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ونتيجة الاطلاع على دفترى وفيات محلة منوف وقسم طنطا — فإن الأدلة التى أوردها الحكم تكون سائفة ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى .

٤ — ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يشره أمامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى خلال الفترة بين يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٦١ حتى ١٩ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة بندر طنطا مخالفة القربية : (أولا) لاشتراك بطريق التحريض والمساعدة مع موظفين عموميين حسنى النية هم عبد النبى محمد مصطفى وعبد الفتاح مصطفى بدر مندوبى شياخة قسم أول طنطا وحسن محمد حسن ومصطفى صابر محمد مندوبى شياخة قسم ثان طنطا والسيد متولى الصنبلقى وعبد الرحيم محمد محمد مرسل كاتبى ضبط قسم ثان طنطا فى ارتكاب تزوير فى محررات رسمية هى شهادات الوجود المؤرخة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والتى تفيد وجود وندتهما المرحومة خيرية محمد الفطاوى على قيد الحياة حال تحريرها المختصين بوظيفتهم وكان ذلك بجعلهما واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن قام المتهم الثانى بملاء بيانات هذه الاستمارات بما يفيد وجود والدته على قيد الحياة

في التواريخ المثبتة بها وذلك على غير الحقيقة وحرصا التهمين الموظفين سألني الذكر على التوقيع عليها بما يفيد صحتها ومساعدتهم على ذلك بأن قدما هذه الشهادات لهم فقاموا بالتوقيع عليها وتمت الجريمة بناء على هذا التعريض وتلك المساعدة (ثانيا) استعمال المحررات المزورة سألته الذكر مع علمهما بتزويرها بأن قدماها للإدارة العامة للمعاشات بوزارة الخزانة لصرف المعاش الذي كان مستحقا لوالدتهما (ثالثا) بصفتهم موظفين عموميين (الأول) رائد بالشرطة والثاني كاتب بإدارة قضايا الحكومة بطنطا (إستوليا بغير حق على مال للدولة هو مبلغ ٩٠٧ ج و ٥١١ م المبين بالمحضر والملوك لوزارة الخزانة (رابعا) اشتركا بطريق الإتفاق فيما بينهما وبطريق التعريض والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو فهدى سعد الدين كاتب محبة بندر طنطا قسم ثان في إرتكاب تزوير في محرر رسمي "سجل قيد وفيات قسم ثان طنطا" حال تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك بجمعه واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن إتفق المتهمان على إبلاغه ب وفاة والدتهما المرحومة خيرية محمد القطاوى بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦٦ وتقدم إليه المتهم الثاني بإخطار يتضمن ذلك على خلاف الحقيقة وطلب منه إثباته بالسجل فقام الموظف سالف الذكر بذلك ووقع المتهم عليه فتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق والتعريض وتلك المساعدة (خامسا) إرتكبا وآخر مجهول تزويرا في محررات حرفية هي أمر الدفع المؤرخ ٨ أغسطس سنة ١٩٦١ والشيكات وأوامر الصرف والتحويل الميينة بالتحقيقات والمنسوب صدورها إلى خيرية محمد القطاوى وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن أثبتا البيانات الواردة بها وبصا عليها بنحاتم نسبها زورا إلى خيرية محمد القطاوى سادسا - استعمال المحررات المزورة سألته الذكر مع علمهما بتزويرها. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للواد ١/٤٠-٣ و ٤١ و ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ من قانون العقوبات . فقرر بذلك. ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور باعلا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين والمادة ١٧ من القانون ذاته بالنسبة إلى المتهم الثاني - أولا - بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات وعزله من وظيفته - ثانيا - بمعاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل مدة سنة

واحدة وعزله من وظيفته مدة سنتين - ثالثا - بتفريم المتهمين المذكورين متضامنين مبلغ ٩٠٧ ج ٥١١ م وإلزامهما متضامنين برد مبلغ ٩٠٧ ج ٥١١ م لوزارة الخزينة . فظن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرائم الإشتراك في ارتكاب تزوير في محررات رسمية وإرتكاب تزوير في محررات عرفية وإستعمال هذه المحررات مع علمه بتزويرها والاستيلاء بغير حق على مال للدولة قد شابه قصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع وفساد في الإستدلال ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن السيدة التي توفيت في سنة ١٩٦١ ليست والدته التي توفيت في سنة ١٩٦٢ وقدم تأييدا لدفاعه إعلانا تم لوالدته في يولييه سنة ١٩٦٢ ومستندات تفيد وجود خصومة بينه وبين شهود الإثبات إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ولا للمستندات التي قدمها تأييدا له . كما أنكر الطاعن تحرير بيانات الشيكات المدعى بتزويرها وقروأنه لم يكن له شأن بمعاش والدته وأن مراسلها هو المتهم الثانى وهو إبنها الأكبر وأن جميع المستندات والشهادات بخطه ومقدمة منه وطعن على تقرير المضاهاة المقدم من قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى والذي جاء به أن بيانات هذه الشيكات محررة بخطه لأن عملية المضاهاة تمت بطريقة غير قانونية وحدثت في ظروف غير طبيعية وطلب إعادة إجراءات الإستكتاب والمضاهاة بمعرفة الخبير في حضوره إلا أن المحكمة استندت في إدانته إلى هذا التقرير دون أن تحقق دفاعه وتجييه إلى طلبه كما استندت إلى أقوال الموظفين الذين وقعوا على الشهادات المعتمدة من المتهم الثانى في حين أن أقوالهم لا يمكن التمويل عليها وهم يسترون خلف صفة الطاعن كضابط لدره المسئولية عن أنفسهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله "إنها تبرز في أن المرحوم القاتم مقام جد عبد الله حماد الذى كان ضابطا بالجيش المصرى استحق معاشا بعد وفاته آل جزء منه إلى زوجته المرحومة خيرية محمد القطاوى والدة المتهمين عبد العزيز جد عبد الله حماد - الطاعن - وهو ضابط شرطة برتبة رائد بمديرية

أمن الوادى الجديد وأحمد شوقي محمد عبد الله حماد وهو موظف إدارى بقمم قضايا الحكومة بطنطا وقد ربط لهذه السيدة معاش قدره ١٧ ج و ٣٨٥ م طلبت أثناء حياتها تحويل صرفه إلى حسابها الجارى رقم ٦٨٠٣ بفرع بنك مصر بطنطا واستمر صرفه إليها بموجب شيكات أو أوامر صرف كانت تحمرو وتحمل بصمة ختمها المعتمدة من البنك والتي تقرا خيرية محمد القطاوى سنة ١٣٧٧ هـ وقد حدث أن توفيت السيدة خيرية محمد القطاوى والدلة المتهمين بتاريخ ١٨/٦/١٩٦١ ومع ذلك فإن أحدا من أولادها أو أقاربها لم يبلغ وزارة الخزانة إدارة المعاشات عن وفاتها حتى توقف صرف معاشها واستمرت هذه الإدارة الأخيرة في تحويل المعاش إلى جهة صرفه حتى شهر فبراير سنة ١٩٦٦ إذ وصلها بلاغ من مجهول يتضمن أن المتهم الأول استمر في صرف معاش والدته رغم وفاتها عام ١٩٦١ فقامت وزارة الخزانة بإبلاغ ذلك إلى النائب العام بعد أن تحققت من ذلك وتبين لها أن المبالغ التي صرفت على ذمة هذا المعاش دون وجه حق قد بلغت مبلغ ٩٠٧ ج و ٥١١ م وقد جرى التحقيق بمعرفة النيابة العامة وتكشف عن الحقائق الآتية (أولا) أن السيدة المرحومة خيرية محمد القطاوى وتقصيل اسمها الكامل خيرية محمد جرز القطاوى توفيت أثناء إقامتها بطنطا مع ابنها المتهم الأول عبدالعزيز محمد عبد الله حماد (رائد الشرطة) بتاريخ ١٨/٦/١٩٦١ وعلى أثر ذلك قام ولداها المتهمان كلاهما بنقل جثمانها مساء في سيارة أجرة إلى بلدتها محلة منوف حيث قام ابن أخيها منير فهمى القطاوى بتجهيزها ودفنت في اليوم التالى بمقابر البلدة وقيدت بدقتر وفيات محلة منوف (ثانيا) أنه رغم علم المتهمين بعدم استحقاقها لمعاش من وزارة الخزانة فإن أحدا منهما لم يبلغ إدارة المعاشات بذلك بل سولت ميول المتهم الأول الإجرامية له أن يستمر في صرف هذا المعاش الذى كان يتولى صرفه لوالدته أثناء حياتها وعمد في سبيل ذلك إلى التروير فطلب من أخيه المتهم الثانى أن يحرر شهادة بوجودها على قيد الحياة على النموذج الخاص بذلك ، وهذه الشهادة من إجراءات استمرار صرف المعاش وتحرر في مواعيد دورية ، وقام المتهمان بتقديمها إلى موظفين حسنى النية لإعتادها وأرسلها بالبريد إلى وزارة الخزانة وقد تجدد هذا الإجراء سنويا واستمر صرف المعاش إلى بنك مصر لحساب والدتهما بعد وفاتها حتى شهر فبراير سنة ١٩٦٦ (ثالثا) رصم المتهم الأول بعلم الثانى واشتراكه خطة ليتمكن من

صرف المعاش دون أن يكشف أمره فكان يحور شيكات أو أوامر صرف
يوقع عليها بختم والدته المعتمد من البنك لإذن شخصية وهمية تدعى فاطمة جد
الجنائى ثم يوقع على ظهر الشيكات أو الأوامر الموجهة لبنك مصر طنطا
ببصمة ختم منسوب إليها ثم يقوم هو أو المتهم الثانى بصرف الشيكات أو الأوامر
جد توقيعهما بمعرفة شخصيتها بجوار بصمة ختمها وكانت عبارة "طرف الرائد
عبد العزيز حامد أو أحمد شوقي حامد" ووظيفة كل منها تحرير بجوار بصمتها
أيضا . (رابعا) ثبت أن المتهم الأول باشتراكه مع الثانى وهما من الموظفين
العموميين قد تمكنا بهذه الوسيلة من الإستيلاء على مبلغ ٩٠٧ ج و ٥١١ م
من أموال الدولة " وزارة الخزانة إدارة المعاشات " . (خامسا) عندما شعر
المتهمان بحرب تكشف جرميهما عمدا إلى إرتكاب جريمة تزوير أخرى بقصد
التخلص من آثار الجرائم السابقة فذكر المتهم الأول ذلك بأن اصطحب خادمة تعمل عنده
من مدة طويلة وتدعى وحيدة جد الجارحى وهى سيدة مسنة للعلاج عند طبيب
صحى طنطا أكثر من مرة ثم توجه إليه مع المتهم الثانى يوم ١٩/٣/١٩٦٦ وأفهمه
أولهما أن السيدة التى كان يعالجهما قد توفيت وطلب إليه تحرير الإستشارة اللازمة
لإثبات سبب وفاتها والتوقيع على شهادة بوفاتها وسببه وأمل عليه اسمها خيرية
جد القطاوى فأثبت الطبيب ذلك وذكر سبب وفاتها ومرضها ووقع الإستشارة
والشهادة ثم توجه المتهمان بعد ذلك إلى مكتب صحى طنطا ووقع ثانيهما على
بيانات الشهادة باعتباره المبلغ عن الوفاة وبناء على ذلك أثبت مكتب صحى طنطا
واقعة وفاة والديهما المذكورة بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٦ (سادسا) أنه فضلا
عن اشتراك المتهمين فى تزوير المحررات الرسمية (شهادات الوجود على قيد الحياة
لوالديهما بعد وفاتها) والعرفية (أوامر الصرف والشيكات التى تحمل ختم والديهما
بعد وفاتها) فانهما قد استعملا هذه المحررات بتقديمها لوزارة الخزانة وصرف
الشيكات والأوامر من بنك مصر بطنطا . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة
فى حق المتهمين أدلة مستمدة من إقرار المتهم الثانى وأقوال مندوبى شياخات قسمى
أول وثانى طنطا ومفتش صحى مركز طنطا وأقارب المتهمين وتقارير قسم أبحاث التزيف
والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ونتيجة الاطلاع على دفتري وفيات علة منوف
وقسم ثان طنطا وهى أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها .
لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله :

” ومن حيث إن المتهم الأول أنكر ما نسب إليه وصمم طوال التحقيقات والجلسة على أن كافة الأوراق صحيحة وأن والدته توفيت في ۱۹/۳/۱۹۶۶ طبقا لشهادة الوفاة الثابتة في هذا التاريخ بناء على تبليغ أخيه المتهم الثاني في ذلك التاريخ والثابتة بدفاتر صحة قسم ثاني طنطا تحت رقم ۲۱۰ وقد ذهب كما ذهب الدفاع عنه إلى أن المتوفاة بناحية محلة منوف ليست والدته لأن هناك من تدعى خيرية محمد جرز الفطاوى وحل أقوال شقيقه المتهم الثاني بأن هذا الأخير مصاب بمرض عقلي فلا يؤخذ بإقراره بأن والدته توفيت سنة ۱۹۶۱ ولا ترى المحكمة في هذا الدفاع إلا منتهى التضليل ومحاولة إخفاء الحقائق الثابتة المعلومة لكافة أفراد عائلته وأقربهم صلة له ولا أدل على إمعان هذا المتهم في الإسفاف والإمعان في الباطل من أن أخاه المتهم الثاني قد اعترف صراحة بأن والدته هي التي توفيت في ۱۸/۶/۱۹۶۱ وأنه مع أخيه المتهم الأول هما اللذان توليا أمر نقل جثمانها وتشييع جنازتها ببلدة محلة منوف وإذا كان المتهم الأول قد بنى دفاعه على هذا الأساس الباطل المنهار فإن كافة الاتهامات التي نسبت إليه تكون ثابتة في حقه بعد ذلك فضلا عما قام على ثبوتها من الدلائل سالفة البيان وجدير بالذكر في هذا المقام أن المحكمة قد ناقشت المتهم الثاني بالجلسة فاعترف بإقراره كاملا مفصلا بكل وعي وتفعل ونفى أنه مصاب بمرض عقلي وقال في هذا الشأن أنه كان في حالة نفسية سيئة بسبب انكشاف أمر جرائم أخيه ومجاراته فيها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولما أن تلتفت من دليل النفي ولو حلت أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطمانت للأدلة السائفة التي أوردتها في حكمها إلى أن والده الطاعن قد توفيت في سنة ۱۹۶۱ وردت على دفاعه في هذا الشأن ردا سائفا بما يقنده ، واطمانت إلى أقوال مندوبي الشياخات الذين قرروا أن الطاعن هو الذي قدم إليهم شهادات الوجود على قيد الحياة التي وقموا عليها ،

كما اطمأنت إلى تقرير قسم أبحاث الترييف والتروير بمصلحة الطب الشرعي الذي أثبت أن الطاعن هو الكاتب لبيانات بعض الشيكات وأوامر الصرف وقد وقع عليها وجميعها تحمل بصمة ختم والدته وتواريخها تالية لتاريخ وفاتها ، وكان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر أى نعى على إجراءات المضاهاة ولم يتقدم بأى طلب فى هذا الصدد ، فإنه لا يكون له من بعد أن ينهى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو القصور والفساد فى الاستدلال ذلك بأن الطاعن قد أسس دفاعه على أنه كان واقعا تحت تأثير إكراه مادى وأدى من أخيه المتهم الأول وثبت هذا الإكراه من أقوال الشهود غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع دون أن يناقش أقوال الشهود ورد عليه بما لا يبرر إطراحه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن بأنه كان واقعا تحت إكراه أدبى ومادى من أخيه المتهم الأول فيما وقع منه من جرائم ورد عليه بقوله : "ومن حيث إن المتهم الثانى اعترف بما نسب إليه إلا أنه على ما أُنزلق إليه من جرائم بأنه كان واقعا تحت إكراه أدبى ومادى من أخيه المتهم الأول وقد ذهب فى ذلك إلى حد الإدعاء بأن أخاه المتهم الأول قد هدده بمسدس ليجبره على التوجه معه إلى طبيب الصحة مهدى لليب للحصول على شهادة بوفاتها نتيجة حالة مرضية وأنه أكرهه أيضا على التوقيع على تبليغ صحة قسم ثان والتوقيع على دفتر الوفيات وأنه حصل على توقيعه على الشيكات دون أن يطلع على مضمونها إذ كان يعرضها عليه من ظهرها للتظهير فقط ولا ترى المحكمة فى ذلك علة ذلك إلا محاولة للدفاع لا تنتفت إليها فالمتهم الثانى هو الأخ الأكبر لأخيه المتهم الأول وهو رجل نال حظا من الثقافة وموظف قديم بقسم قضايا الحكومة يدرك مسئولياته وليس من المقبول أن يقع تحت إكراه أدبى ومادى من أخيه يصل به

إلى حد ارتكاب الجرائم لا شك هو عالم بعقوبتها ومدادها اللهم إلا أن يكون ضالما وعامدا ما يرتكبه وهو ما تنبئ عنه مجريات التحقيق وما أسفر عنه من أنه قد حرر بنفسه بيانات شهادات الوجود على قيد الحياة المزورة لوالدته المتوفاة وصاحب أخاه للحصول على التصديق عليها أحيانا وأنه رغم علمه بوفاته والدته قد ظهر شبكات بعد وفاتها تحمل ختمها بمبالغ حصل عليها شخصيا بل إن دفاعه في صدد الشيكات لا سند له فقد ثبت أنه حرر بيانات بعض هذه الشيكات بخطه الأحمر الذي ينفي عرضها عليه من ظهرها كما يقول " . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، وكانت المحكمة قد اقتنعت للأدلة التي أوردتها في حكمها بأن الطاعن ضالع مع أخيه المتهم الأول فيما وقع منهما من جرائم ، وردت على دفاعه ردا سائفا بما يفنده ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة قاضي الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يستقل به بغير معقب ولا يجوز البحث فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٩

بإدارة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان ، نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد سامح ، ومحمود عباس المرادى ، والدكتور أحمد
 عبد إبراهيم .

(٧٨)

الطعن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٨ القضائية

وصف التهمة . محكمة الموضوع . "سلطانها في تكييف الواقعة" . إجراءات
 المحاكمة . . موازين . جريمة . "أركانها" .

القيود التي ترد على حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة وإسباغ الوصف القانوني الصحيح
 عليها ؟ مثال في موازين .

إنه وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه
 النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تخصص الواقعة المطروحة
 عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها
 وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة
 المحالة عليها بل إنما مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على
 حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجربته بالجلسة ، إلا أنه يجب
 أن نلتزم في هذا النطاق بالألتقاء المتهم من واقعة مادية غير التي وردت بأمر الإحالة
 أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً . ولما كان الثابت من
 الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المظنون ضده بوصف أنه حاز موازين
 دون أن تكون صحيحة ومدمومة وقانونية ، وكان الفعل المادى المكون لهذه
 الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة إثبات أوزان مخالفة للحقيقة
 في "علوم" الوزن التي يجردها — باعتباره قبانياً — وهي الجريمة المنصوص عليها

في القرار الوزاري رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فهي واقعة متفردة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المظنون ضده من جريمة حيازة موازين غير صحيحة وغير مدموغة وقانونية يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه في يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز شين الكوم محافظة المنوفية : حاز موازين دون أن تكون صحيحة ومدموغة وقانونية وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٤ و ١٤ من القانون ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ والحدود المرافقة . ومحكمة مركز شين الكوم الجزئية قضت بحضوره عملاً بمواد الإتهام بتفريم المتهم خمسة جنهات مع المصادرة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شين الكوم الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت بحضوره بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المظنون ضده من تهمة حيازة موازين غير صحيحة وغير مدموغة قد جاء مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه إذا كانت النيابة قد أخطأت ووصفت التهمة بأنها حيازة موازين غير صحيحة أو مدموغة على خلاف ما ثبت بمحضر الضبط من أن المظنون ضده كان يثبت في علوم الوزن أوزاناً مخالفة للأوزان الحقيقية ، فما كان للحكمة أن تقضى بالبراءة لأنها غير مقيدة بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل وكان يتعين عليها أن ترجع الواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح .

وحيث إن النيابة استندت إلى المظنون ضده أنه حاز موازين دون أن تكون صحيحة ومدموغة وقانونية وقضى الحكم المطعون فيه ببراءته مما أسند إليه وأقام

قضائه على " إن المحكمة ناقشت محرر المحضر من معلوماته فقرر بجلسته ۱۹۶۸/۳/۲۳ أنه بالتفتيش على الموازين التي في حيازة المتهم تبين له أنها صحيحة ومدموغة ، إلا أنه اكتشف أن علوم الوزن التي يصدرها يحمر فيها أوزانا مخالفة للأوزان الحقيقية للأقطان التي يقوم بوزنها كما أنه يمهّد إلى آخر بهذا العمل مخالفاً بذلك أحكام القانون . وحيث إنه أخذاً بشهادة محرر المحضر تكون التهمة المسندة إلى المتهم غير قائمة على أساس من القانون أو الواقع " . وحيث إنه وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تعحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تتهينها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، إلا أنه يجب أن نلزم في هذا النطاق بالألا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بوصف أنه حاز موازين دون أن تكون صحيحة ومدموغة وقانونية ، وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة إثبات أوزان مخالفة للحقيقة في " علوم " الوزن التي يحمرها — باعتباره قبانياً — وهي الجريمة المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ۳۵۵ لسنة ۱۹۵۲ ومن ثم فهي واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة حيازة موازين غير صحيحة وغير مدموغة وقانونية يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى وشوان نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد راجح ، وعمود عباس المرادى ،
والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٧٩)

الطعن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٣٨ القضائية

مواد مخدرة . إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسليمه . تسليب
معيب" .

قضاء البراءة . شرطه : أن يكون بعد الإحاطة بأدلة الدعوى وظروفها والموازنة بينها .
قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة دون أن يعرض للدليل المسند من الخرز المرسل للجماهير .
بنيه .

لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت
في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، إلا أن ذلك
مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها
وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين
أدلة النفي فرفضت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .
وإذ كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدليل المستند من الخرز
الذي أثبت في ملوثاته أنه أرسل لمصلحة الجمارك ولم تدل المحكمة برأيها في هذا
الدليل ، مما ينيء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط به وتحصيه ، فإن حكمها
يكون معيبا مستوجبا للنقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٠/٣١/١٩٦٦ بدائرته بندر شبرا عفاظة القلوبية : (المتهم الأول) حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (المتهمة الثانية) أحرزت بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ - أ و ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١ . فقرر بذلك . ومحاكمة جنايات بنها قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣٠ من قانون العقوبات براءة المتهمين مما أسند إليهما ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقص ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة تنهى على الحكم المطعون فيه — أنه إذ قضى براءة المطعون ضدهما من تهمة إحرار جواهر مخدرة على أساس أن الحرز الذى ضبط مع المطعون ضدها الثانية ختم بختم المحقق "مراد وشدى" بينما الذى أرسل إلى التحليل كان غموتا بختم "جمال بيومى" الأمر الذى يقطع بأن ما ضبط مع المطعون ضدها الثانية ليس هو ما أرسل إلى المعامل ومن ثم تكون الدعوى بغير دليل — يكون قد خالف الثابت فى الأوراق وشابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأن الثابت فى الأوراق أن المضبوطات ختمت بختم المحقق الأستاذ مراد وشدى وإذا أُعيدت من المعامل الكفاوية لوضع بصمة الختم على الاستمارة التى أرسلت مع الحرز فقد اقتضى الأمر إعادة ختم الحرز بختم الأستاذ جمال بيومى نظرا لنقل المحقق الأصل إلى نيابة أخرى . كما أنه يثبت بالأوراق أن ما ضبط لدى المطعون ضدها الثانية زين ٢٨٨ جراما أخفت منه صينة وزن عشرة جرامات هى التى أرسلت إلى التحليل بينما أرسلت باقى المضبوطات إلى مصلحة الجمارك

لحفظها فكان يتعين على المحكمة إذا تشككت في إجراءات تحريز ما أرسل إلى التحليل أن تطلب الحرز الذى كان ما زال مودعا بمصلحة الجمارك وتعرض للدليل المستمد منه .

وحيث إن النيابة استندت إلى المطعون ضدّها حيازة جوهر مخدر (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وقضى الحكم المطعون فيه ببراءتهما مما أسند إليهما وإقام قضاءه على "أنه بالاطلاع على تحقيقات النيابة تبين منها أن وكيل النيابة الذى باشر التحقيق هو الأستاذ مراد رشدى وقد بدأ التحقيق في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٦٦ الساعة ٤ صباحا . وفي نهاية التحقيق في ذات التاريخ أثبت أنه قام بوضع المخدرات المضبوطة داخل كيس أصفر وختمه بالجمع الأحمر بثمانية أختام باسمه وأشر أيضا بأن يرسل إليه الحرز بالنيابة للتصرف وبعد ذلك أعيد فتح المحضر يومى ٣ و ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بنذات الهيئة السابقة ولم يتخذ أى إجراء في اليوم الأول ، وفي اليوم التالى ٨ / ١١ / ١٩٦٦ أثبت وكيل النيابة أنه انتقل إلى الصيدلية ووزن المخدر وحزره في حزين ليُرسل أحدهما إلى التحليل والثانى إلى مصلحة الجمارك ووضع عليهما خاتمته الذى يقرأ (مراد رشدى) وقد جاء بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى أن الحرز المرسل إليها عبارة عن قطعة حشيش وزنت صافيا ١٠ جرام مضبوطة طرف ... ومغتمة بختم (جمال بيومى) ودل البحث على أنها لجوهر الحشيش . وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحرز الذى ضبط مع المتهم الثانية ختم بخاتم (مراد رشدى) بينما الذى أرسل إلى التحليل بخاتم (جمال بيومى) الأمر الذى يقطع بأن ما ضبط مع المتهم الثانية ليس ما أرسل إلى المعامل ومن ثم تكون الدعوى بغير دليل ولا ترى المحكمة بعد ذلك أنها في حاجة إلى التعرض لباقي أوجه الدفاع حيث استقر في وجدانها أن ما ضبط مع المتهم الثانية ليس بمخدر ، ومن ثم يتعين براءة المتهمين ١٤ أمند إليهما . لما كان ذلك ،

وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسماعيل التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها عصمت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فربحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدليل المستمد من الحرز الذي أثبت في مدوناته أنه أرسل إلى مصلحة الجمارك ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل مما ينبغي بأنهما أصدرت حكمها دون أن تحيط به وتحصيه، فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض والإحالة .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة وصورة السادة المستشارين :
 محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد سائح ، ومحمود عباس الدرداوى ، ومحمود حليف .

(٨٠)

الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) مواد مخدرة . مأمور الضبط القضائي . جريمة . تلبس . إثبات .
 ” لإثبات بوجه عام . شهادة ” دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .
 ما لا يوفره ” . حكم ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

(١) وجود مظاهر خارجية تلبس . بذاتها عن وقوع جريمة إحراز
 مخدر . يوفر حالة التلبس بإحرازها .

(ب) إلقاء التهم لقافة من حوزته وانتشار محتوياتها وظهور
 أن ما بها مادة مخدرة . تحقق حالة التلبس .

(ج) ليس من شأن تخوف التهم وخشيته من مأمور الضبط
 عبر الأمر القانوني لقيام حالة التلبس .

(د) مواد مخدرة . مأمور الضبط القضائي . اختصاص . ” اختصاص مأمور
 الضبط القضائي ” . دفع . ” الدفع بعدم اختصاص مأمور الضبط مكانيا
 بضبط الواقعة ” .

إسباغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم
 المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
 أعمالها والاتجار فيها . عدم جبري المنازعة في اختصاص من نصت عليهم المادة
 المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحراز مخدر .

(هـ) إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع . ” الإجراءات أمامها ” . إثبات .
 ” شهادة ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” .

تنازل المتهم أو المدافع عنه عن مطاع الشهود . آثره : الاستثناء . من مطاعهم
والاكتفاء بثلاثة أقوالهم بالتحقيقات . عدم جواز النفي على المحكمة تعودها عن
مطاعهم .

(و) إجراءات المحاكمة . تزوير . "الادعاء بالتزوير" . محضر الجلسة .
حكم .

الأصل في الإجراءات الصحة .

الادعاء بخيانة ما أثبت في محضر الجلسة أو في الحكم من إجراءات . غير جائز
إلا عن طريق الادعاء بالتزوير فيما أثبت .

١ — إن ما ينهض الطاعن على الحكم من مخالفته الثابت في الأوراق في شأن
ما أثبتته من إلقاء اللقافة وما نتج عن ذلك من انتشار محتوياتها وظهور المادة
المخدرة ، محدود بأنه يفرض صحة ما يذهب إليه الطاعن من أن اللقافة قد
انفجرت وبانت منها فقط أكياس تشبه أكياس الحشيش ، فإن ذلك يوفر حالة
التلبس لوجود مظاهر خارجية تفيء بذاتها عن وقوع جريمة إحراز مخدر .

٢ — إذا كان الحكم قد أثبت أن رئيس قسم المخدرات بشيرا الخيمة كان
يقرب في الطريق مقدم شخص دلت التحريات على أنه يتجرف في المواد المخدرة ،
وتصادف أن أقبل المتهم راكبا دراجة وما أن رأى رجال الشرطة حتى بدت عليه
علامات الاضطراب وسقط من على الدراجة ثم أخرج من الجيب الأيمن الخارجي
بلبابه لقافة وألقى بها بعيدا فانتشرت محتوياتها وبأن أن ما بها مادة مخدرة ، فإن
ما أثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة إحراز مخدر .

٣ — مجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه أن يحو الأثر
القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر بعد إلقاءه ، ومن ثم لا يقبل من المتهم
قوله أن تخليه عن اللقافة كان اتقاء لقبض باطل خشي وقوعه عليه .

٤ — إذ جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافئة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لمديرى إدارة مكافئة المخدرات

وأقسامها وفروعها ومعاونها من الضباط والكوئستبلات والمساعدین الأول والمساعدین الثانیین صفة مأموری الضبطیة القضائیة فی جمیع أنحاء الجمهوریة فی الجرائم المنصوص علیها فی القانون المذكور ، فإنه یکون من غیر المجد ما یشیرہ المتهم فی شأن عدم اختصاص الضابط مکانیا بضبط الواقعة بدعوی وقومها فی دائرة اختصاص محافظة أخرى غیر تلك التي یعمل فیها .

۵ - من المقرر أن الحکة أن تستغنی عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن یحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد فی حکمها علی أقوالهم التي أدلوا بها فی التحقیقات ، مادامت هذه الأقوال مطروحة علی بساط البحث . وإذا کان ما تقدم ، وكان المدافع عن المتهم قد تنازل صراحة من سماع شهادة الإثبات مکتفياً بتلاوة أقوالهما فی التحقیقات ، فلیس له من بعد أن ینعی علی المحکمة قعودها عن سماعهم ویکون ما ینعاه فی هذا الصدد فی غیر محله .

۶ - متى کان الأصل فی الإجراءات الصحة ، ولا یجوز الإدعاء بما ینتألف ما ثبت منها سواء فی محضر الجلسة أو الحکم إلا بالظن بالتزویر ، فإنه لا یقبل من المتهم قوله أن عبارة "عدل عن طلباته" قد أفحمت تبریراً لإجراء باطل اتخذته المحکمة ما دام لم یتخذ من جانبہ إجراء الظن بالتزویر فیمادون بمحضر الجلسة ، ویکون ما رددہ فی طعنه فی هذا الصدد غیر مفید .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه فی يوم ۱۳/۱۰/۱۹۶۶ بدائرة مکرشین القناطر محافظة القلیوبیة : أحرز بقصد الاتجار جوهرین مخدرین (حشیشاً وأفیونا) فی غیر الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محکمة الجنایات لمعاقبته بالمواد ۲ و ۱/۷ و ۱/۳۴ - ۱ و ۳۶ و ۴۲ من القانون ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ المعدل بالقانون ۴۰ لسنة ۱۹۶۶ والبنین ۱ و ۱۲ من الحدود رقم ۱ ، فقرر بذلك . ومحکمة جنایات ینها قضت بحضور یا عملاً بمواد الإتهام

مع تطبيق المادة ١٧ من قانون المقوبات بمقابلة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات وتفريمه ثلاثة آلاف جنيه المصادرة. فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريرة إحراز جوهر مخدر قد اعتراه بطلان في الإجراءات وقصور في التسيب وخالف الثابت بالأوراق ، ذلك بأن المحكمة لم تستمع إلى شهادة شاهدى الإثبات فخالفت بذلك مبدأ شفوية المرافعة ورفضت سماع شهود التقي مع ثبوت إعلانهم وحضورهم بالجلسة . أما العبارة التي أثبتت في محضرها وهي أن المدافع عن الطاعن قد "عدل عن طلباته" في شأن سماع هؤلاء الشهود فقد أفحمت على المحضر درءا وتبريرا للأجراء الباطل الذي اتخذته . برضا سماع الشهود وقد دفع الطاعن ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لعدم اختصاص الضابط مكانيا بإجرائها إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بعبارة قاصرة لا يستقيم بها الرد عليه . وخالف الحكم الثابت بالأوراق حين أثبت أن الطاعن تخلى عن المادة المخدرة تخليا إراديا ذلك أن البين من التحقيقات أنه أكره على هذا التخلي لينفى به إلقاء قبض باطل عليه . كما أن ما ذكره الحكم من أن الطاعن حين ألقي اللقافة قد انتثر ما بها وبانت المادة المخدرة يخالف الثابت في التحقيقات من أن اللقافة حين أُلقيت قد تمزقت وبانت منها أكياس تشبه أكياس الحشيش .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن شاهدى الإثبات لم يحضرا وأن النيابة والدفاع قد اكتفيا بتلاوة أقوالهما الواردة بالتحقيقات وأنها قد تليت بالفعل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ، ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، وكان المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شاهدى الإثبات باكتفائه بتلاوة أقوالهما في التحقيقات، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهما ويكون ما ينعاه في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة

المحاكمة أن المدافع من الطاعن بعد أن طلب سماع شهادة شهود قى عاد وعدل عن طلباته ، وكان الأصل في الإجراءات الصعة ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالظن بالتزوير ، فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن عبارة "عدل عن طلباته" قد أقحمت تبريرا لإجراء باطل اتخذته المحكمة ما دام لم يتخذ من جانبه إجراء الظن بالتزوير فيما دون بمحضر الجلسة ، ويكون ما رده في طعنه في هذا الصدد غير صديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد جعلت لمدير إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانيين صفة مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن في شأن عدم اختصاص الضابط مكنايا بضبط الواقعة بدعوى وقوعها في دائرة محافظة القليوبية . ولما كان الحكم قد أثبت أن المقدم كمال كساب رئيس قسم المخدرات بشبرا الخيمة كان يتربق في الطريق مقدم شخص دلت التحريات على أنه يتجرف في المواد المخدرة ، وتصادف أن أقبل الطاعن راكيا دراجة وما أن رأى رجال الشرطة حتى بدت عليه علامات الاضطراب وسقط من على الدراجة ثم أخرج من جيب جلبابه الأيمن الخارجي لفافة وألقى بها بعيدا فانتشرت محتوياتها وبأن أن ما بها مادة مخدرة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجمعة إحراز مخدر ، وإذا قضى بصحة إجراءات القبض والتفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان مجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر بعد إلقاءه ، فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن تخليه عن اللفافة كان انقاء لقبض باطل خشى وقوعه عليه . اما ما ينهه الطاعن على الحكم من مخالفته الثابت بالأوراق في شأن ما أثبتته من إلقاء اللفافة وما نتج عن ذلك من انتثار محتوياتها وظهور المادة المخدرة ، فإنه مردود بأنه يفرض صحة ما يذهب إليه الطاعن من أن اللفافة قد انفجرت وبانت منها فقط أكياس تشبه أكياس الحشيش ، فإن ذلك يوفر أيضا حالة التلبس لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . لما كان ما تقدم ، فإن الظن برمته يكون على غير أساس متعينا وقضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة : وضوية العادة
المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد ماع ، ومحمود عباس العمراوى ،
ومحمود طليفة .

(٨١)

الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) دفع . " الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها " .
" أسباب الطعن بالنقض . الأسباب المنطقية
بالنظام العام " . نظام عام . دعوى جنائية . " نظرها " .
حكم . " تسيبه . تسيب معيب " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما يوفره " .

(١) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . تعلقه بالنظام
العام . شرط إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ؟

(ب) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . من الدفع
الجمهوري . عدم إرادته أو الرد عليه . قصور .

(ج) نيابة عامة . نقض . " المصلحة في الطعن " . طعن . " المصلحة
في الطعن " .

مصلحة النيابة العامة في الطعن في الأحكام بطريق النقض . مناطها ؟

١ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق
بالنظام العام ويحوز لإثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته
واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه - أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت
عليها الأوراق - بغير حاجة إلى تحقيق موضوعي .

١٨ من القانون ٤ لسنة ١٩٦٢. ومحكمة جـنح بندر الزقازيق الجزئية قضت غيايبا عملا بمواد الإتهام بتـقـريم المتهـم الأول ١٠٠ ق عما أسند إليه وتـقـريم المتهـم الثاني هـ ج وضعف رسوم الترخيص عما أسند إليه بلا مصروفات . عارض المحكوم عليه الثاني ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهـم هذا الحكم ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت بحضوره بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات : فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بمجرائم إقامة بناء بدون ترخيص وعلى أرض غير مقسمة ولا تـطـلـلـ مـلـ طـرـيـق قائم وغير مزودة بالمرافق وشغل البناء لأكثر من ٦٠ ٪ من مساحة الأرض ، قد شابه قصور في التسييب ، ذلك بأنه يبين من الاطلاع على اللجنة ٢٠٣٠ سنة ١٩٦٦ بندر الزقازيق أن المطعون ضده قد حوكم عن ذات الواقعة وقضى بإدائته وسدد الغرامة المحكوم بها عليه وذلك بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وأصبح الحكم نهائيا لعدم إستئنافه ، وقد دفع المطعون ضده بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في تلك اللجنة ، إلا أن المحكمة أغفلت هذا الدفع دون أن تـورده في حكمها أو ترد عليه مما يوجب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه فضلا عن أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق بنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه — أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الاوراق — بغير حاجة إلى تحقيق موضوعي ، فإن الثابت بحضور جلسة المحاكمة المؤرخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧ أن المطعون ضده دفع بأنه ” حكم عليه بالغرامة في قضية أخرى “ وهو ما يحمل على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ولما كانت النيابة الطاعنة أثارت وأقرت في طعنها بأنه سبق الحكم

على المطعون ضده من ذات الوقائع ، في الجنة رقم ٢٠٣٠ سنة ١٩٦٦ بندر الزقازيق وسدد الغرامة المفضى عليه بها وأصبح الحكم فيها نهائيا من قبل الفصل في هذه الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده دون أن يقطع إلى هذا الدفع فلم يورده أو يمن بالرد عليه على الرغم من أنه دفع جوهرى قد يبنى عليه لو صح تغيير وجه الرأى في الدعوى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب تقضه والإحالة ، ولا يفسح في ذلك أن يكون الطعن صرفا من النيابة التي لم تكن قد استأفقت حكم محكمة أول درجة ذلك أن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم حادى وتختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسمى في تحقيق موجبات القانون ، ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للحكوم عليه وطا لما أنه لا يبنى على طعنهما — في حالة عدم استئنافها لحكم محكمة أول درجة — سوى لمركز المتهم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المختار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المختارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود
صلفة .

(٨٢)

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) إثبات . " إثبات بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .
قتل عمد .

(١) تساعد الأدلة في المواد الجنائية .

(ب) تعويل الحكم في إدانته للطاعن على ما أورده — خلافاً للثابت
بالأوراق — من وجود آثار دماء بلباسه . خطأ في الاستناد .

١ — إن الأدلة في المواد الجنائية مقسمة إلى شدة بعضها ومنها مجتمعة
تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تمطر التعرف على مبلغ
الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد على خلاف الثابت بالأوراق
أن جلباب الطاعن الثانى وجعلت بها ثلوثات ثبت أنها من دم آدمى وعول على
ذلك في إدانة هذا الطاعن ، فانه يكون معيباً بالخطأ في الاستناد .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٤ مايو سنة ١٩٦٦ بذاتة مركز قنا محافظة قنا : قتلوا توحيدة سليم جاد الكريم عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية على قتلها وأعدوا لهذا الغرض فأسا وعصيا وتربصوا لها في الطريق الذي اعتادت المرور فيه وما أن ظفروا بها حتى انهال عليها المتهمون الثلاثة الأول ضربا بالفاأس والمعصى قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وذلك بينما كان المتهم الرابع يقف معهم يشدا زرعهم ويمسك زوج المحبى عليها محمد إبراهيم أحمد . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدية . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . . إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجريمة القتل العمد قد أخطأ في الإستاذ ، ذلك بأنه قد أورد في بيانه لأدلة الدعوى أن جلاباب الطاعن الثانى عبد الجابر على أحمد وجدت به آثار ثبت أنها من دم آدمى في حين أن الثابت من تقرير التحليل أن هذا الجلاباب لم يمكن الجزم بوجود دم به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها ومن بينها تقرير المعمل البكتريولوجى عرض لما تضمنه هذا التقرير بقوله ” وثبت من تقرير المعمل البكتريولوجى أن جلاباب عبد الجابر على أحمد شوهد على أنسجة الكم الأيسر قرب المنتصف مسحة مسمرة خفيفة تحتل مساحة $3 \times \frac{1}{4}$ سم أكثر وضوحا من الخارج أخفت منها مينات للدم فثبت أنها من دم آدمى وأن قيص أحمد على أحمد وجد به على البدن الجسائى الأيمن

الخلف قرب الذيل مسجحين مسمرقى اللون مختلطتين بالطين أكبرها تحتل مساحة 2×2 وهما أكثر وضوحا من الخارج أخذت منها عينات للدم وفحصت فثبت أنها من دم آدمى كما أن ما شوهد على رجل السروال الخاص بهذا المتهم من تلوينات قرب حافة فتحتى الرجلين فحصت فثبت أنها من دم آدمى وكذا آثار الدماء على الحذاء الخاص به . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المتضمنة أن تقرير المعمل البكتريولوجى بمصلحة الطب الشرعى قد ورد به أن جلياب الطاعن الثانى عبد الجابر على أحمد وجدت بها عدة بقع أخذت منها عينات للدم فحصت فلم يمكن الجزم بوجود دم وأن جلياب الطاعن الثالث أحمد على أحمد وقيصه وسرواله وحذاءه وجدت بها تلوينات ثبت من تحليلها أنها من دم آدمى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن جلياب الطاعن الثانى عبد الجابر على أحمد وجدت بها تلوينات ثبت أنها من دم آدمى وعول على ذلك فى إدانة هذا الطاعن يكون معيبا بالخطأ فى الإسناد ولا يغنى فى ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى، إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بشير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعنون فى تقرير أسباب الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن الثانى وكذلك باقى الطاعنين نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد مبري ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوي ،
ومحمد نور الدين حويش ، ونصر الدين هزام ، وأتور خلف .

(٨٣)

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) قضية " صلاحيتهم للحكم " . نقض . " أسباب الطعن بالنقض .
ما لا يقبل منها " .

(١) القرابة أو المصاهرة التي تمنع القاضي من نظر الدعوى . نمر بها ؟

(ب) مناط قبول وجه الطعن : أن يكون واضحاً محدداً .

(ج) تلبس . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير قيام حالة التلبس " .

قبض . تفتيش . رجال السلطة العامة . استيقاف . حكم .

" تسببيه . تسبب غير معيب " . مواد مخدرة .

التلبس : يكفي لقيامه بوجود مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة .

أجازته لرجال السلطة العامة التحفظ على المتهم واعتياده إلى أحد مأموري

الضبط . مثال في جريمة تلبس بإحراز مواد مخدرة .

١ — تنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية على أنه : " لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية — كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى " . والقرابة والمصاهرة كسب من أسباب عدم صلاحية القاضي هي التي تمتد إلى الدرجة الرابعة ، أما إذا تجاوزتها فلأنها لا تمنع القاضي من نظر الدعوى .

٢ - الأصل أنه يجب لقبول وجه العطن أن يكون واضحاً محدداً .
ولما كان الطاعن قد ساق قوله مرسلًا عن قرابة وكيله الأصيل برئيس الدائرة
التي أصدرت الحكم فلم يقدم دليلاً عليها وبأنها تمتد إلى الدرجة الرابعة ، فإن
ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٣ - من المقرر أنه يمكن لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية
تلي بذاتها عن وقوع الجريمة ، والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكمة
الموضوع . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدفع بطلان القبض والتفتيش
ورد عليه بأسباب سائفة تتوافر بها حالة التلبس بالجريمة التي تبيح لغير رجال
الضبط القضاء التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد هؤلاء المأمورين ، وكان
القول بأن الطاعن ألقى المخدر لخشيته من رجل الشرطة فإنه - بفرض صحته -
ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر أثر إلقاءه ،
ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٧ بناحية قسم
أول طنطا محافظة الغربية : حاز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (أفبونا) وذلك
في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة
الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ و ٣٦ من القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١/ من الجدول ١ .
فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور با عملاً بالمواد ٢١ و ٣٧ و ٣٨
و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١/
من الجدول المرفق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمقابلة المتهم
بالجلس مع الشغل مدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجواهر المخدر
المضبوط . وذلك بعد أن عدلت المحكمة وصف التهمة وجعلتها إحراز أفبونا بغير
قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فظن المحكوم عليه في هذا
الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجرمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه قصور في التسيب وانطوى على بطلان في الإجراءات ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم صدور إذن من النيابة العامة ولأنه لم يكن في حالة من حالات التلّس إلا أن المحكمة قضت برفض هذا الدفع بحجة أن الطاعن تخلى عن المخدر طواعية واختياراً مع أنه لم يلق بالمخدر إلا خشية محاولة رجل الشرطة القبض عليه ، هذا إلى أن رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم يمت بصلة القربى إلى الأستاذ عبد المنعم طلعت المحامي الوكيل الأصلي عن الطاعن إذ الثابت من بعض قضايا الجنايات التي كانت منظورة بمجلسي ١٦ و ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ أن رئيس الهيئة قرر إحالة تلك القضايا إلى دائرة أخرى لوجود مانع لديه هو أنه قريب محامي المتهمين الأستاذ عبد المنعم طلعت المحامي وعند نظر القضية المطروحة حضر الأستاذ بشير ناصف المحامي عن الأستاذ عبد المنعم طلعت المحامي عن الطاعن ومع ذلك نظرت المحكمة الدعوى رغم وجود المانع وأصدرت الحكم المطعون فيه ، مما يميزه ويبطله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليه عرض إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله "أما ما دفع به الحاضر مع المتهم — الطاعن — فردود بأنه ما دامت الواقعة هي أن المتهم عندما وقع بصره على رجل الشرطة السرية التي طواعية واختياراً المخدر الذي كان يحمله ففاد ذلك أنه تركه وتنصل منه وعمل على قطع كل علاقته به وظهور المخدر على النحو المتقدم بعد تلبساً بجرمة إحراز المخدر ، ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعيناً لإطراحه " وما قاله الحكم فيما تقدم سائغ ويتوافر به حالة التلّس بالجرمة التي تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد هؤلاء المأمورين ، ذلك بأنه يكفي لقيام حالة التلّس أن تكون هناك مظاهر خارجية تبني بذاتها عن وقوع الجريمة — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع .

أما القول بأن الطاعن ألقى المخدر لشقيقه من وجل الشرطة فإنه - بفرض صحت - ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بأحراز المخدر إثر إلقاءه ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية قد نصت على أنه "لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد للقضاة الذين ينظرون الدعوى" والقرابة والمصاهرة - كسبب من أسباب عدم صلاحية القاضي - هي التي تمتد إلى الدرجة الرابعة ، أما إذا تجاوزتها فإنها لا تمنع القاضي من نظره الدعوى . ولما كان الطاعن قد ساق قوله مرسلًا عن قرابة وكيله الأصيل برئيس الدائرة التي أصدرت الحكم فلم يقدم دليلًا عليها وبأنها تمتد إلى الدرجة الرابعة ، وكان الأصل أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحًا محددًا ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٩

بإدارة السيد / المستشار محمد مبري ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حجازي ،
ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزلم ، وأنور خلف .

(٨٤)

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١) فاعل أصل . سرقة باكره .

الفاعل الأصل في الجريمة . مثال في جريمة سرقة باكره .

(ب) إجراءات المحاكمة . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

تسيب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصلح سببا للطعن على الحكم .

(ج) حكم . "تسيبيه . تسيب غير معيب" .

ما لا يؤثر في سلامة الحكم . مثال .

(د) نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . توافق .

الجدل الموضوعي في وزن عناصر الدعوى . استغلال محكمة الموضوع بتقديره دون
رقابة محكمة النقض .

١ — إن مجرد ظهور الطاعن على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الأعمال
المكونة لها مما يدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات —
وهو مظاهرته وباقي المتهمين للثبوت الأول بالانتفاف حول سيارة المحني عليه ومطالبته
بالنقود — يجعله كإتهمى إليه الحكم فاعلا أصليا في جريمة السرقة باكره التي
دين بها .

٢ — العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . فتعييب التحقيق في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

٣ — لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون — بفرض التسليم بدعوى الطاعن — قد أخطأ فيما نقله عن اعترافه أمام النيابة بأنه كان وقت الحادث يحمل زجاجة نحرفارغة ، ولا ما يثيره من أنه لم يمس الجنجى عليه بأية صورة ، طالما أن الأمرين جميعا لا يتلان من التكييف القانوني الصحيح لمركز الطاعن في الدعوى كما انتهى إليه الحكم .

٤ — ما يثيره الطاعن من عدم ثبوت توافقه بينه وبين باقي المتهمين وعدم المنور على شيء من المال المسروق لديه ينحل إلى جدل موضوعي وسلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في ليلة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة : سرقوا مبلغ ثلاثة وعشرين جنيها والمملوكة لمحمود أمين الحديب بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اعترضوا طريق سيارته وأجبروه على الوقوف وأمسك به المتهم الأول من ملابسه ودفعه بقوة وضربه بيده في صدره معطين بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من السرقة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواوردين بتقرير الإتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت عملا بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين جميعا وغايها بالنسبة للمتهم الثاني والثالث وحضوريا بالنسبة لباقي المتهمين بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات وبمعاينة المتهمين الثاني والثالث والرابع والخامس بالحبس مع الشغل مدة سنتين وبمعاينة المتهم السادس بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه — إذ دانه بجريمة مرققة باكره — قد أخل بحقه في الدفاع وأخطأ في الإسناد وفي القانون واران عليه القصور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الإخلال بحقه في الدفاع مرجعه أن السيدة المرافقة للمجنى عليه وقت الحادث لم تسأل في أى مرحلة من مراحل الدعوى رغم احتمال كشفها للحقيقة مما يؤيد دفعه للتهمة وأما الخطأ في الإسناد فيروا أن الحكم أسند إليه أنه كان وقت الحادث يحمل زجاجة نمر فارغة رغم إنكاره الذي تأيد بما قال به المتهم الأول من أن الزجاجة كانت مع متهم آخر ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الخطأ في القانون يتمثل في أن الحكم دانه على الرغم من عدم ثبوت مساسه بالمجنى عليه على أية صورة ، وعدم قيام توافق بينه وبين باقي المتهمين على ارتكاب الجريمة ، وأما القصور فهو يرين على الحكم من التفاته عن أعمال ودى ما كشفت عنه مجريات التحقيق من أن شيئا من التقود المسروقة لم يضبط عنده وبذلك كله يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما توافره العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها . فأورد في هذا التحصيل ما مؤده أن الطاعن كان يصاحب باقي المتهمين في نزعة ليلية بسيارة من سيارات القوات المسلحة يقودها المتهم الأول ، حتى إذا ما صادفوا المجنى عليه عائدا بسيارته من مدينة المقطم بعد منتصف الليل ورفقته إحدى السيدات ، فقد إقترح المتهم الأول على زملائه الخمسة أن يستولوا على تقود المجنى عليه كرها ، وإذ وافقوه على فعلته ، فقد اعترض بسيارته سيارة المجنى عليه ، وغادر مقعد القيادة يتبعه الباقيون وفي يد الطاعن زجاجة نمر فارغة وأحاطوا بسيارة المجنى عليه . وأورمه المتهم الأول بأنه وصحبه من رجال المخابرات وطلب منه تقودا ، وإذ لم يستجب له المجنى عليه فقد أمسك بتلابيبه وضربه بقبضة يده في صدره وظهره باقي المتهمين في طلب التقود مما اضطر معه إلى تسليم المتهم الأول ما كان معه منها ، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، خلص إلى إدانة الطاعن وزملائه بوصفهم فاعلين

أصليين في الجريمة . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن في خصوص عدم سؤال المحقق للسيدة المرافقة المحني عليه وقت الحادث مردودا بأن ذلك لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم إذ العبرة في الأحكام هي بأجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . ولما كان الثابت من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة إستدعاء هذه السيدة لسماع شهادتها فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بمحققه في الدفاع لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان مجرد ظهور الطاعن على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الأعمال المكونة لها مما تدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ۳۹ من قانون العقوبات وهو مظاهرته وباقي المتهمين لتهم الأول بالالتفاف حول سيارة المحني عليه ومطالبته بالنقد يجعله كما انتهى إليه الحكم فاعلا أصليا في الجريمة التي دين بها . لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون بفرض التسليم بدعوى الطاعن قد أخطأ فيا نقله عن اعترافه أمام النيابة بأنه كان وقت الحادث يحمل زجاجة الخمر الفارغة ، ولا ما يشيره من أنه لم يمسس المحني عليه بأية صورة ، ذلك بأن الأمرين جميعا لا ينالان من التكييف القانوني الصحيح لمركز الطاعن في الدعوى كما انتهى إليه الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن من عدم ثبوت توافقي بينه وبين باقي المتهمين ، وعدم العثور على شيء من المال المسروق لديه ، ينحل إلى جدول موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل
وحسين صالح ، ومحمود المرادى ، ومحمود طليقة .

(٨٥)

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٨ القضائية

دعوى جنائية . ” رفعها “ . موظفون عموميون . مستخدمون عموميون .
تأميم . شركات . مؤسسات عامة . جريمة . قتل خطأ . عمل . عقد
نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون “ . محكمة النقض .
” سلطتها “ .

شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها ومها لها . عدم اعتبارهم في حكم الموظفين
أو المستخدمين العامين . إلاحياً ينص الشارع على ذلك كالتشان في الجرائم التي حددها في قانون
المقوبات .

اعتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العام في حكم الموظف أو المستخدم العام في
مجال معين . عدم مجاوزة إلى مجال المادة ٦٣ / ٣ إجراءات فيما أضفته من حماية خاصة على
الموظف العام .

تأميم الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من نظام الشركات المنزوعة أو في طيبة
العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها .

إن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ بتأميم بعض
الشركات والمنشآت وإن قضى بتأميم شركتي الشمال للنقل وشركة الميناء والبحيرة
لنقل البضائع — اللتين أطلق عليهما فيما بعد اسم شركة المنيا لنقل البضائع
بالاسكندرية وشركة النيل العامة لنقل البضائع بالاسكندرية ثم أدمجتا تحت اسم شركة
النيل العامة لنقل البضائع — وهي التي يعمل بها المتهم المطعون ضده ، إلا أن هذا

القانون قد نص على احتفاظ الشركات المؤممة بشكلها القانوني وعلى استمرارها في مزاولته نشاطها مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التي يرى إلحافه بها . وقد أنصح الشارع عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي وعمال تلك الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه في المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من مريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل . وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي حلت محل اللائحة السابقة وامتد مريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام، وفي ذلك كله آية بنيت على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أبولوية ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانوني أو طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها ، وكما رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين في موطن ما أورده نصا ، كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحثة نصت على أن يعصد في حكم الموظفين العموميين - في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها - مستخدموا الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت . فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العامين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبقته من حماية خاصة على الموظف العام . لما كان ما تقدم ، فإن المطعون ضده في علاقته بالشركة لا يكون قد اكتسب صفة الموظف

العام أو المستخدم العام وبالتالي لاتنطبق عليه الحماية المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتمين لذلك - وقد حجب الخطأ الذي تردى فيه عن نظر الموضوع - أن يكون مع النقص الإحالة .

الوقائع

إنتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٠ يولييه سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز طنطا : (أولا) تسبب خطأ في موت نجمة الجوهري خضر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه ومخالفته للوائح والقوانين بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتخذ الحيطة الكافية فصدم المجنى عليها وأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها . (ثانيا) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١ / ٢٣٨ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . ومحكمة مركز طنطا الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الاستئناف حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى الجنائية لرفضها من غير ذي صفة . فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقص .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفضها من غير ذي صفة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتبر المطعون ضده مستخدما عاما - بوصفه عاملا في مؤسسة - على خلاف الثابت في الأوراق من أنه يعمل بشركة مؤتمة آلت ملكيتها إلى الدولة ، وأسبغ عليه الحماية المقررة في المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن عدم

جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة حالة أن التأمين لم يغير من العلاقة التعاقدية التى تربط الشركات المؤتممة بالداملين فيها .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة فى قوله " إنه متى كان من المقرر بنص المادة ٢/٦٣ أ . ج المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى العمومية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط بحريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته وبسببها ، ومتى كان الثابت من الأوراق أن المتهم يعمل سائقا بمؤسسة النقل الداخلى ووقع منه الحادث أثناء وبسبب تأدية وظيفته وكان موظفو المؤسسات موظفين عموميين ، وأن الدعوى العمومية لم ترفع من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة وفقا لما أوجبه المادة ٦٣ إجراءات بل رفعت من السيد عضو النيابة ومن ثم تكون قد رفعت بغير الطريق القانونى ومن غير ذى صفة وتكون غير مقبولة " . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها بتحقيقا لوجه الطعن أن المطعون ضده يعمل قائدا لسيارة نقل بشركة النيل العامة لنقل البضائع التابعة لمؤسسة النقل الداخلى ، وكان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٢٠/٧/١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمنشآت وإن قضى بتأمين شركتى الشمال للنقل وشركة المنيا والبحيرة لنقل البضائع — اللتين أطلق عليهما فيما بعد اسم شركة المنيا لنقل البضائع بالإسكندرية وشركة النيل العامة لنقل البضائع بالإسكندرية ثم أدمجتا تحت اسم شركة النيل العامة لنقل البضائع — وهى التى يعمل بها المطعون ضده ، إلا أن هذا القانون قد نص على احتفاظ الشركات المؤتممة بشكلها القانونى وعلى استمرارها فى مزاوله نشاطها مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التى يرى إلحاقه بها . وقد أفصح الشارع من اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه فى المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على

موظفي وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءاً متمازاً لعقد العمل . وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإرادته في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي حلت محل اللائحة السابقة وامتد سرعان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وفي ذلك كله آية بينة على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أبولولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانوني أو من طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها وكلما رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين في موطن ما أورد به نصاً كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين — في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها — مستخدمو الشركات التي تصاهم الدولة وإحدى الهيئات العامة في مالها بتسبب ما بأية صفة كانت — بفعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العامين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبقته من حماية خاصة على الموظف العام . لما كان ما تقدم ، فإن المطعون ضده في علاقته بالشركة لا يكون قد اكتسب صفة الموظف أو المستخدم العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحماية المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه . ولما كان الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة من نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عبد الحليم حمزوى ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وعبد أبو الفضل حفي ، وأبورخلف .

(٨٦)

الطعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٣٨ القضائية

بناء . عقوبة . "تطبيقها" . حكم . "تسببه" . تسبب معيب . "قضى" .
"حالات الطعن" . الخطأ فى تطبيق القانون . "محكمة النقض" .
"سلطانها" .

إزام المسم بإقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات الهندسية للبناء فى المدة التى يحددها
الحكم . واجب عند طالب الجهة الإدارية المختصة تقديم هذه الرسومات . مخالفة ذلك .
خطأ فى القانون .

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني
على أن يقدم مع طلب الترخيص الرسومات والبيانات التى تحدد بقرار
وزير الإسكان ، وقد أصدر وزير الإسكان القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن
اللائحة التنفيذية لهذا القانون متضمنة الرسومات الواجب تقديمها ، وإذ كان
ذلك ، وكانت المادة ١٦ من القانون المذكور بعد أن بينت فى فقرتها الأولى
العقوبات التى يحكم بها لمخالفة أحكامه والقرارات المنفذة له ، نصت فى فقرتها
الثانية على أنه "كيجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص فى الأحوال
التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص ، كما يحكم بناء
على طلب الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بتقديم الرسومات المنصوص
عليها فى القرارات المنفذة لهذا القانون فى المدة التى يحددها الحكم ، فإذا لم يتم المخالف
بتقديمها فى المدة المحددة كان للجهة الإدارية المذكورة إعدادها على نفقته نظير

مقابل قدره ١٪ من قيمة تكاليف الأعمال بمحد أدنى قدره خمسة جنيهات وتحصل هذه المصاريف بالطريق الإدارى " . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للظن أن الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم قد طلبت تكليف المطعون ضده بعمل رسم هندسى فى المدة التى يحددها الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستجب لهذا الطلب وأنفى قضاء الحكم المستأنف بشأنه يكون قد أخطأ فى القانون خطأ يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلزام المطعون ضده بتقديم الرسومات الهندسية خلال شهر ، بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة وضعف رسوم الترخيص المقضى بهما .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٠/١٢/١٩٦٦ بدائرة مركز المرافعة : أنشأ البناء المبين بالمحضر بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . ومحكمة المرافعة الجزئية قضت فى الدعوى غيايبا عملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم خمسة جنيهات واستكمال الأعمال المخالفة وإلزامه بضعف رسوم الترخيص وتقديم الرسومات الهندسية الخاصة خلال شهر . فعارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة سواهاج الابتدائية — هيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تقديم الرسومات واستكمال الأعمال المخالفة . قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما تنهائ النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دان المطعون ضده بمجرىمة إقامة بناء بغير ترخيص — قد أخطأ فى القانون . ذلك بأنه على الرغم من مطالبة الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بتكليف المطعون ضده

بتقديم الرسومات الهندسية ، واستجابة الحكم الابتدائي إلى هذا الطلب فإن الحكم المطعون فيه أنفى هذا القضاء بغير علة يتسائد إليها فبات نفعيا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده بوصف أنه أنشأ بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ وإذ قضت محكمة أول درجة بتفريم المطعون ضده خمسة جنهات وإلزامه باستكمال الأعمال المخالفة وبضعف رسوم الترخيص وتقديم الرسومات الهندسية خلال شهر ، فقد استأنف المطعون ضده هذا الحكم ، فقضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف مع إلغاء عقوبة تقديم الرسومات واستكمال الأعمال المخالفة ، ولم يكن قوله في هذا القضاء إلا أن قال "وحيث إنه بالنسبة لما نص عليه الحكم من عقوبة استكمال الأعمال المخالفة فهو أمر لا نص عليه في القانون فيتعين إلغاء الحكم في هذا الصدد" . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، تنص على أن يقدم مع طلب الترخيص الرسومات والبيانات التي تحدد بقرار وزير الإسكان وقد أصدر وزير الإسكان القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن اللائحة التنفيذية لهذا القانون متضمنة الرسومات الواجب تقديمها وكانت المادة ١٦ من القانون المذكور ، بعد أن بينت في فقرتها الأولى العقوبات التي يحكم بها مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له ، نصت في فقرتها الثانية على أنه "كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص — كما يحكم بناء على طلب الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بتقديم الرسومات المنصوص عليها في القرارات المنفذة لهذا القانون في المدة التي يحددها الحكم ، فإذا لم يتم المخالف بتقديمها في المدة المحددة كان للجهة الإدارية المذكورة إعداده على نفقته نظير مقابل قدره ١ .٪ من قيمة تكاليف الأعمال بمقد أدنى قدره خمسة جنهات وتحصل هذه المصاريف بالطريق الإداري" لما كان ذلك ، وكان الثابت من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للظن أن الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم قد طلبت تكليف المطعون ضده بعمل رسم هندسي في المدة التي

يـجـدـهـا الحـكـم ، نـظـان الحـكـم المـطـمـون فـيـه إذ لم يـسـتـجـب إـلـى هـذا الـطـلـب وواح
يـلـغـى قـضـاء الحـكـم المـسـتـأنـف بـشـأنـه يـكـون قـد أـخـطـأ فـي القـانـون خـطـأ يـسـتـوجـب قـضـه
تـقـضـا جـزئـيا وتـصـحـيـحـه بـالـزام المـطـمـون ضـدـه بـتـقـديـم الرـسـومـات المـتـعـسـية
خـلـال شـهـر ، بـالإـضـافـة إـلـى عـقـوبـة الفـرامـة وضمـف وسمـوم الرـخـيـص
المـقـضـى بـهـما .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس المرادى ، ومحمود حليفه .

(٨٧)

الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) دعوى جنائية . ” تحريكها “ . ” انقضاؤها بالحكم “ .
اثبات . ” قوة الأمر المقضى “ . حكم . ” حجته “ .
التماس اعادة النظر “ .

(١) مدى جية الحكم الجنائي النهائي ؟

(ب) حالة طلب إعادة النظر المنصوص عليها في الفقرة اثناسية من المادة ٤٤١
اجراءات - نطاقها ؟

(ج) لنبابة العامة رفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مسامع
المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بادانته — سواء كان
فاعلا أو شريكا — إلا أنه لا يجوز لها تحديد الدعوى قبل متهم آخر
غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعوى على أساس وحدة الفاعل بأن
انتهجت في دهرها الأخيرة إلى اسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد
بدلا من صدور الحكم بادانته طالما بق الحكم الأول قائما يشهد بأن
المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة . لها طلب إلغاء الحكم الأول عن
طريق التماس اعادة النظر طبقا للمادة ٤٤١ / هـ اجراءات فاذا ماتم
لها ذلك استعادت سلطاتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل
المتهم الآخر .

(د) نقض . ” سلطة محكمة النقض “ . مستشار الإحالة . أمر
بألا وجه . دعوى جنائية . ” تحريكها “ . بطلان .
” بطلان أصلي “ .

لمحكمة التقض قض الأمر المدون فيه الصادر من مستشار الإحالة بدم
وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة
المتهمين - المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
بطلان اتصال قضاء الإحالة بالدعوى بطلانا أصليا . ويجب القضاء
بدم قبولها لرضاها بغير الطريق القانوني .

(هـ) دعوى جنائية . " انقضاؤها بمضى المدة " . تقادم .
" انقطاع التقادم " .

الإجراءات الفاعلة للتقادم الدعوى الجنائية ؟

انقطاع التقادم حين . امتداد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى وأولم يكونوا
طرفا في تلك الإجراءات .

(و) جريمة . " الجريمة المستمرة " . سلاح . ذخيرة . دعوى جنائية .
" إنقضاؤها بمضى المدة " .

جريمة إحراز السلاح الباري والذخيرة . طبيعتها : مستمرة . بدء المدة المسقطه
لإنقضاء الدعوى الجنائية فيها من تاريخ إتمام حالة الاستمرار .

١ - نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٥٥ منه على أنه : " لا يجوز
الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة
أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة " . فدل بذلك على أن حكم القضاء
هو عنوان حقيقة أقوى من الحقيقة ذاتها ، ومن ثم فلا يصح التيل منه إلا بالظن فيه
بالطريق المقرر لذلك في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤
من القانون المشار إليه .

٢ - أضافت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية
إلى حالات طلب إعادة النظر حالة مستحكمة رؤى بها أن تكون سببلا إحتياطيا
لتدارك ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى مع الحالات الأخرى الجائز إعادة
النظر فيها ولا تنفك عنها ، الأمر الذي دلت عليه المذكرة الإيضاحية لمشروع
قانون الإجراءات الجنائية . وقد أجاز بمقتضى تلك الفقرة طلب إعادة النظر

في الأحكام الصادرة بالقوية في مواد الجنائيات والجنح . ” إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معروفة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه “ .

٣ — مؤدى استصحاب سياسة التشريع مع القاعدة العامة التي أرشد الشارع إلى عناصرها بالأحكام الواردة بالفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ والفقرة الأخيرة من المادة ٤٤٥ والمادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن مقتضيات الحفاظ على قوة الأحكام وإحترامها — التي تمثلها المصلحة العامة — تفرض قيدا على سلطة النيابة العامة في تجديد الدعوى الجنائية بعد صدور حكم فيها بالإدانة ، فهي وإن كان لها أن ترفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بإدانته — سواء كان فاعلا منضيا أو شريكا — إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعوى على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخيرة إلى استناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلا من صدر الحكم بإدانته إذ يتمتع عليها في هذه الحالة تحريك دعواها الجديدة طالما بقي الحكم الأول قائما به . بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة . وقد هيأت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية سאלفة للبيان للنياية العامة أن تطلب — عن طريق التماس إعادة النظر — إلغاء الحكم متى قدرت أن الوقائع الجديدة قد حسمت الأمر وقطعت بترتيب أثرها في ثبوت براءة المحكوم عليه ، فإذا ما تم لها ذلك استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر . وبذلك يكون مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة المشار إليها مقصور على حالات الأخطاء الإجرائية التي لا ينكشف أمرها إلا بعد صدور حكمين متناقضين فلا يكون من سبيل إلى تداركها إلا عن هذا الطريق . أما ما أشارت إليه النيابة في طعنها من أنها كانت تسعى ابتداء إلى محاكمة الجاني الحقيقي في نظرها وكذلك شاهدي الزور حسب تصويرها بغية الحصول على حكمين متناقضين لتجرى في شأنهما نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ سالف الذكر ، ما نقول به من ذلك لا يستقيم في التطبيق الصحيح للقانون بعد أن استحدثت الفقرة الخامسة من المادة المشار إليها التي لم يكن لها ما يقابلها في ظل قانون تحقيق الجنائيات

الملغى ، فضلا عما فيه من مساس ظاهر بالأحكام ومجلية لتناقضها ومضيق لقوتها وهينتها التي حرص القانون دائماً على صونها مقرراً لها في سبيل ذلك من الضمانات والقيود ما يكفل تحقيق غرضه تغليبا له عما عداه من اعتبارات أخرى ، ولا تعارض بين هذا النظر وبين القول بأن حجية الحكم نسبية الأثر ، لأن المقام ليس مقام دفع بالجمية حتى يرد بتخلف شرط وحدة الخصوم وإنما هو مجال النظر في اتباع الطريق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة .

٤ — لمحكمة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان الأمر متعلقاً بطلان أصل شاب اتصال قضاء الإحالة بالدعوى الجنائية فإنه يتعين القضاء بعدم قبولها لرفضها بغير الطريق القانوني وذلك بما تضمنته من تهم لا وجه لإلزام قضاء الإحالة الاجترأ بأنها ما دامت قد سعت إليه جملة — باعتبارها مرتبطة ببعضها البعض — بإجراءات باطلة بطلاناً أصلياً .

٥ — مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في هيئته وأن هذا الانقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات .

٦ — جريمة إحراز السلاح الناري المشعشعن والذخيرة بغير ترخيص من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المسقطه المقررة لا قضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة إلا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في خلال الفترة من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ حتى ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز تلا محافظة المنوفية: المتهم الأول قتل مفتاح

خليل العربي عمدا بأن أطلق عليه عدة أعمرة نارية من بندقية قاصدا من ذلك قتله فأصابته إحداها بالإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، كما أصاب المتهم الثالث سليمان عهد سليمان سيف الدين بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أن المتهم في نفس الزمان والمكان شرع في قتل إبراهيم عبد الرؤوف الشيخ وسليمان عهد سليمان سيف الدين عمدا بأن أطلق عليهما عدة أعمرة نارية قاصدا من ذلك قتلها وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهم فيه وهو عدم إحكام الرماية الأمر المنطبق على الجناية المنصوص عليها في المواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . والمتهمين الثاني والثالث: شهدا زورا على متهم في جناية وترتب على هذه الشهادة الحكم عليه وذلك بأن شهدا أمام جنابات شين الكوم على خلاف الحقيقة بما يفيد أن عهد قطب أبو عوف نجم وآخرهما اللذان قتلوا مفتاح خليل العربي وشرعا في قتلها وترتب على هذه الشهادة صدور الحكم على المذكور بالأشغال الشاقة المؤبدة. والمتهمين الأول والرابع: (أولا) أحرزا سلاحا ناريا "بندقية مششخنة" بدون ترخيص (ثانيا) أحرزا ذخائر "طلقات" مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لحافي حيازته أو إحرازه . وطلبت إلى مستشار الإحالة بمحكمة شين الكوم الابتدائية إحالة المتهمين إلى محكمة الجنائيات لمعاقبتهم بالمواد ١/٢٣٤-٤ من قانون العقوبات، و ١٩٦ و ٢٦ و ٢-٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، و ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث . والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤-٢ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الأول (ب) من الجدول رقم ٣ المرافق بالنسبة إلى المتهم الرابع . ولدى نظر الدعوى أمام مستشار الإحالة دفع الحاضر عن المتهمين (أولا) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى (ثانيا) عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها (ثالثا) عدم قبول الدعوى لرفضها بغير الطريق القانوني . (رابعا) بطلان إجراءات تقديم الدعوى إلى المحكمة . وبجلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٨ قضى مستشار الإحالة (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها (ثانيا) رفض الدفع بعدم جواز نظر

الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة جنايات شين الكوم بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٦٥ ويجوز نظرها وقبولها (ثالثا) رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها بغير الطريق القانوني وبقبولها (رابعا) رفض الدفع بطلان إجراءات تقديم الدعوى إلى المحكمة وبصحتها وقبول الدعوى (خامسا) وفي الموضوع — بالأوجه لإقامة الدعوى قبل المتهمين الأربعة لإقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ومقوط الإتهام تبعا لذلك . فظمن المحامي العام أمام محكمة استئناف طنطا في هذا الأمر بطريق النقض — الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي الإستناد والفساد في الإستدلال والقصور في النسب حين قضى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المطعون ضدهم الأربعة استنادا إلى مضي أكثر من عشر سنوات من تاريخ وقوع جريمة القتل المسندة إلى المطعون ضده الأول التي وقعت في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ دون أن تقطع بإجراء قاطع لتقادمها ، ذلك بأن النيابة العامة كانت قد أجرت التحقيق في جرائم القتل العمد المقترب بالشروع في القتل وجريمة احرار السلاح التاري المششخن والذخيرة بغير ترخيص في يوم وقوعها وانتهت إلى إتهام كل من محمد قطب أبو عوف ونجم وشقيقه عبد العزيز وطلبت من " غرفة الإتهام " بمحكمة شين الكوم الابتدائية إحالتهما إلى محكمة الجنائيات ، فقررت الغرفة ذلك في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ ثم جرت محاكمة المتهمين المشار إليهما أمام محكمة الجنائيات التي قضت بحضورها في ٤ مايو سنة ١٩٦٠ بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبرائة المتهم الثاني ، فقرر المحكوم عليه الطعن في الحكم بطريق النقض في ٧ مايو سنة ١٩٦٠ . وقضت محكمة النقض في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١ برفض الطعن ثم قدمت إدارة المباحث الجنائية العسكرية بلاغا إلى النيابة العامة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بنتيجة تحرياتهما في الحادث تضمن أن المطعون ضده الأول عبد الحافظ عيد الصمد أبو عوف الشهير بعبد الحكم هو الذي ارتكب جريمة القتل العمد والشروع في قتل المطعون ضده الثالث وإن إتهام المحكوم عليه محمد قطب أبو عوف وشقيقه إنما كان انتقاما منه

للملانات سابقة وتولت النيابة العامة التحقيق في ذلك البلاغ بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وانتهت إلى تقديم القضية إلى مستشار الإحالة بمحكمة شين الكوم الابتدائية بوصف أن المطعون ضده الأول ارتكب جريمة القتل العمد المقترن بالشروع في قتل كل من المطعون ضده الثاني والثالث وأن هذين الأخيرين شهدا زورا على المحكوم عليه محمد قطب أبو عوف نجم وأن المطعون ضدهما الأول والرابع أحرزا سلاحا ناريا مششختا وذخيرته بدون ترخيص ونظرت الدعوى أمام مستشار الإحالة بجلية ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ثم أصدر أمره المطعون فيه بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦٨ وهذه الإجراءات كلها تقطع التقادم لماله من أثر عيني يمتد إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا أطرافا فيها ، ذلك بأن كافة إجراءات التحقيق والمحاكمة التي اتخذت قبل المحكوم عليه محمد قطب أبو عوف نجم وشقيقه تقطع التقادم بالنسبة إلى المطعون ضده الأول وإن كان أمره لم يتكشف إلا بعد مضي عشر سنوات من تاريخ وقوع الجريمة وكذلك الحال بالنسبة إلى المطعون ضدهما الثاني والثالث لوقوع جناية الشهادة الزور المسندة إليهما في ٢٠ مايو سنة ١٩٦٠ - تاريخ جليلة محكمة الجنايات التي شهدا فيها زورا وصدر الحكم بمعاينة المحكوم عليه مالف الذكر بناء على تلك الشهادة - وبذلك فإن المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية عن الجناية المشار إليها لم تكن قد انقضت وقت صدور الأمر المطعون فيه. كما أن جريمة إحراز السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص المسندة إلى المطعون ضده الرابع هي من الجرائم المستمرة ولا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية عنها إلا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار وقد ثبت من الأوراق أن المطعون ضده المذكور قد أقر بالتحقيقات بمجازته للبندقية المضبوطة وأنه أرشد ضابط المباحث الجنائية العسكرية عن مكان إخفائها في حقله حيث تم ضبطها في حيازته في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ولم تكن المدة المقررة للسقوط قد انقضت في تاريخ صدور الأمر المطعون فيه . هذا إلى أنه لم يفصل في شأن البندقية والذخيرة فضلا عما تردى فيه من خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال وقصور في التيسيب حين تعرض للنقشة الافتراضية للأثلة المقدمة في الدعوى وتعييبه لإجراءات التحقيق وإطراحه اعتراضات المطعون ضدهم بقالة صدورهما

عن طريق الإكراه والتعذيب وقعوده عن مناقشة أدلة الإدانة وتحببها مما يعيب الأمر المطعون فيه بما يبطله ويستوجب نقضه ،

وحيث إنه يبين من الأوراق أن جناية القتل العمد المقترون بمجنايات الشروع في القتل العمد المسندة إلى المطعون ضده الأول قد وقعت في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وباشرت النيابة العامة التحقيق في الحادث في هذا التاريخ واستمر التحقيق إلى أن أمرت بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بتقديم القضية إلى "غرفة الاتهام" بالنسبة إلى عبد قطب أبو عوف نجم وعبد العزيز قطب أبو عوف نجم لإحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم عن هذه الجناية فأمرت الغرفة بذلك في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وقضت محكمة جنايات شين الكوم بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٦٠ براءة عبد العزيز قطب أبو عوف نجم مما أسند إليه وبمعاقبة عبد قطب أبو عوف نجم بالأشغال الشاقة المؤبدة، فقرر هذا الأخير بالظن في الحكم بطريق النقص في ٧ مايو سنة ١٩٦٠ وقضت محكمة النقض في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١ برفض طعنهم فقدمت إدارة المباحث الجنائية العسكرية بلاغا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ يتضمن أن تحرياتهم قد دلت على أن المطعون ضده الأول هو الذي ارتكب الحادث وأنه احتفظ ببنديته التي استعملها في الحادث إلى أن أخفاها لدى المطعون ضده الرابع في حقله حيث تم ضبطها بمعرفة المباحث الجنائية العسكرية يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وأن اتهام عبد قطب أبو عوف نجم وشقيقه إنما كان بإيعاز من المطعون ضده الثاني وعائلته انتقاما منهما لخلافات سابقة بينهم على قطعة أرض وبتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ باشرت النيابة العامة التحقيق وسألت فيه المطعون ضدهم ثم انتهت بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٧ إلى إحالتهم إلى مستشار الإحالة لإحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الأول عن جناية القتل العمد المقتون بالشروع في القتل والثاني والثالث عن جناية الشهادة الزور على متهم في جناية وترتب عليها الحكم عليه والأول أيضا والرابع عن إحراز سلاح ناري مشحون وذخائر بدون ترخيص ونظرت الدعوى أمام مستشار الإحالة بجلستي ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٧ و ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ثم أصدر أمره المطعون فيه بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦٨ انتهى فيه إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لاقضائها بمضى المدة بقوله "... وثابت من الاطلاع على أوراق الدعوى

أن تهمة القتل المنسوبة إلى المتهم الأول قد وقعت في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وأن أول إجراء من إجراءات التحقيق والتي ينقطع بها سريان التقادم قبل النيابة العامة هو يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ إلا أن النيابة العامة رغم تقديم هذا البلاغ إليها في التاريخ المذكور لم تهم بسؤال غير استجواب المتهم الثاني وقامت بعدئذ بسؤال المتهم الأول في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ واستجواب المتهم الثالث في ٣ يناير سنة ١٩٦٧ والرابع ٢٦ يناير سنة ١٩٦٧ وبذلك تكون مدة سقوط الدعوى الجنائية قبل المتهمين الأربعة وتبلغ عشر سنوات ميلادية من يوم وقوع الجريمة وليس في الأوراق ما يفيد وجود أى إجراء من إجراءات الإتهام أو التحقيق أو المحاكمة أو إجراءات الاستدلال الموجهة إلى المتهمين قد تمت وبزوال ما تقدم من إجراءات قاطعة لمدة التقادم المسقط للدعوى الجنائية تكون مدة السقوط قد اكتملت وتزول الدعوى الجنائية ويزول الإتهام الملازم لها عن المتهمين جميعا وأنه وإن كان خصوم الدعوى الحالية لم يدفع أحدهم الدعوى بمضى المدعى يطالب بانقضاء الدعوى الحالية تبعا لذلك فإن هذا الأمر وهو القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام وقد رتبته الشارع وألزم القضاء به لأنه مقرر للصالح العام وليس لمصلحة المتهم وتبعا لذلك وفي ضوء ما تقدم وأخذاً بأثر انقضاء الدعوى هو من النظام العام فإنه يكون للحكمة بل وعليها ومن تلقاء نفسها أن تقضى بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة ولو لم يطلبه المتهم كما سلف القول بل ولو تنازل عنه المتهم طالبا السير في الدعوى لإثبات براءته مثلاً وتأسيساً على ما تقدم ولتعلق هذا الأمر بالنظام العام يكون للتهم أن يدفع الدعوى بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى بل ولأول مرة أمام محكمة النقض، ومن حيث إنه وفي ضوء ما تقدم يبين أن مدة التقادم المسقط للدعوى الجنائية قد توافرت شرائطه في هذه الدعوى وذلك لمضى أكثر من عشر سنوات على وقوع الجريمة المستندة إلى المتهمين الأربعة إذ حدثت واقعة القتل وما تلاها من جرائم بجرime شهادة الزور المستندة إلى المتهمين الثاني والثالث وكذلك جريمة إحراز السلاح والذخيرة المستندة إلى المتهم الرابع قد حدثت بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ولم توجه أية إجراءات من إجراءات الإتهام إلى المتهمين إلا في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وذلك بالنسبة للتهم الثاني حيث سألت النيابة عن التهمة واستجوبته ثم تم الإجراء القاطع لمدة بالنسبة للتهم الأول في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ حيث استجوبته النيابة

لأول مرة وبالنسبة للتهمة الثالثة في ٣ يناير سنة ١٩٥٧ وبالنسبة للتهمة الرابعة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ حيث استجوبتهما النيابة في هذا التاريخ ووجهت إليهما التهمة وهذه الإجراءات القاطعة للدة قد حدثت بعد تكامل مدة التقادم المسقط للدعوى الجنائية أما تاريخ العثور على البندقية في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ المستعملة في الحادث والتي استعملها المتهم الأول في قتل المجنى عليه وفقا لتحريرات إدارة المباحث الجنائية وهو التاريخ الذي ركنت إليه النيابة في تحديد التاريخ في وصف التهمة والذي أوردته في تقرير الإتهام فهو تاريخ لا يعتبر الاجراء الحاصل فيه وهو ضبط البندقية اجراء قاطعا للدة لأنه لا يحد وأن يكون اجراء من اجراءات الاستدلال لم تتخذ في مواجهة أى من المتهمين بل ولم تعلم به النيابة العامة إلا في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وبذلك تقضى المادة ١٧ من قانون الإجراءات حيث قالت "تتقطع المدة باجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو باجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطرها بوجه رسمى .."

والتقرير بانقضاء الدعوى الجنائية هو أمر يمس النظام العام كما سلف القول وأنه وإن كان المتهمون لم يدفعوا به سهوا ولم تدفع به النيابة عمدا وهى الحفيظة على حسن تطبيق القانون فإن المحكمة تقوم احتراماً للنظام العام وأخذاً بنصوص القانون بالتقرير بانقضاء الدعوى الجنائية قبل المتهمين جميعا لفوات مدة أكثر من عشر سنوات على وقوع الجريمة وهذا الأمر اعترفت به النيابة العامة في أوراق الدعوى بالنسبة لجريمتي التزوير والإستعمال المستنديين إلى الرائد بالمعاش محمد عبد الحليم موسى والذي كان ضابطا لمباحث مركز تلا وقت وقوع حادث القتل موضوع هذه الدعوى وهو الذي دس البندقية المستعملة في الحادث على المتهم محمد قطب أبو عوف نجم وأخيه عبد العزيز لتلقيق الإتهام قبلهما كما جاء بتحريرات إدارة المباحث الجنائية العسكرية .. وكان الواجب يقضيها لأعمال نصوص القانون في شأن المتهمين الأربعة وأن تأمر — وهذا من حقها — بانقضاء الدعوى الجنائية قبلهم أسوة بهذا الضابط وزميله بل إن المتهمين الأربعة أسبق تاريخاً في اكتمال مدة التقادم المسقط من الضابط وزميله لأن تهمة القتل وماتعلق بها من تهمة احراز السلاح قد حدثت في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ أما محضر العثور على البندقية المستعملة في الحادث والذي حرزة الضابط أنف الذكر بمشاركة الشرطى المشار إليه فقد حصلت في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وذلك لأن

النيابة العامة هي الأمانة على الدعوى العمومية والحفيظة على حسن سير القانون وتطبيقه وتبعا لذلك يتعين التقرير بانقضاء الدعوى الجنائية على المتهمين الأربعة وسقوطها بمضى المدة. لما كان ذلك، وكان مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيابه وأن هذا الانقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات . وكانت إجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة التي تمت في جريمة القتل المقترن المسندة إلى المطعون ضده الأول والتي اتخذت في مواجهة المحكوم عليه محمد قطب أبو عوف نجم وشقيقه تقطع مدة التقادم في حق المطعون ضده الأول ولم تنقض عليها عشر سنوات . وكانت جناية الشهادة الزور المسندة إلى المطعون ضدهما الثانى والثالث قد وقعت بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٠ — وهى تاريخ جلسة محكمة الجنايات التي شهدا فيها ضد محمد قطب أبو عوف نجم وشقيقه — كما أن جريمة إحراز السلاح الناري المششخن والذخيرة بغير ترخيص المسندة إلى المطعون ضده الرابع هى من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة إلا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار وكان البين من الأوراق أن تاريخ ضبط السلاح وذخيرته هو ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وتلت ذلك إجراءات التحقيق . وكان مؤدى ما تقدم أن التقادم لم يلحق تلك الوقائع ، فإن الأمر المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه في هذا الخصوص . أما ما تنص عليه النيابة العامة على الأمر المطعون فيه فيا استورد إليه من تزيد في مناقشة أدلة الدعوى فلا محل له ما دام لم يرتب على مناقشة تلك الأدلة أثرا فيا انتهى إليه قراره .

وحيث إن الدفاع عن المطعون ضدهم سبق أن أثار في مرحلة الإحالة دفعا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ونعى على إجراءات تحريك الدعوى المطروحة أن النيابة العامة لم تسلك طريق التماس إعادة النظر المرسوم في قانون الإجراءات الجنائية مما يصم تلك الإجراءات بالبطلان . وردد أمام هذه

المحكمة — محكمة النقض — الدفع ببطلان إجراءات محريك الدعوى تأميساً على حصولها بغير الطريق القانوني. لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة ٤٥٥ على أنه " لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة " ، فدل بذلك على أن حكم القضاء هو عنوان حقيقة أقوى من الحقيقة ذاتها ومن ثم فلا يصح النيل منه إلا بالظن فيه بالطريق المقرر لذلك في القانون على ما يجتله الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ من القانون المشار إليه . وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من ذلك القانون قد أضافت إلى حالات طلب إعادة النظر حالة مستعجلة رأى بها أن تكون سيلاً احتياطياً لتدارك ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى مع الحالات الأخرى الجائز إعادة النظر فيها ولا تنفك عنها ، الأمر الذي دلت عليه المذكرة الإيضاحية رقم ٣ عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية . وقد أجاز بمقتضى تلك الفقرة طلب إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالعقوبة في مواد الجنائيات والجنح . " إذا حدث أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه " ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى استصحاب سياسة التشريع مع القاعدة العامة التي أرشد الشارع إلى عناصرها بالأحكام المتقدمة ، أن مقتضيات الحفاظ على قوة الأحكام واحترامها — التي تملها المصلحة العامة — تفرض قيда على سلطة النيابة العامة في تجديد الدعوى الجنائية بعد صدور حكم فيها بالإدانة . فهي وإن كان لها أن ترفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهماً مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها حكم بإدانته — سواء كان فاعلاً منضماً أو شريكاً — إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعوى على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخيرة إلى إسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلاً من صدر الحكم بإدانته إذ يتمتع عليها في هذه الحالة تحريك دعواها الجديدة طالما بقي الحكم الأول قائماً يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة . وقد هيات الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية سائلة البيان للنسبة العامة أن تطلب — عن طريق التماس إعادة النظر — إلغاء الحكم الأول متى قدرت أن الوقائع الجديدة قد حسمت الأمر

وقطعت بترتيب أثرها في ثبوت براءة المحكوم عليه ، فإذا ما تم إلحاق ذلك ، استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر ، وبذلك يكون مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة المشار إليها مقصور على حالات الأخطاء الإجرائية التي لا ينكشف أمرها إلا بعد صدور حكمين متناقضين فلا يكون من سبيل إلى تداركها إلا عن هذا الطريق .

أما ما أشارت إليه الطاعنة في طعنها من أنها كانت تسعى ابتداء إلى محاكمة الجاني الحقيقي في نظرها وكذلك شاهدي الزور حسب تصويرها بنية الحصول على حكمين متناقضين لتجرى في شأنهما نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤٤ سائلة الذكر ما نقول به من ذلك لا يستقيم في التطبيق الصحيح للقانون بعد أن استحدثت الفقرة الخامسة من المادة المشار إليها التي لم يكن لها ما يقابلها في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى ، فضلا عما فيه من مساس ظاهر بالأحكام ومجلبة لتناقضها ومضيق لقوتها وهبتها التي يحرص القانون دائما على صونها مقررًا لها في سبيل ذلك من الضمانات والقيود ما يكفل تحقيق غرضه تغليبا له عما عداه من اعتبارات أخرى ولا تعارض بين هذا النظر وبين القول بأن حجية الحكم نسبية الأثر ، لأن المقام ليس مقام دفع بالجمية حتى يرد بخلف شرط وحدة الخصوم وإنما هو مجال النظر في اتباع الطريق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الأمر المطعون فيه وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين — عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — لتعلق الأمر ببطلان أصلي شاب اتصال قضاء الإحالة بالدعوى ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفضها بغير الطريق القانوني وذلك بما تضمنته من تهمة لاجلها لإلزام قضاء الإحالة الاجترار بأنها ما دامت قد سمت إليه جملة — باعتبارها مرتبطة ببعضها البعض — بإجراءات باطلة بطلانا أصليا .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد / المستشار محمد صبرى ، ومضوية السادة المستشارين : محمد عبد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سامح ، ومحمود الممرأوى .

(٨٨)

الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ القضائية

(١) دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . إثبات . ” بوجه عام “ . ” شهادة “ . حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ . رشوة .

إثارة الدفاع الموضوع لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .
التي مل المحكمة قعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال
لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد ٤٤ ورد بتسجيل المناقشة بينه وبين المتهم ، دون
سماع المحكمة لهذا التسجيل أو إيراد غواه .

(ب) رشوة . موانع العقاب . حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب “ .

انقصار الاحفاء الوارد في المادة ١٠٧ مسكرا عقوبات على الراعى والوسط
دون المرتضى .

(ج) اد) اشتراك . عقوبة . ” العقوبة المبررة “ . جريمة . رشوة .
اختلاس أموال أميرية . تزوير . ” أوراق رسمية “ . حكم .
” تسييبه . تسييب معيب “ . ارتباط .

(ج) تحقق الاشتراك بطريق الاتفاق . باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل
المتفق عليه .

(د) فصور الحكم في التدليل على الاشتراك في جريمة الاشتراك في الاختلاس والتزوير .
عدم جدوى النعي من المتهم ما دامت المحكمة قد عاقبه بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة
الرشوة التي أبتتها في حقه .

(هـ، و) إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . ”إعتراف“ . حكم . ”تسييه .
تسييب غير معيب“ . محكة الموضوع . ”سلطتها في تقدير
الدليل“ .

(د) إقامة الحكم قضاء على ما له مأخذ الصحيح من الأوراق . انحصار معيب
السلط في الاستدانة .

(ر) استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . ما دام ما قلنا .

١ — إذا كان المدافع عن الطاعن لم يرشئنا عن تسجيل المناقشة التي دارت
بين الطاعن والشاهد عضو الرقابة الإدارية ولا هما نقله هذا الشاهد عن التسجيل
المذكور أو يطلب إعادة سماع هذا التسجيل ، فإن ما يثيره الطاعن من النفي
على الحكم عدم إيراد مؤدى تلك المناقشة المسجلة والاقتصار على إيراد تقييدها
دون الاستماع إليها لا يكون له محل ، إذ ليس له أن ينسب على المحكمة قعودها
عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعي
لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — أن المشرع في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات قد منح الإعفاء
الوارد بها للراشئ باعتباره طرفا في الجريمة ، ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط
فيها — سواء كان يعمل من جانب الراشئ وهو الطالب ، أو يعمل من جانب
المرتضى وهو ما يتصور وقوعه أحيانا — دون أن يمتد الإعفاء للمرتضى ، وإذا كان
الحكم قد دلل بما أورده من أدلة سائفة على أن ما ارتكبه الطاعن يوفر في حقه
جريمة الرشوة باعتباره مرتشيا — وليس وسيطا — فإن ما يثيره الطاعن من تعيب
الحكم لعدم إعفائه من العقاب طبقا للمادة ١٠٧ مكررا عقوبات
لا يكون له وجه .

٣ — يكفي لتحقيق الاشتراك بطريق الاتفاق ، اتحاد نية أطرافه على ارتكاب
الفعل المتفق عليه .

٤ — لا جدوى للطاعن من نفيه على الحكم بالقصور في التدليل على اشتراكه
في جريمة الإشتراك في الاختلاس والتزوير ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٧
٠٢ (١٤) ج .

عقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الرشوة التي أثبتها الحكم في حقه .

٥ — متى كان الثابت من المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن — صحة ما نسبته الحكم للطاعن من إقراره بالتوقيع على إذن الصرف ، فإن ما يثيره من قالة الخطأ في الإسناد في هذا الصدد يكون على غير أساس .

٦ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، يستوى في ذلك الأدلة المباشرة أو غيرها من طرق الاستنتاج والاستقراء وكافة المحككات العقلية ما دام ذلك سائغاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن (المتهم الثاني) مع آخر بأنهما في يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم العطارين محافظة الإسكندرية : المتهم الأول (أولاً) بصفته موظفاً عمومياً ومن الأثناء على الودائع ” ملاحظ بقسم الأقاليم بمنطقة تليفونات الاسكندرية “ إختلس المهمات الميينة بالمحضر والالتغ قيمتها ٥٥ ج ٦٢٢٦ م والمملوكة لهيئة المواصلات السللكية واللاسلكية والمسامة إليه بسبب وظيفته وبهذه الصفة . (ثانياً) بصفته موظفاً عمومياً أخذ عطية للاخلال بواجبات وظيفته بأن قبل من المتهم الثاني مبلغ ١٠ ج (عشرة جنيهات) على سبيل الرشوة نظير إختلاسه بعض المهمات الموجودة في عهده وتركيبها في أعمال لم يؤذن بها (ثالثاً) بصفته موظفاً عمومياً ارتكب تزويراً في محرر رسمي وهو إذن الإفراج عن المهمات المصلحية رقم ٣٥٦٥٠٠ حال تحريره المختص بوظيفته بمجمله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت فيه على غير الحقيقة استلامه المهمات الموضحة به تنفيذ العملية ٥٦ شبه حكوميه (رابعاً) أحرز بقصد التعاطى جوهرًا مخدراً ” حشيشاً “ في غير الأحوال المصرح بها قانوناً المتهم الثاني (الطاعن) (أولاً) بصفته موظفاً عمومياً مساعد مهندس بإدارة التفتيش أعندى طلب لنفسه وأخذ عطية للاخلال بواجبات وظيفته بأن طلب من رمضان أبو العينين ملاحظ

تأليفات هيئة تربية الأراضى مبلغا من المال ليقوم بنقل سويتش القرية الرابعة بمنطقة أبيس وتنفيذ الأشغال الأخرى المبنية بالتحقيق دون علم المسئولين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وأخذ منه مائة جنيه على سبيل الرشوة (ثانيا) اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمة اختلاس مهمات هيئة المواصلات ساقفة الذكر بطريق الإتفاق والمساعدة بأن إتفق معه على ارتكابها وتوجه إلى المخزن الذى يعمل به وعاونه فى إعداد المهمات المختلسة وفى نقلها خارج المخزن فتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة: (ثالثا) اشترك مع المتهم الأول بطريق الإتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى المحرر سالف الذكر بأن إتفق معه وحرصه على تزويره وساعده على ذلك بأن وقع عليه بتوقيع نسبه زورا إلى المهندس المختص بقسم الأقاليم فتمت الجريمة بناء على ذلك الإتفاق والتحريض وتلك المساعدة. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ۱/۴۰-۲-۳ و ۴۱ و ۱۰۳ و ۱۰۴ و ۱۱۱۲-۲ و ۱۱۸ و ۱۱۹ و ۲۱۲ و ۲۱۳ من قانون العقوبات والمتهم الأول أيضا بالمواد ۱ و ۲ و ۳۷/۱ و ۴۲ من القانون ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ المعدل بالقانون رقم ۴۰ لسنة ۱۹۶۶ فقرر بذلك. ومحكمة جنايات اسكندرية قضت فى الدعوى حضور الثانى وغيا بالاول عملا بالمواد ۱/۴۰-۲-۳ و ۴۱ و ۱۰۳ و ۱۰۴ و ۱۱۱۲-۱/۱-۲ و ۱۱۹ و ۱۱۱ و ۲۱۲ و ۲۱۳ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ۳۲ من قانون العقوبات والمواد ۱ و ۲ و ۳۷/۱ و ۴۲ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ والبند ۱۲ من الجدول المرافق مع تطبيق المادة ۱۷ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول (أولا) بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن مدة ثلاث سنوات وعزل كل منهما وتفرير كل منهما ۵۰۰ ج (معمائة جنيه) (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتفريره نعمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وذلك عن جريمة إحراز المخدر. فطعن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الرشوة والإشتراك فى الإختلاس والتزوير قد شابه قصور فى التسبب وخالف التات

في الأوراق وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يدل على اشتراك الطاعن في جريمة الاختلاس والتزوير ولم يورد الدليل على ما خلص إليه من أن المهمات قد ضبطت في حيازته وأنه استعان على صرفها باذن الصرف المزور إذ لم يرد بأقوال الشهود على نحو ما حصلها الحكم ما يفيد ذلك ، هذا إلى أنه نسب إليه أنه اعترف - على خلاف الثابت بالأوراق - بالتوقيع على إذن الصرف . كما استند الحكم إلى المحادثات التليفونية والمناقشة التي دارت بين الشاهد الأول والطاعن والتي كانت قد سجلت دون أن يورد مؤداها واقتصر على إثبات نتائجها دون الاستماع إليها مع أنها تخالف ما خلص إليه الحكم ، وأخيرا فإن الطاعن إذ اعترف بتسلمه مبلغ الرشوة كوسيط لدفع جزء منه للحكوم عليه الأول والباقي لموظف قلم العقود فإنه كان يتعين إزاء اعترافه إعفاؤه من العقاب عملا بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرائم الرشوة والاشتراك في الاختلاس والتزوير التي دين الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لما أصلها الثابت الصحيح بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين صورة اشتراك الطاعن مع المحكوم عليه الأول في جريمة الاختلاس والتزوير بطريق الإنفاق والمساعدة بما مؤداه بأنه اتفق معه تليفونيا على ذلك ثم توجه إلى المخازن عهدة المتهم الأول حيث قابله ودفع له حصته المتفق عليها من مبلغ الرشوة وساعده في نقل المهمات موضوع الاختلاس إلى السيارة التي كان يستقلها والمعدة لحملها والتي كان يقودها أحد أعضاء الرقابة الإدارية تخفى في زى سائق وذلك بعد أن وقع لقتهم الأول على إذن الصرف بتوقيع مزور وساق للتدليل على ذلك أقوال الشاهد الأول ورجال الرقابة الإدارية وضبطهم للطاعن وزميله وفي حيازتهما المهمات المختلسة ومبلغ الرشوة وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما خلص إليه الحكم ، ذلك بأنه يكفي إتحاد نية أطراف الإنفاق على ارتكاب الفعل المتفق عليه لتحقيق الاشتراك ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المقررات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيرا لوجه الطعن - صحة ما نسبته الحكم للطاعن من اعتراف

بالوقوع على إذن الصرف ، فإن ما يثيره من قالة الخطأ في الإسناد يكون على غير أساس ، على أنه لا جدوى للطاعن من نفيه على الحكم بالقصور في التدليل على اشتراكه في جرمي الاشتراك في الاختلاس والتزوير ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ عقوبات وماقتته بالعقوبة الأشد المقررة للجريمة الرشوة التي أثبتها الحكم في حقه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى تسجيل المناقشة التي دارت بين الطاعن والشاهد الأول وكذلك المحادثة التليفونية التي تمت بينهما وحصلها بأن الطاعن طلب منه على سبيل الرشوة مبلغ أربعين جنيها لتقل مركز تليفون مؤسسة تنمية الأراضي ومبلغ ستين جنيها لتغيير اللوحة الخاصة به ، وكانت شهادة السيد / أحمد منير محرم عضو الرقابة الإدارية بالجلسة قد تضمنت فحوى هذه التسجيلات التي استمع إليها على الصورة التي أوردتها الحكم ، وكان المدافع عن الطاعن - على ما بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة - لم يترشئنا هذا التسجيل أو ما نقله عنه الشاهد أو يطلب إعادة سماعه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل إذ ليس له أن ينفي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المعلوم فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن بوصفه مرتشيا ، وكان لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها يستوى في ذلك الأدلة المباشرة أو غيرها من طرق الإستنتاج والإستقراء وكافة المحكات العقلية مادام ذلك سائما ، فإنه ليس للطاعن من بعد المجادلة في ذلك أو النفي على الحكم بأنه لم يعمل في حقه حكم المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، ذلك بأن المشرع قد منح الإعفاء في هذه المادة للراشي بإختياره طرفا في الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل من جانب الراشي - وهو الغالب - أو يعمل من جانب المرتشي ، وهو ما يتصور وقوعه أحيانا دون أن يمتد الإعفاء للرتشي ، وإذا كان الحكم قد دلل بما أوردته من أدلة سائفة على أن ما ارتكبه الطاعن يوفى حقه جريمة الرشوة بإختياره مرتشيا - وليس وسيطا - فإن ما يثيره الطاعن من تعيب الحكم لعدم إعفائه من العقاب طبقا للمادة ١٠٧ مكررا عقوبات لا يكون له وجه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، ومضوية البادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود المرادى ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٨٩)

الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى" . حكم . "تسليمه .
تسليم غير معيب" .

(١) تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها .
موضوعى . شرط ذلك : أن يكون استدلال الحكم سليما .

(ب) حالة الدفاع الشرعى . شرط قيامها ؟

(ج) تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اضارى . وجوب
اتجاهه وجهة شخصية يراعى فيها تختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت
بالدافع وقت رد العدوان .

١ — من المقرر أنه وإن كان تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع
الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب
إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى منطقيا
إلى ما انتهى إليه .

٢ — الأصل أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل
بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفى أن يكون قد صدر من المخني عليه
فعل ينحصر منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ،
ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطوا حقيقيا فى ذاته ، بل يكفى

أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة .

٣ — تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير المهادى البعيد عن تلك الملابسات . ولما كان قول الحكم أن المحنى عليه لم يكن — وقت الاعتداء عليه — يحمل عصا وأن الطاعن لم يتحدث به إصابات . هذا القول على إطلاقه لا يصلح سببا لنفى ما تمسك به الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن مرضه أمام مرأودة المحنى عليه له من نفسه وامساكه بملابسه وصدره ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى البيان مما يتعين معه نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى ليلة ١٠ يوليو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم أسوان محافظة أسوان : قتل عمدا مع سبق الاصرار يوسف عباس أبو زيد بأن بيت النية على قتله وعقد العزم على ذلك وأعد لذلك عصا ظيفة وما أن اختل به حتى انهال عليه ضربا بالعصى فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الاحالة احالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وادعى مدنيا عباس أبو زيد فرج الله قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات أسوان قضت فى الدعوى حضوريا محلا بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات بوالرمتان يؤدى للدعى المدنى قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية . فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينشأه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بمجموعة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في البيان، ذلك بأنه أطرح دفاع الطاعن القائم على أنه حينما اعتدى على المجنى عليه كان في حالة دفاع شرعى عن عرضه تأسيساً على أن المجنى عليه لم يكن يحمل آلة اعتداء عندما حمل الطاعن العصا واعتدى بها عليه بالعديد من الضربات فضلاً عن عدم وجود إصابات بالطاعن وأن حمل الطاعن العصا كاف لمنع محاولة المجنى عليه من الاعتداء عليه وهو قول غير سائغ ولا يصح تدليلاً لنفى حق الدفاع الشرعى الذى أبيع لدفع اعتداء غير مشروع كان وشيك الوقوع على عرض الطاعن ولدرء خطره مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه في ليلة الحادث كان المجنى عليه والطاعن بصحبة رفاق لما احتسوا نمرًا وبعد أن فرفروا من تناولها توجهوا إلى حديقة عامة حيث انفرد المجنى عليه بالطاعن وطفقا يتسامران حتى ساعة متأخرة من الليل ووضع المجنى عليه عصاه التي كان يحملها بينهما ولم يلبث أن راود الطاعن عن نفسه فأمسك الطاعن بالعصا واعتدى بها عليه بالضرب فأحدث به الإصابات التي أودت بحياته على النحو المبين بتقرير الصفة التشريحية واسند الحكم في قضائه بالإدانة — بصفة أساسية — إلى اعتراف للطاعن أدلى به في تحقيق النيابة وبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن أقر بأن المجنى عليه أمسك به من ملابسه وصدره وطلب منه أن يترك عرضه واتباع ذلك برفع عصاه التي كان يحملها وألقاها عليه فسقطت على الأرض وعندئذ أمسك بها الطاعن وضرب بها دفاعاً عن عرضه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن العرض وأطرحه في قوله "إن تمسك الدفاع عن المتهم — الطاعن — بالدفاع الشرعى مردود بأن الثابت من التحقيقات أن المجنى عليه كان لا يحمل آلة يعتدى بها على المتهم أثناء حمله العصا التي استخدمها في الاعتداء بهذا العديد من الضربات هذا فضلاً عن أن المتهم لا يوجد به أثر الإصابات كما أن في حمله العصا ما يكفى لمنع محاولة المجنى عليه الاعتداء عليه"

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان تقدير الوقائع الى يستشج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا يجب فيه ويؤدى منطقيا الى ما انتهى إليه ، وكان الأصل أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مخاضف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمنازع وقت رد العدوان مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابس . ولما كان قول الحكم أن المجنى عليه لم يكن — وقت الاعتداء عليه — يحمل عصا وأن الطاعن لم يتحدث به أصابات ، هذا القول على إطلاقه لا يصلح سببا لنفى ما تمسك به الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى من عرضه أمام مرادة المجنى عليه له من نفسه وامسأكه بملاسه وصدره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى البيان مما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار محمد صبرى ، وضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، وحسين
ساح ، ومحمود طهيف ، والدكتور أحمد إبراهيم .

(٩٠)

الطعن رقم ٢٢٥٤ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) تعد . مقاومة الموظفين . جريمة . ” أركان الجريمة “ . قصد
جنائى . حيز . حكم . ” تسببيه . تسبیب معيب “ . نقص .
” حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون “ .

(١) مناط التفرقة بين جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها فى المادتين
١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجنایة المنصوص عليها فى المادة ١٣٧
مكررا ” ١ “ من القانون ذاته .

(ب) مثال تسبیب معيب فى جنایة تعدى على موظف عام .

١ - من المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها فى المادتين
١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات والجنایة المنصوص عليها فى المادة ١٣٧
مكررا ” ١ “ من هذا القانون يجمعها ركن مادی واحد ويفصل بينهما الركن
الأدبى فبينما يكفى لتوافر الركن الأدبى فى الجرائم التى من النوع الأول قيام
القصد الجنائى العام وهو إدراك الجانى لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون
اعتداد بالباعث ، فإنه لا يتحقق فى المادة ١٣٧ مكررا ” ١ “ إلا إذا توافرت
لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائى العام تتمثل فى انتوائه الحصول
من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدى عملا لا يحل له أن يؤديه
أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

٢ - متى كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه أمسك بملابس المحضر المخبأ عليه أثناء توقيع الججز واعتدى على الخفير النظامي المرافق له ليحول دون المضى في إجراءات الججز وقد ترتب على فعله أن امتنع المحضر عن مباشرة تلك الإجراءات ولم يتمكن من توقيع الججز إلا بعد أن توجه إلى مركز الشرطة وأخطر بالحادث. فإن الحكم يكون قد أثبت قيام الركن المعنوي للجناية المنصوص عليها من المادة ١٣٧ مكرراً "١" من قانون العقوبات بعنصره العام والخاص إذ استظهر أن نية المتهم من الاعتداء قد انصرفت إلى منع المخبئ عليه - المحضر بالحكمة - من أداء عمل من أعمال وظيفته ، ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذ انتهت - على الرغم من ذلك - إلى إدانته بجنحة التمدي تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون وذلك بإعمال المادة ١٣٧ مكرراً "١" من قانون العقوبات .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣ يولييه سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز أبوطشت عاقلة قنا: استعمل القوة والعنف مع موظف عمومي ليحمله بنير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته بأن تعدى على أحمد محمد الدردير المحضر بمحكمة أبوطشت على الوجه المبين بالمحضر ليمتنعه من توقيع ججز على شقيقه غلام على محمود وبلغ من ذلك مقصده . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للسادة ١٣٧ مكرراً من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت في الدعوى حضوراً بأعمال بالمادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات بتغريم المتهم عشرة جنيهات . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجنحة تعد على موظف عام وفقاً للسادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات

قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الواقعة في حقيقتها وكما أثبتتها الحكم تكون جناية استعمال القوة والعنف مع موظف عمومي لحمله بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته الأمر المعاقب عليه بالمادة ۱۳۷ مكرراً "أ" من قانون العقوبات لأن الثابت أن المطعون ضده قد تعدى على المحضر لمنعه من توقيع الحجز وأن المحضر المجنى عليه لم يتمكن من توقيع الحجز إلا بعد إبلاغ الشرطة وهو مايوفر أركان الجناية المنصوص عليها في المادة ۱۳۷ مكرراً "أ" من قانون العقوبات مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة أسندت إلى المطعون ضده أنه استعمل القوة والعنف مع موظف عمومي ليحمله بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته بأن تعدى على أحمد عبد الدريد المحضر بحكمة أبي طشت على الوجه المين بالمحضر لينته من توقيع حجز على شقيقه علام على محمود وبلغ من ذلك مقصده . وحصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في قوله " إنه بتاريخ ۳ يوليوسنة ۱۹۶۷ انتقل المجنى عليه أحمد عبد الدريد "محضر بحكمة أبو طشت الجزئية" يرافقه الخفير النظامي عبد اللطيف رضوان عبد لتوقيع حجز كطلب فوزية زكي محمود بناء على الحكم رقم ۴۶۶ سنة ۱۹۶۷ أبو طشت ببلغ ۲۵ جنيا وكان يرافقهما شيخ الناحية وما أن وصل إلى منزل المتهم لتنفيذ هذا الحجز فاعترضهما المتهم أحمد على محمود الطاعن — قولاً منه أن المدين المراد توقيع الحجز ضده لا سكن له في المسكن المراد الحجز عليه ، ولما أصر المحضر المجنى عليه على أداء مأموريته حال دون إتمامها بأن أمسك بملابسه فلما أراد الخفير النظامي عبد اللطيف رضوان عبد إبعاده أمسك به من شال كان يرتديه وتجاذب معه فانسحب الجميع من مكان الواقعة وتوجهوا إلى مقر الشرطة حيث أبلغوا بالواقعة وتم توقيع الحجز " . وبعد أن أورد الحكم مؤدى أدلة الثبوت التي استند إليها في قضائه بمرض للتكييف القانوني للواقعة في قوله "أن المحكمة ترى أن الفعل الذي ارتكبه المتهم هو جناية ينطبق عليها حكم المادتين ۱۳۶ و ۱۳۷ من قانون العقوبات إذ لا يعدو ما ارتكبه المتهم في حق المجنى عليه المكلف بخدمة عمومية هو مقاومته بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته لمنعه من توقيع الحجز على موجودات ليست مملوكة للحجز عليه الذي لا يقيم في المكان المراد الحجز فيه " لما كان ذلك ، وكان

من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً "أ" من هذا القانون بجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي فبينما يكفي لتوافر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباطل ، فإنه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكرراً "أ" إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه أمسك بملابس المحضر المجنى عليه أثناء توقيع الحجز واعتدى على الخفير النظامي المرافق له ليحول دون المضي في إجراءات الحجز وقد ترتب على فعله أن امتنع المحضر عن مباشرة تلك الإجراءات ولم يتمكن من توقيع الحجز إلا بعد أن توجه إلى مركز الشرطة وأخطر بالحادث فإن الحكم يكون قد أثبت قيام الركن المعنوي للجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً "أ" من قانون العقوبات بمنصريه العام والخاص إذ استظهر أن نية المتهم من الاعتداء قد انصرفت إلى منع المجنى عليه — المحضر بالمحكمة — من أداء عمل من أعمال وظيفته ، ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذا انتهت — على الرغم من ذلك — إلى إدانته بمنحة التعدي تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون وذلك بإعمال المادة ١٣٧ مكرراً "أ" من قانون العقوبات ضد المتهم بوصف أنه استعمل القوة والعنف مع موظف عام ليحمله بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته بأن تعدي على أحمد محمد الدردير المحضر بمحكمة أبو طشت على الوجه المبين بالمحضر لينتعه من توقيع حجز على شقيقه غلام على محمود وبلغ بذلك مقصده وترى المحكمة — وهي تقدر العقوبة — أن تراعى معنى الزأفة الذي أخذت به محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد نور الدين موسى ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفي ، وأفور خلف .

(٩١)

الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١) تحقيق . "تحقيق النيابة" . "تحقيق المحكمة" .

توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة . تنظيم داخل فاطم الشارع
 رئيس كل محكمة أو نيابة كلية في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات
 الجزئية التابعة لكل منهما .

قيام كاتب نيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية . لا بطلان .

(ب،ج) مواد مخدرة . قصد جنائي . جريمة . "أركانها" حكم . "تسميته" .
 تسميته غير معيب .

القصد الجنائي في جريمة إضرار أو حيازة المخدر . ماهية ؟
 عدم التزام المحكمة بالتحدث إستقلالاً عن هذا الركن .

(د) تلبس . مواد مخدرة .

مجرد تخوف الطامع وخشيت من مدامه رجال مكتب المخدرات له . لا يمس الأثر
 القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر بعد القائه .

١ - مؤدى نص المادة ١٥٤ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن
 السلطة القضائية أن توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة لا يعدو أن يكون تنظيمًا
 داخلياً ناطقه الشارع برئيس كل محكمة أو نيابة كلية في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم
 الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما . ولما كانت دائرة نيابة بندر

دمياط ودائرة نيابة مركز دمياط — كلاهما — من النيابة الجزئية التابعة لرئاسة النيابة الكلية بمحكمة دمياط ، وكان يصدق في حق كل كاتب من كتبة هاتين النيابةين أنه كاتب نيابة دمياط ، وكان الشارع لم يرتب جزاء البطلان على قيام كاتب النيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية ، وكان مفاد المادتين ٧٣ ، و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو وجوب استصحاب كاتب من كتاب المحكمة أو النيابة لحسب ، مطلقا بغير تخصيص أو اشتراط ضرورة ، فإن التحدى ببطلان التحقيق الذي أجراه وكيل نيابة بندر دمياط بمقولة أنه استصحب كاتب نيابة مركز دمياط دون كاتب نيابة البندر لا يكون له محل .

٢ — القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني أن ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا .

٣ — لا تلزم المحكمة بالتحديث استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر متى كان ما أوردته في مدونات حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالما بأن ما يحزره مخدر .

٤ — إن مجرد خوف الطاعن وخشيته من مدامه رجال مكتب المخدرات له، ليس من شأنه أن يعمو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر بعد لقائه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٧/٩/٨ بدائرة بندر دمياط محافظة دمياط : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ولبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات دمياط — بعد أن دفع الحاضر مع المنهم ببطلان التحقيق — قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١ و ٧ و ١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من قانون المخدرات مالف الذكر والمادة ١٧

من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتفرغه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة. فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة احرار مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال كما أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان التحقيق إذ أجراه وكيل نيابة بندر دمياط واستصحب كاتباً من كتاب محكمة أو نيابة بندر دمياط ، في حين أن مفاد المادتين ٧٣ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون كاتب التحقيق من بين كتاب المحكمة المختصة ولا يجوز الاستعانة بغيرهم إلا عند الضرورة ، وقد أطرحت المحكمة هذا الدفع استناداً إلى أن المحقق اصططحب معه كاتباً من بين كتاب النيابة المخصصين لأعمال التحقيق دون أن تستظهر المحكمة التي يعمل بها الكاتب من واقع ملف عمله ، والحال أنه يعمل كاتباً بنبابة مركز دمياط بعيداً عن دائرة نيابة بندر دمياط ، كما شاطرت النيابة الرأي بشأن ما ذهبت إليه من حقها في نذب كاتب التحقيق من غير كتاب النيابة المختصة دون اشتراط حالة الضرورة مع وجوب توافرها وإثباتها في المحضر لتبرير النذب . هذا إلى أنه دفع ببطلان القبض عليه لعدم قيام حالة التلبس ، إذ كان تخليه عن حيازة المخدر وليد إجراء غير مشروع هو مدامه رجال مكتب المخدرات له وشعوره بأنه واقع تحت القبض ، إلا أن المحكمة على الرغم من إثباتها حالة الخوف التي اعترت الطاعن راحت ترتب على هذا التخلي المشوب توافر حالة التلبس ثم أنها أطرحت دفاع الطاعن بشأن جهله كنه المادة التي تخلى عن حيازتها ولم تعرض إلى توافر القصد الجنائي لديه مع أنه ركن في الجريمة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، عرض إلى ما أثاره الطاعن حول بطلان

التحقيق وأطرحه بقوله "وأما ما ذهب إليه الدفاع في مسألة الكاتب فإن المادتين ٧٣ و ١٩٩ إجراءات أوجبتا استصحاب كاتب من كتاب المحكمة أو النيابة يوقع مع المحقق المحاضر ولم تخصص الكاتب باختصاص معين بل يكفي أن يكون من كتاب المحكمة أو النيابة المخصصين للتحقيق والتأنيث من محضر التحقيق أن السيد المحقق استصحب معه كتابا من كتاب النيابة مخصصا لأعمال التحقيق" وما انتهى إليه الحكم من ذلك صحيح ، ذلك بأن المادة ١٥٤ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية نصت على أنه "يتولى رئيس كل محكمة توزيع الأعمال على كتابها وتحديد عمل كل منهم وتعيين رؤساء الأقسام والكتاب الأول بالمحاكم الجزئية وكذلك نقل الكتاب ونسبهم داخل دائرة المحكمة ، ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الأعمال بالنسبة لكتاب النيابة التابعة له" ومؤداها أن توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة لا يعدو أن يكون تنظيما داخليا فاطه الشارع برئيس كل محكمة أو نيابة كلية في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما . لما كان ذلك ، وكانت دائرة نيابة بندر دمياط ودائرة نيابة مركز دمياط — كلتاهما — من النيابة الجزئية التابعة لرئاسة النيابة الكلية بمحكمة دمياط ، وكان يصدق في حق كل كاتب من كتبة هاتين النيابةين أنه كاتب نيابة دمياط ، وكان الشارع لم يرب جزاء البطالان على قيام كاتب النيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية ، وكان مفاد المادتين ٧٣ ، ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو وجوب استصحاب كاتب المحكمة أو النيابة لحسب ، مطلقا بغض تخصص أو اشتراط ضرورة ، فإن التحدى ببطلان التحقيق الذي أجراه وكيل نيابة بندر دمياط بمقوله إنه استصحب كاتب نيابة مركز دمياط دون كاتب نيابة البندر لا يكون له عمل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه عرض إلى الدفع ببطلان القبض ورد عليه بقوله: "ومن حيث إنه من قول الدفاع ببطلان القبض فهو قول مردود بأن الجريمة كان متلبسا بها وذلك أن المتهم ما أن رأى الضابط ومن معه حتى اعتراه الخوف تلقائيا فأخرج من ملابسه منديلا ألغاه على الأرض فتناولوه الضابط وكشف أن بداخله مادة الخشيش فأمر بالقاء القبض عليه ، وبذلك يكون القبض صحيحا لا غبار عليه . " وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائق ويتوافره حالة التابـس

بجريمة إحراز مخدر لوجود مظاهر خارجية تبيـن بذاتها عن وقوع الجريمة ، وما دام أن مجرد تخوف الطاعن وخشيته من مدامه رجال مكتب المخدرات له ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر بعد إلقاءه ، فإن ما يبنه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . أما ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه من أنه لم يكن يعرف كنه المادة التي تخلى عن حيازتها فردود بما أورده الحكم المضمن فيه بقوله ” وأما القول بأن المتهم لم يكن يعرف كنه المادة فيكتبه في ذلك أنه ألقاها على الأرض بمجرد أن رأى البوليس ولو أنه كان جاهلا كنهها لما لجأ إلى ذلك ، وهذا فضلا عن قوله بالجلسة أن الضابط هو الذي أشار عليه بأن يدعى أن شخصا يدعى محمود هو الذي حمله هذه المادة ” وما رده به الحكم كاف ويسوغ به إطراح دفاع الطاعن . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن متى كان ما أورده في ملفاته حكما كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالما بأن ما يحزره مخدر— كما هو الحال في الدعوى—فإن ما يثيره الطاعن بصد ذلك يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي ، وضوية السادة المستشارين :
محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين حزام ، ومحمد أبو الفضل حنفي ، وأنور خلف .

(٩٢)

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١) خيانة أمانة . إثبات . ” إثبات بوجه عام . إثبات بالكتابة “ .
حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب “ . محكمة الموضوع . سلطتها
في تقدير الدليل . دعوى مدنية . تبديد .

مدى تقيد المحكمة بقواعد الإثبات المدنية في جريمة خيانة الأمانة ؟
انقضاء التزجirin دفعات مقدمة من حساب الإيجار . من المعلومات العامة
التي لا تحتاج إلى سند .

(ب، ج) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . حكم . ” تسييبه .
تسييب غير معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن بالنقض .
ما لا يقبل منها “ .

(ب) كفاية تشكك القاضي في إسناد اللجة إلى المتهم لفضاء له بالبراءة .

(ج) عدم جواز الذي حل المحكمة قضاؤا والبراءة بناء على احتمال ترجع لديها بدوى
قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها .

١ — إن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الإثبات
المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الادانة
في خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على عشرة جنهيات احتياطا المصلحة
المتهم حتى لا تتقرر مسؤوليته وعقابه إلا بناء على الدليل المعترف في القانون، ولا كذلك

البراءة لانتفاء موجب تلك الحيلة وإسلاما لمقصود الشارع في ألا يعاقب برئ
 مهما توافر في حقه من ظواهر الأدلة . ومتى كان الحكم المطعون فيه فضلا
 عن ذلك قد أخذ في إثبات عقد الأمانة وفي التغاير كليهما بالدليل الكتابي ،
 وكان اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار من المعلومات العامة
 التي لا يحتاج في تقريرها إلى سند ، فإن استناد الحكم إلى دلالة الخطاب الصادر
 من الطاعن يكون نافلا لا تؤثر في جوهر تسييه .

٢ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضي
 في استناد التهمة إلى المتهم لكي يقضي له بالبراءة ، لأن المرجح في ذلك
 إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر أنه ألم بعناصر الدعوى وأحاط
 بأدلتها عن بصيرة وبصيرة .

٣ - من المقرر أنه لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء
 على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن
 ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ما دام قد أقام قضاؤه
 على أسباب تمحله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٥/٧/٤ بدائرة مركز مغاغة :
 بدد مبلغ النقود المبرين بالمحضر والمملوك لحسن ادريس راغب والمسلم إليه على سبيل
 الوكالة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى حسن ادريس
 راغب مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف
 والأتعاب . ومحكمة مغاغة الجزئية قضت في الدعوى حضورا باملا بمادة الإتهام
 بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه
 أن يدفع إلى المدعي بالحق المدني مبلغ ٥١ ج والمصاريف المدنية و ٥٠٠ قرش
 مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة النيا الابتدائية -
 بهيمة استئنافية - قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالناء
 الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها

المصروفات عن الدرجتين ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فظن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن المدعى بالحقوق المدنية ينهى كل الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده من جريمة خيانة الأمانة المنسوبة إليه قد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة تشككت في التهمة بدعوى تراخي الطاعن في التبليغ وهو مالا مساع له في الاستدلال مادام المتهم لم يجحد لإبصالات الأمانة المأخوذة عليه ، ومادام المرجع في الإثبات للقواعد المدنية واتخذت من الإيصال المؤرخ ١٩٦٤/٢/١٢ دليلا على تخالص المطعون ضده من دين لم يترتب في ذمته إلا في تاريخ لاحق ابتداء من ١٩٦٤/٦/٩ وفهمت الخطاب المؤرخ ١٩٥٨/٨/١٨ على غير مؤداه من اقتضاء الطاعن دفعات مقدمة من حساب الإيجار ، مع إنصراف دلالة هذا الخطاب إلى غيره ، ولم تنظن إلى دلالة الكشف الموقع عليه من والد المطعون ضده ، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه مرض تهمة خيانة الأمانة المنسوبة إلى المطعون ضده من أنه إختلس ثمانين جنيها في ١٩٦٥/٧/٤ كان قد حصلها من المزارعين لحساب الطاعن بصفته وكلاء عنه ، فلم يطلعن إلى ثبوتها لتراخي الطاعن في التبليغ سنة كاملة إلى أن شكاه المطعون ضده في مكتب العمل لفصله بغير مبرر ، وثبوت استلامه هذا المبلغ من المطعون ضده بموجب إيصال موقع عليه من ١٩٦٤/٢/١٢ ولوأنه سابق على تاريخ التبديد المدعى به لجريان عادة المزارعين بسحب دفعات مقدمة على حساب المستحق لهم من الإيجار مستدلا على جريان تلك العادة بفحوى خطاب صادر من الطاعن إلى المطعون ضده في ١٩٥٨/٥/١٨ أيا كانت المناسبة التي صدر فيها . لما كان ذلك ، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في إستناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة لأن المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر أنه ألم بعناصر الدعوى وأحاط بأدلتها من بصر وبصيرة ، وكانت المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد

الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على عشرة جنهات احتياطا لمصلحة المتهم حتى لا تتقرر مسئوليته وعقابه إلا بناء على الدليل المعتمد في القانون ، ولا كذلك البراءة لإنتفاء موجب تلك الحيلة وإصلاحا لمقصود الشارع في ألا يعاقب برىء مهما توافر حق من ظواهر الأدلة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم فضلا عن ذلك قد أخذ في إثبات عقد الأمانة وفي التخالص كليهما بالدليل الكتابي ، وكان إقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار من المعلومات العامة التي لا يحتاج في تقريرها إلى سند ، فان استناد الحكم إلى دلالة الخطاب الصادر من الطاعن يكون تامة لا تؤثر في جوهر تسببيه ومن ثم لا يعيبه الخطأ في فهم فحواه — بفرض وقوعه — وهو لم يخطئ في ذلك ، وكان لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات أخر قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه مادام قد أقام قضاؤه على أسباب تتحمل . لما كان ذلك ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد مبرى ، وضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود كامل طليقة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٩٣)

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) آثار . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . حكم .
” تسييبه . تسييب معيب “ . إثبات . ” إثبات بوجه هام “ .

(١) مناط التأييم في جريمة الإتهار بالآثار : هو ثبوت مزاولة الإتهار فيها
بالفعل . مثال لإخلال بدفاع جوهرى .

(ب) استناد القاضى الجنائى في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى
يقنع به وحده . علم جواز تأسيس حكمه على رأى غيره . مثال .

(ج) الحكمة التصولى في تكوين عقيدتها على التبريات باعتبارها معزة
لما ساقته من أدلة . التبريات لا تصلح وحدها لأن تكون
قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة .

١ — مناط التأييم في جريمة الإتهار فى الآثار طبقا للسنتين ٢٤ ، ٣٠/٧
من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ هو ثبوت مزاولة الإتهار بالفعل فى الآثار
بغير ترخيص . ولما كان ما أثاره الطاعن من منازعة فى الإتهار فى الآثار
استنادا إلى أن الآثار التى يحوزها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها بعد
من أوجه الدفاع الجوهرية التى يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها
بأسباب سائغة ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والإخلال
بحق الدفاع .

٢ — القاضي في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يصح أن يؤسس حكمه على رأى غيره .
ولما كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها بإتجار الطاعن في الآثار على رأى محرر المحضر ، فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها .

٣ — إنه وإن كان الأصل أن للحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة بندر الأقصر : إتجر في الآثار بنير ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣٣ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ١٩٢ سنة ١٩٥٥ . ومحكمة الأقصر الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا عملا بمسواد الاتهام بتفريم التهم عشرة جنهات والمصادرة . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة الاستئنافية — هيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الإتجار في الآثار بنير ترخيص قد شابه القصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه دفع التهمة بأنه لم يزاول الإتجار في الآثار بالفعل فجمومة الآثار الموجودة بالمحل والمقبلة بالسجل لا تزال كاملة ولم يتصرف في شيء .

منها بالبيع انتظارا لصدور التصريح الذى طلبه من مصلحة الآثار ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله " إن معاون مباحث الأقصر علم أن المتهم يتاجر فى الآثار بدون ترخيص وتوجه إلى المحل وأغلقه بالجمع الأحمر وحرر له محضرا بذلك ونبه عليه بعدم فتح محله الذى كان يحتوى على آثار كثيرة العدد . وأن اللجنة المشكلة لجرد المحل قدمت تقريرها فى ١١/٩/١٩٦٧ وثابت به أن بالمحل قطعاً أثرية كثيرة العدد وأن هناك قطعاً أكثر من القطع المسجلة بما يساوى ٢٦ جنينها وأن المتهم لم يدفع الاتهام المسند إليه بأى دفع أو دفاع ومن ثم فإن الاتهام المسند إليه يكون صحيحاً متكامل الأركان كاملاً ثابتاً قبله من المحضر المؤرخ ١٩٦٤/٥/١ ومن عدم دفعه الاتهام بأى دفاع وخلص الحكم من ذلك إلى إدانته بجرمة الإتجار فى الآثار . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة بدرجة كافية أن المدافع عن الطاعن نازع فى توافر أركان جريمة الإتجار فى الآثار وقرر أنه أعد المحل انتظاراً لصدور ترخيص استغلال الآثار الذى طلبه من مصلحة الآثار وأن الآثار التى يحوزها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها وقد جردت بمعرفة لجنة من المصلحة . لما كان ذلك ، وكان مناط التأييم فى جريمة الإتجار فى الآثار طبقاً للقانون رقم ٢٤ و ٧/٣٠ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ هو ثبوت مزاولة الإتجار بالفعل فى الآثار بغير ترخيص ، وكان ما أثاره الطاعن من منازعة فى الإتجار استناداً إلى أن الآثار التى يحوزها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها من أوجه الدفاع الجوهرية التى يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائقة أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع ولا يبنى فى ذلك استناد الحكم — وهو بصدد تحصيل واقعة الدعوى — إلى ما أرسله محضر المحضر فى أقواله من أن مخبرياته دلت على أن الطاعن يتجبر فى الآثار ذلك بأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يصح أن يؤسس حكمه على رأى غيره ، وأنه وإن كان الأصل أن للحكمة أن تمول فى تكوين حقيقتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت

أنها كانت مطروحة حل بساط البحث ، إلا أنها لا تصح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت الجريمة ، ولما كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها بإتجار الطامن في الآثار على رأى محرر المحضر . فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريره لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيها بنفسها " لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٣١ من مازن سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين حويس ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حنّ ، وأبور خلف .

(٩٤)

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) حكم . " تسببه . تسبب معيب " . إثبات . " إثبات بوجه عام . خيرة " . قتل عمد .

(١) استناد الحكم إلى مجرد وجود دماء آدمية بملابس المتهم دون أن يثبت لدى المحكمة أن هذه الدماء من دماء القتل . معيب .

(ب) تساعد الأدلة في المراد الجنائية ؟

١ — إن عجز المتهم عن تعليل وجود دماء آدمية بملابسه لا يؤدي إلى القول أن هذه الدماء هي من دماء المجنى عليها ضرورة وبلا شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب ، ذلك بأنه لا يكون لهذا الاستدلال محل إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء التي وجدت بملابسه هي من دماء القتيلة نفسها . ومتى كانت المحكمة قد خالفت هذا النظر وعولت صراحة في قضائها بادانة الطاعن على ما جاء بالتقرير الطبي من مجرد وجود بقع دماء آدمية بثوبه ، رغم أنها لم تفحص فيا عن طريق تحليل فصائل الدماء ، ودون أن تتناول المحكمة بالبحث نفى علاقة تلك الدماء بالجروح التي ثبت وجودها بجسم الطاعن أو انتهت في حكمها أنها من دم القتيلة نفسها ، وكان لا يعلم ما كانت تنهى إليه المحكمة لو أنها تخطت إلى فساد ذلك الدليل الذي ركنت إليه في قضائها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

٢ — إن الأدلة في المواد الجنائية متساندة تشد بعضها بعضا ، ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مرزق سمالوط محافظة المنيا : قتل نعمات متولى السيد عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت التنية على قتلها وأعد لذلك آلة حادة (سكين) واستدرجها من منزلها إلى مكان الحادث حيث أنهار عليها طمعا بالآلة سالفة الذكر قاصدا من ذلك قتلها فحدثت بها الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وطلبت الى مستشار الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة تقرر بذلك . وأدعى محمد محمود هتان -زوج القتيلة- عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على أولاده الفصر كمال وعمدوح ومحمود وكذلك متولى السيد — والدعا — مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . وبتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٧ قررت محكمة جنيات المنيا احالة أوراق المتهم الى مفتي الجمهورية ، ثم قضت حضوريا وباجماع الآراء عملا بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالإعدام شتقا والزمنة أن يدفع إلى المدعين بالحق المدني بصفتها مبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فظمن المحكوم عليه في هذا بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة قتل المجنى عليها قد شابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه حول في قضائه على ما وجد بجلباب الطاعن من دماء آدمية لم تعرف فصيلتها ، على الرقم مما أثاره في دفاعه

عن انقطاع صلة هذه الدماء بالحادث، واحتمال اتصالها بالجلباب من الإصابات التي وجدت بيديه ، وبذلك يكون الحكم معينا بما يستوجب قصفه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن ضمن مرافعته قوله ”أما عن الدم الذي عثر عليه بجلباب المتهم ، فهو عبارة عن بقع لدم آدمى ، وثابت أن المتهم مصاب بيده بجرح قطعى ، ومن الجائز أن تكون هذه البقع لدمه هو ، أو يجوز أنها من دم آدمى آخر لأن المتهم يعمل بمسنفى “ . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في ثبوت الواقعة في حق الطاعن إلى أدلة استمدتها من أقوال الشهود والمعاينة ومن التقرير الطبي الشرعى الخاص به وبالمجنى عليها . وحصل الحكم الدليل المستمد من تقرير الطب الشرعى بشأن الطاعن — نقلا عما ورد بذلك التقرير — في قوله ” وجاء بتقرير الطيب الشرعى بشأن جلباب المتهم أنه قد وجد بها عدة مسحات مسمرة تحت مساحة قدرها ١,٥ × ٥ سم أكثر وضوحا من الخارج وأخذت منها عينات للدم فبين أنها دم آدمى (ولا تكنى للفصائل) وتبين من الكشف المتوقع على المتهم أيضا بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨ أنه وجد به جروح قطعية باليد اليمنى وجرح قطعى بأسفل السبابة اليد اليسرى وأن هذه الإصابات حدثت منذ حوالى ٤٨ ساعة أى تتفق وتاريخ الحادث ولا تحتاج للعلاج “ . لما كان ذلك ، وكان مجزأ المتهم عن تحليل وجود دماء آدمية بملابسه لا يؤدى إلى القول بأن هذه الدماء هى من دماء المجنى عليها ضرورة وبلا شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب ذلك بأنه لا يكون لهذا الاستدلال محل إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء التي وجدت بملابسه هى من دماء القتيلة نفسها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خالفت هذا النظر ومولت صراحة في قضائها بإدانة الطاعن على ما جاء بالتقرير الطبي من مجرد وجود بقع دماء آدمية بشو به ، رغم أنها لم تفحص فنيا عن طريق تحليل فصائل الدماء ، ودون أن تتناول المحكمة بالبحث نفى علاقة

تلك الدماء بالجروح التي ثبت وجودها بجسم الطاعن ، أو تثبت في حكمها أنها من دم القتيلة نفمها . وكان لا يعلم ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تفلطنت إلى فساد ذلك الدليل الذي ركنت إليه في قضائها بالإدانة إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

العدد الأول

السنة العشرون

فهرس هجائي موضوعي عام

للاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

في المواد الجنائية

الصفحة	القائمة
	(١)
	إتلاف مزروعات . إتفاق . آثار . إثبات . إحالة . إختصاص . إختلاس أشياء معجوزة . إختلاس أموال أميرية . إختلاس أموال المشروعات الخاصة . إخفاء أشياء متحصلة من جنابة أو جتعة . لإرتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب . إستئناف . إستجواب . إستعمال محرر مزور . إستيقاف . إستيلاء على مال للدولة بغير حق . إشتباه . إشتراك . أشخاص اعتبارية . إصابة خطأ . إصابة عمل . إصلاح زراعي . إعتراف . إعدام . إعلان . إكراه . إلتباس إعادة النظر . أمر إحالة . أمر بالأوجه . إنتهاك حرمة ملك الغير . أوراق رسمية .
	إتلاف مزروعات
	راجع : لإرتباط وقض .
	(القائمة رقم ٣٩ بالصيغة رقم ١٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		إتفاق
		١ - مجرد إثبات سبق الإصرار على التهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها .
٨٥	١٨	(الظن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٢ - ماهية الاشتراك بطريق الاتفاق ؟
١٠٨	٢٤	(الظن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		آثار
		مناطق التائيم في جريمة الاتجار بالآثار : هوثبوت مزاولة الاتجار فيها بالقتل . مثال لإخلال بدفاع جوهري .
٤٣٧	٩٢	(الظن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢١)
		إثبات
		"إثبات بوجه عام" .
		١ - تزوير المتهم في الأوراق المضادة على بياض المسامحة إليه . إثباته بطرق الإثبات كافة .
٣٨	٩	(الظن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - عدم تقيد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية إلا عند الفصل في مسألة مدنية تعد عنصرا من عناصر الجريمة المطروحة . مطالبة صاحب الإمضاء على بياض أن يثبت كتابة ما يخالف المدون بالبياض . مخالفا للقانون .
٣٨	٩	(الظن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٣ - الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في سبيل كشف الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها . شرط صحتها ؟
٣٣٥	٧٣	(الظن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تقدير المانع الأدبي الذي يجيز الإثبات بالبيئة . موضوعي .
٣٨	٩	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٦/١/١٩٦٩) ٥ — لا بطلان على مخالفة الإجراءات الخاصة بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها في ظل التشريعات الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ . خضوع الفخس في صناعة وتجارة الصابون لقواعد الإثبات العامة .
٥٦	١٢	(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٣/١/١٩٦٩) ٦ — ما نص عليه القرار الوزاري رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ — في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد له ، لا يقيد المحاكم . علة ذلك ؟
٥٦	١٢	(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٣/١/١٩٦٩) ٧ — لم يعين القانون طريقا معينا لإثبات التزوير .
٦٩	١٤	(الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٣/١/١٩٦٩)
١٦٤	٣٥	(الطن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلة ٢٠/١/١٩٦٩) ٨ — مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم منه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها .
٨٥	١٨	(الطن رقم ١٧٣١ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٣/١/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من الأدلة المباشرة أو غير المباشرة . مثال .
١٠٨	٢٤	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
٣٥٦	٧٧	(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		١٠ - عدم اشتراط القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة انليز المعدل وجوب فحص العينة بطريق النخل والتحليل الكيماي معا وأن تكون المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب المقررة لاواصفات .
١١٨	٢٥	(الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		١١ - متى يكون الحكم معيبا بالفساد في الاستدلال ؟ وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال .
١٢٤	٢٦	(الطن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		١٢ - جواز اعتماد القاضي على ما يحصله من معلومات في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى .
١٤٥	٣١	(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		١٣ - حق القاضي الجنائي في اختيار طريق الإثبات مطلق . ما لم يقيد القانون بنص خاص . حرية في وزن قوة الإثبات المستمدة من كل مناصر .
١٦٤	٣٥	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		١٤ - لمحكمة الموضوع الأخذ من أى بينة أو قرينة تراح إليها دليلا لحكمها .
١٦٤	٣٥	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٩/٢٠)
		١٥ - إصابة المجني عليها بشلل في إحدى يديها لا يحول دون استعمال اليد الأخرى .
١٦٨	٣٦	(الطن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)

الصفحة	القائمة	
		١٦ — تقدير الدليل . موكل لمحكمة الموضوع . مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها الأدلة . غير جائزة أمام الذقض .
١٦٨	٣٦	(الطن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
١٧٣	٣٧	(الطن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
		١٧ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة .
١٨٧	٤١	(الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
٣٨١	٨٣	(الطن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
٤٤١	٩٤	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		١٨ — تسبب أحكام الادانة ؟ بيانات هذا التسبب ؟
١٩٢	٤٢	(الطن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
٢٩٠	٦٢	(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		١٩ — حق محكمة الموضوع في التدابير على ثبوت الجريمة بسوابقها ولوائحها من القرائن والأمارات التي تشهد لقيامها .
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٢٠ — أفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة لا يترتب عليه بالضرورة أن يكون هو صاحب المخدر الذي ضبط في صندوق لا يستأثر باستعماله وإنما يشاركه فيه آخرون . مثال .
٢٥٨	٥٦	(الطن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		٢١ — اقامة الحكم قضاءه على ماله أصل ثابت بالتحقيقات . الني عليه بدعوى الخطأ في الاسناد . غير مقبول . خطأ الحكم فيما ساقه تزيدا عن حاجة الدعوى . لا يبييه .
٢٧٧	٦٠	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		٢٢ — تحدث الحكم عن واقعة سابقة أو لاحقة للواقعة المطروحة . متى لا يبييه ؟
٢٧٧	٦٠	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)

الصفحة	القائمة
	٢٣ — احالة الحكم في بيانه للدليل ، إلى مذكرة مدير عام شئون الإنتاج . دون بيان مضمونها . عدم كفايته .
٢٩٠	(الملن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) — ٦٢ —
	٢٤ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يقتنع بها القاضي . وجوب استغلاصه عقيدته بنفسه دون أن يشاركة أحد .
٢٩٠	(الملن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) — ٦٢ —
	٢٥ — تقدير المحكمة أن عملية نقل وتفريغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه إلى الحد الذي وجد عليه . موضوعي .
٣١٢	(الملن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) — ٦٧ —
	٢٦ — الضرب على قبة الرأس . امكان حدوثه من ضارب يقف أمام المنجني عليه أو خلفه . تقدير ذلك لاحتياج إلى خبرة .
٣٢٣	(الملن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) — ٧٠ —
	٢٧ — الدفع بتعذر الرؤية قد يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا . مثال .
٣٢٣	(الملن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) — ٧٠ —
	٢٨ — تعقب الدفاع في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه . غير لازم .
	اطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها . يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . بيان علة اطراحها . غير لازم .
٣٢٣	(الملن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) — ٧٠ —
	٢٩ — حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي . ولو حملته أوراق رسمية .
٣٥٦	(الملن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) — ٧٧ —

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - قضاء البراءة . شرطه : أن يكون بعد الاحاطة بأدلة الدعوى وظروفها والموازنة بينها . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستمد من الحرز المرسل للجمارك . يبييه . .
٣٦٨	٧٩	(الطن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٣١ - تعويل الحكم في ادانته للطاعن على ما أورده - خلافاً للثابت بالأوراق - من وجود آثار دماء بملابسه . خطأ في الاسناد .
٣٨١	٨٢	(الطن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ ق - جة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٣٢ - إقامة الحكم قضاءه على ماله مأخذ الصحيح من الأوراق . انحسار حيب الخطأ في الاسناد عنه .
٤٠١	٨٨	(الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٣٣ - امتخااص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائقا .
٤٠١	٨٨	(الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٣٤ - النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد هما ورد بتسجيل لمناقشة بينه وبين المتهم ، دون سماح المحكمة لهذا التسجيل أو ايراد فحواه .
٤٠١	٨٨	(الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٣٥ - مدى تقييد المحكمة بقواعد الاثبات المدنية في جريمة خيانة الأمانة ؟
		اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الايجار . من المعلومات العامة التي لا تحتاج إلى سند .
٤٢٨	٩١	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ — استناد القاضى الجنائى فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . علم جواز تأميس حكمه على رأى غيره . مثال .
٤٣٧	٩٣	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢١)
		٣٧ — للمحكمة التعويل فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . التحريات لاتصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة .
٤٣٧	٩٣	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢١)
		٣٨ — استناد الحكم إلى مجرد وجود دماء آدمية بملابس المتهم دون أن يثبت لدى المحكمة أن هذه الدماء من دماء القتيل .
٤٤١	٩٤	عيب .
		(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢١)
		راجع أيضا : اعتراف .
		(القاعدة رقم ٤٥ بالصيغة رقم ٢٠٧)
		وتأليس .
		(القاعدة رقم ٨٠ بالصيغة رقم ٣٧٢)
		وتسريب .
		(القاعدة رقم ٦٢ بالصيغة رقم ٢٩٠)
		وشهود .
		(القاعدة رقم ٤٢ بالصيغة رقم ١٩٢)
		وقوة الأمر المقض .
		(القاعدة رقم ٩ بالصيغة رقم ٣٨)

الصفحة	قاعدة	
		إعتراف :
		١ - حق محكمة الموضوع في التحويل على قول متهم على آخر .
١٥٦	٣٣	(الطن رقم ٢٠٣١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٢ - لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك .
١٨٧	٤١	(الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
		٣ - سلطان الوظيفة في ذاته . لا يمد إكراه . ما دام لم يستغل بالأذى ماديا كان أو معنويا إلى المتهم . إستخلاص ما إذا كان إقرار المتهم في الظروف والملابسات التي حصل فيها متأثرا بسلطان الوظيفة . موضوعي .
٢٠٧	٤٥	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢)
		٤ - الأخذ بإقرار المتهم في حق نفسه وغيره من المتهمين . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٢٠٧	٤٥	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢)
		٥ - الاعتراف في المسائل الجنائية . ماهيته : من عناصر الاستدلال التي تقرر بها محكمة الموضوع .
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
٢٧٧	٦٠	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		٦ - الأخذ بإقرار المتهم . حق لمحكمة الموضوع . متى اقتضت بصرته .
		بيان سبب اطراح المحكمة إنكار المتهم لإقراره . واجب . عند استنادها على هذا الاعتراف . مخالفة ذلك . قصور في الحكم .
٣٠٠	٦٤	(الطن رقم ٢١٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة
	أوراق رسمية :
	راجع : إثبات بوجه عام .
	(النافذة رقم ٧٧ بالصيغة رقم ٣٥٦)
	شهود :
	١ - المحكمة الاستئناف عن سماع الشهود . شرط . ذلك ؟
٢٩	(الطن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٧
٣٨	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٩
	٢ - حجز المحكمة القضية للحكم . عدم الترامها بإعادة الدهوى للرافعة لأجراء تحقيق فيها .
٣٨	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٩
	٣ - شرط التمويل على أقوال الشهود التي وردت في التحقيقات ؟
٣٨	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٩
	٤ - وجوب تلاوة أقوال الشهود للقائين إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك .
٣٨	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٩
	٥ - عدم إجراء محكمة ثاني درجة بتحقيقات إلا ما ترى لزوما لأجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات محكمة أول درجة .
٣٨	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٩
	٦ - تقدير المانع الأدبي الذى يميز الإثبات بالبينة .
٣٨	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٩
	٧ - أخذ الحكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط المتهم ، وعدم أخذه بها في صدد ما رواه عن اعتراف المتهم له بأنه يحرز الخنزير بقصد الاتجار . لا يبيحه .
١٠٠	(الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢٢

الصفحة	القاعدة	
		٨ — تجزئة أقوال الشاهد . حق لمحكمة الموضوع .
١٠٠	٢٢	(الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٩ — عدم اعتراض المتهم على قبول عاينه تلاوة أقوال الشاهد . حق المحكمة في الاستثناء عن سماع الشاهد .
١٠٠	٢٢	(الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		١٠ — قرابة الشهود للجنى عليه . لا تمنع المحكمة من الأخذ بأقوالهم متى اقتنعت بها .
١٤٥	٣١	(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		١١ — وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها . موضوعي .
١٤٥	٣١	(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
٣٨	٩	(والطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٢٦٦	٥٨	(والطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		١٢ — عدم التزام المحكمة ببيان صلة أطرافها أقوال شهود النفى .
١٧٨	٣٩	(الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٧)
		١٣ — حق محكمة الموضوع في أن تعول على ما تظن إليه من أقوال .
١٩٢	٤٢	(الطن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢)
		١٤ — أخذ محكمة الموضوع بشهادة شاهد . يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .
٢٦٦	٥٨	(الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)

الفاصلة	الصفحة
١٥ — تنازل المتهم أو المدافع عنه عن سماع الشهود . أثره : الاستغناء عن سماعهم والاكتفاء بتلاوة أقوالهم بالتحقيقات . عدم جواز النسي على المحكمة قعودها عن سماعهم . (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٩٦٩/٣/٢٤)	٣٧٢
راجع أيضا : إثبات بوجه عام . (القاعدة ثان وقا ٨٨ و ٩٢ بالصحفتين رقمي ٤٣٣٤٤١٤)	٨٠
قرائن :	
قرائن الحال طريق أصلي في الإثبات في المواد الجنائية . (الطن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٩٦٩/١/٢٧)	١٦٨
قوة الأمر المقضى :	
١ — ليست للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٩٦٩/١/٦)	٣٨
٢ — مدى حجية الحكم الجنائي النهائي ؟ (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٩٦٩/٣/٣١)	٨٧
٣ — للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بادانته — سواء كان فاعلا أو شريكا — إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعوى على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخيرة إلى اسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلا من صدر الحكم بادانته طالما بقي الحكم الأول قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة . لما طلب إلغاء الحكم الأول عن طريق التماس إعادة النظر طبقا	٤٠١

الصفحة	القاعدة	
		للسادة ٥/٤٤١ إجراءات فاذا ماتم لها ذلك استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر .
٤٠١	٨٧	(اللمن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢١) : خبرة :
		١ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . أمر موكل إلى قاضي الموضوع .
١١٨	٢٥	(اللمن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٢ - لمحكمة الموضوع الجزم بصحة ما رجعه الخبير في تقريره .
١٨٧	٤١	(اللمن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
		راجع أيضا : إثبات بوجه عام . (القاعدة رقم ٧٠ بالصفحة رقم ٢٢٢)
		إجراءات المحاكمة
		١ - بطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .
		اثارة الدفع ببطلان أمر الاحالة لأول مرة أمام محكمة النقض . فري جائر .
١	١	(اللمن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعي . كفاية الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .
١	١	(اللمن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٣ - وجوب تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . اعادة

المقابلة	القائمة	المقابلة
		الدعوى للرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى .
٧	٢	(الملن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢
		٤ - العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع . متى يعتبر الحكم حضوريا ؟
٧	٢	(الملن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢
		٥ - عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنايات من محكمة الجنايات .
٧	٢	(الملن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢
		٦ - حق الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة فى غيبة المتهم لغيره من الخصوم .
٧	٢	(الملن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢
		٧ - ابطال الحكم النيابى الصادر من محكمة الجنايات بمحضور المحكوم عليه فى غيبته أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة .
٧	٢	(الملن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢
		٨ - تقييد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة فى أمر الاحالة .
١٧	٤	(الملن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٤
		٩ - حق محكمة الجنايات فى اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة إلى ما تبينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى واحالتها إلى النيابة العامة للتصرف فيها . مثال .
١٧	٤	(الملن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٤

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — المحكمة الاستئنافية من سماع الشهود . شرط ذلك ؟
٢٩	٧	(الطنن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٣٨	٩	(الطنن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		١١ — وجوب تلاوة أقوال الشهود الغائبين إذا طلب منهم أو المدافع عنه ذلك .
٣٨	٩	(الطنن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		١٢ — عدم إجراء محكمة ثاني درجة تحقيقات لإماترى لزوما لأجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات محكمة أول درجة .
٣٨	٩	(الطنن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		١٣ — حجز المحكمة للقضية للمحك . عدم التزامها بإعادة الدعوى للمرافعة لإجراء تحقيق فيها .
٣٨	٩	(الطنن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩)
		١٤ — عدم اعتراض المتهم على قبول محاميه تلاوة أقوال الشاهد . حق المحكمة في الاستئناء من سماع الشاهد .
١٠٠	٢٢	(الطنن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		١٥ — حق محكمة الجنايات في الاختصار على نظر الجنايات وفصل الجناح المرتبطة بها ارتباطا بسيطا وأحالتها إلى محكمة الجناح. نطاقه ؟
		الطعن بالنقض في حكم محكمة الجنايات بأحالة الجناح إلى محكمة الجناح . غير جائز . أساس ذلك : الحكم غير منه للخصومة .
١٣٧	٢٩	(الطنن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		١٦ — نطاق حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة وأسبابها الوصف القانوني عليها .
٢١٢	٤٦	(الطنن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - القيود التي ترد على حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة واسباغ الوصف القانوني الصحيح عليها ؟ مثال في موازين .
٣٦٥	٧٨	(الطن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		١٨ - تنازل المتهم أو المدافع عنه عن سماع الشهود . أثره : الاستثناء عن سماعهم والاكتفاء بتلاوة أقوالهم بالتحقيقات . عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن سماعهم .
٣٧٢	٨٠	(الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		١٩ - الأصل في الإجراءات الصحة . الادعاء بخالفه ما أثبت في محضر الجلسة أو في الحكم من إجراءات . لا يجوز إلا من طريق الادعاء بالتزوير فيما أثبت .
٣٧٢	٨٠	(الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٢٠ - تعيب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصلح سببا للطن على الحكم .
٣٨٨	٨	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		إحالة
		راجع : غرفة المشورة .
		(القاعدة رقم ٧٢ بالصيغة رقم ص ٣٣١)
		إختصاص
		إختصاص المحاكم . "تنازع الاختصاص" .
		حق محكمة الجنايات في الإقتصاص على نظر الجنايات وفصل الجنح المرتبطة بها ارتباطا بسيطا وإحالتها إلى محكمة الجنح . نطاقه ؟
١٣٧	٢١	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		إختصاص مأمور الضبط القضائي :
		١ - امتداد اختصاص مأمور الضبط إلى جميع من اشتركوا في الجريمة التي بدأ تحقيقها أو اتصلوا بها أينما كانوا . حقه عند الضرورة في تتبع الأشياء المتحصلة من هذه الجريمة واتخاذ الإجراءات قبل المتهم فيها وغيره من المتصلين بها .
٢٠٧	٤٥	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣ -)
		٢ - الاستجواب المحظور على رجل الضبط إجراؤه ؟
		رجال الرقابة الإدارية من مأموري الضبط .
٢٧٧	٦٠	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٨ - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ -)
		٣ - مباشرة النيابة للتحقيق . عدم اقتضاؤها قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه .
٢٧٧	٦٠	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ -)
		٤ - الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في سبيل كشف الجرائم والتوصل إلى معاينة مرتكبيها . شرط سمعها ؟
٣٣٥	٧٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ -)
		٥ - إسباغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافئة المخدرات وتنظيم استعمالها والإبجار فيها . عدم جدوى المنازعة في اختصاص من نصت عليهم المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحرار مخدر .
٣٧٢	٨٠	(الطن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ -)
		إختلاس أشياء محجوزة
		١٠ - العقوبة المقررة لها عن جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات .
		لا يتوافر بها الظروف المشددة المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦

الصفحة	القاعدة	
		من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . ولا تعتبر من جرائم الاعتداء على المال في حكم المادة ٧/ب من ذات القانون .
		جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتممة بالمادة ٣٤٢ عقوبات . من جرائم الاعتداء على السلطة . القصد الجنائي فيها هو عرقلة التنفيذ .
٤٩	١٠	(الطنن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٢ - الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله ؟ أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .
٧٥	١٥	(الطنن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		اختلاس أموال أميرية
		١ - القول بارتكاب جريمة الاختلاس انصياعا لرغبة الرؤساء . غير جائز . وجوب مسامحة المرءوس .
٢٤	٦	(الطنن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام .
		العاملون في المؤسسات العامة يعدون من الموظفين أو المستخدمين العميين .
١٠٨	٢٤	(الطنن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٣ - نطاق مريان المادة ١١٢ عقوبات ؟
		العامل بالمؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازر . في حكم الموظفين العموميين .
١٠٨	٢٤	(الطنن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - متى تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات ؟
١٠٨	٢٤	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		٥ - معاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات مع استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ من ذلك القانون . لا جدوى مما يشير الطاعن من أن المادة ١١٣ مكرر عقوبات هي الواجبة التطبيق ما دامت العقوبة المقررة بها مقبولة في القانون وفقا للمادة المذكورة . لا يغير من هذا أن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة .
١٨٧	٤١	(الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٧/١/١٩٦٩)
		٦ - ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال . لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي .
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٧/٢/١٩٦٩)
		٧ - الفاعل الأصلي في الجريمة : مثال في إختلاس أموال أميرية .
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣/٢/١٩٦٩)
		٨ - أركان جريمة المادة ١١٢ عقوبات ؟
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣/٢/١٩٦٩)
		٩ - تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات بتسليم المال إلى الموظف العام ووجوده في عهده بسبب وظيفته . يستوى أن يكون المال تاما مملوكا للدولة أو خاصا مملوكا للأفراد .
٢٦١	٥٧	(الطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - مهم جدوى النعى على الحكم عدم تعيينه مقدار المال الذى داخله النفس . ما دام الطاعن يسلم بما أثبتته الحكم تحديدا لمقدار ما اختلس .
٢٦١	٥٧	(الطنن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٩)
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ٨٨ بالصيغة رقم ٤١٤)
		ووصف التهمة .
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصيغة رقم ٢١٢)
		اختلاس أموال المشروعات الخاصة
		سريان المادة ١١٣ مكررا عقوبات على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في المشروعات الخاصة الواردة بها حصرا ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة . خروج العاملين في المؤسسات العامة من نطاق المادة ١١٢ مكررة عقوبات .
		المؤسسة العامة . شخصية اعتبارية مستقلة . اتباع أساليب القانون العام في إدارتها . تمتعها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها .
١٠٨	٢٤	(الطنن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		إخفاء أشياء متحصلة من جنابة أو جنحة
		(١) الإخفاء المتحصل من جنابة :
		متى تتضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما إخفاء المتهم من أشياء متحصلة من اختلاس ؟
		كفاية واقعة التبرير العقوبة المقضى بها . عدم جدوى النعى على الحكم بشأن واقعة أخرى لا تأثير لثبوتها من عدمه على العقوبة المحكوم بها .
٢٧٧	٦٠	(الطنن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		الإخفاء المتحصل من سرقة :
		إخفاء شيء مسروق أيا ما كان قدره . يتحقق من الركن المادى في جريمة إخفاء أشياء مسروقة .
٢٧٧	٦٠ ...	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		إرتباط
		١ - اعتبار الحكم الجرائم المسندة إلى المتهم مرتبطة وتوقيعه عليه عقوبة أشدها . إنتفاء مصلحته في النهي على الحكم خطؤه باسناد جريمة لم ترد في أسر الإحالة إليه طالما أن العقوبة المقررة بها هى عقوبة الجريمة الأشد الواردة في أسر الإحالة .
١٧	٤ ..	(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ؟
٧٧	١٦ ..	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
٩٢	٢٠ ..	(الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٣ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه موضوعى . متى يخضع لرقابة محكمة النقض ؟
		لا إرتباط بين جريمة عدم إنشاء صاحب العمل ملفا لكل من عماله وبين جريمة عدم منحه هؤلاء العمال إجازات المواصلات والأعياد .
		المادتان ١/٦٢ ، ١/٢٩٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
٧٧	١٦ ..	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٤ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعى .
		إرتباط جريمة عدم تقديم أنفار دودة القطن بجريمة عدم التواجد بالزراعة أثناء المقاومة .
		خطأ الحكم في تقدير قيام الارتباط . إعتباره من الأخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكمة النقض لتصحيحه .
٩٢	٢٠ ..	(الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

الصفحة	القائمة	
		• - حق محكمة الجنايات في الاختصاص على نظر الجنايات وفصل الجرح المرتبطة بها ارتباطا بسيطا وإدخالها إلى محكمة الجرح . نفاذه ؟
١٣٧	٢٩	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ...
		٦ - إعمال المحكمة المسافة ٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة للتم . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأشد لحسب .
		لمحكمة النقض تقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب طعنه . لما تقض الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الذي لم يقرر بالظن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
١٧٨	٣٩	(الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ...
		٧ - تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
		الامتناع عن بيع سلعتين أحدهما مسعرة والأخرى غير مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة إلى مشتر واحد . وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات .
٢٧١	٥٩	(الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) ...
٩٢	٢٠	(والطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ...
		أسباب الإباحة وموانع العقاب
		١ - أسباب الإباحة .
		(١) الدفاع الشرعي :
		١ - تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنفاؤها . موضوعي . شرط ذلك : أن يكون استدلال الحكم سليما .
٤٢٠	٨٩	(الطن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢١) ...

المقحة	القاعدة	
		٢ — حالة الدفاع الشرعى . شرط قيامها ؟
٤٢٠	٨٩	(الطنن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٣ — تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى .
		وجوب اتجاهه وجهة شخصية راعى فيها مختلف الظروف الدقيقة
		التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان .
٤٢٠	٨٩	(الطنن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		(ب) إطاعة المرموس لأمر رئيسه .
		١ — عدم امتداد طاعة الرئيس لمرموسه إلى ارتكاب الجرائم .
٢٤	٦	(الطنن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ — القول بارتكاب جريمة الاختلاس انصيحا لرغبة
		الرؤساء . غير جائز . وجوب مسامحة المرموس .
٢٤	٦	(الطنن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ — موانع العقاب :
		(١) القبيوثة الناشئة عن تناول عقاقير مخدرة .
		١ — النيبوية المانعة من المسئولية . ماهيتها ؟
١٠٤	٢٣	(الطنن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٢ — تناول المواد المخدرة أو المسكرة اختيارا أو عن علم
		بحقيقة أمرها . لا يؤثر في توافر القصد الجنائى العام .
١٠٤	٢٣	(الطنن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		(ب) إعفاء الراشى والوسيط .
		اقتصار الاعفاء الوارد فى المادة ١٠٧ مكررا عقوبات على
		الراشى والوسيط دون المرتشى .
٤١٤	٨٨	(الطنن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) حالة الضرورة .
		حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . مناهلها ؟
٢٤	٦	(الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		إستئناف
		١ - اقتصار قاعدة عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه على
		المقوية والتعويض . خروج أتعاب المحاماه منها .
٣٨	٩	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - النص في كل من الحكم النيابي الإستئنافي والحكم الصادر
		في المعارضة في ذاك الحكم على أن تشديد العقوبة كان بإجماع
		الآراء . واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا الشرط .
		وجوب القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف
		ولو كان براءة المتهم .
٢٤٠	٥٢	(الطن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
		إستجواب
		١ - الاستجواب المحظور على رجل الضبط إجراؤه ؟
		رجال الرقابة الإدارية من مأموري الضبط .
٢٧٧	٦٠	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		٢ - مباشرة النيابة للتحقيق . عدم اقتضاؤها قعود مأموري
		الضبط عن القيام بواجبه .
٢٧٧	٦٠	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		إستعمال محرر مزور
		راجع . فاهل أصل .
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصيغة ٢٨٢)

الصفحة	القاعدة	إستيقاف
		راجع . تلبس .
		(القاعدة رقم ٨٣ بالصيغة رقم ٣٨٤) .
		إستيقاف على مال للدولة بغير حق
		١ — معاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات مع استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ من ذلك القانون . لا جدوى مما يشير الطاعن من أن المادة ١١٣ مكرر عقوبات هي الواجبة التطبيق ما دامت العقوبة المقررة بها مقرر في القانون وفقا للمادة المذكورة . لا يغير من هذا أن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة .
١٨٧	٤١	(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
		٢ — مثال لجريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق .
٣٥٦	٧٧	(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		راجع ايضا : مأمورو الضبط القضائى .
		(القاعدة رقم ٤٥ بالصيغة رقم ٢٠٧)
		إشتباه
		عودة المشتبه فيه إلى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة . وجوب معاقبته يعقوبى الحبس والوضع تحت المراقبة .
٩٠	١٩	(الطعن رقم ١٧٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

الصفحة	القائمة	اشترك
		١ - مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارن بنفسه الجريمة من المصيرين عليها .
٨٥	١٨	(الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٢ - متى يتحقق الاشتراك بطريق المساعدة ؟
١٠٨	٢٤	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٣ - ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال . لا مصلحة له في المبادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي .
٢٨٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢)
		٤ - تحقق الاشتراك بطريق الاتفاق . باتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه .
٤١٤	٨٨	(الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣١)
١٠٨	٢٤	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدتان رقم ٣ و ٨٨ بالصيفتين رقمي ١٢ و ٤١٤) .
		وفاعل أصلي .
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصيغة رقم ٢١٢) .
		أشخاص اعتبارية
		راجع : مؤسسات عامة وهيئات عامة .
		(القاعدتان رقم ٢٤ ، ٥٧ ، بالصيفتين رقمي ١٠٨ و ٢٦١) .

الصفحة	القاعدة	إصابة خطأ
		١ - إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للصاب فيما يتعلق بتلك الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ (د) ، ٤٢٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال لإخلال بنفاذ جوهرى في هذا الصدد .
١٢٩	٢٧	(الظن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٢ - مسألة كل من أصمهم في الأخطاء التي نشأ عنها الحادث أيا كان قدر خطئه . يستوى في ذلك أن يكون خطؤه سببا مباشرا أم غير مباشر في حصول الحادث .
١٩٢	٤٢	(الظن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٣ - إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أمهت في وقوع الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها .
١٩٢	٤٢	(الظن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٤ - المسؤولية الجنائية لصاحب العمل والمقاولة عن أعمال الخسر . حدودها ؟
٢٣١	٤٩	(الظن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
		٥ - عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور في التسليم .
٢٤٨	٥٤	(الظن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — اصابة المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص . وجوب معاقبته طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات بالجلبس لا بالنزامة . أفراد الحكم اثنين من المصابين في الحادث بوضع مستقل نفاديا لاعتبار المصابين أكثر من ثلاثة . يعيب الحكم .
		مضى يتعين أن يكون مع النقص الاحالة . مثال .
٢٨٧	٦١	(الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) — ... —
		راجع أيضا : دعوى مدنية .
		(القاعدة رقم ٥٤ بالصيغة رقم ٢٤٨)
		إصابة عمل
		راجع : إصابة خطأ .
		(القاعدة رقم ٢٧ بالصيغة رقم ١٢٩)
		اصلاح زراعى
		راجع : هيئات عامة .
		(القاعدة رقم ٥٧ بالصيغة رقم ٢٦١)
		الاعتداء على حق الغير في العمل
		راجع : ارتباط .
		(القاعدة رقم ٣٩ بالصيغة رقم ١٧٨)
		إعتراف
		راجع : إثبات "اعتراف" .

الصفحة	القاعدة	اعدام
		١ - وجوب استيفاء الحكم الصادر بالاعدام اجرائي . اجماع آراء قضاة المحكمة وأخذ رأى المفتي وإلا كان باطلا .
		الاجماع لا يمدو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لإصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته ، إلا أنه لا يمس بأساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالفاء أو التمديل ولا ينشئ لمقارفيها أعذارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها .
١٢	٣	(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - جواز إبدال عقوبة الإعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .
١٢	٣	(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		إعلان
		وجوب تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى للرافعة بعد حجبها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى .
٧	٢	(الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .
		(القاعدة رقم ٢ بالصيغة رقم ٧)
		إكراه
		راجع : إثبات . " اعتراف " .
		(القاعدة رقم ٥٤٥٠٤٠ بالصيغتين رقمي ٢٠٧ ، ٢٧٧)

الصفحة	القائمة	
		إلتماس إعادة النظر
		١ — مدى حجية الحكم الجنائي النهائي ؟
٤٠١	٨٧	(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٢ — حالة طلب إعادة النظر المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات . نطاقها ؟
٤٠١	٨٧	(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٣ — النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بإدانته — سواء كان فاعلا أو شريكا — إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعوى على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخيرة إلى إسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلا من صدر الحكم بإدانته طالما بقي الحكم الأول قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة . لها طلب إلغاء الحكم الأول عن طريق التماس إعادة النظر طبقا للمادة ٤٤١/٥ إجراءات فإذا ما تم لها ذلك استمدت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر .
٤٠١	٨٧	(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		أمر إحالة
		١ — بطلان الاجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .
		إنارة الدفع ببطلان أمر الإحالة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
١	١	(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)

الصفحة	القاعدة	
١	١	٢ - خلو الحكم من بيان تاريخ اصدار أمر الإحالة . لا يبطله (الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
١٧	٤	٣ - تقيد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة في أمر الإحالة (الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
١٧	٤	٤ - حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة إلى ماتيينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة للتصرف فيها . مثال . (الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٢٧٧	٦٠	٥ - متى تتضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من اختلاس ؟ كفاية واقعة ما لتبرير العقوبة المقررة بها . عدم جدوى النعي على الحكم بشأن واقعة أخرى لا تأثير لثبوتها من عدمه على العقوبة المحكوم بها . (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		أمر بالألا وجه
٣١٦	٦٨	١ - حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه في التقرير بالظعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامي العام الأول حق الظعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الظعن لرفعه من غير ذي صفة . (الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٠)
٣٣١	٧٢	٢ - حق المدعى المدني في الظعن في قرار النيابة الصادر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . المادة ٢١٠ إجراءات . (الطن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إلغاء الأمر بالألا وجه يعنى كفاية الأدلة لتقديم المتهم للمحاكمة .
٣٣١	٧٢	(الطن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٩)
		٤ — لمحكمة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين. المادة ٣٥ / ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		بطلان اتصال قضاء الإحالة بالدعوى بطلانا أصليا . وجوب القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني .
٤٠١	٨٧	(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣١/٢/١٩٦٩)
		إنتهاك حرمة ملك الغير
		١ — الركن المادى فى جريمة دخول منزل فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . متى يتحقق ؟
٢٢٧	٤٨	(الطن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٩)
		٢ — مثال لتسبب معيب فى توافر الركنين . المادى والمعنوى فى جريمة دخول منزل فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة .
٢٢٧	٤٨	(الطن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٩)
		أوراق رسمية
		راجع : إثبات . "أوراق" .

(ب)

باعت . بطلان . بناء . بيانات وعلامات تجارية .

باعث

راجع : جريمة .

(القاعدتان رقما ١٨ ، ٧٠ بالصحفتين رقمي ٨٥ من ٣٢٢)

بطلان

١ — بطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .

إثارة الدفع ببطلان أمر الإحالة لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز .

(الملن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ١

٢ — الرد على شواهد الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات بأدلة متتجة لها أصلها في الأوراق . كفايته .

(الملن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ١

٣ — خلو الحكم من بيان تاريخ إصدار أمر الإحالة . لا يبطله . كفاية إيراد الحكم لنصوص القانون المتعلقة بعقوبة الجريمة .

(الملن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ١

٤ — وجوب استيفاء الحكم الصادر بالإعدام إجراءات . إجماع آراء قضاة المحكمة وأخذ رأي المفتي وإلا كان باطلا . الإجماع لا يعدو أن يكون إجراء من إجراءات المنظمة لإصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته ، إلا أنه لا يمس بأساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة . بالانقضاء أو التصديل ولا ينشئ لمقاربتها أضرارا وظروفا تفر من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها .

(الملن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٣

الصفحة	القاعدة	
		٥ - لا بطلان على مخالفة الاجراءات الخاصة بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها في ظل التشريعات الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ خضوع الغش في صناعة وتجارة الصابون لقواعد الاتبات العامة .
		ما نص عليه القرار الوزاري رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لقراء مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ - في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد له ، لا يقيد المحاكم . حلة ذلك ؟
٥٦	١٢	(الطنن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		٦ - وجوب وضع الاحكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثين يوما من النطق بها . مخالفة ذلك ، بطلان الحكم . المادة ٢/٣١٢ إجراءات .
١٩٨	٤٣	(الطنن رقم ١٩٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٩)
٢٣٧	٥١	(والطنن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٩)
		٧ - عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٧٧	٦٠	(الطنن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٩)
		٨ - اشتراك القاضى في هيئة غرفة المشورة التي نظرت الطعن في القرار الصادر من النيابة بالألا وجه . إلغاء الغرفة لهذا القرار . عمل من أعمال الاحالة . امتناع اشتراك القاضى بعد ذلك في الحكم في الدعوى . مخالفة ذلك : بطلان الحكم . المادة ٢٤٧ إجراءات .
٣٣١	٧٢	(الطنن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - لمحكمة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الاحاله بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين. المادة ٣٥/٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بطلان اتصال قضاء الاحاله بالدعوى بطلانا أصليا. وجوب القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني .
٤٠١	٨٧	(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ...
		راجع أيضا : تعبد .
		(القاعدة ٤ بالصيغة رقم ١٧)
		وقض .
		(القاعدة رقم ٥٣ بالصيغة رقم ٢٤٣)
		بناء
		إلزام المتهم باقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات الهندسية للبناء في المدة التي يحددها الحكم . واجب عند طلب الجهة الادارية المختصة تقديم هذه الرسومات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٣٩٧	٨٦	(الطن رقم ١٩٨٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ...
		بيانات وعلامات تجارية
		١ - الجرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون مخالقات لا جنح .
		اعتبار قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ / ٤ / ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون استنادا إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ / ٢ / ١٩٥٣ - ناسخا لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨

الصفحة	القاعدة
	<p>سائق الذكر . إحالة القرار المذكور بالنسبة للعقاب على جرمي الغش والخدعة إلى المادتين ٥ و ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، وبالنسبة للعقاب على مخالفة البيان التجاري للحقيقة إلى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يعاقب على الجريمة المذكورة بمقوبة الجنحة .</p>
٥٦	<p>(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ١٢</p> <p>٢ - وجوب مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية في صناعة الصابون بحسب البيان المرفوم على السلعة وإلا كون الفعل غشا .</p> <p>إنتاج صابون دون مراعاة تلك النسب يعتبر ذكرا لبيان تجاري غير مطابق للحقيقة معاقبا عليه بالمواد ٢٦ و ٢٧ و ٣٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٥٦	<p>(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ١٢</p> <p>٣ - علم المتهم بغش ما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه متجلا له اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه . عدم قبول التذرع بجهله .</p> <p>صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض عن حد معين جنحة دائما في حق الصانع طبقا للقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .</p> <p>زيادة نسبة القلوي المطلق الكاوي في الصابون عن حد معين . مخالفة . شرط ذلك : أن يكون المتهم حسن النية .</p>
٥٦	<p>(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ١٢</p>

(ت)

تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تبديد . تبني .
تحقيق . ترويج عملة ورقية . تزوير . تسعير جبري .
تصد . تعد . تعدى على الموظفين . تمويض .
تفتيش . تقادم . تلبس . تموين . تهريب جمركي . توافق .

تأمين

شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها . عدم
اعتبارهم في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين . إلا حينما
ينص الشارع على ذلك كالشأن في الجرائم التي حددها في قانون
العقوبات .

إعتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العام
في حكم الموظف المستخدم العام في مجال معين . عدم مجاوزته
إلى مجال المادة ٣/٦٣ إجراءات فيما أضفته من حماية خاصة
على الموظف العام .

تأمين الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من
نظام الشركات المؤممة أو في طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها
بالماملين فيها .

٣٩٣ ٨٥ ... (الظن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلة ١٩٦٩/٣/٣١) ...

تأمين

مسئولية عضو مجلس إدارة شركة التأمين - طبقاً للمادة ٢٨
من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري عن
المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - عن عقد عمليات
تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة . مسئولية شخصية .

١٤١ ٣٠ ... (الظن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلة ١٩٦٩/١/٢٠) ...

الصفحة	القاعدة	تأمينات اجتماعية
١٢٩	٢٧	<p>إصابات العمل التي تاتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بملاجئها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للأصاب فيما يتعلق بتلك الاصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ (د) ٤٢٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال لاخلال بدفاع جوهرى في هذا الصدد (الملن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)</p>
		تبديد
٤٢٨	٩١	<p>مدى تقيد المحكمة بقواعد الإثبات المدنية في جريمة خيانة الأمانة ؟</p> <p>اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار . من المعلومات العامة التي لا تحتاج إلى سند . (الملن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)</p> <p>راجع أيضا : اختلاس أشياء محجوزة . وعقوبة .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٢ بالصيغة رقم ٢٤٠)</p> <p>تبغ</p> <p>راجع : تهريب جمرى .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٢ بالصيغة رقم ٢٩٠)</p>

الصفحة	القائمة
	تحقيق
	التحقيق بمعرفة النيابة :
	١ — الاستجواب المحظور على رجل الضبط إحراؤه ؟
	رجال الرقابة الإدارية من مأمورى الضبط .
٢٧٧	٦٠ ... (١٩٦٩/٢/٢٤) — جلسة ٢٨ ق —
	٢ — مباشرة النيابة للتحقيق . عدم اقتضاؤها قعود مأمور
	الضبط عن القيام بواجبه .
٢٧٧	٦٠ ... (١٩٦٩/٢/٢٤) — جلسة ٢٨ ق —
	٣ — عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول
	مرة أمام محكمة النقض .
٢٧٧	٦٠ ... (١٩٦٩/٢/٢٤) — جلسة ٢٨ ق —
	٤ — توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة .
	تنظيم داخلي ناطه الشارع رئيس كل محكمة أو نيابة كلية في دائرة
	اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما .
	قيام كاتب نيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية .
	لا بطلان .
٤٣٤	٩٠ ... (١٩٦٩/٣/٣١) — جلسة ٢٨ ق —
	راجع أيضا : مأمورو الضبط القضائي .
	(القواعد رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٠٧)
	ووصف التهمة .
	(القواعد رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٢٧٧)
	ترويج عملة ورقية
	راجع : إثبات . " إعترافي " .
	(القواعد رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٣٠٠)

الصفحة	القائمة	تقرير
		إثبات التزوير :
		١ - تزوير المتهم في الأوراق المنضأة على بياض المسامة إليه . إثباته بطرق الإثبات كافة .
٣٨	٩	(الطنن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - عدم تقيد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية إلا عند الفصل في مسألة مدنية تعد عنصرا من عناصر الجريمة المطروحة . مطالبة صاحب الامضاء على بياض أن يثبت كتابة ما يخالف المدون بالبياض . غير صحيحة في القانون .
٣٨	٩	(الطنن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٣ - لم يعين القانون طريقا معينا لإثبات التزوير .
٦٩	١٤	(الطنن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
١٦٤	٣٥	(الطنن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		تزوير الأوراق الرسمية :
		١ - تحدث الحكم عن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
١٠٨	٢٤	(الطنن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٢ - الفاعل الأصلي في الجريمة ؟
٢١٢	٤٦	(الطنن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٣ - ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال . لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي .
٢١٢	٤٦	(الطنن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — متى يعتبر المحرور رسمياً ؟
		إختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية ؟
٢١٢	٤٦	(الملحق رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		راجع أيضاً : إشتراك .
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٨)
		وحكم .
		(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤١٤)
		تزوير الأوراق العرفية :
		راجع : تزوير " إجابات التزوير " .
		(القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٣٨)
		الإدعاء بالتزوير :
		الأصل في الاجراءات الصحية :
		الادعاء بخالفه ما أثبت في محضر الجلسة أو في الحكم من
		إجراءات . لا يجوز إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير فيما أثبت .
٣٧٢	٨٠	(الملحق رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		تفسير جبرى .
		١ — وجوب القضاء بشهر ماخصات الأحكام التى تصدر
		بالادانة فى الجرائم التى ترتكب بالخالفه لأحكام القانون رقم ١٦٢
		لسنة ١٩٥٠ وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر
		إذا كان الحكم بالفراة .
٦٧	١٣	(الملحق رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٢ — مناط قيام جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها .
٢٤٣	٥٣	(الملحق رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - متى تحقق جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو محددة الربح ؟ (الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٩) ... ٥٩
٢٧١	٥٩	٤ - الامتناع عن بيع سلعتين احدهما مسعرة والأخرى غير مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة إلى مشتر واحد. وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات . (الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٩) ... ٥٩
٢٧١	٥٩	راجع أيضا : عقوبة . (القاعدة رقم ٥٩ بالصفحة رقم ٢٧١) تصدر حق محكة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة إلى ماتئينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وإحالتها للنيابة العامة للتصرف فيها . حكمها في هذه الوقائع . باطل . (الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٩) ... ٤
١٧	٤	تعد مناط التفرقة بين جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا "١" من القانون ذاته . مثال لتسيب معيب في جناية تعد على موظف عام . (الطن رقم ٢٢٥٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٦٩) ... ٩٠
٤٢٤	٩٠	تعدى على الموظفين راجع : تعد . (القاعدة رقم ٩٠ بالصفحة رقم ٤٢٤)

الصفحة	القائمة	
		وقبض .
		(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٩٦)
		تعويض
		١ — نطاق المادة ٢٢٢ من القانون المدني ؟
		حق الأخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها .
١٦٨	٣٦	(الملحق رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
		٢ — نسوء الضرر عن خطاين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطاين ولو كان أحد هذين الخطاين صادرا من المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمسئول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون إقصائه بمقدار ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر . مخالف للقانون .
٢٤٨	٥٤	(الملحق رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		راجع أيضا : طعن .
		(القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٣٨)
		تفتيش
		إذن التفتيش . " إصداره " .
		المرجع في تقدير جدية التحريات . لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
١	١	(الملحق رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)

الصفحة	القاعدة	
		التفتيش في حالة التلبس :
		التلبس : يكفي لقيامه وجود مظاهر خارجية تدل على وقوع الجريمة . إجازته لرجال السلطة العامة التحفظ على المتهم واقتياده الى أحد مأموري الضبط . مثال في جريمة تلبس بإحراز مواد مخدرة .
٣٨٤	٨٣	(الملحق رقم ١٨٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		التفتيش في حالة القبض الصحيح :
		كله كان القبض على المتهم صحيحا . جاز تفتيشه .
٩٦	٢١	(الملحق رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		التفتيش بقصد التوقي :
		صححة التفتيش بقصد التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه .
٩٦	٢١	(الملحق رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		الدفء بطلان التفتيش :
		١ — الرد على شواهد الدفء بطلان التفتيش لعدم جدية التحريات بأدلة متبعة لها أصلها في الأوراق . كفايته .
١	١	(الملحق رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ — قضاء المحكمة بطلان التفتيش تأميسا على عدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى دون أن تستجلب حقيقة الأمر . قصور .
٢٩٧	٦٣	(الملحق رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		تقادم
		١ — جريمة إحراز السلاح الناري والذخيرة . طبيعتها :
		مستمرة . بدء المدة المسقطلة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .
٤٠١	٨٧	(الملحق رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الإجراءات الفاعلة لتقادم الدعوى الجنائية ؟
		انقطاع التقادم عنى إمتداد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات .
٤٠١	٨٧	(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		تلبس
		١ — الأحوال التي يميز فيها (رجل الضبط القبض على المتهم .
		المادة ٣٤ إجراءات .
		المرة في تحديد العقوبة في معنى المادة ٣٤ إجراءات بما
		يرد به النص عليها في القانون .
		حق رجل الضبط في القبض على المتهم بجريرة التعدي
		المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ عقوبات .
٦٠	٢١	(الطن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٢ — وجود مظاهر خارجية تنبيء بذاتها عن وقوع جريمة
		إحراز مخدر . يوفر حالة التلبس بإحرازها .
٣٧٢	٨٠	(الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
٣٨٤	٨٣	(الطن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٣ — إلقاء المتهم لفافة من حوزته وانتشار محتوياتها
		وظهور أن ما بها مادة مخدرة . تحقق حالة التلبس .
٣٧٢	٨٠	(الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٤ — ليس من شأن تخوف المتهم وخشيته من مأمور الضبط
		محو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس . مثال .
٣٧٢	٨٠	(الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
٤٢٨	٩١	(الطن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

الفاصلة	الصفحة
٥ - التلبس : يكفى لقيامه وجود مظاهر خارجية تليق عن وقوع الجريمة . إجازته لرجال السلطة العامة التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد مآوى الضبط . مثال في جريمة تلبس بإحراز مواد مخدرة .	
(الملن رقم ١٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)	٢٨٤
٦ - مجرد تخوف الطاعن وخشيته من مداومة رجال مكتب المخدرات له . لا يحو الأثر القانونى لقيام حالة التلبس بإحراز المخدرة بعد إلقائه .	
(الملن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣١)	٤٢٨
تموين	
١ - تغاير مواصفات الردة على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد ما لا يتحقق به معنى القانون الأصحح للتمم ، ما دامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لإستخراجها وتأمين عدم مطابقتها لهذه المواصفات .	
(الملن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)	١١٨
٢ - عدم اشتراط القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل وجوب فحص العينة بطريق النخل والتحليل الكيماوى معا وأن تكون المخالفة فى نسبتين على الأقل من النسب المقررة للمواصفات .	
(الملن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)	١١٨
٣ - جريمة انتاج الخبز البلدى ناقص الوزن . عدم استزائها ثبوت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا .	
(الملن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)	١٥٦
٤ - ملكية صاحب المحل ، كاملة أو مشتركة . كفايتها لمساءلته عما يقع فى المحل من جرائم التموين .	
(الملن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)	١٥٦

الصفحة	القاعدة	
		٥ - مسئولية صاحب المحل عما يقع فيه من جرائم القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ . مسئولية فرضية . استحقاقه عقوبتي الحبس والغرامة معا . اثبات صاحب المحل ضايه أو استحالة مراقبته للحل . جواز إسقاط عقوبة الحبس دون الغرامة في هذه الحالة . (الطن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ... ٣٣ ١٥٦
		٦ - تقدير المحكمة أن عملية نقل وتفريغ الحيز ليس من شأنها انقاص وزنه إلى الحد الذي وجد عليه موضوعي . (الطن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣) ... ٦٧ ٣١٢
		٧ - قرار تخفيض وزن وغيف الحيز عن الوزن المقرر له وقت إنتاجه . لا يتحقق به معنى القانون الأصاح . (الطن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣) ... ٦٧ ٣١٢
		٨ - بيانات حكم الإدانة في جريمة إنتاج خبث أقل من الوزن ؟ نسبة التسامح في وزن الحيز البلدي بسبب الجفاف . نطاقها ؟ خصم نسبة الجفاف للحيز البلدي مرتين . غير جائز . (الطن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣) ... ٦٧ ٣١٢
		تهريب جمركي
		١ - التهريب الجمركي . ماهية كل من التهريب الفعلي والتهريب الحكي ؟ المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . (الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٤) ... ٦٢ ٢٩٠
		٢ - عدم اعتبار أفعال التهريب الحكي التي تقع فيما وراء الدائرة الجمركية تهريباً . عدم اعتبار حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلاً أو شريكاً - وراء الدائرة الجمركية تهريباً إلا إذا توافر ،

المنظمة	القاعدة	
		فيا يختص بتهريب التبغ ، إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . عدم انطباق المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات على هذه الحيازة .
٢٩٠	٦٢	(الملن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		٣ - مثال لتسبب معيب في جريمة تهريب تبغ .
٢٩٠	٦٢	(الملن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		راجع أيضا : نقد .
		(القاعدة رقم ٧٢ بالصيغة رقم ٢٢٥)
		توافق
		راجع : نقض .
		(القاعدة رقم ٨٤ بالصيغة رقم ٢٨٨)
		(ج)
		جريمة . جمارك . جمعيات تعاونية زراعية .
		جريمة
		أنواع الجرائم : ”
		الجريمة المستمرة
		جريمة إراز السلاح الناري والذخيرة طبيعتها : مستمرة
		بدء المدة المسقطلة لا تقضاء الدعوى الجنائية فيها من تاريخ انتهاء
		حالة الاستمراة .
٤٠١	٨٧	(الملن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		” الجريمة المستحيلة “:
		كون المجني عليه أحد رجال الشرطة السريين لا يجعل الجريمة
		مستحيلة . شرط ذلك ؟
٠٩	١٤	(الملن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		إثبات الجرائم :
		١ - لم يمين القانون طريقاً معيناً لإثبات التزوير :
٦٩	١٤	(الطنن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
١٦٤	٣٥	(الطنن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٢ - حق عمكة الموضوع في التذليل على ثبوت الجريمة .
٢١٢	٤٦	(الطنن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		أركان الجريمة .
		راجع : إختلاس أموال أميرية .
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصدرة رقم ٢١٢) .
		و إخفاء أشياء مسروقة .
		(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٢٧٧) .
		و إصابة خطأ .
		(القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٢٨٧) .
		و إنتهاك حرمة ملك الغير .
		(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٢٧) .
		وتزوير .
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٨) .
		وتسمير جبرى .
		(القاعدتان رقم ٥٣ ، ٥٩ بالصحيفتين رقمي ٢٤٣ ، ٢٧١) .
		وتعد :
		(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٢٤)
		وتهريب جمركي .
		(القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٢٩٠) .

الفاصلة	الصفحة
وخبر .	
(الفاعلة رقم ٣٣ بالصيفة رقم ١٥٦)	
ودطارة .	
• (الفاعلة رقم ٥ بالصيفة رقم ٢١)	
رشوة .	
(الفاعلة رقم ٨ بالصيفة رقم ٢٣)	
وسرفة .	
(الفاعدتان رقما ١٠٤٧ بالصيفتين رقمي ٢٩ و ٤٩٤)	
وسلاح .	
• (الفاعلة رقم ٦٦ بالصيفة رقم ٣٠٨)	
وشيك بدون رصيد .	
(الفاعلة رقم ٣٢ بالصيفة رقم ١٥٢)	
وضرب أحدث طاعة .	
(الفاعلة رقم ٧٠ بالصيفة رقم ٣٢٣)	
وضرب أفضى إلى موت .	
(الفاعلة رقم ٢٣ بالصيفة رقم ١٠٤)	
وعمل .	
(الفاعلة رقم ٧١ بالصيفة رقم ٣٢٧)	
وقتل خطأ .	
(الفاعلة رقم ٤٤ بالصيفة رقم ٢٠١)	
وقتل عمد .	
(الفاعلة رقم ١٨ بالصيفة رقم ٨٥)	
ومواد مخدرة .	
(الفاعدتان رقما ٩١٤٢٢ بالصيفتين رقمي ١٠٠ و ٤٢٨)	

الصفحة	القاعدة	
		وموازن .
		(القاعدة رقم ٧٨ بالصفحة رقم ٢٦٥)
		ونصب .
		(القاعدتان رقم ١٤ و ٢٠٤ بالصفحتين رقمي ١٨٣ و ١٦٩)
		ونقل .
		(القاعدة رقم ٩٠ بالصفحة رقم ٤٢٤)
		جمارك
		راجع : تهريب جمركي .
		(القاعدة رقم ٦٢ بالصفحة رقم ٢٩٠)
		جمعيات تعاونية زراعية
		رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . بعد صاحب
		العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
		تعيين مدير أو مشرف له سلطة الاشراف والإدارة . إعتباره
		المسئول عن تنفيذ القانون المذكور .
		اختصاص المشرف الزراعي وفقا للقرار رقم ١٦٦
		لسنة ١٩٦١ . هو التوجيه والارشاد والمرافاة .
١٣٣	٢٨	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		(ح)
		حجز . حكم . حيازة :
		حجز
		حجز إداري :
		لمصلحة الضرائب حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها
		بطريق الحجز الإداري .
١٣٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢)

الصفحة	القائمة	حكم
		وضعه والتوقيع عليه وإصداره :
		١ - وجوب استيفاء الحكم الصادر بالإعدام إجرائي لإجماع آراء قضاة المحكمة وأخذ رأي المفتي وإلا كان باطلا .
		الإجماع لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته إلا أنه لا يمس بأساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل ولا يذشى لمناقضتها أعتذارا وظروفا تثير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها .
١٢	٣	(الملن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثين يوما من النطق بها . مخالفة ذلك بطلان الحكم .
		المادة ٢/٣١٢ إجراءات .
١٩٨	٤٣	(الملن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
٢٣٧	٥١	(والملن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
		٣ - النص في كل من الحكم النهائي الاستثنائي والحكم الصادر في المعارضة في ذاك الحكم على أن تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء . واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا الشرط . وجوب القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم المستأنف ولو كان براءة المتهم .
٢٤٠	٥٢	(الملن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)

الصفحة	القائمة	وصف الحكم :
		١ - عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنايات من محكمة الجنايات .
٧	٢	(الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢
		٢ - متى يعد الحكم حضوريا اعتباريا ؟
		المبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى اعتبارى أو غيابى . بحقيقة الواقع .
		مناطق قبول المعارضة فى الحكم الحضورى الإختبارى الصادر من المحكمة الاستئنافية ؟
		بله معاد المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى من تاريخ اعلان المتهم به .
٢٥٤	٥٥	(الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) ٥٥
٧	٢	(والطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢
		تسبيب الحكم :
		بيانات التسبيب :
		١ - خلو الحكم من بيان تاريخ اصدار أمر الإحالة . لا يبطله .
١	١	(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ١
		٢ - كفاية إيراد الحكم لنصوص القانون المتعلقة بعقوبة الجريمة .
١	١	(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ١
		التسبيب المعيب :
		١ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه موضوعى متى يخضع لرقابة محكمة النقض ؟

الفاصلة	الصفحة	
		لا ارتباط بين جريمة عدم انشاء صاحب العمل ملفا لكل من عماله وبين جريمة عدم منحه هؤلاء العمال أجازات المواسم والأعياد . المادتان ١/٦٢ ، ١/٦٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٧٧	١٦	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ٢ - التفات الحكم عن الدليل المستمد من التفتيش إثري قبض صحيح . خطأ .
٩٦	٢١	(الطن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ٣ - متى يكون الحكم معيبا بالفساد في الاستدلال ؟ وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين لامل الظن والاحتمال .
١٢٤	٢٦	(الطن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ٤ - إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تمويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للصاب فيما يتلقى بتلك الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ (د) و ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال لاخلال بدفاع جوهرى في هذا الصدد .
١٢٩	٢٧	(الطن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٦٩) ٥ - رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تعيين مدير أو مشرف له سلطة الاشراف والادارة اعتبارا له المسئول عن تنفيذ القانون المذكور .

الصفحة	القائمة	
		إختصاص المشرف الزراعى وفقا للقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ - هو التوجيه والإرشاد والمراقبة .
١٣٣	٢٨	(الطنن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ٦ - جريمة النصب . أركانها ؟ ركن الاحتيال . شروط توافره في حق المتصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة ؟
١٨٣	٤٠	(الطنن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ٧ - مدى مسؤولية المتصرف والوسيط ؟ مثال في نصب .
١٨٣	٤٠	(الطنن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ٨ - مثال لتسيب معيب في توافر الركنين المادى والمعنوى في جريمة دخول منزل في حيازة أخرى بصد منع حيازته بالقوة .
٢٢٧	٤٨	(الطنن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) ٩ - المسؤولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفر . حدودها ؟
٢٣١	٤٩	(الطنن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) ١٠ - عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور في التسيب .
٢٤٨	٥٤	(الطنن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ١١ - أفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة لا يترتب عليه بالضرورة أن يكون هو صاحب المخدر الذى ضبط في صندوق لا يستأثر باستعماله وإنما يشاركه فيه آخرون . مثال .
٢٥٨	٥٦	(الطنن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) ١٢ - إصابتهم المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص . وجوب مقابته طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات

الصفحة	القاعدة	
		بالجلس لا بالنسومة . أفراد الحكم اثنين من المصابين في الحادث بوضع مستقل تقاديا لإختبار المصابين أكثر من ثلاثة . يجيب الحكم .
		متى يتعين أن يكون مع التقض الإحالة . مثال .
٢٨٧	٦١	(الملن رقم ٢١٥٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		١٣ - مثال لتسبيب معيب في جريمة تهريب تبغ .
٢٩٠	٦٢	(الملن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		١٤ - حكم الإدانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .
٢٩٠	٦٢	(الملن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		١٥ - إحالة الحكم في بيانه للدليل . إلى مذكرة مدير عام شئون الإنتاج . عدم كفايته .
٢٩٠	٦٢	(الملن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		١٦ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يقتنع بها القاضي . وجوب استخلاصه عقيدته بنفسه دون أن يشاركة أحد .
٢٩٠	٦٢	(الملن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		١٧ - عدم إلزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . نطاقه ؟
٢٩٠	٦٢	(الملن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		١٨ - قضاء المحكمة ببطالان التفتيش تأسيسا على عدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى دون أن تستجلى حقيقة الأمر . قصور .
٢٩٧	٦٣	(الملن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)

الصفحة	مقابلة	
		١٩ — الأخذ بإعتراف المتهم . حق لصحة الموضوع . متى اقتضت بصحته .
		بيان سبب لإطراح المحاكمة انكار المتهم لإعترافه . واجب عند استنادها على هذا الإقرار . مخالفة ذلك . قصور في الحكم
٣٠٠	٦٤	(الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		٢٠ — مناط إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية طبقا للسادة ١ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ؟
٣٠٣	٦٥	(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
		٢١ — إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ١/٧ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ بالنسبة لتغير المواد الغذائية . مثال .
٣٠٣	٦٥	(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
		٢٢ — إغفال الحكم الإشارة إلى الدليل الذي استند إليه في توافر الظرف المشدد — في جريمة إحراز السلاح الناري — في حق الطاعن والتعرض لإنكاره لأية سابقة . قصور .
٣٠٨	٦٦	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
		٢٣ — القصور الذي يتسع له وجه الطعن . له الصدارة على غيره من أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
٣٠٨	٦٦	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
		٢٤ — جريمة المقاصة في قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبي . تعريفها ؟
		ضبط النقد الأجنبي . ليس ركنا في جريمة المقاصة . عدم جواز اشتراطه دليلا عليها .
٣٣٥	٧٣	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)

الصفحة	القائمة	
		٢٥ — جريمة تامل غير المقيم بالنقد المصرى . تعرضها ؟
٣٣٥	٧٢	(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) — ...
		٢٦ — الإجراءات التى يقوم بها مأمور الضبط القضائى فى سويل كشف الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبها . شرط محبتها ؟
٣٣٥	٧٢	(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) — ...
		٢٧ — كفاية تشكك القاضى فى ثبوت التهمة للقضاء بالبراءة . حد ذلك ؟
٣٣٥	٧٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) — ...
		٢٨ — عيوب التسيب الموجبة للإحالة . لها الصدارة على الطن بخالفة القانون الموجب للتصحيح .
٣٣٥	٧٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) — ...
		٢٩ — نطاق مسئولية المتهم جنائيا عن النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التى أحدثها ؟
		إلزام المجنى عليه بتحمل جراحة يمكن أن تؤدى إلى شفاؤه من العاهة التى لديه . لا يصح . ما دام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر .
		مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية . إعتبار الواقعة جنة على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولى المجنى عليه إجراء الجراحة وأثره على تكييف الواقعة . قصور .
٣٤٥	٧٤	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) — ...
		٣٠ — قضاء البراءة . شرطه : أن يكون بعد الإحاطة بأدلة الدعوى وظروفها والموازنة بينها . قضاء الحكم المطعون فيه

الصفحة	القاعدة	
		بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستمد من الحرز المرسل للممارك . يعينه .
٣٦٨	٧٩	(الطنن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٣١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . من الدفع الجوهري . عدم إرادته أو الرد عليه قصور .
٣٧٧	٨١	(الطنن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٣٢ - تساعد الأدلة في المواد الجنائية ؟
١٨٧	٤١	(الطنن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
٣٨١	٨٢	(والطنن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
٤٤١	٩٤	(والطنن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٣٣ - تعويل الحكم في إدانته للطامن على ما أورده - خلافًا للثابت بالأوراق - من وجود آثار دماء بملابسه . خطأ في الاستناد .
٣٨١	٨٢	(الطنن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٣)
		٣٤ - إلزام المتهم بإقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات الهندسية للبناء في المدة التي يحددها الحكم . وأجب عند طلب الجهة الإدارية المختصة تقديم هذه الرسومات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٣٩٧	٨٦	(الطنن رقم ١٩٨٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٣٥ - قصور الحكم في التدليل على الاشتراك في جريمتي الاشتراك في الاختلاس والتزوير . عدم جسوى النعى به من المتهم ما دامت المحكمة قد طاقته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الرشوة التي أثبتتها في حقه .
٤١٤	٨٨	(الطنن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ — مثال لتسبب معيب في جناية تعدد على موظف عام ؟
٤٢٤	٩٠	(الملن رقم ٢٢٥٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٣٧ — استناد القاضي الجنائي في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده . عدم جواز تأسيس حكمة على رأى غيره . مثال .
٤٣٧	٩٣	(الملن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٣٨ — للمحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . التحريات لاتصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت الجريمة .
٤٣٧	٩٣	(الملن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٣٩ — استناد الحكم إلى مجرد وجود دماء آدمية بملابس المتهم دون أن يثبت لدى المحكمة أن هذه الدماء من دماء القاتل . عيب .
٤٤١	٩٤	(الملن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		(ب) التسبب غير المعيب:
		١ — المرجع في تقدير جدية التحريات . لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
١	١	(الملن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٦)
		٢ — الرد على شواهد الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات بأدلة متجة لها أصلها في الأوراق . كفايته .
١	١	(الملن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٣ — عدم استظهار الحكم توافر ركن الاعتقاد في جريمة إدارة منزل معد للدعارة . قصور .
٢١	٥	(الملن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)

الصفحة	القائمة
	٤ - حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . مناقها ؟
٢٤	٦ ... (الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
	٥ - القول بارتكاب الجرم انصباعا لرغبة الرؤساء . غير جائز . وجوب مساهلة المروعس .
٢٤	٦ ... (الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
	٦ - خطأ الحكم في تحصيل أقوال المحكوم عليه المعترف . لا تأثيره على سلامته . شرط ذلك ؟
٢٩	٧ .. (الطن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
	٧ - لائحة الإستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك ؟
٢٩	٧ ... (الطن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٣٨	٩ ... (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
	٨ - تقدير المسامح الأدبي الذي يميز الاثبات بالبيئة . موضوعي .
٣٨	٩ ... (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
	٩ - عدم لزوم التحدث عن ركن القصد الجنائي على استقلال . شرط ذلك ؟
٦٩	١٤ ... (الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
	١٠ - مجرد البدء في استعمال وسيلة الاحتيال قبل الخبث عليه . يتحقق به جريمة الشروع في النصب .
٦٩	١٤ ... (الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣)
	١١ - اعتبار مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل شروعا في نصب . كشف الخبث عليه احتيال الجنائي وامتناعه عن تسليمه المال أو تسليمه له لسبب آخر في نفسه . لا أثره في قيام الجريمة .
٦٩	١٤ ... (الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

الصفحة	المادة	
		١٢ — لم يعين القانون طريقاً معيناً لإثبات التزوير .
٦٩	١٤	(الطنن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢١)
		١٣ — انتهى على المحكمة عدم اجرائها تحقيقاً لم يطلب منها .
		غير جائز .
٦٩	١٤	(الطنن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		١٤ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله ؟ أن تكون
		المحجوزات موجودة ولم تبدد .
٧٥	١٥	(الطنن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		١٥ — مجرد اثبات سبق الاصرار على التهمين يلزم منه
		الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفسه الجريمة من
		المصرين عليها .
٨٥	١٨	(الطنن رقم ١٧١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		١٦ — الباعث لبس ركناً من أركان الجريمة . الخطأ فيه .
		لأن تأثيره في سلامة الحكم .
٨٥	١٨	(الطنن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
٣٣٣	٧٠	(الطنن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠)
		١٧ — أخذ الحكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط
		المتهم ، وعدم أخذه بها في صدد مارواه عن اعتراف المتهم له بأنه
		يحوز الخمر بقصد الاتجار . لا يعيبه .
١٠٠	٢٢	(الطنن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		١٨ — تجزئة أقوال الشاهد . حق لمحكمة الموضوع .
١٠٠	٢٢	(الطنن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		١٩ — عدم اعتراض المتهم على قبول عاميه تلاوة أقوال
		الشاهد . حق المحكمة الاستثناء عن سماع الشاهد .
١٠٠	٢٢	(الطنن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة اضرار الخدشات . كفاية ايراد الحكم ما يدل على توافر القصد الجنائي لدى المتهم . مثال .
١٠٠	٢٢	(الملن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ٢١ - مدم تطلب القانون قصدا خاصا في جريمة الضرب المفضى الى الموت . العبرة في القصد الخاص هي بحقيقة الواقع . مدم كفاية الأخذ بالاعتبارات والاقتضات القانونية لإثبات قيامه .
١٠٤	٢٣	(الملن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ٢٢ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من الأدلة المباشرة أو غير المباشرة . مثال .
١٠٨	٢٤	(الملن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ٢٣ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . أمر موكول إلى قاضي الموضوع .
١١٨	٢٥	(الملن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ٢٤ - قرابة الشهود للجنى عليه لا تمنع المحكمة من الأخذ بأقوالهم متى اقتنعت بها .
١٤٥	٣١	(الملن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٦٩) ٢٥ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء عليها . موضوعي .
٣٨	٩	(الملن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٦/١/١٩٦٩)
١٤٥	٣١	(الملن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٦٩)
٣٦٦	٥٨	(الملن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢٦ — تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة. تقدير توفره. موضوعي .
١٤٥	٣١	(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٢٧ — جواز اعتماد القاضي على ما يحصله من معلومات في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى .
١٤٥	٣١	(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٢٨ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة .
١٤٥	٣١	(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٢٩ — جريمة انتاج الخبز البلدي ناقص الوزن . عدم استلزامها ثبوت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معاً .
١٥٦	٣٣	(الطن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٣٠ — حق محكمة الموضوع في التحويل على قول متهم على آخر .
١٥٦	٣٣	(الطن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٣١ — حق القاضي الجنائي في اختيار طريق الاثبات مطلق مالم يقيد القانون بنص خاص . حريته في وزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر .
١٦٤	٣٥	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٣٢ — اثبات التزوير . ليس له طريق خاص، مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة .
١٦٤	٣٥	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)

الصفحة	القائمة
	٣٣ — عدم التزام المحكمة بالرد على دفع ظاهر البطلان بعيد عن محبة الصواب .
١٦٤	٣٥ ... (الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ...
٢٤	٣٦ ... (والطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ...
	٣٤ — لمحكمة الموضوع الأخذ من أى بيئة أو قرينة ترجح إليها دليلاً لحكمها .
١٦٤	٣٥ ... (الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ...
	٣٥ — تقدير الدليل . موكل لمحكمة الموضوع .
	قرائن الحال طريق أصلى فى الأثبات فى المواد الجنائية .
	مجادلة محكمة الموضوع فى تقديرها الأدلة . غير جائزة أمام التقضى .
١٦٨	٣٦ ... (الطن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ...
	٣٦ — سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الثبوت .
١٧٣	٣٧ ... (الطن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ...
	٣٧ — عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعى .
١٧٨	٣٩ ... (الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ...
	٣٨ — عدم التزامها ببيان ملّة إطراحها أقوال شهود النفى .
١٧٨	٣٩ ... (الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ...
	٣٩ — لمحكمة الموضوع الجزم بصحة ما رجحه الخبير فى تقريره .
١٨٧	٤١ ... (الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ...

الصفحة	القائمة	
		٤٠ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة .
١٨٧	٤١	(الطنن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
		٤١ — لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك .
١٨٧	٤١	(الطنن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
		٤٢ — مساءلة كل من أسهم في الأخطاء التي نشأ عنها الحادث أيا كان قدر خطئه يستوى في ذلك أن يكون خطؤه سببا مباشرا أم غير مباشر في حصول الحادث .
١٩٢	٤٢	(الطنن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٤٣ — إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها .
١٩٢	٤٢	(الطنن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٤٤ — تسبب أحكام الإدانة ؟
١٩٢	٤٢	(الطنن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٣)
		٤٥ — تحقق جريمة القتل خطأ . بحدوث القتل نتيجة توافر صورة من صور الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات . عدم جدوى النفي بأن الخطأ لا يتوافر في حق المتهم إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار أو مخالفا للبناء .
٢٠١	٤٤	(الطنن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٤٦ — متى يعد ما أورده الحكم سائغا في التدليل على توافر ركن الخطأ ؟
٢٠١	٤٤	(الطنن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)

الصفحة	القائمة	
		٤٧ — تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز المجادلة في توافرها أمام النقض ما دام أن الحكم قد أقيم على أسباب تؤدي إلى توافرها .
٢٠١	٤٤	(الملحق رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٤٨ — عدم إلزام المحكمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها .
٢٠١	٤٤	(الملحق رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٤٩ — النفي على المحكمة إغفالها إجراء لم يطلب منها . غير صحیح .
٢٠١	٤٤	(الملحق رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٥٠ — الاعتراف في المسائل الجنائية . تقديره موضوعي .
٢١٢	٤٦	(الملحق رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
٢٧٧	٦٠	(والملحق رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		٥١ — تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات بقسليم المال إلى الموظف العام ووجوده في مهنته بسبب وظيفته . يستوى أن يكون المال حاما مملوكا للدولة أو خاصا مملوكا للأفراد .
٢٦١	٥٧	(الملحق رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		٥٢ — عدم جدوى النفي على الحكم عدم تعيينه بمقدار المال الذي داخله النفس . ما دام الطاعن يسلم بما أثبتته الحكم تحديدا لمقدار ما اختلس .
٢٦١	٥٧	(الملحق رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		٥٣ — أخذ محكمة النقض بشهادة شاهد . يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .
٢٦٦	٥٨	(الملحق رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)

الصفحة	القائمة
	٥٤ — لا يعيب الحكم عدم تعرضه لإصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى . ما دام قد أنصب على إصابة بينما نسب إلى المتهم إحداثها ، وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها اطمانت المحكمة إلى أن المتهم هو محلها .
٢٦٦	(الطنن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٧/٢/١٩٦٩) ... ٥٨
	٥٥ — الدفاع الشرعى . من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع . إثارتها لأول مرة أمام محكمة التقص . شرطه ؟ أن تدل الوقائع الناتجة بالحكم ، بذاتها ، على تحقيق حالة الدفاع الشرعى أو ترخيص لقيامها .
٢٦٦	(الطنن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٧/٢/١٩٦٩) ... ٥٨
	٥٦ — الدفع بتلقيق التهمة . موضوعى .
٢٧١	(الطنن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٧/٢/١٩٦٩) ... ٥٩
	٥٧ — متى تتضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من إختلاس ؟ كفاية واقعة ، لتبرير العقوبة المقضى بها . عدم جدوى النعى على الحكم بشأن واقعة أخرى لا تأثير لثبوتها من صدمه على العقوبة المحكوم بها .
٢٧٧	(الطنن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلة ٢٤/٢/١٩٦٩) ... ٦٠
	٥٨ — إقامة الحكم قضاء على مال أصل ثابت بالتحقيقات النعى عليه بدعوى الخطأ فى الاستناد . غير مقبول . خطأ الحكم فيما ساقه تزيدا عن حاجة الدعوى . لا يعيبه .
٢٧٧	(الطنن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلة ٢٤/٢/١٩٦٩) ... ٦٠
٤١٤	(الطنن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلة ٣١/٣/١٩٦٩) ... ٨٨
	٥٩ — تحدث الحكم عن واقعة سابقة أو لاحقة للواقعة المطروحة . متى لا يعيبه ؟
٢٧٧	(الطنن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلة ٢٤/٢/١٩٦٩) ... ٦٠

الصفحة	القائمة	
		٦٠ — تقدير المحكمة أن عملية قتل وتفريخ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه إلى الحد الذي وجد عليه . موضوعي .
٣١٢	٦٧	(الملن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢)
		٦١ — بيانات حكم الادانة في جريمة إنتاج خبز أقل من الوزن ؟
		نسبة التساع في وزن الخبز البلدي بسبب الجفاف . نطاقها ؟
		خضم نسبة الجفاف للخبز البلدي مرتين . غير جائز .
٣١٢	٦٧	(الملن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
		٦٢ — الضرب على قمة الرأس . إمكان حدوثه من ضارب يقف أمام المحني عليه أو خلفه . تقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة .
٣٢٣	٧٠	(الملن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠)
		٦٣ — مثال لتسبيب فيرمعيب في جريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق .
٣٥٦	٧٧	(الملن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٦٤ — ليس من شأن تخوف المتهم وخشيته من مأمور الضبط نحو الأمر القانوني لقيام حالة التلبس . مثال .
٣٧٢	٨٠	(ملن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٦٥ — ما لا يؤثر في سلامة الحكم . مثال .
٣٨٨	٨٤	(الملن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٦٦ — التني على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد عما ورد بتسجيل المناقشة بينه وبين المتهم ، دون سماع المحكمة لهذا التسجيل أو إيراد فخواه .
٤١٤	٨٨	(الملن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٦٧ — إقامة الحكم قضاءه على ما له مأخذ الصحيح من الأوراق . انحصار عيب الخطأ في الاستاد عنه .
٤١٤	٨٨	(الملن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٦٨ — استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .
		موضوعي . ما دام سائغا .
٤١٤	٨٨	(الملن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٦٩ — تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . شرط ذلك : أن يكون استدلال الحكم سليما .
٤٢٠	٨٩	(الملن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٧٠ — حالة الدفاع الشرعي . شرط قيامها ؟
٤٢٠	٨٩	(الملن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٧١ — تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمرا اعتباري .
		وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان .
٤٢٠	٨٩	(الملن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٧٢ — القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر .
		ماهيته ؟ عدم الترام المحككة بالتحدث استقلالاً من هذا الركن .
٤٢٨	٩١	(الملن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٧٣ — مدى تقيد المحككة بقواعد الإثبات المدنية في جريمة خيانة الأمانة ؟
		اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار . من المعلومات العامة التي لا تحتاج إلى سند .
٤٢٨	٩٢	(الملن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٧٤ - كفاية تشكك القاضي في استناد التهمة إلى المتهم للقضاء له بالبراءة .
٤٣٣	٩٢	(الملحق رقم ١٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢١)
٣٣٥	٧٣	(الملحق رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)
		٧٥ - عدم جواز النفي على المحكمة قضاؤها بالبراءة بناء على احتمال ترجيح لديها بدهوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها .
٤٣٣	٩٢	(الملحق رقم ١٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢١)
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .
		(القاعدة رقم ٢ بالصيغة رقم ٧)
		وتلخيص .
		(القاعدة رقم ٣٠ بالصيغة رقم ١٤١)
		وصابون .
		(القاعدة رقم ١٢ بالصيغة رقم ٥٦)
		ومؤسسات عامة .
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصيغة رقم ١٠٨)
		ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
		الخطأ في الاستناد الذي لا يعيب الحكم . شرطه ؟
٢٩	٧	(الملحق رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		نطاق الحكم :
		” حجيته ” .
		١ - العبرة في الكشف عن حقيقة ما قضى به الحكم . هي بحقيقة الواقع .
٣٨	٩	(الملحق رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مدى حجية الحكم الجنائي النهائي ٢
٤٠١	٨٧	(الطنن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٩ بالصيغة رقم ٣٨) بطلان الحكم :
		اشتراك القاضى فى هيئة غرفة المشورة التى نظرت الطعن فى القرار الصادر من النيابة بالأوجه . إلغاء التفرقة لهذا القرار . عمل من أعمال الإحالة . امتناع اشتراك القاضى بعد ذلك فى الحكم فى الدعوى . مخالفة ذلك : بطلان الحكم . المادة ٢٤٧ إجراءات .
٣٣١	٧٢	(الطنن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) راجع أيضا : تصد . (القاعدة رقم ٤ بالصيغة رقم ١٧) ونقض . (القاعدة رقم ٥٣ بالصيغة رقم ٢٤٣) ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ — حق الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم لغيره من الخصوم .
٧	٢	(الطنن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢ — قابلية الحكم للطعن فيه بالمعارضة . أثرها . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
٢٥٤	٥٥	(الطنن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>الإدعاء بخالفة الثابت بالحكم :</p> <p>الأصل في الإجراءات الصحة .</p> <p>الادعاء بخالفة ما أثبت في محضر الجلسة أو في الحكم من إجراءات . لا يجوز إلا عن طريق الادعاء بالتزوير فيما أثبت .</p>
٣٧٢	٨٠	<p>(الظن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)</p> <p>حيازة</p> <p>راجع : انتهاك حرمة ملك الغير .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٨ بالصيغة رقم ٢٢٧)</p> <p>(خ)</p> <p>خبرة . خبز . خطأ . خيانة أمانة . خيانة الأمانة في الأوراق المفضاة على بياض .</p> <p>خبرة</p> <p>راجع : إثبات " خبرة " .</p> <p>خبز</p> <p>راجع : تموين .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٣ ، ٦٧ بالصيغتين رقمي ١٥٦ ، ٣١٢)</p> <p>خطأ</p> <p>١ - مساهمة كل من أسهم في الاخطاء التي نشأ عنها الحادث أيا كان قدر خطئه . يستوى في ذلك أن يكون خطؤه سهيا مباشرا أم غير مباشر في حصول الحادث .</p>
١٩٢	٤٢	<p>(الظن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)</p>

الترتيب	الصفحة	المادة
		٢ - إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها . (الطنن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ... ٤٢ ... ١٩٢
		٣ - تحقق جريمة القتل خطأ . بحدوث القتل نتيجة توافر صورة من صور الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات . عدم جدوى النفي بأن الخطأ لا يتوافر في حق المتهم إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار أو مخالفا لأئحة الميناء . (الطنن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ... ٤٤ ... ٢٠١
		٤ - متى يعد ما أورده الحكم سائفا في التدليل على توافر ركن الخطأ ؟ (الطنن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ... ٤٤ ... ٢٠١
		٥ - المسؤولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفر . حدودها ؟ (الطنن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) ... ٤٩ ... ٢٣١
		٦ - علم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور في التسبيب . (الطنن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ... ٥٤ ... ٢٤٨
		٧ - نشوء الضرر من خطأين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحد هذين الخطأين صادرا من المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمستول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون إقصائه بمقدار ما يجب أن يتحمله المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر مخالف للقانون . (الطنن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ... ٥٤ ... ٢٤٨

خيانة أمانة

راجع : تبديد .

خيانة الأمانة في الأوراق المضادة على بياض

١ - تزوير المتهم في الأوراق المضادة على بياض المسلمة إليه .
اثباته بطرق الإثبات كافة .

٣٨ ٩ (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)

٢ - عدم تقيد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية
إلا عند الفصل في مسألة مدنية تعد عنصرا من عناصر الجريمة
المطروحة . مطالبة صاحب الإمضاء على بياض أن يثبت كتابة
ما يخالف المدون بالبياض . غير صحيحة في القانون .

٣٨ ٩ (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)

(٥)

دخان . دخول متزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

دستور . دعارة . دعوى جنائية . دعوى

مدنية . دفاع . دفاع شرعي . دفع . دقيق

دخان

راجع : تهريب جرمي .

(القاعدة رقم ٦٢ بالسياسة رقم ٢٩٠)

دخول متزل بقصد ارتكاب جريمة فيه

راجع : انتهاك حرمة ملك الغير .

الصفحة	القاعدة
	دستور
	راجع : قانون .
	(القاعة رقم ٥٩ ص ٢٧١)
	دعارة
	إدارة منزل معد للدعارة . من جرائم العادة .
	عدم استظهار الحكم توافر ركن الاعتياد في جريمة إدارة منزل
	معد للدعارة . قصور .
٢١	(الملحق رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
	دعوى جنائية
	تحرريكها :
	١ — حق محكمة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة
	إلى ما تبينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وأحالتها إلى
	النيابة العامة للتصرف فيها . مثال .
١٧	(الملحق رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٤
	٢ — شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها .
	عدم اعتبارهم في حكم الموظفين أو المستخدمين العميين . إلا حيثما
	ينص الشارع على ذلك كالشأن في الجرائم التي حددها في قانون
	العقوبات .
	اعتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العام في حكم
	الموظف المستخدم العام في مجال معين . عدم مجاوزته إلى مجال
	المادة ٣/٦٣ إجراءات فيما أضيقته من حماية خاصة على الموظف
	العام .

الصفحة	القائمة
	تأميم الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من نظام الشركات المؤممة أو في طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها .
٣٩٣	(الملحق رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٥
	٣ - لمحكمة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين. المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
	بطلان اتصال قضاء الإحالة بالدعوى بطلانا أصليا . وجوب القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني .
٤٠١	(الملحق رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٧
	٤ - أثر الحكم الجنائي النهائي على تحريك الدعوى الجنائية ؟ حالة طلب إعادة النظر المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات . نطاقها ؟
	للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بأدانته - سواء كان فاعلا أو شريكا - إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعوى على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخيرة إلى إسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلا من صدر الحكم بأدانته طالما بقي الحكم الأول قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة .
	لها طلب إلغاء الحكم الأول عن طريق الخامس إعادة النظر طبقا للمادة ٤٤١/٥ إجراءات فإذا ما تم لها ذلك استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر .
٤٠١	(الملحق رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٧

الصفحة	المادة	
		نظرها والحكم فيها :
		١ - تقييد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة في أمر الإحالة .
١٧	٤	(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - ليست للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها أساس ذلك ؟
٣٨	٩	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٣ - حق محكمة الجنايات في الاختصار على نظر الجنايات وفصل الجرح المرتبطة بها ارتباطا بسيطا وإحالتها إلى محكمة الجرح . نطاقه ؟
١٣٧	٢٩	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٤ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .
		تعلقه بالنظام العام . شرط إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض ؟
٣٧٧	٨١	(الطن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٥ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .
		من الدفوع الجوهرية . عدم إرادته أو الرد عليه . قصور .
٣٧٧	٨١	(الطن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		إقتضاؤها :
		(١٠) بمعنى المدة "بالتقادم" .
		١ - جريمة إحراز السلاح الناري والذخيرة . طبيعتها :
		مستمرة . بدء المدة المدقطة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .
٤٠١	٨٧	(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الإجراءات القاطمة لتقادم الدعوى الجنائية ؟ إقطاع التقادم متى امتداد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولولم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات . (الملن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ... ٨٧ ... ٤٠١ (ب) بالحكم النهائي : أثر الحكم الجنائي النهائي على تحريك الدعوى الجنائية . (الملن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ... ٨٧ ... ٤٠١ راجع أيضا : حكم : (القاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٢٦٦)
		دعوى مدنية المصلحة في الدعوى : نطاق المادة ٢٢٢ من القانون المدني ؟ حق الأخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها . (الملن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ... ٣٦ ... ١٦٨ نظرها والحكم فيها : نشوء الضرر عن خطأين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحد هذين الخطأين صادرا من المضرو . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمستول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون اقتصاصه بمقدار ما يجب أن يتحملة المضرو بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر مخالف للقانون . (الملن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ... ٥٤ ... ٢٤٨ راجع أيضا : دعوى جنائية . (القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٣٨)

دفاع

الإخلال بحق الدفاع :

(١) ما يوفره :

١ - إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة المعجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للصاب فيما يتعلق بتلك الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ (د) ، ٤٢٠ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال لإخلال بدفاع جوهرى في هذا الصدد .

(الطن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ... ٢٧ ١٢٩

٢ - عدم التزام المحكمة بمواجهة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . نطاقه ؟

(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) ... ٦٢ ٢٩١

٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . من الدفوع الجوهرية . عدم إرادته أو الرد عليه . قصور .

(الطن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) ... ٨١ ٣٧٧

٤ - استناد القاضى الجنائى في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . عدم جواز تأسيس حكمه على رأى غيره . مثال .

(الطن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣١) ... ٩٣ ٤٣٧

٥ - للحكمة التعميل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . التحريات لا تصلح

الصفحة	القاعدة	
		وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة .
٤٣٧	٩٣	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢١)
		(ب) ما لا يوفره :
		١ - الدفع القانوني الظاهر البطлан . لا يستأهل ردا .
٢٤	٦	(الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٣٢٣	٧٠	(الطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٠)
		٢ - حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادة الدعوى للرافعة لإجراء تحقيق فيها .
٣٨	٩	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٣ - حق المحكمة في الاستثناء عن سماع الشهود . مشروط بقبول المتهم أو المدافع عنه .
٣٨	٩	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٢٩	٧	(الطن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٤ - وجوب تلاوة أقوال الشهود الغائبين إذا طلب منهم أو المدافع عنه ذلك .
٣٨	٩	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٥ - عدم إجراء محكمة ثاني درجة تحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات محكمة أول درجة .
٣٨	٩	(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٦ - النعى على المحكمة عدم إجرائها تحقيقا لم يطلب منها . غير جائز .
٦٩	١٤	(الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — تنازل المتهم أو المدافع عنه عن سماح الشهود . أثره : الاستثناء عن سماحهم والاكتفاء بتلاوة أقوالهم بالتحقيقات . عدم جواز النى على المحكمة قعودها عن سماحهم .
١٠٠	٢٢	(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
٣٧٢	٨٠	(والطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		٨ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة .
١٤٥	٣١	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٩ — التعارض بين مصلحة المتهمين . مناطه : أن يلزم عن دفاع أحدهم عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد الترافع عنهما معا .
١٥٦	٢٣	(الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		١٠ — عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها .
٢٠١	٤٤	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
٣٥٦	٧٧	(والطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		١١ — النى على المحكمة إغفالها إجراء لم يطلب منها مصحح .
٢٠١	٤٤	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
٣٢٣	٧٠	(والطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠)
٣٥٦	٧٧	(والطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
٤١٤	٨٨	(والطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		١٢ — نطاق حق محكمة الموضوع في تكيف الواقعة وإسباغ الوصف القانوني عليها .
٢١٢	٤٦	(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - الدفاع الشرعى . من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع . إثارتها لأول مرة أمام محكمة التقص . شرطه : أن تدل الوقائع الثابتة بالحكم ، بذاتها ، على تحقق حالة الدفاع الشرعى أو ترشح لقيامها .
٢٦٦	٥٨	(الملحق رقم ٢٠٤٧ لـ ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		١٤ - النعى على المحكمة سكوتها عن طلب لم يبدئه الدفاع أو عدم الرد على دفاع ظاهر البطلان . غير جائز .
٣٢٣	٧٠	(الملحق رقم ٢٢٠٧ لـ ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
		١٥ - الدفع بتعذر الرؤية قديكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا . مثال .
٣٢٣	٧٠	(الملحق رقم ٢٢٠٧ لـ ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
		١٦ - تعقب الدفاع فى كل جزئية يثيرها فى مناحى دفاعه . غير لازم .
		إطهئان المحكمة إلى الأدلة التى عولت عليها . يفيد إطراحها بجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها . بيان حلة إطراحها . غير لازم .
٣٢٣	٧٠	(الملحق رقم ٢٢٠٧ لـ ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
		١٧ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد عما ورد بتسجيل لمناقشة بينه وبين المتهم ، دون سماع المحكمة لهذا التسجيل أو إيراد غواه .
٤١٤	٨٨	(الملحق رقم ٢٠٢٩ لـ ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣١)
٣٢٣	٧٠	(الملحق رقم ٢٢٠٧ لـ ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا :
		دفع :
		(القاعدة رقم ٥٩ بالصيغة رقم ٢٧١)
		وصايون .
		(القاعدة رقم ١٢ بالصيغة رقم ٥٦)
		ومواد مخلدة :
		(القاعدة رقم ٨٠ بالصيغة رقم ٣٧٢)
		دفاع شرعى
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعى"
		دفع
		"الدفع ببطلان التفتيش"
		١ - الرد على شواهد الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية
		التحريات بأدلة متجهة لها أصلها فى الأوراق . كفايته .
١	١	(الملن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - قضاء المحكمة ببطلان التفتيش تأسيسا على عدم وجود
		إذن التفتيش بمنف الدعوى دون أن تستجلى حقيقة الأمر .
		قصور .
٢٩٧	٦٣	(الملن رقم ٢١٥٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		"الدفع باستحالة الرؤية" :
		الدفع بتعذر الرؤية قد يكون من أوجه الدفاع الموضوعية
		التي لا تستأهل ردا . مثال .
٣٣٣	٧٠	(الملن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		”الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة“ :
		بطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .
١	١	(العلن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		”الدفع ببطلان التحقيق“ :
		عدم جواز ابداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٧٧	٦٠	(العلن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٨ ق - ١٩٦٩/٢/٢٤)
		”الدفع ببطلان أمر الإحالة“ :
		إثارة الدفع ببطلان أمر الإحالة لأول مرة أمام النقض .
		غير جائز .
١	١	(العلن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		”الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها“ :
		الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعي . كفاية الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .
١	١	(العلن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٩)
٢٧١	٥٩	(والعلن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		”الدفع بقيام حالة الضرورة“ :
		إثارة الدفع بقيام حالة الضرورة أمام النقض لأول مرة . غير مقبول .
٢٤	٦	(العلن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		”الدفع بعدم اختصاص مأمور الضبط القضائي مكانيا بضبط الواقعة“ :
		إسباغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢

الصفحة	القائمة	
		لجنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . عدم جدوى المنازعة في اختصاص من نصت عليهم المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحرار مخدر .
٣٧٢	٨٠	(الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ... "الدفع ببطان إجراءات أخذ العينة" :
		لاصفة للطاين في الدفع ببطان إجراءات أخذ عينة صابون أخذت من محل متهم آخر .
٥٦	١٢	(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ... "الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها" :
		١ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . متعلق بالنظام العام . شرط إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض ؟
٣٧٧	٨١	(الطن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ... ٢ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . من الدفوع الجوهرية . عدم إرادته أو الرد عليه . قصور .
٣٧٧	٨١	(الطن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ... "الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة" :
		١ — حق القاضي الجنائي في اختيار طريق الإثبات مطلق ما لم يقيد القانون بنص خاص . حريته في وزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر .
١٦٤	٣٥	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ... ٢ — إثبات التزوير . ليس له طريق خاص ، مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة .
١٦٤	٣٥	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ...

”الدفع بعدم قبول الطعن لرفضه من غير ذى صفة“ :

حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلوص منصبه أو قيام مانع لديه في التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامي العام الأول حق الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الطعن لرفضه من غير ذى صفة .

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) ... ٦٨ ٣١٦

”الدفع بعدم العلم بيوم البيع“ :

الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله : أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدل .

(الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ... ١٥ ٧٥

”الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي“ :

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
(القاعدة رقم ٥٨ بالصيغة رقم ٢٦٦)

دقيق

وراجع : تموين .

(القاعدة رقم ٢٥ بالصيغة رقم ١١٨)

(ذ)

ذخيرة

راجع : جريمة .

(القاعدة رقم ٨٧ بالصيغة رقم ٤٠١)

الصفحة	القاعدة	
		(د)
		رابطة السببية . رجال السلطة العامة . ردة . رشوة . رقابة إدارية
		<u>رابطة السببية</u>
		١ - إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها .
١٩٢	٤٢	(الطن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٢ - تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز المهادلة في توافرها أمام التقاضي . ما دام أن الحكم قد أقيم على أسباب تؤدي إلى توافرها .
٢٠١	٤٤	(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٣ - نطاق مسئولية المتهم جنائياً عن النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ؟
		الزام المخني عليه بتحمل جراحة يمكن أن تؤدي إلى شفاؤه من العاهة التي لديه . لا يصح مادام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر .
		مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية . اعتبار الواقعة جنمة على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولي المخني عليه إجراء الجراحة وآثره على تكيف الواقعة . قصور .
٣٤٥	٧٤	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		راجع ايضاً : قتل خطأ .
		(قواعد تأديراً ٤٤٤ ، ٥٤ بالمصنفين رقم ٢٠١ ، (٢٤٨

الصفحة	القائمة	
		رجال السلطة العامة
		راجع : تلبس .
		(القاعدة رقم ٨٣ بالصيغة رقم ٣٨٤)
		ردة
		راجع : تموين .
		(القاعدة رقم ٢٥ بالصيغة رقم ١١٨)
		رشوة
٣٣	٨	١ - كفاية أن يكون للموظف نصيب من الأعمال المطلوب أداؤها يسمح له بتنفيذ الفرض من الرشوة ، لتوافر الجريمة . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٣٣	٨	٢ - متى تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف العام ومن في حكمه ؟ (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٣٣	٨	٣ - الزعم بالاختصاص . توافره بمجرد ابداء الموظف استعداده للقيام بالعمل الذي لا يدخل في اختصاصه . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٣٣	٨	٤ - تنفيذ الفرض من الرشوة . ليس ركنا في الجريمة . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٣٣	٨	٥ - تسوية الشارع ، بما استعدته من نصوص ، بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضا الوظيفة فيه . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)

الصفحة	القائمة	
		٦ - اقتصار الاضاء الوارد في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات على الراجحي والوسيط دون المرتضى .
٤١٤	٨٨	(الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) راجع أيضا : نيابة عامة (القاعة رقم ٦٨ بالصيفه رقم ٣١٦) ووصف التهمة : (القاعة رقم ٤٦٠ بالصيفه رقم ٢١٢) . رقابة إدارية رجال الرقابة الإدارية . من مأمورى الضبط .
٣٧٧	٦٠	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) (ز) زيت راجع : ضح (القاعة رقم ٣٨ بالصيفه رقم ١٧٦) (ص) سبق إصرار . سرقة . سلاح . سيارات سبق إصرار ١ - سبق الاصرار . ماهيته ؟ إثبات توافره ؟ (الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢ - مجرد إثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم منه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها . (الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
٨٥	١٨ -- --	
٨٥	١٨ -- --	

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا :
		إثبات .
		(القاعدة رقم ٣١ بالصيغة رقم ١٤٥)
		وحكم :
		(القاعدة رقم ٣ بالصيغة رقم ١٢)
		سرقة
		الفاعل الأصلي في جريمة السرقة ؟
٢٩	٧	(اللمن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٣٨٨	٨٤	(اللمن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		راجع أيضا :
		حكم :
		(القاعدة رقم ٧ بالصيغة رقم ٢٩) .
		وسلاح :
		(القاعدة رقم ١٠ بالصيغة رقم ٤٩) .
		وعقوبة :
		(القاعدة رقم ١١ بالصيغة رقم ٥٣) .
		صلاح
		١ — العقوبة المقررة لها عن جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات .
		لا يتوافر بها الظروف المشددة المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦
		من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل .
		ولا تعتبر من جرائم الاعتداء على المال في حكم المادة ٧ / ب
		من ذات القانون .

الصفحة	المقابلة	
		جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتممة بالمادة ٣٤٢ عقوبات . من جرائم الاعتداء على السلطة . القصد الجنائي فيها هو عرقلة التنفيذ .
٤٩	١٠	(الطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		٢ - عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧/ب ، ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ما دام حكم الحبس الصادر على المتهم للمرقة لم يصبح نهائياً .
٤٩	١٠	(الطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		٣ - اغفال الحكم الاشارة الى الدليل الذي استند إليه في توافر الظرف المشدد - في جريمة احرار السلاح الناري - في حق الطاعن والتعرض لانكاره لأية سابقة . قصور .
٣٠٨	٦٦	(الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٩)
		٤ - التزام المحكمة الحد الأدنى المقرر لعقوبة جنائية احرار السلاح الناري ، مع قيام الظرف المشدد بعد تطبيق المادة ١٧ عقوبات دلالة ذلك على أن المحكمة وقفت عند حد التخفيف واحتمال نزولها إلى عقوبة أدنى مما تزلت إليه لولا هذا القيد القانوني . دخول العقوبة المقضى بها في نطاق العقوبة المقررة لجنائية احرار السلاح مجردة من الظرف المشدد لا يبرر القول بأن العقوبة المقضى بها مبررة .
٣٠٨	٦٦	(الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٩)
		٥ - جريمة احرار السلاح الناري والذخيرة . طبيعتها : مستمرة . بدء المدة المسقط لاقضاء الدعوى الجنائية فيها من تاريخ انتهاء حاله الاستمرار .
٤٠١	٨٧	(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا :
		إجراءات المحاكمة :
		(القاعدة رقم ٤ بالصيغة رقم ١٧)
		سياوات
		راجع : عقوبة
		(القاعدة رقم ١١ بالصيغة رقم ٥٣) .
		(ش)
		شركات . مشروع . شيك بدون رصيد
		<u>شركات</u>
		راجع : موظفون عموميون
		(القاعدة رقم ٨٥ بالصيغة رقم ٣٩٢)
		شروع
		١ — مجرد البدء في استعمال وسيلة الاحتيال قبل الخيّن عليه .
		يتحقق به الشروع في النصب .
٦٩	١٤	(الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٣/١/١٩٦٩)
		٢ — اعتبار مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل شروعا .
		كشف الخيّن عليه احتيال الجاني وامتناعه عن تسليمه المال
		أو تسليمه له لسبب آخر في نفسه . لا أثر له في قيام الجريمة .
٦٩	١٤	(الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٣/١/١٩٦٩)
		شيك بدون رصيد
		١ — متى يعد المحرر شيكا ؟
١٥٢	٣٣	(الطن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلة ٢٠/١/١٩٦٩)

الصفحة	المادة	
		٢ - تحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . بإصدار التهم للشيك حاملاً بأنه لا يقابله رصيد .
١٥٢	٣٢	(الملن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٣ - لا تأثير للتخالص اللاحق بقيمة الشيك في المسؤولية الجنائية عن إصداره بنيررصيد .
١٥٢	٣٢	(الملن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		(ص)
		صابون
		١ - الجرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون . مخالفات لا جنح .
		احتبار قرار مجلس الوزراء - الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون إستناداً إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٣/٢/١٠ - فاصحاً لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر . إحالة القرار المذكور بالنسبة للعقاب على جرمي الغش والخدعة إلى المادتين ٦٤٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، وبالنسبة للعقاب على مخالفة البيان التجاري للحقيقة إلى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يعاقب على الجريمة المذكورة بعقوبة اللجنة .
٥٦	١٢	(الملن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٢)
		٢ - لا بطلان على مخالفة الإجراءات الخاصة بأخذ البيئة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بتبجتها في ظل التشريعات

الصفحة	القاعدة
	الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ .
	خضوع الفش في صناعة وتجارة الصابون لقواعد الإثبات العامة .
٥٦	١٢ (الملحق رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
	٣ - ما نص عليه القرار الوزاري رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ - في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد له . لا يقيد المحاكم . طلة ذلك ؟
٥٦	١٢ (الملحق رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
	٤ - وجوب مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية في صناعة الصابون بحسب البيان المرفوع على السلعة وإلا كون الفعل غشا .
	إنتاج صابون دون مراعاة تلك النسب يعتبر ذكرا لبيان تجاري غير مطابق للتحقيق معاقبا عليه بالمواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٦	١٢ (الملحق رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
	٥ - علم المتهم بفش ما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه منتجا له اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه . عدم قبول التذرع بجهله .
	صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض عن حد معين جنحة دأعاً في حق الصانع طبقاً للقانونين ٩٨ لسنة ١٩٤١ ، ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

الصفحة	القاعدة	
		زيادة نسبة القلوى المطلق الكاوى فى الصابون عن حدمعين . مخالفة . شرط ذلك : أن يكون المتهم حسن النية .
٥٦	١٢	(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٢٨ - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		٦ - لا صفة للطاعن فى الدفع ببطلان لإجراءات أخذ عينة صابون أخذت من محل متهم آخر .
٥٦	١٢	(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		(ض)
		<u>ضرائب . ضرب . ضرر</u>
		ضرائب
		راجع : حمز " حمز إداوى "
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصيغة رقم ٢١٢)
		ضرب
		" ضرب أحدث عاهة " :
		١ - لا يعيب الحكم عدم تعرضه لإصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى . ما دام قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها ، وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها اطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محلها .
٢٦٦	٥٨	(الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٩)
		٢ - الضرب على قمة الرأس . إمكان حدوثه من ضارب يقف أمام المحنى عليه أو خلفه . تقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة .
٢٢٣	٧٥	(الطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٩)
		٣ - نطاق مسئولية المتهم جنائيا عن النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التى أحدثها ؟

الصفحة	القاعدة	
		إلزام المجنى عليه بتحمل جراحة يمكن أن تؤدي إلى شفائه من العاهة التي لديه . لا يصبح مادام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر .
		مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية . إعتبار الواقعة جنحة على هذا الأساس دون تعرض لرفض المجنى عليه إجراء الجراحة وأثره على تكييف الواقعة . قصور .
٣٤٥	٧٤	(الملن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٩) " ضرب أفضى إلى الموت " .
		١ - عدم تطلب القانون قصدا خاصا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت .
١٠٤	٢٣	(الملن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ٢ - العبرة في القصد الخاص هي بمحققة الواقع . عدم كفاية الأخذ بالإعتبارات والإقتضات القانونية . لإثبات قيامه .
١٠٤	٢٣	(الملن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ضرر
		١ - حق الأخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها .
١٦٨	٣٦	(الملن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٧/١/١٩٦٩)
		٢ - نشوء الضرر عن خطاين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطاين ولو كان أحد هذين الخطاين صادرا من المضروب . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمستول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون إنقاصه بمقدار ما يجب أن يتحملة المضروب بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر . مخالف للقانون .
٢٤٨	٥٤	(الملن رقم ١٣٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ط)
		طعن
		” المصلحة في الطعن “ .
		١ — المصلحة مناط الطعن .
٢٧١	٥٩	(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		٢ — مصلحة النيابة العامة في الطعن في الأحكام بطريق النقض .
		مناطها ؟
٣٧٧	٨١	(الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		” أثر الطعن “ :
		اقتصار قاعدة عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه على العقوبة
		والتمويض . خروج أتعاب المحاماة عنها .
٣٨	٩	(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		” التنازل عن الطعن “ :
		التنازل عن الطعن بالنقض . جواز الإقرار به للمأمور
		السجن .
٢٣٥	٥٠	(الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
		راجع أيضا :
		إجراءات المحاكمة .
		(القاعدة رقم ٢٩ بالصيغة رقم ١٣٧)
		وعقوبة .
		(القاعدة رقم ٧٦ بالصيغة رقم ٣٥٢)

(ظ)

ظروف مخففة . ظروف مشددة

ظروف مخففة

راجع : عقوبة .

(القواعد أرقام ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠)

ظروف مشددة

راجع : العقوبة .

(القواعد رقم ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠)

(ع)

عاهة مستديمة . عقد . عقوبة . عمل . عود

عاهة مستديمة

راجع : ضرب "ضرب أحدث عاهة".

عقد

راجع : عمل .

(القاعدة رقم ٨٥ بالصيغة رقم ٢٩٢)

عقوبة

تقسيم العقوبات :

"العقوبات الأصلية"

وجوب استيفاء الحكم الصادر بالإعدام اجرائى إجماع آراء--
قضاة المحكمة وأخذ رأى المفتى والإكثار باطلا .

الصفحة	القاعدة	
		الاجماع لا يعدوان يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لإصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته ، إلا أنه لا يمس بأساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارفيها أعدارا وظروفا تميز من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها .
١٢	٣	(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ”العقوبات التكميلية“:
		١ — وجوب القضاء بشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالفرامة .
٦٧	١٣	(الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢ — العقوبات التكميلية . طبيعتها ؟
		التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره .
٩٢	٢٠	(الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٣ — القضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة في مفهوم نص المادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . شرطه : أن تكون منشوشة أو فاسدة .
١٧٦	٣٨	(الطن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ٤ — المصادرة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . طبيعتها ؟
٣٠٣	٦٥	(الطن رقم ٣١٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
٣٣٥	٧٣	٥ — أثر عدم ضبط القند الأجنبي في عقوبة جريمة المقاصة ؟ (الطن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٧)
		٦ — إطلاق الشارع عقوبة الغلق في جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص . جريمة لعب القمار في المحل العام . وجوب مصادرة النقود والأدوات والأشياء الأخرى التي استعملت في الجريمة . (الطن رقم ١٨٥٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
٣٥٣	٧٦	تطبيق العقوبة : ١ — اقتصار قاعدة عدم جواز إضارة الطاعن بظمنه على العقوبة والتعويض . خروج أتعاب المحاماه منها . (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٣٨	٩	٢ — النص في كل من الحكم الغيابي والإستئنافي والحكم الصادر في المارضة في ذاك الحكم على أن تشديد العقوبة كان باجماع الآراء . واجب لصحة كل من الحكيم . تخلف هذا الشرط . وجوب القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف ولو كان براءة المتهم . (الطن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
٢٤٠	٥٢	٣ — إصابة المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص . وجوب معاقبته طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات بالحبس لا بالغرامة . أفراد الحكم اثنين من المصابين في الحادث بوضع مستقل تقاديا لإعتبار المصابين أكثر من ثلاثة . يعيب الحكم متى يتعين أن يكون مع التقض الإحالة . مثال . (الطن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
٢٨٧	٦١	٤ — إلزام المتهم بإقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات الهندسية للبناء في المدة التي يحددها الحكم . واجب عند طلب الجهة

الصفحة	القاعدة	
		الإدارية المختصة بتقديم هذه الرسومات . غالفة ذلك . خطأ في القانون .
٣٩٧	٨٦	(الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٩٦٩/٣/٣١) "ظروف مخففة" :
		١ — جواز إبدال عقوبة الإعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .
١٢	٣	(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٩٦٩/١/٦) ٢ — جواز التزلز بالعقوبة المقررة للاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار إلى السجن عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .
١٢	٣	(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٩٦٩/١/٦) "ظروف مشددة" :
		١ — العقوبة المقررة بها من جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات . لا يتوافرها الظروف المشددة المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل ولا تعتبر من جرائم الاعتداء على المال في حكم المادة ٧/ب من ذات القانون .
		جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتممة بالمادة ٣٤٢ عقوبات . من جرائم الاعتداء على السلطة . القصد الجنائي فيها هو عرقلة التنفيذ .
٤٩	١٠	(الطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٩٦٩/١/١٣) ٢ — عدم توافر الظروف المشددة المنصوص عليه في المادتين ٣/٢٦ ب ، ٣/٢٦ ج من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ما دام حكم الحبس الصادر على المتهم المرفقة لم يصبح نهائياً .
٤٩	١٠	(الطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٩٦٩/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		” عقوبة الجرائم المرتبطة “ :
		١ - اعتبار الحكم بالجرائم المسندة إلى المتهم مرتبطة وتوقيعه عليه عقوبة أشدها . إنتفاء مصلحته في النفي على الحكم خطؤه باسناد جريمة لم ترد في أمر الإحالة طالما أن العقوبة المقررة بها هي عقوبة الجريمة الأشد الواردة في أمر الإحالة .
١٧	٤	(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - مناط تطبيق المادة ٣٢/٣ عقوبات ؟
٩٢	٢٠	(الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٣ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ارتباط جريمة عدم تقديم أنفار دودة القطن بجريمة عدم التواجد بالزراعة أثناء المقاومة .
		خطأ الحكم في تقدير قيام الارتباط . اعتباره من الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لتصحيحه .
٩٢	٢٠	(الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٤ - أعمال المحكمة المادة ٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة للتهم . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأشد بحسب .
		لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفات القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب طعنه . لها نقض الحكم بالنسبة للحكوم عليه الذي لم يقرر بالطن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
١٧٨	٣٩	(الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
		العقوبة المبررة :
		١ - معاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات مع استمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ من ذلك القانون . لا جدوى

الصفحة	المقابلة	
		مما يشبه الطاعن من أن المادة ١١٣ مكر عقوبات هي الواجبة التطبيق ، ما دامت العقوبة المقررة بها مقرر في القانون وفقا للمادة المذكورة . لا يغير من هذا أن المحكمة أخذت الطاعن بالرافعة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة .
١٨٧	٤١	(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ٢ - ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال . لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي .
٢١٢	٤٦	(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ٣ - توقيع عقوبة واحدة على الطاعن عن تهمتين معا إنتفاء مصلحته في النفي على الحكم إدانته عن إحدى التهمتين قبل نفاذ القانون الذي يعاقب عليها ، ما دامت العقوبة المقررة بها هي ذات العقوبة المقررة للتهمة الأخرى .
٢٧١	٥٩	(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) ٤ - متى تتضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من اختلاس ؟ كفاية واقعة ما لتبرير العقوبة المقررة بها . عدم جدوى النفي على الحكم بشأن واقعة أخرى لا تأثير لثبوتها من عدمه على العقوبة المحكوم بها
٢٧٧	٦٠	(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) ٥ - قصور الحكم في التدليل على الاشتراك في جريمة الاشتراك في الاختلاس والتزوير . عدم جدوى النفي به من المتهم ما دامت المحكمة قد عاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الرشوة التي أثبتتها في حقه .
٤١٤	٨٨	(الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		إيقاف تنفيذ العقوبة :
		تقدير الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة وشمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٥٢	١١	(الملن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		راجع أيضا : تليس .
		(القاعدة رقم ٢١ بالصيغة رقم ٩٦) .
		وحكم .
		(القاعدة رقم ١ بالصيغة رقم ١) .
		وسلاح .
		(القاعدة رقم ٦٦ بالصيغة رقم ٣٠٨) .
		وغش .
		(القاعدة رقم ٦٥ بالصيغة رقم ٣٠٣) .
		عمل
		١ — تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه موضوعي . متى يخضع لرقابة محكمة النقض ؟
		لا ارتباط بين جريمة عدم إنشاء صاحب العمل ملفا لكل من عماله وبين جريمة عدم منعه هؤلاء العمال إجازات المواسم والأعياد .
		المادة ٦٢/١ و ٦٩/١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٧٧	١٦	(الملن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		٢ — إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بملاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للعصاب . فيما يتعلق بتلك الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له

الصفحة	القاعدة	
		ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ (د) و ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال لإخلال بدفاع جوهرى فى هذا الصدد .
١٢٩	٢٧	(الطنن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٣ — رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تعيين مدير أو مشرفه سلطة الإشراف والإدارة . اعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور .
		إختصاص المشرف الزراعى وفقا للقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ هو التوجيه والإرشاد والمراقبة .
١٢٣	٢٨	(الطنن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٤ — فصل العامل فى منشأة تستخدم أكثر من خمسة عمال قبل عرض الأمر على اللجنة المختصة يعتبر عملا مؤثما جنائيا .
		صدور قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ الملل بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ فى نطاق التفويض التشريعى الوارد فى المادة ٦٦ من قانون العمل .
٣٢٧	٧١	(الطنن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)
		٥ — جواز الجمع بين الجزاءين الجنائى والتأديبى عن المخالفة الواحدة .
٣٢٧	٧١	(الطنن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)
		٦ — المراد بصاحب العمل فى خطاب الشارع ؟
٣٢٧	٧١	(الطنن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)
		راجع أيضا : شركات ب .
		(القاعدة رقم ٨٥ بالسيفقة رقم ٣٩٢٣) .

عود

راجع : سلاح .

(القاعدة رقم ٦٦ بالصيغة رقم ٣٠٨) .

(غ)

غرفة المشورة . غش .

غرفة المشورة .

راجع : قضاة .

(القاعدة رقم ٧٢ بالصيغة رقم ٣٣١) .

غش

١ - الجرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون ، مخالفات لاجنح .
إعتبار قرار مجلس الوزراء - الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون إستنادا إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٣/٢/١٠ - فاصحا لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر . إحالة القسرار المذكور ، بالنسبة للعقاب على جرعتي الغش والخديعة إلى المادتين ٥ ، ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، وبالنسبة للعقاب على مخالفة البيان التجاري للحقيقة إلى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يعاقب على الجريمة المذكورة بمقوبة اللجنة .

(الملن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٢) ... ١٢

٥٦

٢ - وجوب مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية في صناعة الصابون بحسب البيان المرقوم على السلعة وإلا كون الفعل غشا .

الصفحة	القاعدة	
		إنتاج صابون دون مراعاة تلك النسب يعتبر ذكرا لبيان تجارى غير مطابق للحقيقة معاقبا عليه بالمواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٦	١٢	(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٣ - علم المتهم بفش ما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه متجلا له إعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه . عدم قبول التذرع بجهله . صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض عن حد معين جنحة دائما في حق الصانع طبقا للقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .
٥٦	١٢	زيادة نسبة القلوى المطلق الكاوى في الصابون عن حد معين . مخالفة . شرط ذلك : أن يكون المتهم حسن النية . (الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٤ - عدم ضبط المواد الغشائية المشوشة . أثره . عدم جواز القضاء بمصادرتها .
١٧٣	٣٧	(الطن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ٥ - القضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة في مفهوم نص المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . شرطه . أن تكون مشوشة أو فاسدة .
١٧٦	٣٨	(الطن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ٦ - مناط إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية طبقا للسادة ٢/٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ .
٣٠٣	٦٥	(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣)

الصفحة	قاعدة	
		٧ - المصادرة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . طبيعتها ؟
٣٠٣	٦٥	(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٨ - إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ١/٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالنسبة لغبر المواد الغذائية . مثال .
٣٠٣	٦٥	(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		(ف)
		فاعل أصلي
		١ - الفاعل الأصلي في جريمة المارقة .
٢٩	٧	(الطن رقم ١٩١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
٣٨٨	٨١	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		٢ - الفاعل الأصلي في جريمة التزوير ؟
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٣ - ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال . لا مصالحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي .
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		راجع : أيضا اشتراك .
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصفحة رقم ١٠٨)

الصفحة	القائمة	
		(ق)
		قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قرارات وزارية . قصد جنائي . قضاة . قمار . قوة الأمر المقضي .
		قانون
		”إصداره“
		١ — مانص عليه القرار الوزاري رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ٤/٤/١٩٥٦ — في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد له ، لا يقيد المحاكم ، علة ذلك ؟
٥٦	١٢	(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٣/١/١٩٦٩)
		٢ — صدور قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ في نطاق التفويض التشريعي الوارد في المادة ٦٢ من قانون العمل .
٣٢٧	٧١	(الطن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٧/٣/١٩٦٩) ”العلم به“
		العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له . مفترض في حق السكافة .
٢٤٣	٥٣	(الطن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٠/٢/١٩٦٩) ”سريانه من حيث الزمان“
		١ — لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون .

الصفحة	القاعدة	
		عدم قفاز القانون قبل نشره .
٢٧١	٥٩	(الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٢/١٧/١٩٦٩)
		٢ - إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ١/٧ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ بالنسبة لغير المواد الغذائية . مثال .
٣٠٣	٦٥	(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣/٣/١٩٦٩)
		”تفسيره“
		١ - كل مكان يتخذ الشخص مسكناً له على الدوام أو التوقيت بحيث يكون حرماً آمناً له لا يباح لغيره دخوله إلا بإذنه ، فهو منزل .
٤٩	١٠	(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٩)
		٢ - عدم اشتراط القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل وجوب فحص العينة بطريقتي النخل والتحليل الكيائي مما وأن تكون المخالفة في نسبتين عر الأقل من النصب المقررة لخواصات .
١١٨	٢٥	(الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١/١٣/١٩٦٩)
		٣ - مجال التقيد بفئات الانعاب المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون الاحكام الجديده ؟
١٩٨	٤٣	(الطن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٩)
		٤ - معنى الدخول في حكم المادة ٣٦٩ عقوبات ؟
٢٢٧	٤٨	(الطن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/١٠/١٩٦٩)
		٥ - تخصيص عموم النص بغير تخصيص . لا يصح .
٢٧١	٥٩	(الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/١٧/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - التهريب الجمركي . ماهية كل من التهريب الفعلي والتهريب الحسكي ؟ المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
٢٩٠	٦٢	(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) ٧ - عدم اعتبار أفعال التهريب الحسكي التي تقع فيما وراء الدائرة الجمركية تهريباً .
		عدم اعتبار حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلاً أو شريكاً - وراء الدائرة الجمركية تهريباً إلا إذا توافر ، مما يختص بتهريب التبغ ، إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ . عدم انطباق المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات على هذه الحيازة .
٢٩٠	٦٠	(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) ٨ - حاصل تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إداري يسمح بالاستثناء .
٣٣٥	٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) ٩ - جريمة المقاصة في قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبي . تعريفها ؟
٣٣٥	٠٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) ١٠ - ضبط النقد الأجنبي . ليس ركناً في جريمة المقاصة عدم جواز اشتراطه دليلاً عليها .
٣٣٥		(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) ١١ - جريمة تعامل فير المقيم بالنقد المصري . تعريفها ؟
٣٣٥	٠٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : مسئولية جنائية .
		(القاعدة رقم ٢٣ بالصيغة رقم ١٠٤)
		”القانون الأصلح“ :
		١ — نفاير مواصفات الردة على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد ما لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للتمم ، مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لإستخراجها وتأمين عدم مطابقتها لهذه المواصفات .
١١٨	٢٥	(الملن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٢ — قرار تخفيض وزن وغيف الخبز عن الوزن المقرر له وقت إنتاجه . لا يتحقق به معنى القانون الأصلح .
٣١٢	٩٧	(الملن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
		” إلغاؤه “ :
		الجرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون مخالقات لا جنح .
		اعتبار قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون إستنادا إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٣/٢/١٠ ناعضا لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر . إحالة القرار المذكور بالنسبة للعقاب على جريمة الغش والخديعة إلى المادتين ٥ و ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، وبالنسبة للعقاب على مخالفة البيان التجاري للحقيقة إلى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يعاقب على الجريمة المذكورة معموة الخنعة .
٥٦	١٢	(الملن رقم ١٣٨٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

الصفحة	القائمة	
		قبض
		١ - الأحوال التي يجوز فيها لرجل الضبط القبض على المتهم . المادة ٣٤ إجراءات .
		المبرة في تحديد العقوبة في معنى المادة ٣٤ إجراءات بما يرد به نص القانون .
		حق رجل الضبط في القبض على المتهم بمجرىة التعدي المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ / ١ عقوبات .
٩٦	٢١	(الطنن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣٧١/١/١٢)
		٢ - كلما كان القبض على المتهم صحيحا . جاز تفتيشه .
٩٦	٢١	(الطنن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣٧١/١/١٢)
		٣ - التلبس : يكفي لقيامه وجود مظاهر خارجية تدل على وقوع الجريمة . إجازته لرجال السلطة العامة التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد مأموري الضبط . مثال في جريمة تلبس باحراز مواد مخدرة .
٣٨٤	٨٣	(الطنن رقم ١٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣٧١/٢/٢٤)
		قتل خطأ
		١ - مساهمة كل من أسهم في الأخطاء التي نشأ عنها الحادث أيا كان قدر خطئه . يستوى في ذلك أن يكون خطؤه سهيا مباشرا أم غير مباشر في حصول الحادث .
١٩٢	٤٢	(الطنن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣٧١/٢/٣)
		٢ - إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها .
٢٠١	٤٤	(الطنن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣٧١/٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تحقيق جريمة القتل خطأ . بمحدث القتل نتيجة توافر صورة من صور الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات . عدم جدوى النسي بأن الخطأ لا يتوافر في حق المتهم إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار أو مخالفة لأئمة الميناء .
٢٠١	٤٤	(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٤ - متى يمد ما أورده الحكم سائفا في التدليل على توافر كون الخطأ ؟
٢٠١	٤٤	(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٥ - تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز المجادلة في توافرها أمام النقض ما دام أن الحكم قد أقيم على أسباب تؤدي إلى توافرها .
٢٠١	٤٤	(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٦ - المسؤولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفر . حدودها ؟
٢٣١	٤٩	(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
		٧ - عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور في النسب .
٢٤٨	٥٤	(الطن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١١)
		راجع أيضا : دعوى جنائية .
		(القاعدة رقم ٨٥ الصحيفة رقم ٢٩٣)

الرقعة	القائمة	
		ودعوى مدنية .
		(القاعدتان ٥٤ و ٧٢ بالصحيفة ٢٤٨ و ٢٣١)
		قتل عمد
		١ — تعمد القتل أمرداخلي متعلق بالإرادة . تقدير توفره . موضوعي .
١٤٥	٣١	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٢ — حق الأخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها .
١٦٨	٣٦	(الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
		٣ — تساند الأدلة في المواد الجنائية .
		تعويل الحكم في إدانته للطاعن على ما أورده — خلافا للثابت بالأوراق — من وجود آثار دماء بملابسه . خطأ في الإسناد .
٣٨١	٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٤ — استناد الحكم إلى مجرد وجود دماء آدمية بملابس المتهم دون أن يثبت لدى المحكمة أن هذه الدماء من دماء القاتل . عيب .
٤٤٠	٩٤	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا : حكم .</p> <p>(القاعدة ٣ و ٢٦ بالصيفتين ١٢٤ و ١٢)</p> <p>قرارات وزارية</p> <p>رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تعيين مدير أو مشرف له سلطة الإشراف والإدارة . إعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور .</p> <p>إختصاص المشرف الزراعي وفقا للقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ - هو التوجيه والإرشاد والمراقبة .</p> <p>(الملن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)</p> <p>راجع أيضا : قانون .</p> <p>(اقراء ١٢ و ٢٥ و ٦٧ و ٧١ بالصانف ٥٦ و ١١٨ و ٣١٢ و ٣٢٧)</p> <p>قصد جنائي</p> <p>راجع : إختلاس أشياء محجوزة .</p> <p>(القاعدة ١٠ بالصيفة ٤٩)</p> <p>إتهاك حرمة ملك الغير .</p> <p>(القاعدة ٤٨ بالصيفة ٢٢٧)</p> <p>وتزوير :</p> <p>(القاعدة ٢٤ بالصيفة ١٠٨)</p> <p>وتعبد :</p> <p>(القاعدة ٩٠ بالصيفة ٤٢٤)</p>
١٣٣	٢٨	

الصفحة	القاعدة
	وشيك بدون رصيد :
	(القاعدة ٣٢٠ بالصيغة رقم ١٥٢)
	وصابون وغش :
	(القاعدة ١٢ بالصيغة رقم ٥٦)
	وضرب أفضى إلى موت :
	(القاعدة ٢٣ بالصيغة رقم ١٠٤)
	وقتل عمد :
	(القاعدة ٣١ بأصحة رقم ١٤٥)
	ومواد مخدرة :
	(القاعدتان ٢٢ و ٩١ بالصيغتين رقمي ١٠٠ و ٢٨٨)
	ونصب :
	(القاعدة ١٤ بالصيغة رقم ٦٩)
	قضاة
	”صلاحياتهم للحكم“ :
	١ - اشتراك القاضى في هيئة غرفة المشورة التى نظرت الطعن في القرار الصادر من النيابة بالأوجه . إلغاء الغرفة لهذا القرار . عمل من أعمال الإحالة . إمتناع اشتراك القاضى بعدم ذلك في الحكم و الدعوى . مخالفة ذلك : بطلان الحكم . المادة ٢٤٧ إجراءات .
٣٣١	٧٢ ... (الملن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)
	٢ - القرابة أو المصاهرة التى تمنع القاضى من نظر الدعوى . درجتها ؟
٣٨٤	٨٣ ... (الملن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)

(٢)

مأمورو الضبط القضائي . مؤسسات عامة . مبان .
 محاكمة . محال عامة . محاماة . محركات وسمية .
 محضر الجلسة . محكمة استئنافية . محكمة الجنائيات .
 محكمة الجنح . محكمة الموضوع . محكمة التقصص .
 مرافق عامة . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .
 مستخدمون عموميون . مستشار الإحالة . مصادرة .
 معارضة . مقاصة . مقاومة الموظفين . منزل .
 مواد غادرة . موازين . موانع العقاب . موظفون عموميون

مأمورو الضبط القضائي

١ - الأحوال التي يجوز فيها لرجل الضبط القبض على المتهم .
 المادة ٣٤ إجراءات .

البرة في تحديد العقوبة في معنى المادة ٣٤ إجراءات بما
 يرد به نص القانون .

حق رجل الضبط في القبض على المتهم بجرمة التعدي
 المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ / عقوبات .

٩٦ ٢١ ... (الملن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)

٢ - كلما كان القبض على المتهم صحيحا . جاز تفتيشه .

٩٦ ٢١ ... (الملن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — صحة التفتيش بقصد التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه .
٩٦	٢١	(الطن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		٤ — إمتداد اختصاص مأمور الضبط إلى جميع من اشتركوا في الجريمة التي بدأ تحقيقها أو اتصلوا بها أينما كانوا . حقه عند الضرورة في تنبع الأشياء المتحصلة من هذه الجريمة واتخاذ الإجراءات قبل المتهم فيها وغيره من المتصلين بها .
٢٠٧	٤٥	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣/٢/١٩٦٩)
		٥ — الاستجواب المحظور على رجل الضبط لإجراؤه ؟
		رجال الرقابة الإدارية من مأموري الضبط .
٢٧٧	٦٠	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٩)
		٦ — مباشرة النيابة للتحقيق . عدم اقتضاؤها فعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه .
٢٧٧	٦٠	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٩)
		٧ — الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في سبيل كشف الجرائم والتوصل إلى معاينة مرتكبيها . شرط صحتها ؟
٣٣٥	٧٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩)
		٨ — إصباح المشرع صفة مأمور الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار

الصفحة	القاعدة	
٣٧٢	٨٠	فيها . عدم جدوى المنازعة في اختصاص من نصبت عليهم المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحرار مخدر . (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) راجع أيضا : تلبس . (القاعدة رقم ٨٠ بالصيغة رقم ٣٧٢)
		مؤسسات عامة
		١ - المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام . العاملون في المؤسسات العامة يعدون من الموظفين أو المستخدمين العامين . (الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
١٠٨	٢٤	٢ - سريان المادة ١١٣ مكررا : عقوبات على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في المنشورات الخاصة الواردة بها حصرا ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة . خروج العاملين في المؤسسات العامة عن نطاق المادة ١١٣ مكررا عقوبات . المؤسسة العامة . شخصية اعتبارية مستقلة . اتباع أساليب القانون العام في إدارتها . تتمتعها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها . (الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
١٠٨	٢٤	

الرقم	القائمة	المقدمة
		راجع أيضا :
		جمعيات تعاونية زراعية .
		(القاعدة رقم ٢٨ بالصيغة رقم ١٣٣)
		وموظفون عموميون .
		(القاعدة رقم ٨٥ بالصيغة رقم ٢٩٣)
		مبان
		راجع بناء .
		محاكمة
		راجع : إجراءات المحاكمة .
		محال عامة
		إطلاق الشارع عقوبة العلق في جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص .
		جريمة لعب القمار في المحل العام . وجوب مصادرة النقود والأدوات والأشياء الأخرى التي استعملت في الجريمة .
٢٥٢	٧٩	(الطنن رقم ١٨٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		محاماة
		١ - وجوب توقيع أسباب الطعن المقدم من المحكوم عليه من محام مقبول أمام محكمة النقض .
٨٢	١٧	(الطنن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - جزء عدم توقيع المحامي على ورقة الأسباب . بطلان الورقة . مثال .
٨٢	١٧	(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		٣ - مجال التقيد بفئات الأنواع المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون المحاماة الجديد ؟
١٩٨	٤٣	(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٩)
		راجع أيضا : دفاع .
		(القاعدة رقم ٢٢ بالصيغة رقم ١٥٦)
		وعقوبة .
		(القاعدة رقم ٩ بالصيغة رقم ٣٨)
		محركات رسمية
		راجع : تزوير "أوراق رسمية" .
		محضر الجلسة
		الأصل في الإجراءات الصحة .
		الادعاء بخالفة ما أثبت في محضر الجلسة أو في الحكم من إجراءات . لا يجوز إلا من طريق الادعاء بالتزوير فما أثبت .
٣٧٢	٨٠	(الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	محاكمة استئنافية
		١ - حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود مشروط بقبول المتهم أو المدافع عنه .
٣٨	٩	(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - وجوب تلاوة أقوال الشهود الفائين إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك .
٣٨	٩	(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٣ - عدم إجراء محاكمة ثاني درجة تحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات محاكمة أول درجة .
٣٨	٩	(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٤ - حيز المحاكمة القضية للمحكّم . عدم الترامها بإعادة الدعوى للرافعة لأجراء تحقيق فيها .
٣٨	٩	(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٥ - شرط التعويل على أقوال الشهود التي وردت في التحقيقات ؟
٣٨	٩	(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		راجع أيضا : دفاع .
		(القاعدة رقم ٤٤ بالصيغة رقم ٢٠١)

الصفحة	القاعدة	محاكمة الجنايات
		١ - وجوب تنج أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى للرافعة بعد هجتها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى .
٧	٢	(الملن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنايات من محكمة الجنايات .
٧	٢	(الملن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٣ - حق الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم لغيره من الخصوم .
٧	٢	(الملن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٤ - إبطال الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم عليه فى غيبته أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة .
٧	٢	(الملن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٥ - حق محكمة الجنايات فى إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة إلى ماتبينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة للتصرف فيها . مثال .
١٧	٤	(الملن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٦ - حق محكمة الجنايات فى الاختصار على نظر الجنايات وفصل الجناح المرتبطة بها ارتباطا بسيطا وإحالتها إلى محكمة

الصفحة	القاعدة	
		الجنح . نطاقه ؟ الطعن بالنقض في حكم محكمة الجنايات باحالة الحكم إلى محكمة الجنح . غير جائز . أساس ذلك : الحكم غير منه لمخصوصة .
١٣٧	٢٩	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) محكمة الجنح راجع : محكمة الجنايات . (القاعدة رقم ٢٩ بالصفحة رقم ١٣٧) محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
٣٨	٩	(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
١٤٥	٣١	(والطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
٢٦٦	٥٨	(والطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		٢ - أخذ الحكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط المتهم ، وعدم أخذه بها في صدد ما رواه عن إقرار المتهم له بأنه يحرز المخدر بقصد الاتجار . لا يبيح .
١٠٠	٢٢	(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٢)
		٣ - تجزئة أقوال الشاهد . حق لمحكمة الموضوع .
١٠٠	٢٢	(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢)
		٤ - حق محكمة الموضوع في التحويل على قول متهم على آخر .
١٥٦	٣٣	(الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٢٨ - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)

الفاصلة	الصفحة
٥ - حق القاضي الجنائي في اختيار طريق الإثبات مطلقاً . ما لم يقيد القانون بنص خاص . حرية في وزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر .	
(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ٣٥	١٦٤
٦ - لمحكمة الموضوع الأخذ من أى بيئة أو قرينة تراح إليها دليلاً لحكمها .	
(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ٣٥	١٦٤
٧ - تقدير الدليل . موكل لمحكمة الموضوع . قوائم الحال طريق أصلي في الإثبات في المواد الجنائية . مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها الأدلة . غير جائزة أمام النقض .	
(الطن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ٣٦	١٦٨
٨ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الثبوت ؟	
(الطن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ٣٧	١٧٣
٩ - حق محكمة الموضوع في أن تعول على ما تظمن إليه من أقوال .	
(الطن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ٤٢	١٩٥
١٠ - الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وغيره من المتهمين . من إطلاقات محكمة الموضوع .	
(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ٤٥	٢٠٧

الصفحة	المقابلة	
		١١ — إطراح المحكمة التحقيق الذي أجرته الرقابة الإدارية وأخذها بالتحقيق الذي أجرته النيابة العامة . النعى على التحقيق الأول بالبطلان لا محل له .
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٣١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		١٢ — الاعتراف في المسائل الجنائية . تقديره موضوعي .
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
٣٧٧	٦٠	(والطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		١٣ — حق محكمة الموضوع في التدليل على ثبوت الجريمة .
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		١٤ — الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي .
٢٧١	٥٩	(الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		١٥ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يقتنع بها القاضي . وجوب استخلاصه عقيدته بنفسه دون أن يشاركه أحد .
٢٩٠	٦٢	(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		١٦ — الأخذ باعتراف المتهم . حق لمحكمة الموضوع متى اقتضت بصحته .
		بيان سبب إطراح المحكمة لإنكار المتهم لاعترافه . واجب عند استنادها على هذا الاعتراف . مخالفة ذلك . قصور في الحكم .
٣٠٠	٦٤	(الطن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - تقدير المحكمة أن عملية نقل وتفرغ الحيز ليس من شأنها إغصاص وزنه إلى الحد الذي وجد عليه . موضوعي .
٣١٢	٦٧	(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢)
		١٨ - تعقيب الدفاع في كل جزئية يشير بها في مناحي دفاعه . غير لازم .
		اطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي مولت عليها . يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . بيان حلة إطراحها . غير لازم .
٣٢٣	٧٠	(الطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٠)
		١٩ - كفاية تشكك القاضي في ثبوت التهمة للقضاء بالبراءة حد ذلك ؟
٣٣٥	٧٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)
٤٣٣	٩٢	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٢٠ - حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي . ولو حلت أوراق رسمية .
٣٥٦	٧٧	(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٢١ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
٣٥٦	٧٧	(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٢٢ - تساند الأدلة في المواد الجنائية .
٣٨١	٨٢	(الطن رقم ١١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
١٨٧	٤١	(الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
٤٤١	٩٤	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

الصفحة	المقابلة	
		٢٣ — استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائفا .
٤١٤	٨٨	(الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٢٤ — مدى تقيد المحكمة بقواعد الإثبات المدنية في جريمة خيانة الأمانة ؟
		اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار . من المعلومات العامة التي لا تحتاج إلى سند .
٤٣٣	٩٢	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		راجع أيضا : تزوير . (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة ١٨)
		وحكم . (القاعدتان رقم ١ و ٢٠٠ بالصحيفتين ٢٧٧ و ٢٧٨)
		وصابون . (القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة ٩)
		سلطتها في تقدير المانع الأدبي :
		تقدير المانع الأدبي الذي يميز الإثبات بالبيئة . موضوعي .
٣٨	٩	(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		سلطتها في تقدير قيام الارتباط :
		١ — تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه موضوعي . متى يخضع لرقابة محكمة التقض ؟
		لا ارتباط بين جريمة عدم انشاء صاحب العمل ملفا لكل من عماله وبين جريمة عدم منحه هؤلاء العمال أجازات المواسم

الصفحة	الترتيب	
		والأعياد . المادتان ١/٦٢ ، ١/٦٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٧٧	١٦	(اللمن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) — ...
		٢ — تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي ارتباط جريمة عدم تقديم أنفاردودة القطن بجريمة عدم التواجد بالزراعة أثناء المقاومة .
		خطأ الحكم في تقدير قيام الارتباط . اعتباره من الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لتصحيحه .
٩٢	٢٠	(اللمن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) — ...
		سلطتها في تقدير قيام حالة التلبس :
		التلبس : يكفي لقيامه وجود مظاهر خارجية تدل على وقوع الجريمة . إجازته لرجال السلطة العامة التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد مأموري الضبط . مشال في جريمة تلبس باحراز مواد مخدرة .
٣٨٤	١٣	(اللمن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) — ...
		سلطتها في تقدير آراء الخبراء :
		١ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوحه إلى تقاريرهم من اعتراضات . أمر موكل إلى قاضي الموضوع .
١١٨	٢٥	(اللمن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) — ...
		٢ — لمحكمة الموضوع الجزم بصحة ما ربحه الخبير في تقريره .
١٨٧	٤١	(اللمن رقم ٢٠٩١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) — ...

الصفحة	القاعدة	
		سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي :
		الدفاع الشرعي . من الدفع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع . لاثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه ؟ أن تدل الوقائع الثابتة بالحكم ، بذاتها ، على تحقق حالة الدفاع الشرعي أو ترشح لقيامها .
٢٦٦	٥٨	(الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		سلطانها في تقدير توافر أركان الجريمة :
		١ — تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة . تقدير توفره ؟ موضوعي .
١٤٥	٣١	(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٢ — تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . صدم جواز المجادلة في توافرها أمام النقض مادام أن الحكم قد أقيم على أسباب تؤدي إلى توافرها .
٢٠١	٤٤	(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		راجع أيضا : مؤسسات عامة .
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصيغة رقم ١٠٨)
		سلطانها في تكييف الواقعة :
		١ — نطاق حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة واسباغ الوصف القانوني عليها .
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٢ — القيود التي ترد على حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة واسباغ الوصف القانوني الصحيح عليها ؟ مثال في موازين .
٣٦٥	٧٨	(الطن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		محكمة النقض
		راجع : قض .
		مرافق عامة
		راجع : هيئات عامة .
		(القاعدة رقم ٥٧ بالصيغة رقم ٢٦١)
		مسئولية جنائية
		قيامها :
		١ — تناول المواد المخدرة أو المسكرة اختياراً أو عن علم بحقيقة أمرها . لا يؤثر في توافر القصد الجنائي العام .
١٠٤	٢٣	(الملحق رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٢ — رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ .
		تعيين مدير أو مشرف له سلطة الاشراف والإدارة . إعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور .
		إختصاص المشرف الزراعي وفقاً للقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ هو التوجيه والارشاد والمراقبة .
١٣٣	٢٨	(الملحق رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٣ — مسئولية عضو مجلس إدارة شركة التأمين — طبقاً
		للسادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى
		عن المسئولية المدنية عن حوادث السيارات — عن عقد عمليات
		تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة . مسئولية شخصية .
١٤١	٣٠	(الملحق رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)

الرقم	القاعدة	الصفحة
	٤ — لا تأثير للتخالف اللاحق بقيمة الشيك في المسؤولية الجنائية من إصداره بغير رصيد .	
١٥٢	٣٢ (الجن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)	
	٥ — ملكية صاحب المحل ، كاملة أو مشتركة . كفايتها لمساءلته عما يقع في المحل من جرائم التويز .	
١٥٦	٣٣ -- -- -- (الجن رقم ٢٠٣١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)	
	٦ — المسؤولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول من أعمال الحفر . حدودها ؟	
٢٣١	٤٩ (الجن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)	
	المسؤولية من النتائج المحتملة :	
	نطاق مسؤولية المتهم جنائيا من النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ؟	
	إلزام المجنى عليه بتحمل جراحة يمكن أن تؤدي إلى شفاؤه من العاهة التي لديه . لا يصح ما دام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر .	
	مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية . إعتبار الواقعة جنة على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولي المجنى عليه إجراء الجراحة وأثره على تكييف الواقعة . قصور .	
٣٤٥	٧٤ (الجن رقم ١١٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)	
	المسؤولية المفترضة :	
	مسؤولية صاحب المحل عما يقع فيه من جرائم القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ . مسؤولية فرضية . استحقاقه عقوبتي الحبس	

الصفحة	القاعدة	
		والغرامة معا . إثبات صاحب المحل غيابه أو استحالة مراقبته للحل . جواز إسقاط عقوبة الحبس دون الغرامة في هذه الحالة .
١٥٦	٣٣	(الطن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) الإعفاء من المسؤولية :
		١ — القول بارتكاب الجرم انصياعا لرغبة الرؤساء . غير جائز . وجوب مساءلة المرموس .
٢٤	٦	(الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢ — علم امتداد طاعة الرئيس لمرموسه إلى ارتكاب الجرائم . الرفع للقانوني الظاهر البطلان . لا يستأهل ردا .
٢٤	٦	(الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٣ — مناط إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية طبقا للقاعدة ٢/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ .
٣٠٣	٦٥	(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣) سقوط المسؤولية :
		١ — حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . مناطها ؟
٢٤	٦	(الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢ — الغيوبة المانعة من المسؤولية . ماهيتها ؟
١٠٤	٢٣	(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		مسئولية مدنية
		١ — نطاق المادة ٢٢٢ من القانون المدنى ؟
		حق الأخت فى المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبى الذى أصابها من حراء قتل أختها :
١٦٨	٣٦	(العين رقم ١٨٤٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
		٢ — تسوء الضرر عن خطأين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحد هذين الخطأين صادرا من المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر والزام المتهم والمسئول بالحقوق المدنية منه بكامل التعويض دون اتقاصه بمقدار ما يجب أن يتحمله المضرور بسبب خطئه الذى ساهم فى إحداث الضرر مخالف للقانون .
٢٤٨	٥٤	(العين رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		مستخدمون عموميون
		شركة النيل العامة لقلل البضائع . موظفوها وعمالها . عدم اعتبارهم فى حكم الموظفين أو المستخدمين العامين . إلا حيثما ينص الشارع على ذلك كالشأن فى الجرائم التى حددها فى قانون العقوبات .
		اعتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العام فى حكم الموظف أو المستخدم العام فى مجال معين . عدم مجاوزته إلى مجال المادة ٣/٦٣ إجراءات فيما أضيقته من حماية خاصة على الموظف العام .
		تأميم الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من نظام الشركات المؤممة أو فى طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملى فيها .
٣٩٢	٨٥	(العين رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>مستشار الإحالة</p> <p>١ — حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه في التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامي العام الأول حق الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .</p>
٣١٦	٦٨	<p>(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠)</p> <p>٢ — لمحكمة النقض تقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون المصلحة المتهمين . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>بطلان اتصال قضاء الإحالة بالدعوى بطلانا أصليا . وجوب القضاء بعدم قبولها لرفضها بغير الطريق القانوني .</p>
٤٠١	٨٧	<p>(الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)</p>
		<p>مصادرة</p> <p>راجع : غشي .</p> <p>(القرارات رقم ٣٧٤٣٨٤٦٥٤٦ الصانفأرقام ١٧٣١٧٦٩٣٠٣)</p> <p>معارضة</p> <p>المعارضة في الحكم الحضورى الإعتبائى .</p> <p>متى يعد الحكم حضوريا اعتباريا ؟</p> <p>العبارة في وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى اعتبارى أو غيابى . بحقيقة الواقع . مناط قبول المعارضة في الحكم</p>

الصفحة	القاعدة	
		الحضوري الإعتباري الصادر من المحكمة الإستئنافية ؟ بله ميعاد المفاوضة في الحكم الحضوري الاعتباري . من تاريخ إعلان المتهم به .
٢٥٤	٥٥	(الملن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٧/٢/١٩٦٩) نظر المفاوضة والحكم فيها :
		النص في كل من الحكم النهائي الاستثنائي والحكم الصادر في المفاوضة في ذاك الحكم على أن تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء . واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا الشرط . وجوب القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم المستأنف ولو كان براءة المتهم .
٢٤٠	٥٢	(الملن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق — جلة ١٠/٢/١٩٦٩) راجع أيضا : نقض (القاعدة رقم ٥٥ بالصيغة رقم ٢٥٤) مقاصدة راجع : نقد (القاعدة رقم ٧٣ بالصيغة رقم ٢٣٥) مقاومة الموظفين راجع : تعدد (القاعدة رقم ٩٠ بالصيغة رقم ٤٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		منزل
		كل مكان يتخذ الشخص مسكنا له على الدوام أو التوقيت بحيث يكون حرما آمنا له لا يباح لغيره دخوله إلا بإذنه ، فهو منزل .
١	١	(الطنن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		مواد مخدرة
		١ - كفاية إيراد الحكم لنصوص القانون المتعلقة بمقوبة الجريمة . مثال في مواد مخدرة .
١	١	(الطنن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر ؟
١٠٠	٢٢	(الطنن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٢)
٤٢٨	٩١	(والطنن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		٣ - كفاية إيراد الحكم ما يدل على توافر القصد الجنائي لدى المتهم . مثال في مواد مخدرة .
١٠٠	٢٢	(الطنن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
٤٢٨	٩١	(والطنن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣١)
		٤ - أخذ الحكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط المتهم ، وعدم أخذه بها في صدد ما رواه عن اعتراف المتهم له بأنه يحرز المخدر بقصد الاتجار . لا يعبه .
١٠٠	٢٢	(الطنن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

الصفحة	القائمة
	٥ - أفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة لا يترتب عليه بالضرورة أن يكون هو صاحب المخدر الذى ضبط فى صندوق لا يستأثر باستعماله وإنما يشاركه فيه آخرون . مثال .
٢٥٨	(الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) ٥٦
	٦ - قضاء البراءة . شرطه : أن يكون بعد الاحاطة بأدلة الدعوى وظروفها والموازنة بينها . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستمد من الحرز المرسل للجمارك . يبيحه .
٣٦٨	(الطعن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ٧٩
	٧ - وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة إحراز مخدر . يوفر حالة التلبس بإحرازها .
٣٧٢	(الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ٨٠
	٨ - لقاء المتهم لقافة من حوزته وانتشار محتوياتها وظهور أن ما بها مادة مخدرة . تحقق حالة التلبس .
٣٧٢	(الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ٨٠
	٩ - ليس من شأن تخوف المتهم وخشيته من مأمور الضبط نحو الأثر القانونى لقيام حالة التلبس . مثال .
٣٧٢	(الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ٨٠
٤٢٨	(الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٩١
	١٠ - إسباغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائى فى جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . عدم جدوى المنازعة فى اختصاص من نصت عليهم المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحراز مخدر .
٣٧٢	(الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ٨٠

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : تليس .
		(القاعدتان رقما ٢١ ، ٣٨ بالصحيفتين رقمي ١٧٦ و ٩٦)
		ومسئولية جنائية :
		(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٤)
		موازين
		راجع : وصف التهمة .
		(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٣٦٥)
		موانع العقاب
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "موانع العقاب" .
		موظفون عموميون
		١ - المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام .
		العاملون في المؤسسات العامة يعملون من الموظفين أو المستخدمين العمامين .
١٠٨	٢٤	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		٢ - نطاق صريان المادة ١١٣ عقوبات ؟
		العامل بالمؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن . في حكم الموظفين العموميين .
١٠٨	٢٤	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		٣ - الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . من أشخاص القانون العام . مالها مال عام . العاملون بها من الموظفين العموميين .
٣٦١	٥٧	(الطن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٩)

٤ - شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها .
عدم اعتبارهم في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين . إلا حينما
ينص الشارع على ذلك كالشأن في الجرائم التي حددها في قانون
العقوبات .

إعتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العام في حكم
الموظف أو المستخدم العام في مجال معين . عدم مجاوزته إلى
مجال المادة ٣/٦٣ إجراءات فيما أضفته من حماية خاصة على
الموظف العام .

تأميم الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من نظام
الشركات المؤتممة أو في طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها
بالعاملين فيها .

(الطن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٨ - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٥

٣٩٣

راجع أيضا : إختلاس أموال أميرية .

(القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٦١)

و: صنيلاء على مال للدولة بغير حق .

(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٣٥٦)

ورشوة .

(القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٣٣)

ومسؤولية جنائية .

(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٢٤)

(ن)

نصب . نظام عام . نقد . نقض . نيابة عامة .

نصب

١ - عدم لزوم التحدث عن ركن القصد الجنائي على استقلال .
شرط ذلك ؟ مثال في نصب .

٦٩ ١٤ ... (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

٢ - مجرد البدء في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجني عليه .
يتحقق به الشروع في النصب .

٦٩ ١٤ -- (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

٣ - اعتبار مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل شروها .
كشف المجني عليه إحتيال الخافي وامتناعه عن تسليمه المال
أو تسليمه له لسبب آخر في نفسه . لا أثر له في قيام الجريمة .

٦٩ ١٤ ... (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

٤ - جريمة النصب . أركانها ؟

١٨٣ ٤٠ -- (الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)

٥ - ركن الاحتيال . شروط توافره في حق المتصرف
في الأموال الثابتة أو المنقولة ؟

١٨٣ ٤٠ -- (الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)

٦ - مدى مسئولية المتصرف والوسيط ؟ مثال .

١٨٣ ٤٠ -- (الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)

نظام عام

راجع : حيازة .

(القاعدة رقم ٤٨ بالصيغة رقم ٢٢٧)

ودفع .

(القاعدة رقم ٨١ بالصيغة رقم ٣٧٧)

الصفحة	القاعدة	
نقد		
		١ - حاصل تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إدارى يسمح بالاستثناء .
٣٣٥	٧٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)
		٢ - جريمة المقاصة في قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبي . تعريفها ؟
٣٣٥	٧٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)
		٣ - ضبط النقد الأجنبي . ليس ركناً في جريمة المقاصة . عدم جواز اشتراطه دليلاً عليها .
٣٣٥	٧٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)
		٤ - جريمة تعامل غير المقيم بالنقد المصرى . تعريفها ؟
٣٣٥	٧٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)
نقض		
إجراءات الطعن :		
"التقرير به" .		
		١ - التقرير بالطعن بالنقض . تقديم أسباب الطعن في الميعاد . أثرهما ؟
١٩٢	٤٢	(الطن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٢ - ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة ؟
		تكليف الطاعن بالخدمة بالقوات المسلحة إبان حرب ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ يعتبر عذراً قهرياً مانعاً له من حضور جلسة ١٢ يونيو سنة ١٩٦٧ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . ميعاد الطعن

الصفحة	القائمة	
		لا يفتح في هذه الحالة إلا من يوم علم الطاعن رسمياً بصدر هذا الحكم .
٢٣٧	٥١	(الطن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) "الصفة في الطعن":
		حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه في التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامي العام الأول حق الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الطعن لرفضه من غير ذي صفة .
٣١٦	٦٨	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) "المصلحة في الطعن":
		١ - اعتبار الحكم الجرائم المسندة إلى المتهم مرتبطة وتوقيع عليه عقوبة أشدها . انتفاء مصلحته في النعي على الحكم خطؤه باسناد جريمة لم ترد في أمر الإحالة إليه طالما أن العقوبة المفضي بها هي عقوبة الجريمة الأشد الواردة في أمر الإحالة .
١٧	٤	(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
		٢ - معاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات مع استعمال الرأفة وفقاً للمادة ١٧ من ذلك القانون . لاجدوى مما يشير الطاعن من أن المادة ١١٣ مكرر عقوبات هي الواجبة التطبيق ما دامت العقوبة المقررة في القانون وفقاً للمادة المذكورة . لا يغير من هذا أن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة .
١٨٧	٤١	(الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)

الصفحة	القائمة	
		٣ — اطراح المحكمة التحقيق الذي أجرته الرقابة الإدارية وأخذها بالتحقيق الذي أجرته النيابة العامة. بالنسبة إلى التحقيق بالبطلان لأجل له .
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٤ — ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الإختلاس والتزوير والاستعمال . لامصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي .
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٥ — المصلحة مناط الطعن .
٢٧١	٥٩	(الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
٣٧٧	٨١	(الطن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		٦ — توقيع عقوبة واحدة على الطاعن عن تهمتين معا . إستفاء مصلحته في النسي على الحكم أدانته من إحدى التهمتين قبل مفاذ القانون الذي يعاقب عليها ، مادامت العقوبة المقررة المقضى بها هي ذات العقوبة المقررة للتهمة الأخرى .
٢٧١	٥٩	(الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		٧ — مصلحة النيابة العامة في الطعن في الأحكام بطريق التقض . مناطها .
٣٧٧	٨١	(الطن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		أحوال الطعن بالتقض :
		(١) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله .
		١ — وجوب استيفاء الحكم الصادر بالإعدام إجرائي إجماع آراء قضاة المحكمة وأخذ رأي المفتي وإلا كان باطلا .

الصفحة	القاعدة	
		الإجماع لا يبدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته ، إلا أنه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالانقضاء أو التعديل ولا يفتى لمقارقتها أضرارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها .
١٢	٣	(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٢ - جواز إبدال عقوبة الإعدام المقررة لجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .
١٢	٣	(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٣ - جواز التزول بالعقوبة المقررة للاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار إلى السجن عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .
١٢	٣	(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		٤ - وجوب مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية في صناعة الصابون بحسب البيان المرقوم على السلعة وإلا كون الفعل غشا .
		إنتاج صابون دون مراعاة تلك النسب تعتبر ذكرا لبيان تجاري غير مطابق للحقيقة معايقا عليه المواد ٢٩ ، ٣٤ ، ٣٧ من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٦	١٢	(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٥ - علم المتهم بتش ما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه محتجا له اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يضعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه . عدم قبول التذرع بمجهله .

الصفحة	القائمة
	صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض عن حد معين جنحة دائماً في حق الصانع طبقاً للقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .
	زيادة نسبة القلوى المطلق الكاوى في الصابون عن حد معين مخالفة . شرط ذلك : أن يكون المتهم حسن النية .
٥٦	(الملن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ... ١٢
	٦ — وجوب القضاء بشهر لمخضبات الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة .
٦٧	(الملن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ... ١٣
	٧ — تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه موضوعي . متى يخضع لرقابة محكمة النقض ؟
	لا ارتباط بين جريمة عدم إنشاء صاحب العمل ملفاً لكل من عماله وبين جريمة عدم منحه هؤلاء العمال أجازات المواسم والأعياد . المسادتان ١/٦٢ ، ١/٦٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
٦٧	(الملن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ... ١٦
٢٧١	(والملن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) ... ٥٩
	٨ — عودة المشتبه فيه إلى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة . وجوب معاقبته بقوى الحبس والوضع تحت المراقبة .
٩٠	(الملن رقم ١٧٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ... ١٩

الصفحة	القاعدة	
		٩ — تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ارتباط جريمة عدم تقديم أنظار دودة القطن بجريمة عدم التواجد بالزراعة أثناء المقاومة .
		خطأ الحكم في تقدير قيام الارتباط . إعتاره من الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لتصحيحه .
٩٢	٢٠	(الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩)
		١٠ — رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تعيين مدير أو مشرف له سلطة الاشراف والادارة . اعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور .
		اختصاص المشرف الزراعي وفقا للقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ — هو التوجيه والارشاد والمراقبة .
١٣٣	٢٨	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٠/١/١٩٦٩)
		١١ — أعمال المحكمة المادة ٣٢ عقوبات على الجرائم المستندة للتهم . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأشد بحسب .
		لمحكمة النقض تقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفه القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب طعنه . لما قض الحكم بالنسبة للحكوم عليه الذي لم يقرر بالطن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
١٧٨	٣٩	(الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٦٩)
		١٢ — النص في كل من الحكم النهائي الاستثنائي والحكم الصادر في المعارضة في ذاك الحكم على أن تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء . واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا

الرقم	القائمة	الصفحة
		الشرط . وجوب القضاء بنقض الحكم المطعون فيه . وتأيد الحكم المستأنف ولو كان براءة المتهم .
٢٤٠	٥٢	(الطن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
		١٣ - نشؤ الضرر عن خطاين . يوجب توزيع التمييز عنه بنسبة كل من الخطاين ولو كان أحد هذين الخطاين صادرا من المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمسئول بالحقوق المدنية منه بكامل التمييز دون اقتصاصه بمقدار ما يجب أن يتحمله المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر مخالف للقانون .
٢٤٨	٥٤	(الطن رقم ١٣٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		١٤ - عدم سريان القانون الجنائي إلا على الأفعال اللاحقة لزمانه .
٢٧١	٥٩	(الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		١٥ - الامتناع عن بيع سلعتين إحداها مسعرة والأخرى غير مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة إلى مشتر واحد . وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات .
٢٧١	٥٩	(الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		١٦ - إصابة المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص . وجوب معاقبته طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات بالحبس لا بالغرامة . إيراد الحكم اثنين من المصابين في الحادث بوضع مستقل متساويا لإختبار المصابين أكثر من ثلاثة . يعيب الحكم .
		متى يتعين أن يكون مع النقص الإحالة . مثال .
٢٨٧	٦١	(الطن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - منوط إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية طبقا للسادة ٢/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ؟
٣٣	٦٥	(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
		١٨ - إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عقوبة المخالفة المصوص عليها في المسادة ١/٧ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ بالنسبة لغير المواد الغذائية . مثال .
٣٠٣	٦٥	(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
		١٩ - إطلاق الشارع عقوبة العلق في جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص .
		جريمة لمب القمار في المحل العام . وجوب مصادرة النقود والأهوات والأشياء الأخرى التي استعملت في الجريمة .
٣٥٣	٧٦	(الطن رقم ١٨٥٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٢٠ - إلزام المتهم بإقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات الهندسية للبناء في المدة التي يحددها الحكم . واجب عند طلب الجهة الإدارية المختصة تقديم هذه الرسومات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٣٩٧	٨٦	(الطن رقم ١٩٨٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		راجع أيضا : تعدد .
		(القاعدة رقم ٩٠ بالصيغة رقم ٤٢٤)
		ودعوى جنائية .
		(القاعدة رقم ٨٥ بالصيغة رقم ٣٩٣)

المقنة	القاعدة	
		(ب) بطلان الحكم :
		١ - وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثين يوما من النطق بها . مخالفة ذلك . بطلان الحكم . المادة ٢/٣١٢ إجراءات .
١٩٨	٤٣	(الطنن رقم ١٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢) ... - ... - ٤٣
		٢ - القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على غيره من أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
٣٨	٩٦	(الطنن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢) ٩٦
٣٣٥	٧٣	(الطنن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) ٧٣
٣٤٥	٧٤	(الطنن رقم ١١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) ٧٤
		أسباب الطعن :
		”تحديدتها“
		١ - وجوب أن تكون أسباب الطعن واضحة محددة .
١٦٤	٣٥	(الطنن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ٣٥
		٢ - مناط قبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً .
٣٨٤	٨٣	(الطنن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) ٨٣
		”التوقيع عليها“ .
		١ - وجوب توقيع أسباب الطعن المقدم من المحكوم عليه من محام مقبول أمام محكمة التقص .
٨٢	١٧	(الطنن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ١٧
		٢ - اعتبار ورقة الأسباب لقوا عديم الأثر ولو كانت تحمل ما يشير إلى صدورها عن مكتب محام وطليها طابع دمنة تحمل اسمه - ما دام لم يوقع على الورقة ذاتها .
٨٢	١٧	(الطنن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ١٧

الصفحة	القاعدة	
		إيداعها : "ميخاد"
		١ - إيداع أسباب الطعن بالنقض أو وصولها إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد . شرط لقبول الطعن شكلا . (الطن رقم ١٠٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ٣٤ ١٦١
		٢ - مأمور السجن جهة غير مختصة بتلقى تقارير أسباب الطعن أو إرسالها . تقديم تقرير الطعن بالنقض له في الميعاد . عدم وصول هذا التقرير إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . المادتان ٣٤ ، ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ١٠٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ٣٤ ١٦١
		راجع أيضا : التقرير بالطعن . (القاعدة رقم ٢٢ بالصيغة ١٠٠)
		" ما يقبل منها " " الأسباب المتعلقة بالنظام العام " الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . متعلق بالنظام العام . شرط إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ؟ (الطن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ٨١ ٣٧٧
		" ما لا يقبل منها " . ١ - إثارة الدفع بحالة الضرورة أمام النقض لأول مرة . غير مقبول . (الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٦ ٢٤
		٢ - مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها الأدلة . غير جائزة أمام النقض . (الطن رقم ١٨٤٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ٣٦ ١٦٨
		(والطن رقم ١٨٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ٣٧ ١٧٣

الصفحة	القائمة
	٣ — تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز المجادلة في توافرها أمام النقض ما دام أن الحكم قد أقيم على أسباب تؤدي إلى توافرها .
٢٠١	٤٤ — (الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
	٤ — عدم جواز إبداء أسباب أمام محكمة النقض — من النيابة أو الخصوم — غير تلك التي أبديت في المبادئ المذكور بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . الحالات التي أجاز فيها الشارع لمحكمة النقض — استثناء — قضى الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسه . واردة على سبيل الحصر . ليس من بينها خلو الحكم من بيان مواد القانون التي قضى بموجبها .
٢٤٣	٥٣ — (الطن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
	٥ — الدفاع الشرعي . من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع . إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض : شرطه ؟ أن تدل الوقائع الثابتة بالحكم ، بذاتها ، على تحقق حالة الدفاع الشرعي أو ترشح لقيامها .
٢٦٦	٥٨ — (الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
	٦ — عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٧٧	٦٠ — (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
	٧ — انتهى على المحكمة فتوئها عن القيام بإجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يترأها . غير جائز .
٣٥٦	٧٧ — (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
	٨ — الجدل الموضوعي في وزن عناصر الدعوى . استقلال محكمة الموضوع بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض .
٣٨٨	٨٤ — (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - تعيب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصلح سببا للظمن على الحكم .
٢٩٠	٨٤	(الظمن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		١٠ - إثارة الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .
		النهي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد عما ورد بتسجيل مناقشة بينه وبين المتهم ، دون سماع المحكمة لهذا التسجيل ، أو إيراد خواء .
٤١٤	٨٨	(الظمن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢١)
		١١ - عدم جواز النهي على المحكمة قضاؤها بالبراءة بناء على احتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد توضح لدى غيرها .
٤٣٣	٩٢	(الظمن رقم ١٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢١)
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .
		(القاعدة رقم ٢١ بالصيغة رقم ٩٦)
		إيداع الكفالة :
		عدم إيداع الكفالة من المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة نظرية حتى تاريخ نظر الظمن ، أو عدم حصوله على قرار بالإعفاء منها .
		أثر ذلك : عدم قبول طعنه شكلا .
٢٢٥	٤٧	(الظمن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
		ما يجوز الظمن فيه من الأحكام :
		حق الظمن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من محكمة الجنائيات في قضية المتهم لغيره من الخصوم .
٥٦	١٢	(الظمن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)

الصفحة	القاعدة	
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ - حق محكمة الجنايات في الاختصار على نظر الجنايات وفصل الجنب المرتبطة بها ارتباطا بسيطا وإحالتها إلى محكمة الجنب . نطاقه . الطعن بالنقض في حكم محكمة الجنايات بأحواله الجنحة إلى محكمة الجنب . غير جائز : أساس ذلك . الحكم غير منه للتصومة .
١٣٧	٢٩	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٢ - قابلية الحكم للطعن فيه بالمعارضة . أثرها . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
٢٥٤	٥٥	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		الحكم في الطعن :
		” سلطة محكمة النقض “ :
		١ - نقض الحكم بالنسبة للطاعن يقتضى نقضه بالنسبة للحكوم عليهما الآخرين اللذين يتصل بهما وجه الطعن ولو لم يقررا بالطعن بالنقض . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٨٣	٤٠	(الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
		٢ - متى يحكم بنقض الحكم بالنسبة للاستئول بالحقوق المدنية والمتهم الذى لم يقرر بالطعن ؟
٢٤٨	٥٤	(الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		٣ - لمحكمة النقض قضى الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الفاصلة	الصفحة
	<p>بطلان اتصال قضاء الإحالة بالدموى بطلانا أصليا . وجوب التقضاء بعدم قبولها بغير الطريق القانوني .</p> <p>(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣١) ... ٨٧ ٤٠١</p> <p>راجع أيضا . مسئولية جنائية . (القاعدة رقم ٤٩ بالصفحة رقم ٢٣١)</p> <p>التنازل عن الطعن :</p> <p>التنازل عن الطعن بالتقضى . جواز الإقرار به للمأمور السجن .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) ... ٥٠ ٢٣٥</p> <p>نيابة عامة</p> <p>إختصاصها : " إختصاص المحامى العام الأول "</p> <p>حق المحامى العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه فى التقرير بالطعن بالتقضى فى الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما هذا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامى العام الأول حق الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الطعن لرفضه من غير ذى صفة .</p> <p>(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) ... ٦٨ ٣١٦</p> <p>" التحقيق بمقرتها " :</p> <p>١ - مباشرة النيابة للتحقيق . عدم اقتضاها قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه .</p> <p>(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) ... ٦٠ ٢٧٧</p> <p>٢ - عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة التقضى .</p> <p>(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) ... ٦٠ ٢٧٧</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة . تنظيم داخلي ناطله الشاوع برئيس كل محكمة أو نيابة كلية في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما .
		قيام كاتب نيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية . لا يطلان .
٤٢٨	٩١	(الطن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢١) راجع أيضا : محكمة الجنايات . (القاعدة رقم ٤ بالصيغة ١٧) ووصف التهمة . (القاعدة رقم ٦٠ بالصيغة ٢٧٧)
		الطعن في أوامرها بالآ وجه :
		(ب) حق المدعى المدني في الطعن في قرار النيابة الصادر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية . المادة ٢١٠ إجراءات .
٣٣١	٧٢	(الطن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) مصلحتها في الطعن في الأحكام :
		مصلحة النيابة العامة في الطعن في الأحكام بطريق النقض .
		مناطها ؟
٣٧٧	٨١	(الطن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		(هـ)
		هيئات عامة
		الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . من أشخاص القانون العام .
		مالها مال عام . العاملون بها من الموظفين العموميين .
٢٦٩	٥٧	(الطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		(و)
		وصف التهمة
		١ - نطاق حق محكمة الموضوع في تكيف الواقعة واسباغ الوصف القانوني عليها .
٢١٢	٤٦	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		٢ - متى تتضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من إختلاس ؟ كفاية واقعة ما لتبرير العقوبة المقررة بها . عدم جدوى النفي على الحكم بشأن واقعة أخرى لا تأثر لثبوتها من عدمه على العقوبة المحكوم بها .
٢٧٧	٦٠	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		٣ - القيود التي ترد على حق محكمة الموضوع في تكيف الواقعة واسباغ الوصف القانوني الصحيح عليها . مثال في موازين .
٣٦٥	٧٨	(الطن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٥	إشهاد	(١)	
٢٦	اشتراك	١	إتلاف منروعات ...
٢٦	أشخاص اعتبارية	٢	اتفاق
٢٧	إصابة خطأ	٢	آثار
٢٨	إصابة عمل	٢	إثبات
٢٨	إصلاح زراعي	١٣	إجراءات المحاكمة ...
٢٨	إعتداء على حق الغير في العمل	١٦	إحالة
٢٨	إعتراف	١٦	إختصاص
٢٩	إعدام	١٧	إختلاس أشياء محجوزة ...
٢٩	إعلان	١٨	إختلاس أموال أميرية ...
٢٩	إكراه		إختلاس أموال
٣٠	إلتماس إعادة النظر ...	٢٠	المشروعات الخاصة ...
٣٠	أمر إحالة		إخفاء أشياء متحصلة
٣١	أمر بالالوجه	٢٠	من جنابة أو جنحة ...
٣٢	إتهام كرمه ملك الغير ...	٢١	إرتباط
٣٢	أوراق رسمية	٢٢	إسباب الإباحة وموانع
	(ب)		العقاب
		٢٤	إستئناف
		٢٤	إستجواب
٣٣	باعث	٢٤	إستعمال محرر منور ...
٣٣	بطلان	٢٥	استيقاف
٣٥	بناء		إستيلاء على مال للدولة
٣٥	بيانات وعلامات تجارية	٢٥	بذير حق

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ح)		(ت)
٥١	حجز	٣٧	تأمين
٥٢	حكم	٣٧	تأمين
٧٣	حيازة	٣٨	تأمينات اجتماعية
	(خ)	٣٨	تهديد
٧٣	خبره	٣٨	تسليح
٧٣	خبر	٣٩	تحقيق
٧٣	خطأ	٣٩	ترويج عملة ورقية
٧٥	خيانة أمانة	٤٠	تزوير
	خيانة الأمانة في الأوراق	٤١	تسكير جبرى
٧٥	المضاعاة على بياض	٤٢	تصيد
	(د)	٤٢	تعد
٧٥	دخان	٤٢	تعدي على الموظفين
	دخول منزل بقصد	٤٣	تعويض
٧٥	ارتكاب جريمة فيه	٤٣	تفتيش
٧٦	دستور	٤٤	تهادم
٧٦	دعارة	٤٥	ثلبس
٧٦	دعوى جنائية	٤٦	تموين
٧٩	دعوى مدنية	٤٧	تهريب جمرات
٨٠	دفاع	٤٨	توافقي
٨٤	دفاع شرعى		(ج)
٨٤	دفع	٤٨	جريمة
٨٧	دقيق	٥١	جمارك
		٥١	جمعيات تعاونية زراعية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ر)		(ض)	
رأبطة السفينة	٨٨	ضرائب	٩٦
رجال السلطة العامة ..	٨٩	ضرب	٩٦
ردة	٨٩	ضرر	٩٧
رشوة	٨٩	(ط)	
رقابة إدارية	٩٠	طعن	٩٨
(ز)		(ظ)	
زيت	٩٠	ظروف خفيفة	٩٩
		ظروف مشددة	٩٩
(س)		(ع)	
سبق إصرار	٩٠	عاهة مستديمة	٩٩
سرقعة	٩١	عقد	٩٩
سلاح	٩١	عقوبة	٩٩
سيارات	٩٣	عمل	١٠٥
		مود	١٠٧
(ش)		(غ)	
شركات	٩٣	غش	١٠٧
شروع	٩٣	(ف)	
شيك بدون رصيد	٩٣	فاعل أصل	١٠٩
(ص)		(ق)	
صابون	٩٤	قانون	١١٠
		قبض	١١٤
		قتل خطأ	١١٤

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٣٧	مستخلصون عموميون ..	١١٦	قتل عمد
١٣٨	مستشار الإحالة	١١٧	قرارات وزارية
١٣٨	مصادرة	١١٧	قصد جنائي
١٣٨	معارضة	١١٨	قضاة
١٣٩	مقاصة	١١٩	قمار
١٣٩	مقاومة الموظفين	١١٩	قوة الأمر المقتضى ..
١٤٠	متزل		(ك)
١٤٠	مواد مخدرة	١١٩	كفالة
١٤٠	موازن		(م)
١٤٢	موانع العقاب	١٢١	مأمورو الضبط القضائي
١٤٢	موظفون عموميون	١٢٢	مؤسسات عامة
	(ن)	١٢٣	مبان
		١٢٣	محاكمة
١٤٤	نصب	١٢٣	محال عامة
١٤٤	نظام عام	١٢٣	محاماة
١٤٥	نقد	١٢٤	محروقات رسمية
١٤٥	نقض	١٢٤	معرض الجلسة
١٥٨	نيابة عامة	١٢٥	محكمة استئنافية
	(هـ)	١٢٦	محكمة الجنائيات
		١٢٧	محكمة الجنج
١٥٩	هيئات عامة	١٢٧	محكمة الموضوع
	(و)	١٣٤	محكمة النقض
		١٣٤	مرافق عامة
١٦٠	وصف التهمة	١٣٤	مسئولية جنائية
		١٣٧	مسئولية مدنية

تصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٢٨	٢٧	لا يستأهل	لا يستأهل
٣١	١٣	إدانة	إدانة
٣٥	١٦	١٩٥٣	١٩٦٣
٣٨	١١	الملفأة	المخضأة
٣٩	٢٥	بنله	بنله
٤٦	٩	تأبي	كتأبي
٤٧	١٧	وققدره	وققدره
٤٩	١٤	القضد	القصد
٥٣	٢٠	٤٩ سنة	٤٤٩ لسنة
٥٦	١٦	(ب)	(ب، ج)
٥٧	١	(ج)	(د)
٥٧	٤	(د، هـ)	(و، هـ)
٥٧	٧	(د)	(هـ)
٥٧	١٠	١٧ لسنة ١٩٥٩	٥٧ لسنة ١٩٣٩
٥٧	١١	(هـ)	(و)
٦٠	١	١٧ لسنة ١٩٥٩	٥٧ لسنة ١٩٣٩
٦١	٧	٥٧ لسنة ١٩٥٩	٥٧ لسنة ١٩٣٩
٦٥	١٥	١٧ لسنة ١٩٥٩	٥٧ لسنة ١٩٣٩
٧١	١٣	آر	أر
٧١	١٩	٢٣٦	٣٣٦

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٢	١٠	مدى	مدى
٨٤	١٣	كانت	كانت
٩٠	٧	تحت	تحت
٩٨	٢٤	ما يتعلق	ما يتعلق
٩٩	٨	تقرير	تقرير
١٠٥	٧	له	له
١٠٨	٢٢	ولا تساهم	ولا تساهم
١٢٢	١	لا يحقق	لا يحقق
١٢٩	٩	المؤمن	المؤمن
١٣٥	٧	يكون	يكون
١٦٠	٢	المادة ٥٨ من	المادة ٥٨ منه
١٦١	١٢	تقديم تقرير الطعن	تقديم تقرير أسباب الطعن
١٦٥	٢١	بشأن	من شأنها
١٧١	٢٤	تملكه	تملكه
١٧١	٢٥	تقدير	تقدير
١٧١	٢٧	ذك	ذلك
١٧٤	١٦	لقانون	القانون
١٧٤	٢٠	أحد	الحد
١٧٨	٢٠	خفى	قضى
١٨٠	٣	(ثانيا)	(وإبعا)
١٨٤	٧	لثأيم	لثأيم

المصروف	الخطأ	دفع السطر	دفع المقنة
حضور يا اعتبارا لثاني	حضور يا لثاني	٥	١٨٥
بالرأفة	بالرأفة	٧	١٨٨
اللبن	اللبن	١٣	١٩٦
مكاتها	مكاتها	١٠	٢٠٢
بين	بين	٤	٢٠٤
فلا يتصور	لا يتصور	٤	٢١٤
باعتباره	باعتباره	٢٣	٢١٦
واضحت	واضحت	٢	٢١٩
تحص	تحص	٦	٢٢١
الضمانات	الضمانات	٢٠	٢٢١
التدخل	للتدخل	٣	٢٢٣
٢١٣ و ٢١١	٢١٣/٢١١	١٥	٢٢٣
وظيفة	وظيفة	٢٢	٢٢٣
ملك	الملك	٧	٢٢٩
الناجحة	الناجحة	١١	٢٣٣
ولما كان	لما كان	٢	٢٣٨
والمتهم الذي لم يقرر بالظن ؟	المتهم الذي لم يقرر بالظن ؟	١٨	٢٤٨
بسرعة	بسرعة	١١	٢٥١
الاستدلال	الاستدلال	١٩	٢٦٣
أقوال	أوال	٢٣	٢٧٩
الخامس	خامس	١٧	٢٨٠

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٢٩٨	٢	١/١ و ١/٢٦ و ٣٠	١/١ و ٢٦/١ و ٣٠
٣٠٠	٩	استادها	استادها
٣١٠	٢٢	وه٧ لسنة ١٩٥٧	وه٧ لسنة ١٩٥٨
٣١٢	٨	تقدير	تقدير
٣١٢	١١	تحفيض	تحفيض
٣١٤	٢١	القمة	القيمة
٣٢١	٢٠	إستانف	إستانف
٣٢٧	١٣	الجزامين	الجزامين
٣٢٨	٨	يخالف	يخالف
٣٣٠	١٦	تجبه	حجه
٣٣٥	١٧	مأمور الضبط القضائي	مأمور الضبط القضائي
٣٣٦	٩	إستمد	إستمد
٣٣٧	١٨	بغير	لغير
٣٤١	١٢	بقي	بقي
٣٤١	١٤	فانه	فانه
٣٤٢	٦	المذكورة	المذكورة
٣٤٣	١٣	القد	النقد
٣٤٣	١٧	إقترض	إقترض
٣٤٣	٢٢	مهمة	مهمة
٣٤٣	٢٦	بالاحراءات	بالإجراءات
٣٤٣	٢٨	الاحراءات	الإجراءات

(ط)

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطا	الصواب
٣٤٤	٩	وصيره	وبصيرة
٣٤٤	١٠	فيه	فيه
٣٤٥	١٤	وكان	وكان
٣٥١	٢٧	المن	المن
٣٦٠	٢٢	أثناء	أثناء
٣٦٧	٨	نحس	نحس
٣٧٦	٤	انخذته	انخذته
٣٩٣	١٦	الى	الى
٣٩٧	٩	بإقامة	بإقامة
٤٠٨	٢	وتحجسها	وتحجسها
٤١٠	٢٧	حرزه	حرره
٤١٢	١٨	تعلبها	تعلبها
٤١٥	١٧	المرشئ	المرشئ
٤١٦	١٣	والالغ	والبالغ
٤١٦	٢٣	اهندسي	الهندسي
٤٢٤	٨	حالات	حالات
٤٢٥	١٥	وظيفته	وظيفته

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بـ القاهرة
وكيل وزارة
على مستشارين على
رئيس مجلس الإدارة

”رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٠“

”الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية دار القمم ٤٣/٦٩/٢٢٠١“



Bibliotheca Alexandrina



0536729